جامعـــة الدكتـــور يحيـى فـــارس–المديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

–دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2014–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتـــوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود، مالية وبنوك

من إعداد الطالبة:
قشـــرو فتيحـــــة

تحت إشراف:
الدكتور: سماي علي

لجنة المناقشة:

أ د . خضراوي ساسية	أستاذ– جامعة البليدة 02	رئيسا
د. سماي علي	أ. محاضر"أ"– جامعة المدية	مقررا
أ د . مرغاد لخضر	أستاذ– جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د. بوجطو حكيم	أ. محاضر"أ"– جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. غزازي عماد	أ. محاضر"أ"– جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. بوعافية رشيد	أ. محاضر"أ"– جامعة تيبازة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

كلمة شكر

بعد إنهاء هذا العمل أتوجّه بقلب ضارع لله عزَّ وجلَّ

بالحمد والشكر، فللّـــــــــــه الفضل والمنّة.

ثم أتقدّم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف: الدكتور سماي علي

الذي كان له فضل تأطير هذا العمل بتوجيهاتِه ونصائِحه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي المساعدة على

مستوى كل من وزارة التجارة، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات،

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فتيحة قشرو

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهـــــــما

إلى كل الإخوة و الأخـــــوات

إلى كل أحفاد العائـــــــلة

إلى كل الأصدقاء و الزمـــــــلاء

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمـــــل.

فتيحة قشرو

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى نجاعة الاستراتيجية المتبعة في الجزائر لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتقديم السبل والآليات الضرورية لتفعيلها وإحرازها لنتائج إيجابية تظهر من خلال زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها.

فكان التصور العام للدراسة هو تتبع مراحل ارساء هذه الاستراتيجية ضمن مراحل تحرير التجارة الخارجية، باعتبارها أهم ما بادرت إليه الجزائر في إطار مساعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة مختلف التحولات الاقتصادية العالمية الحاصلة، ثم تحليل النتائج المحققة لاتباع هذه الاستراتيجية من خلال دراسة إحصائية تحليلية تقييمية لحجم وتركيبة وأداء وتنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2014)، ثم الوقوف بالتشخيص والتحليل على كل ما يعترض ترقية وتنويع هذه الصادرات من مشاكل وعراقيل ومخاطر.

كما استهدفت الدراسة تقديم نمذجة قياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتقديم السبل والآليات اللازمة لتفعيلها، وبالتالي تفعيل الاستراتيجية الكلية القائمة على ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الكلمات الدالة:

الصادرات خارج المحروقات، التحولات الاقتصادية العالمية، تحرير التجارة الخارجية، التنافسية.

Résumé :

Cette étude a pour objet une évaluation de l'efficience de la stratégie suivie en Algérie pour promouvoir et diversifier les exportations hors hydrocarbures, et subséquemment, de proposer divers outils et moyens à même d'activer la mise en application de cette stratégie, dans le but d'obtenir des résultats probants à savoir l'augmentation du volume des exportations et par leur diversification.

C'est pourquoi nous soulignons l'importance que revêt notre travail de recherche sur les diverses étapes suivies pour la mise en place de cette stratégie, y compris les stades de la libéralisation du commerce extérieur de l'Algérie pour être au diapason de l'économie mondiale, et de pouvoir faire face aux diverses mutations économiques mondiales.

L'évaluation des résultats de cette stratégie se fera par le biais d'une étude statistique, analytique, évaluative du volume, de la structure, de la performance et de la compétitivité des exportations algériennes hors hydrocarbures pendant la période couverte par notre recherche à savoir (2000-2014).

Cette étude présente aussi un diagnostic des divers problèmes, obstacles et risques auxquels sont confrontées les exportations hors hydrocarbures en Algérie. Ce travail de recherche a porté, à sa fin, -par une étude économétrique- sur les déterminants des exportations hors hydrocarbures en Algérie, ce qui nous a permis de fournir des outils et autre moyens nécessaires afin d'assurer une efficience à la stratégie globale de promotion et de diversifications des exportations hors hydrocarbures en Algérie.

Mots clés : exportations hors hydrocarbures, mutations économiques mondiales, libéralisation du commerce extérieur, compétitivité.

فهـــــرس المحتويـــــــات

الموضوع **الصفحة**

شكـــــر.....III

إهـــــداء.....IV

ملخـــــص باللغة العربية.....V

ملخـــــص باللغة الفرنسية.....VI

فهـــــرس المحتـــــويات.....VIII

فهـــــرس الجـــــداول.....XVIII

فهـــــرس الأشكـــــال.....XXII

المقدمة:.....أ-ذ

الفصل الأول: استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....01

تمهيد:.....02

المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن مسار تحرير التجارة الخارجية.....03

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية(1962-1970).....03

الفرع الأول: مفهوم فكرة الرقابة على التجارة الخارجية.....03

الفرع الثاني: آليات الرقابة على التجارة الخارجية.....04

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989).....07

الفرع الأول: الإطار التنظيمي والإداري لاحتكار التجارة الخارجية في الجزائر(1970-1978).....08

الفرع الثاني: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978-1989).....12

الفرع الثالث: ملامح التوجه نحو استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن مرحلة احتكار التجارة الخارجية.....16

المطلب الثالث: الصادرات خارج المحروقات في إطار تحرير التجارة الخارجية 18

الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في إطار التحول نحو اقتصاد السوق.....19

الفرع الثاني: آليات تحرير التجارة الخارجية.....22

الفرع الثالث: ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات ضمن مراحل تحرير التجارة الخارجية 24

المبحث الثاني: الإجراءات العملية لإرساء استراتيجية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.....31

المطلب الأول: إرساء إطار تنظيمي ومؤسساتي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات...31

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية الصادرات خارج المحروقات 31

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات 32

المطلب الثاني: الإطار التأميني والتمويلي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات 38

الفرع الأول: تمويل الصادرات في الجزائر.....38
الفرع الثاني: تأمين الصادرات في الجزائر.....41
المطلب الثالث: الإطار التحفيزي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.....44
الفرع الأول: التحفيزات الجبائية الممنوحة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.....44
الفرع الثاني: التحفيزات الجمركية الممنوحة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات 46

المبحث الثالث: التوجهات الداعمة لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2014.....51
المطلب الأول: برامج التنمية الاقتصادية الداعمة للصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2014)..51
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي2001 -2004).....52
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009).....53
الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014).....55
المطلب الثاني: توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبداية الانفتاح على حوض البحر المتوسط.....56
الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية-من التعاون إلى الشراكة-.....56
الفرع الثاني: مسار توقيع الاتفاقية، مضمونها وبنودها.....58
الفرع الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية.....61
المطلب الثالث: توقيع اتفاقية الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والانفتاح على المحيط العربي 62
الفرع الأول: ماهية اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وأهدافها.....62
الفرع الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الكبرى.....63
الفرع الثالث: شروط العضوية والتنفيذ.....64
المطلب الرابع: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوجه للاندماج في المنظومة التجارية العالمية 65
الفرع الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....65
الفرع الثاني: دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....66
الفرع الثالث: أهداف الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....67
الفرع الرابع: مراحل مفاوضات الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....69

خلاصة:.....72
الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات 73
خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:.....74

المبحث الأول: تقييم الصادرات خارج المحروقات ضمن المبادلات التجارية الخارجية 75
خلال الفترة 2000-2014
المطلب الأول: تحليل تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية.....75
خلال الفترة 2000-2014
الفرع الأول: تطور الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014.....75
الفرع الثاني: تطور الصادرات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014.....81
المطلب الثاني: تحليل تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014.....84
الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2000-2014.....84
الفرع الثاني: تحليل تطور واردات سلع التجهيز والسلع الغذائية.....87
الفرع الثالث: تحليل تطور واردات سلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.....91
المطلب الثالث: تطور الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2014.....95
الفرع الأول: تطور حصة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات 95
خلال الفترة 2000-2014
الفرع الثاني: تطور أسعار وأحجام الصادرات من مواد المحروقات 97
خلال الفترة 2001-2014
الفرع الثالث: تأثر أسعار وأحجام الصادرات من المحروقات بالأزمة المالية.....101
العالمية 2008 وأزمة إنهيار أسعار البترول سنة 2014.
المطلب الرابع: تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.....104
الفرع الأول: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.....104
الفرع الثاني: تقييم تطور الصادرات من المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمواد الخام....106
الفرع الثالث: تقييم تطور الصادرات من منتجات التجهيز الصناعية والزراعية 110
والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية

المبحث الثاني: تقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.....111
المطلب الأول: الصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية 111
الفرع الأول: الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار الاتفاقية.....111
الفرع الثاني: تطور الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014.....112
الفرع الثالث: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.....116
في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة (2005-2014)
المطلب الثاني: تقييم الصادرات من المنتجات الغذائية نحو الاتحاد الأوروبي.....120
في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014)
الفرع الأول: تقييم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في إطار 121
تطبيق اتفاق الشراكة(2005-2014)

الفرع الثاني: تقييم الصادرات من منتجات الصيد البحري في إطار اتفاقية الشراكة (2005-2014)....125
المطلب الثالث: تقييم الصادرات من المنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار.....126
تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014)
الفرع الأول: تقييم الصادرات الصناعية من مشتقات المحروقات والمواد الخام(معادن).....127
الفرع الثاني: تقييم الصادرات من المنتجات المصنعة نحو الاتحاد الاوروبي 127
خلال الفترة 2005-2014

المبحث الثالث: تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في إطار.....129
المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE).
المطلب الأول: الصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر 129
الفرع الأول: الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار الاتفاقية.....129
الفرع الثاني: تطور الصادرات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2014.....131
الفرع الثالث: تحليل تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية 131
الكبرى للتبادل الحر خلال الفترة 2000-2014
المطلب الثاني: تحليل وتقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر....134
الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر...134
الفرع الثاني: تقييم الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.....136
خلال سنتي 2013-2014

المبحث الرابع: تحليل وتقييم أداء وتنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 140
خلال الفترة 2000-2014
المطلب الأول: قياس أداء الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني.....140
الفرع الأول: تحليل تطور الميزان التجاري خارج خلال الفترة من 2000 -2014.....140
الفرع الثاني: معدل التغطية خارج المحروقات.....143
الفرع الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات.....145
الفرع الرابع: مؤشر القدرة على التصدير.....147
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنوع السلعي للصادرات الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية.....149
الفرع الأول: تحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات 149
الفرع الثاني: تحليل مؤشر تنوع الصادرات.....151
الفرع الثالث: تحليل مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية الجزائرية.....152
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات اندماج وتطابق الصادرات السلعية الجزائرية مع متطلبات الأسواق العالمية...155
الفرع الأول: مؤشر اندماج وتكامل(IIT) الصادرات السلعية الجزائرية.....155
الفرع الثاني: مؤشر توافق الصادرات Cosine.....157
خلاص:.....159

الفصل الثالث: تحليل أسباب هامشية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....160

تمهيد:.....161

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي والصناعي، بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر 162

المطلب الأول: جمود القطاع الفلاحي والصناعي وعدم ارتقائهما لمستوى التصدير.....162

الفرع الأول: تحليل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي في الناتج المحلي.....162
الاجمالي خلال الفترة 2000-2014

الفرع الثاني: تحليل أساب جمود القطاع الفلاحي في الجزائر.....164

الفرع الثالث: تحليل أسباب جمود القطاع الصناعي في الجزائر.....169

المطلب الثالث: مشاكل التصدير المرتبطة ببيئة الأعمال، والجاذبية الاستثمارية في الجزائر.....174

الفرع الأول: ضعف بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية في الجزائر.....174

الفرع الثاني: مشاكل الاستثمار في الجزائر 176

المبحث الثاني: تشخيص مختلف المشاكل والمخاطر التي تواجه الصادرات 186
خارج المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: مشكل غياب التسويق الدولي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية 186
وعدم تنافسية منتجاتها

فرع الأول: مشكل غياب التسويق الدولي بالمؤسسة.....186

الفرع الثاني :مشاكل التصدير المرتبطة بتنافسية المنتجات.....188

المطلب الثاني: مشاكل التصدير المرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسساتي وعدم قياس.....190
القدرة التصديرية للمؤسسة

الفرع الأول: عدم فعالية الإطار التشريعي والمؤسساتي للتصدير.....190

الفرع الثاني: عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة.....191

المطلب الثالث: مختلف المخاطر المتعلقة بعملية التصدير.....192

الفرع الأول: مخاطر الصرف، المخاطر التجارية وغير التجارية.....192

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالمرور بالجمارك.....194

الفرع الثالث: مخاطر ترحيل عائدات الصادرات إلى الوطن.....196

المبحث الثالث: تحليل مشاكل الخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائر.....203

المطلب الأول: التسيير اللوجستي لعملية التصدير في الجزائر.....203

الفرع الأول: مفهوم الخدمات اللوجستية.....203

الفرع الثاني: النقل وإجراءات شحن الصادرات في الجزائر.....205

الفرع الثالث: المراقبة التقنية أثناء التصدير.....207

الفرع الرابع: المعالجة الجمركية للصادرات.....210

المطلب الثاني: ضعف الأداء اللوجستي عائق أمام التصدير في الجزائر.....213
الفرع الأول: المعايير الدولية لقياس الأداء اللوجستي العالمي.....213
الفرع الثاني: تحليل أداء وأسباب ضعف الخدمات اللوجستية في الجزائر.....215
المطلب الثالث: مشاكل النقل البحري أكبر عائق ضمن الحلقة اللوجستية في الجزائر.....217
الفرع الأول: أهمية النقل البحري في المبادلات التجارية العالمية.....217
الفرع الثاني: دور النقل البحري في المبادلات التجارية الجزائرية.....219
الفرع الثالث: مشاكل الموانئ الجزائرية.....220
خلاص:.....225

الفصل الرابع: سبل وآليات تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات 226
في الجزائر-على ضوء نتائج النمذجة القياسية لمحدداتها-
تمهيد:.....227
المبحث الأول: المنهجية القياسية لتقدير محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....228
المطلب الأول: محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....228
الفرع الأول: النمو الاقتصادي.....228
الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية).....230
الفرع الثالث: الاستثمار (الحكومي، الخاص، الأجنبي المباشر).....233
الفرع الرابع: سعر الصرف والطلب الاجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.....234
المطلب الثاني: تقديم الإطار النظري لمنهجية الدراسة القياسية.....237
الفرع الأول: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط.....237
الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....241
الفرع الثالث: مشاكل تقدير نماذج الانحدار المتعدد.....244
الفرع الرابع: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر 248

المبحث الثاني: تقدير محددات الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.....250
المطلب الأول: أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات.....250
الفرع الأول: تقدير النموذج 250
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج.....251
الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج 254
المطلب الثاني: أثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات.....254
الفرع الأول: تقدير النموذج الأولي لأثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات.....255
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج الأولي لأثر الاستثمار 256
على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الثالث: تقدير نموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات.....256

خارج المحروقات
الفرع الرابع: التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص.....257
على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج أثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات.....259
المطلب الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات.....260
الفرع الأول: تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة 260
والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الثاني: التحليل الاحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 262
العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الثالث: تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية.....261
على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الرابع: التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....262
الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات
الفرع الخامس: التحليل لاقتصادي لنتائج نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 264
العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات
المطلب الرابع: أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.....264
الفرع الأول: تقدير النموذج.....264
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج.....265
الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج.....266
المطلب الخامس: أثر مستوى الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.....267
الفرع الأول: تقدير النموذج.....366
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج.....267
الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج.....269

المبحث الثالث: ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة الإنتاج الفلاحي والصناعي 270
كخطوة أولى نحو تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: رفع كفاءة القطاع الفلاحي واستغلال الامكانيات التصديرية الكامنة فيه.....271
الفرع الأول: رفع الكفاءة الفلاحية ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 271
الفرع الثاني: استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الفلاحي.....272
المطلب الثاني: رفع كفاءة القطاع الصناعي واستغلال الامكانيات التصديرية الكامنة فيه.....274
الفرع الأول: تفعيل السياسة الصناعية في الجزائر.....275
الفرع الثاني: استغلال الامكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الصناعي.....276
المطلب الثالث: تقييم برامج دعم التنويع الاقتصادي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.....277

الفرع الأول: تقييم برنامج «دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO)» 277
الفرع الثاني: تقييم برنامج العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعية في الجزائر في 282
إطار برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفيةENPARD

المبحث الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر والتوجه.....287
نحو إقامة مناطق صناعية حرة للتصدير، رهانات الجزائر الكبرى لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

المطلب الأول: دعم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير خارج المحروقات.....287

الفرع الأول: تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 288
خلال الفترة 2000-2014
الفرع الثاني: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الصادرات خارج المحروقات...289
الفرع الثالث: تقييم برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات 291
والاتصالات (PMEII)
المطلب الثالث: ترقية الاستثمار الخاص، الأجنبي المباشر والتوجه نحو إقامة مناطق.....297
صناعية حرة للتصدير
الفرع الأول: ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر.....297
الفرع الثاني: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو انشاء المناطق 298
الصناعية الحرة للتصدير
المبحث الخامس: ضرورة تفعيل أليات وأدوات زيادة وتنويع الطلب الأجنبي على الصادرات.....303
الجزائرية خارج المحروقات
المطلب الأول: ضرورة توفر متطلبات إنجاح سياسة تخفيض العملة وترقية نظام ائتمان تمويل الصادرات...303
الفرع الأول: متطلبات إنجاح سياسة خفض العملة في دفع الصادرات خارج المحروقات.....304
الفرع الثاني: ترقية نظام ائتمان تمويل الصادرات.....305
المطلب الثاني: ضرورة تنبي المواصفات القياسية الدولية وتفعيل أليات وأدوات دعم.....307
الصادرات خارج المحروقات
الفرع الأول: ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفات القياسية الدولية 307
الفرع الثاني: تفعيل أليات وأدوات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....309
المطلب الثالث: أهمية التكامل الإقليمي واتباع مقاربة التسويق الدولي لكسب اسواق جديدة.....311
الفرع الأول: أهمية التكامل الاقليمي لكسب أسواق جديدة للتصدير 311
الفرع الثاني: أهمية توفير نظام معلومات حول التصدير لاتباع مقاربة التسويق الدولي.....315
في المؤسسات الجزائرية
الفرع الثاني: ضرورة إنشاء شبكة معلوماتية وطنية حول نشاط التصدير والأسواق الخارجية.....317
المطلب الرابع: ضرورة تطوير الخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائر.....319

الفرع الأول: ضرورة تطوير الخدمات اللوجستية ورفع تنافسيتها.....319
الفرع الثاني: ضرورة الارتقاء بالموانئ الجزائرية وخدمات التنقل البحري.....321
خلاصة:.....222

الخاتمة.....323
قائمة المراجع:.....333
الملاحق:.....352
ملحق رقم(01):.....353
ملحق رقم (02):.....363
ملحق رقم (03):.....367
ملحق رقم (04):.....371

فهـــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنــوان الجدول	الصفحة
01	تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة من 2000 إلى 2014	76
02	أهم موردي الجزائر خلال سنة 2014.	79
03	تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014	82
04	تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة من 2000 إلى 2014	85
05	تطور أهم سلع التجهيز الصناعي خلال الفترة 2006-2014	88
06	تطور الواردات من أهم المواد الغذائية خلال الفترة من سنة 2005 إلى 2010.	89
07	تطور واردات منتجات الحديد والصلب الخاصة بالبناء خلال الفترة 2000-2014	92
08	تطور واردات أهم السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة 2006-2014	93
09	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2014	95
10	تطور أسعار مكونات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	97
11	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-2008	98
12	تطورالصادرات من مواد المحروقات بالحجم خلال الفترة 2001-2008	99
13	التغير في أسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق، وبالشهر المماثل من العام السابق	103
14	تطور الصادرات خارج المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2000-2014	105
15	تطور الصادرات من أهم المنتجات نصف المصنعة خلال الفترة 2006-2014	106
16	تطور الصادرات من أهم المنتجات الغذائية خلال الفترة 2006-2014	107
17	توزيع حصة الصادرات من التمور حسب الدول سنة 2014	108
18	تطور الصادرات من الفسفات خلال الفترة 2006-2014	109
19	تطور الصادرات من الزجاج المسطح خلال الفترة 2006-2014	110
20	هيكل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014	113
21	الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.	115
22	تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة(2005-2014) وحصتها من اجمالي الصادرات نحو العالم.	117
23	مقارنة بين معدل نمو المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة	118

24	الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2005–2010).	121
25	أهم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2008-2010).	122
26	المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص خلال الفترة 2008-2014	123
27	الصادرات من المنتجات الزراعية المحولة تحت نظام الحصص خلال الفترة 2008-2014	124
28	أهم الصادرات من منتجات الصيد البحري نحو الاتحاد الأوروبي 2008–2014	125
29	أهم المنتجات الصناعية من مشتقات المحروقات والمعادن المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008–2014	127
30	أهم المنتجات المصنعة المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2014.	128
31	تطور إجمالي الصادرات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000–2014	131
32	تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000–2014	132
33	الميزان التجاري للجزائر مع المنطقة العربية الكبرى خارج المحروقات خلال الفترة 2000–2014	133
34	تطور الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى (2009–2014) وحصتها من اجمالي الصادرات نحو العالم	134
35	مقارنة بين معدل نمو المبادلات التجارية الجزائرية في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال الفترة 2009–2014.	135
36	أهم المنتجات الصناعية المصدرة نحو المطقة العربية الكبرى 2013–2014	137
37	أهم المنتجات والزراعية والزراعية المحولة المصدرة نحو المطقة العربية الكبرى 2013–2014	138
38	تطور الصادرات من مواد الصيد البحري خلال سنتي 2013-2014	139
39	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2014	141
40	تطور الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة من 2000–2014	142
41	تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000–2014	144
42	تطور معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة 2000–2014	146
43	تطور مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000–2014	148
44	تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2000-2013	150
45	تطور مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2013	151
46	عدد السلع ذات الميزة النسبية في الدول العربية خلال الفترة 2002–2013	153

47	السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013	154
48	مؤشرات اندماج الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية 2002-2009	156
49	مؤشر توافق الصادرات الجزائرية مع طلب الأسواق العالمية خلال الفترة 2002-2009	157
50	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	163
51	توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة (1988-2009)	166
52	تطور العمالة الفلاحية خلال الفقرة 1990-2013	168
53	مستوى أداء بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2003-20039-2012	175
54	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الخدمات اللوجستية لسنة 2014	215
55	حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا خلال الفترة 2009-2013	218
56	نتائج تقدير نموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	251
57	نتائج تقدير النموذج الأولي لأثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	255
58	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات خارج المحروقات	256
59	نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	261
60	نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	262
61	نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	264
62	نتائج تقدير نموذج أثر الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	267
63	نتائج تقدير نموذج أثر الطلب الاجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية باستعمال (MCG)	268
64	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	288
65	مقارنة بين توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال سنة 2014	289

فهـــــرس الأشـــــكال

رقم الشكل	عنــوان الشكل	الصفحة
01	الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	81
02	الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	83
03	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	86
04	تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات الكبرى للسلع خلال الفترة 2000-2014	87
05	هيكل الواردات الجزائرية خلال سنة 2014	94
06	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010	96
07	هيكل الصادرات الجزائرية خلال سنة 2014.	96
08	تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2000-2014	97
09	تطور حجم صادرات مواد المحروقات خلال الفترة 2001-2014	100
10	تطور الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014	114
11	الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	116
12	لميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	133
13	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2014	142
14	تطور الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	143
15	تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2014	144
16	تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 2000-2014	146
17	تطور مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000-2014	148
18	الموانئ الجزائرية	219
19	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	230
20	تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2014	235
21	يوضح مناطق القبول و الرفض لاختبار (Darbin et Watson)	246
22	نتائج اختبار CUSUM لنموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات	253
23	اختبار CUSUMSQ لنموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	254
24	نتائج اختبار CUSUM لنموذج أثر الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	259
25	نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والخاصة على الصادرات خارج المحروقات	263
26	نتائج اختبار CUSUM لنموذج أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	266
27	نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	266
28	نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	269
29	تطور نسبة مساهم القطاع الخاص ف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	288

المقدمـــــــــة

في ظل مختلف التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم توجهت معظم الدول نحو البحث عن الاستراتيجيات والآليات المناسبة، التي يمكن من خلالها التكيف مع هذه التحولات ومواجهة تحدياتها، حيث يسعى صانعو السياسات في كل دولة إلى تعظيم المكاسب والايجابيات التي تعود على الاقتصاد القومي وتقليل الخسائر والسلبيات التي يمكن أن تلحق به إلى أقل درجة ممكنة، وتضمن له البقاء والاستمرار في ظل هذه التحولات، ويعتبر التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إحدى التحولات التي تطلب تبنيها من طرف الدول النامية ضرورة إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وإعادة هيكلة اقتصادها والتحول نحو آليات السوق، تحرير تجارتها الخارجية و التفاعل مع التطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة .

لم تبق الجزائر على غرار بقية الدول النامية في منأى عن هذه التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد بوادر الضعف الذي تكشفت في الاقتصاد الجزائري مع منتصف الثمانينات، نتيجة محدودية استراتيجية التنمية المتبعة، التي ارتكزت على سياسة التصنيع الثقيلة، حماية المؤسسات الاقتصادية العمومية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، الاعتماد شبه الكلي على مداخيل تصدير المحروقات، إضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 1986 وما تبعها من انخفاض لأسعار النفط وتدني قيمة الدولار، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في المداخيل المالية للجزائر، والذي دفع بها إلى الاقتراض والوقوع في فخ المديونية الخارجية وتفاقم حدة الأزمة.

كل هذه الظروف دفعت بالجزائر ابتداءا من مطلع التسعينات إلى تبني خيار السوق كبديل للاقتصاد الموجه، حيث حتم عليها الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي اتباع برامج للإصلاح الاقتصادي، بالاستعانة بالهيئات النقدية الدولية، بهدف احداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، كان أهمها تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، تشجيع القطاع الخاص والشروع في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

كانت هذه الإصلاحات بمثابة إعداد الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وحظيت التجارة الخارجية بجانب كبير من هذه الإصلاحات من خلال تحريرها وتبني خيار الانفتاح الذي كان يرمي في مجمله إلى الرفع من القدرة الإنتاجية لقطاعها الصناعي والفلاحي، والإسراع في تنفيذ كل الإجراءات الكفيلة بترقية الصادرات خارج المحروقات، لتخفيض آثار انخفاض سعر البترول في السوق الدولي على الاقتصاد الوطني، وأهم هذه الإجراءات كان استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والاسناد لقطاعات التصدير، ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات، ومنح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير والبحث عن أفضل

السبل للاندماج في السوق الدولية، التي ترفع تنافسية صادراتها خارج المحروقات وتفتح لها آفاقا جديدة، إذ أنه من بين التحولات الكبرى التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة هو توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو تحول يعزز التوجه نحو اقتصاد السوق ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج ويقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تفطنت الجزائر أيضا إلى ضرورة التكامل التجاري العربي من خلال انضمامها لاتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

غير أن مسألة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ظلت هدفا ناشدته كل الحكومات المتعاقبة إلى يومنا هذا ، وهامشية الصادرات خارج المحروقات لا تزال تعكس هشاشة الاقتصاد الوطني المبني على عائدات المحروقات المهددة بالنضوب.

من خلال كل هذه المعطيات تتبلور إشكالية بحثنا الرئيسية التي نطرحها كالتالي:

كيف يمكن تفعيل الاستراتيجية القائمة على ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لإعطاء نتائج فعلية وملموسة ؟

ولتفصيل أكثر في إشكالية دراستنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الاستراتيجية المتبعة في الجزائر لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات؟

2- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

3- ما هي المشاكل والعراقيل التي تواجه ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

4- ما هي سبل وآليات تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

1- تتبلور استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال إرساء مختلف الأطر المؤسساتية، التحفيزية والتمويلية.

2- عرفت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تحسنا في حجمها خلال فترة الدراسة.

3- تواجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر العديد من المشاكل والعراقيل تحول دون ترقيتها وتنويعها وتتسبب في هامشيتها منذ عدة سنوات.

4- معرفة محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والعمل على تنشيطها ودعمها وتطويرها يؤدي إلى تفعيل الاستراتيجية الكلية لترقية وتنويع هذه الصادرات.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في الضرورة الملحة لإعادة النظر في قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، وتفعيل الاستراتيجية المتبعة لترقيتها وتنويعها ، لتطوير المنتجات المصدرة وزيادة عددها وحجمها من خلال استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في الاقتصاد الوطني، وتنويع الأسواق الخارجية المستهدفة لتصريف المنتجات الجزائرية، وهو ما سيسمح بتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات، إذ أن مسألة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى كونها رهان وتحدي البلاد للخروج من تبعية عائدات المحروقات المهددة بالنضوب، فقد أصبحت مسألة ملحة تفرضها مختلف التحولات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من أليات التنافسية الإنتاجية والتصديرية عالية التكنولوجيا والتقنية والجودة والنوعية.

- **أهداف البحث:**

من خلال هذا البحث نرمي الى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على الاستراتيجية المتبعة في الجزائر لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، بداية من تبلور ملامحها الأولى وصولا إلى ضبط مختلف الأطر المحددة لها، والتوجهات الحكومية الداعمة لها.

2- تقديم دراسة إحصائية تحليلية تقييمية مفصلة حول حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وهيكلها ووجهتها الجغرافية، ومدى استفادتها من أهم الاتفاقيات الإقليمية التي ابرمتها الجزائر، وتقييم مدى مساهمة هذه الصادرات في الاقتصاد الوطني وكذا تقييم مستوى أدائها التنافسي العالمي.

3- التشخيص الدقيق والملم لكل ما يعترض ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من مشاكل وعراقيل ومخاطر.

4- تقديم نمذجة قياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، ثم من خلال نتائجها تقديم المقترحات والآليات الكفيلة بتفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- **أسباب موضوعية:**

1- محاولة تقديم دراسة أكاديمية تقف على التقييم الفعلي للاستراتيجية المتبعة في الجزائر لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والالمام بجمع العناصر المرتبطة بهذه الاستراتيجية، ودراسة مدى

نجاعتها ولماذا لم تحقق نتائج ملموسة؟ وكيف يمكن تفعيلها لتلعب الدور المنوط بها؟ رغم تعدد الدراسات في الجزائر التي تناولت موضوع الصادرات عامة والصادرات خارج المحروقات خاصة.

2- غياب الربط في الكثير من الدراسات التي تطرقنا إليها بين الجانب الأكاديمي والجانب الميداني الذي يحمل الكثير من الأمور الجديرة بالدراسة، فيما يخص إمكانية الترقية والتحسين من مستوى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

3- الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري وخاصة ما يمر به حاليا من تدهور في أسعار البترول وتراجع عائداته، وزيادة التهديدات التي ستواجه الاقتصاد الوطني في فترة ما بعد النفط.

4- الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر تجعل من الضروري إعادة النظر في إمكانيات هذا الوطن الإنتاجية والتصديرية غير المستغلة، والبحث عن السبل الكفيلة بإعادة بعث الاقتصاد الوطني.

- **سبب ذاتي:**

1- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، والتي تتيح لنا الربط بين الاقتصاد الوطني وما يحدث على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

نظرا لطبيعة الموضوع متشعبة الجوانب، واشكاليته التي تفتح الباب واسعا لدراسة متعددة الزوايا والمقاربات فقد اتبعنا المنهج الوصفي في الفصل الأول، والذي مكننا من تقديم دراسة وصفية تشريحية دقيقة لتبلور استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضمن مراحل تحرير التجارة الخارجية، وصولا إلى إرساء معالمها بداية التسعينات، ومواصلة تتبع مختلف التوجهات الداعمة لهذه الاستراتيجية إلى غاية سنة 2014.

وفي الفصل الثاني اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل تركيبة وتطور الصادرات خارج المحروقات وهيكلها وتنوع أسواق تصريفها، واجراء مقارنات بين ما كانت عليه قبل انضمام الجزائر لبعض الاتفاقيات الإقليمية وبعدها، واستعنا بالمنهج التحليلي بشكل أكبر في دراسة مؤشرات أدائها وتنافسيتها من خلال اختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة ودلالة.

وفي الفصل الثالث استخدمنا المنهج التحليلي الذي مكننا من تشخيص كل المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تحيط بنشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر وتعيق تطوره.

أما في الفصل الرابع فاستعنا بداية بالمنهج القياسي الاحصائي في بناء بعض النماذج القياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتفسيرها، وقد ساعدنا هذا المنهج في الانطلاق بجملة من التحاليل الاقتصادية عن طريق اتباع المنهج التحليلي، مكنتنا من تقديم مقترحات ذات دلالة تحاول الإجابة عن اشكاليتنا الرئيسية والاسئلة المتفرعة عنها.

- **حدود الدراسة:**

الإطار المكاني لدراستنا تمثل في دولة الجزائر، أما الإطار الزماني لها فالجانب النظري لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات في الجزائر اضطرنا إلى تتبع تطورات التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية سنة 2014، وأما الدراسة التحليلية والقياسية اعتمدنا فيها على احصائيات للفترة 2000-2014.

- **أدوات الدراسة:**

إن إشكالية بحثنا فتحت علينا أبوابا عديدة للدراسة والتحليل، وهو ما اضطرنا إلى الاستعانة بالعديد من الجهات الرسمية في الجزائر، سواء التي لها علاقة مباشر أو غير مباشرة بالتجارة الخارجية والتصدير، والتي أفادتنا بالإحصائيات والتقارير والدراسات والبرامج، وأحيانا التوضيحات والارشادات وإزالة الغموض واللبس عن بعض الأمور التي واجهتنا، وتمثلت هذه الجهات الرسمية الجزائرية في : وزارة التجارة، وزارة المالية، وزارة الصناعة ، المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX)، الشركة الجزائرية للصالونات والمعارض(SAFEX)، الصندوق الوطني لترقية الصادرات(FSPE)،الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME).

- **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية التي تناولت موضوع الصادرات خارج المحروقات ومن جوانب مختلفة أهمها الدراسات التالية:

- **دراسة بن حمود سكينة بعنوان:" ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 1999.**

عالجت الدراسة اشكالية "ما هو بديل المحروقات"؟ من خلال التركيز على العشرة سنوات الأولى من تجربة تصدير منتجات خارج المحروقات، باعتبارها تمثل البداية الفعلية لاهتمام الدولة بالتصدير خارج المحروقات، وحسب الدراسة فأن ما تعرض له الاقتصاد الوطني من انتكاسات وعواقب وخيمة عقب انهيار إيرادات المحروقات في الثمانينات، دعا الى التفكير في بديل يعوض المحروقات نسبيا ويتوقف هذا الأخير على إمكانية تنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جملة من الحوافز التشجيعية.

- **دراسة غالم جلطي بعنوان:" ترقية الصادرات خارج المحروقات بين التطلعات مستقبلية وعقبات الواقع"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.**

حاولت الدراسة إبراز أهمية الصادرات خارج المحروقات وتنويع القطاع التصديري في عملية التنمية ومدى سلبية الأحادية في التصدير، وتطرقت للحوافز المقدمة لترقية الصادرات وأسباب جمودها، وانتهت إلى بجملة من الركائز التي يمكن الانطلاق منها نحو قطاع تصديري يمتاز بالتنويع.

- **دراسة مولاي عبد القادر بعنوان:" التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007/2006.**

حاولت الدراسة التطرق للإجراءات العملية لعملية التصدير والشروط السابقة لنجاحها، والتدابير المرافقة لها سواء من طرف الدولة أو المؤسسة.

- **دراسة بن جلول خالد بعنوان:" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.**

حاولت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات ومدى تأثير نمو هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي، وخلصت إلى وجود أثر جد ضئيل للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي نتيجة ضآلة حجم هذه الصادرات.

- **دراسة محمد الأمين شربي بعنوان:" اهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية-دراسة حالة CAGEX وFSPE "خلال الفترة 1980-2009-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2010.**

قدمت هذه الأطروحة دراسة وصفية للصادرات من 1980-2009، وفي جانبها التطبيقي قدمت دراسة قياسية لأثر المؤشرين المستقلين تمويل التصدير وتامين التصدير على والصادرات خارج المحروقات، وتوصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين تمويل الصادرات غير النفطية وبين حجم الصادرات غير النفطية وفي الاتجاهين، حيث أن هذا التمويل الذي يقوم به الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) يعتبر غير كاف وغير ملائم لترقية صادراتنا غير النفطية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تغذية رجعية بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية أي ان كلاهما سبب ونتيجة، والتغير في تأمين الصادرات يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية والعكس صحيح.

- **دراسة مصطفى بن ساحة بعنوان:" أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.**

حاولت هذه الدراسة ابراز مدى مساهمة الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت إلى أن تنمية الصادرات تلعب دور محرك للنمو، ومن الضروري تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تنويع الإنتاج والقدرات التنافسية، لما لهذه الأخيرة من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الافراد ورغباتهم.

-دراسة عماري جمعي بعنوان: "استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011.

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل للوضعية الاقتصادية للجزائر وإظهار المتغيرات الجديدة التي يشهدها المحيط العالمي في مجال إدارة الاعمال والتخطيط الاستراتيجي للتنمية، كما تطرقت الدراسة إلى الامكانيات الوطنية الفاعلة في مجال ترقية عمليات الاستثمار بأسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى فعاليتها وإمكانية ترقيتها لتصبح مشاريع تصدير منافسة في الأسواق العالمية.

- **دراسة حمشة عبد الحميد بعنوان: "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.**

تطرقت الدراسة للدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وحاولت إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول، وتوصلت إلى أن أدوات تحرير التجارة الخارجية المتمثلة في سعر الصرف، زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، التكامل الاقتصادي، تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **دراسة شاشوة حميد بعنوان:" دور المناطق الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.**

حاولت هذه الدراسة إظهار مدى نجاعة المناطق الصناعية الحرة للتصدير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى قدرتها على الرفع من مستوى الصادرات، واسترشدت الدراسة بالتجربة الأردنية في هذا المجال، كتجربة ناجحة يمكن للجزائر الاستفادة منها والحذو حذوها.

حيث أن مختلف هذه الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الصادرات خارج المحروقات، اهتمت بجزئيات معينة تندرج ضمن ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، على اختلاف دراستنا التي تحاول الالمام بكل الجزئيات التي تدخل ضمن استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتعمل على تفعيلها وزيادة أدائها.

- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا بعض الصعوبات في انجاز هذا البحث أهمها:

- غياب الربط السليم والصحيح في العديد من المراجع التي تتناول الموضوع بين الجانب النظري والجانب الميداني والحقائق الفعلية التي لمسناها من خلال دراسة الموضوع.
- التناقض والتضارب في الاحصائيات بين الجهات الرسمية والفروقات الإحصائية التي بدت لنا أحيانا غير منطقية وغير مبررة.
- الالتباس الكبير في الاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغياب أكثرها، وأحيانا الخطأ في توظيفها حتى على مستوى بعض الجهات الرسمية.
- غياب المرافقة الجامعية للباحث في طور الدكتوراه وعدم دعمه بالتوصية الجامعية والوثائق اللازمة التي تخول له المطالبة بالحصول على المعطيات الدقيقة، المتعلقة بموضوع البحث من الجهات الرسمية.
- امتناع الجهات الرسمية عن تقديم بعض المعطيات والتقارير بحجة خصوصيتها وسريتها، رغم أنها تشكل أهمية كبيرة في القيمة المضافة للأطروحة، والتي قد تكون إفادة لهذه الجهات الرسمية في حد ذاتها.

- **تقسيمات الدراسة:**

للإلمام بجوانب بحثنا والإجابة على الإشكالية الأساسية والأسئلة الفرعية، قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول كالتالي:

فصل أول خصصناه لتتبع مراحل تبلور استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وصولا إلى إرساء الأطر الضرورية لها، ومختلف التوجهات الحكومية الداعمة لها إلى غاية سنة 2014.

فصل ثاني نقدم من خلاله دراسة إحصائية تحليلية تقييمية لهيكل الصادرات خارج المحروقات وتطور حجمها خلال الفترة 2000-2014، وكذا توزيعها الجغرافي وقياس أدائها في الاقتصاد الوطني وأدائها التنافسي العالمي من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية المختارة.

فصل ثالث ارتأينا أن يكون ملما بتشخيص وتحليل مختلف المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تواجه نشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر وتقف عائقا أمام استراتيجية ترقيتها وتنويعها.

فصل رابع وأخير نقدم من خلاله نماذج قياسية تظهر أثر كل محددة(متغيرة) للصادرات خارج المحروقات في الجزائر على حجم هذه الصادرات، وبناءا على نتائج كل نموذج نقدم مقترحات وآليات من شأنها تفعيل دور كل متغيرة والذي يرمي في إطار تفعيل الاستراتيجية الكلية المتبعة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول:

استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل بتسليط الضوء على استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر باعتبارها هدفا استراتيجيا ناشدته مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر، حيث سنتعقب الخطوات الأولى لتبلور ملامح هذه الاستراتيجية ضمن مسار تحرير التجارة الخارجية مع بداية التسعينات، وصولا إلى إرساء الأطر الضرورية لاكتمال ملامحها، بما فيها الجانب القانوني والتنظيمي المتمثل في مختلف التشريعات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات، وكذلك الجانب المؤسساتي المتمثل في ضرورة وجود مجموعة من الهيئات المشرفة على هذا النشاط، والجانب التأميني والتمويلي الذين يعتبران أهم الأطر التي يجب توفرها لإنجاح هذه الاستراتيجية، إضافة إلى الإطار التحفيزي المتمثل في مختلف التحفيزات الجمركية والجبائية الممنوحة بهدف تشجيع التصدير خارج المحروقات.

وفي نهاية هذا الفصل سنسلط الضوء على أهم التوجهات الداعمة لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2001-2014، والتي قمنا بحصرها في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2001-2014، وما جاءت به من أهداف رامية إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

وأيضا في توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وما يمثله ذلك من انفتاح لتجارتها الخارجية على حوض البحر الأبيض المتوسط، وانفتاحها من جهة أخرى على المحيط العربي من خلال توقيعها لاتفاقية الانضمام إلى المنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر، وفي الأخير مشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يمثله ذلك من توجه للاندماج في المنظومة التجارية العالمية.

المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الدولة والعالم الخارجي، حرصت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت إلى احتكاره احتكارا إداريا وتنظيميا، ومع بداية الأزمة النفطية لسنة 1986، والمشاكل الاقتصادية التي رافقتها، تحتم على الجزائر اللجوء إلى المؤسسات الدولية والشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات، بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية(1962-1970)

كان على السلطة الجزائرية غداة الاستقلال المفاضلة بين أحد الخطرين، إما تحمل مخاطر التحرير الكلي للتجارة الخارجية، مع ما يترتب عنه من أخطار قد تكون وخيمة على السيادة الفتية للدولة، وإما تحمل مخاطر الاحتكار الكلي لهذه الوظيفة مع ما قد يثيره ذلك من غضب لدى الشركاء التقليديين للجزائر المتمثلين في دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا، ولتجنب هذين الخطرين، خطر انتهاك السيادة، وخطر وقف التموين أو العزلة، تبنت السلطة مبدأ الوسطية في تنظيم التجارة الخارجية والذي يتجلى مظهره القانوني في فكرة الرقابة[1].

الفرع الأول: مفهوم فكرة الرقابة على التجارة الخارجية

ارتأت السلطة القائمة آنذاك، أنه من الأفضل الاكتفاء بالرقابة دون فرض الاحتكار على وظيفة التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس التزمت الدولة بمبدأ مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية، ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية والذي تضمنه القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31 حيث مددت تطبيق هذه التشريعات دون أن تحصرها في قطاع معين، حيث تقوم هذه التشريعات على مبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نادى به فلاسفة وفقهاء النظام الرأسمالي ومن بينهم الاقتصادي آدم سميث والذي يعود أساسه القانوني في الأصل إلى القانون المؤرخ في 1791/03/17 *.

---

[1] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة على احتكار الخواص)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، القبة القديمة، الجزائر،2007، ص: 13.

*القانون المؤرخ في 1791/03/17 مشتق من المرجعية المذهبية للثورة الفرنسية، حيث تعرف المادة السابعة منه مبدأ حرية الصناعة والتجارة على أنه يعني ببساطة حرية كل شخص في التفاوض أو ممارسة المهنة التي يرغب فيها دون إكراه من الغير، سواء كان هذا الغير سلطة عامة أو خاصة، لكن لا يعني ذلك أنها حرية مطلقة وإنما مقيدة بقواعد الضبط العمومي المحددة في عناصر النظام العام بمدلولاته الثلاث: الأمن، الصحة العامة والسكينة.

الفرع الثاني: آليات الرقابة على التجارة الخارجية

لتحقيق فكرة الرقابة على التجارة الخارجية لجأت الجزائر إلى تطبيق بعض الإجراءات، وذلك عبر الوسائل التقليدية وعلى الخصوص إلى الحواجز الجمركية الممثلة في التعريفات الجمركية، وتطبيق نظام الحصص والرقابة على الصرف، وهذه الإجراءات كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص الواردات.

1-التعريفة الجمركية :

تعتبر السياسة التعريفية أداة للرقابة على التجارة الخارجية، هذه السياسة عرفت منذ الاستقلال تطورات مرتبطة بتطور الاقتصاد الوطني ككل، فالفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1969 عرفت بمرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية، غير أن هذه الرقابة ارتكزت بشكل أكبر على رقابة الصرف، بينما السياسة التعريفية لم تثبت نجاعتها نظرا لضعف معدلات الحقوق الجمركية المفروضة والتي لم تكن في مستوى حماية المنتوج الوطني أمام المنتجات الأجنبية[1].

- التعريفة الجمركية لسنة 1963

هي أول تعريفة صدرت عن الجزائر المستقلة بموجب الأمر رقم 63-414، المؤرخ في 28 أكتوبر 1963، لم تهمل واقع الاقتصاد الجزائري الموروث عن الحقبة الاستعمارية، حيث تعالج هذه التعريفة المنتوجات بدلالة أصلها، وقد أخذ المشرع في هذا القانون بمبدأ التعريفة ذات ثلاثة أعمدة (كل منتوج مصنف نجد له ثلاثة معدلات ضريبية)، معتمدة على تصنيفين للبضائع كالتالي:

أ- حسب طبيعة المنتجات:

-وسائل التجهيز والمواد الأولية تخضع لمعدل تعريفي منخفض 10 %.

-المنتجات نصف المصنعة تخضع لمعدلات متوسطة من 5% إلى 20 %.

-المنتجات التامة الصنع تخضع لمعدلات أعلى نسبيا من 15% إلى 20%.

ونلاحظ أن هناك نوع من التشجيع لاستيراد السلع التجهيزية (رسوم جمركية منخفضة) أما الغرض من وضع رسوم جمركية مرتفعة على بعض السلع فكان لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ب-حسب المصدر والمنشأ:

[1] Chaouki Bouri, La logistique du commerce extérieur en Algérie (théorie et pratique) ,1 ère édition, EDIK, Oran, Alger ,2003 page : 192.

– تعريفة خاصة تطبق على السلع التي يكون مصدرها فرنسا: 1.43% السلع الاستهلاكية، 7.2%الضرورية بالدرجة الأولى،9.5% الضرورية بالدرجة الثانية.

– تعريفة جمركية موحدة لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

– تعريفة الحق العام تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأكثر رعاية.

– تعريفة عامة تطبق بالنسبة للدول الأخرى.

تمتاز تعريفة 1963 بمعدلات ضعيفة من جهة، ومن جهة أخرى مجمل القطاعات التي توجد في التعريفة لها معدلات متقاربة فيما بينها، رغم أهمية كل قطاع فقد عرفت محاصيل التعريفة الجمركية للفترة من 1963 إلى 1966 نسبة ضعيفة من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة[1].

– التعريفة الجمركية لسنة 1968:

جاءت تعريفة 1968 لتعدل تعريفة 1963، بموجب الأمر رقم 68–35 المؤرخ في 02 فيفري 1968، وتميزت أساسا بتعديل معدلات الحقوق الجمركية عند الاستيراد وإلغاء العمود الخاص بفرنسا كالتالي:

أ- الضرائب والرسوم المطبقة على وسائل الإنتاج:

–وسائل التجهيز: تقريبا إعفاء شامل.

– المواد الخاصة: معفية إلا إذا كانت مثيلاتها موجودة في السوق المحلي.

–المواد نصف الخام: نسب منخفضة بالنسبة للمواد تمكن الحصول عليها من طرف شركات وطنية.

ب–الضرائب والرسوم المطبقة على المواد الاستهلاكية:

–المواد الاستهلاكية الأجنبية: تصل إلى 15 %.

– المواد الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها محليا: ضرائب مرتفعة.

– المواد المنتجة محليا: تخضع لضرائب جد مرتفعة.

رغم هذا التعديل التعريفي فقد استمرت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الاستفادة من الامتيازات الممنوحة عبر هذه التعريفة، بالإضافة إلى أن معدلات هذه التعريفة أعلى من نظيرتها لسنة 1963 بغرض تشجيع سياسة التصنيع وإحلال الواردات والتحكم في مصادر التموين الخارجية في إطار تجسيد أهداف المخطط الثلاثي التنموي (1967–1969).

[1] زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 255.

2-نظام الحصص:

إن نظام الحصص هو عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير، ويتضمن هذا النظام تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة، مع ذكر أو عدم ذكر منشأ أو مصدر السلع الجغرافي، خلال فترة زمنية محددة وذلك بواسطة تراخيص الاستيراد التي وضعتها الجزائر حسب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16، الذي يعمل على تحديد مسبق لكميات السلع المستوردة، وقد شرع في تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964 وذلك للحد من عملية الاستيراد خاصة للسلع الكمالية[1].

إن تطبيق الإجراءات على السلع التي تكون خاضعة لنظام الحصص تفرض تحقيق جملة من الأهداف يمكن ذكرها كالآتي:

-تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتوج ومنطقة.

-الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، وتوزيعها حسب الضرورة، ومنه يمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية، وكذلك المحافظة على النظام.

-تحاول الدولة مما سبق الحصول على ميزان تجاري متوازن من خلال معاملاتها الخارجية.

3-مراقبة الصرف :

أصبحت مراقبة الصرف ضرورية لتنظيم التجارة الخارجية، وقد بدأ هذا النظام في العمل في أكتوبر 1963، وهي سنة تأسيس البنك المركزي وذلك بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، فوضع قانون خاص بالرقابة على الصرف، وهو القانون رقم 144/63 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963، وتعتمد هذه المراقبة على سعر الصرف الواحد، بهدف التقليل من خروج العملة الصعبة والتحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية.

4-التجمعات المهنية للشراء:

إن اتساع دائرة الأشخاص المرخص لهم بالاستيراد في البدايات الأولى للاستقلال، أحدث فوضى في سوق الواردات وهو ما دفع بالسلطة إلى تنظيم هذه المهمة، عبر إنشاء ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشتريات (GPA) بموجب المرسوم رقم 223/64 المؤرخ في 1964/08/10 والمستلهم من المادة 53 من القانون الفرنسي لسنة 1935[2].

---

[1] Hocine Benissad, Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, 1994, p : 82.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص:33.

والتجمعات المهنية للشراء هي عبارة عن شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة، تقوم بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب الاختصاص كل تجمع كما تقوم أيضا بتوزيع هذه السلع المستوردة على أعضائها (أصحابها)، وتتمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد وعقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء وتعطى هذه التجمعات المهنية خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني:

- الخشب ومشتقاته
- النسيج الصناعي والقطن
- الحليب ومشتقاته
- الجلود ومشتقاتها
- المنتوجات الأخرى.

وتخضع هذه التجمعات لرقابة الدولة ويتم ذلك حسب مستويين:

- **المستوى الإداري:** عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزارة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان احترام تطبيق الحسن للبرنامج العام للاستيراد الذي أعد من طرف الدولة، بالاشتراك مع مختلف الأجهزة المعنية بعملية الاستيراد (الجمارك، البنك المركزي، وزارة المالية) وكذا مع التجمعات المهنية للشراء.
- **المستوى المالي:** عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع والذي تعتبر مهمته متابعة وإتمام كل العمليات المالية.

كما أقامت الدولة مؤسسات وطنية في إطار عملية التأميم لسنة 1966 غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات للكف من الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة من العملة الأجنبية.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989)

في إطار انطلاق المخططات التنموية الوطنية، وبهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي، قامت الدولة الجزائرية بخلق وسائل لتحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، المرتكزة على أساس احتكار التجارة الخارجية، هذه المهمة كلفت بها الشركات الوطنية بغرض تحقيق التصنيع الاقتصادي للبلاد وتسيير احتكارات الاستيراد والتصدير وتوزيع المنتجات.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي والإداري لاحتكار التجارة الخارجية في الجزائر(1970-1978)

عممت الحكومة الجزائرية سياسة الاحتكار على التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1971) خصوصا على الواردات، وتعززت في الثمانينات في إطار تنظيمي وإداري وهذا ضمن أهداف التجارة الخارجية المسطرة في المخطط الرباعي الأول(1970-1973) * والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) **.

حيث تنص المادة الأولى من الأمر رقم 10/70 المؤرخ في 1970/01/20 على أن المخطط الرباعي الأول هو القانون الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمة خلال هذه الفترة وتأسيسا على ذلك حدد المخطط الرباعي الأول الأهداف المتوخاة من نظام الاحتكار فيما يلي [1]:

1- إحلال الصادرات محل الواردات: ومعنى ذلك إعادة هيكلة الميزان التجاري الوطني والذي يعاني من اختلال في التوازن وتبعية شبه مطلقة إلى الخارج خاصة في مجال المنتجات الصناعية الغذائية.

2- المساهمة في تخفيف تكاليف التنمية، وذلك بالعمل على مستويين: مستوى أول ويتعلق بدافع البحث عن أفضل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية من حيث شروط الاستغلال والتمويل بشكل يسمح له بتحقيق احتكار مخطط يتفادى ظاهرة تبذير المواد من جهة ، واستيراد عوامل التنمية بأقل تكلفة من

* يعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية التخطيط العقلاني على النمط الاشتراكي، ومن أهم أهدافه تقوية القطاع العام، ذلك بزيادة بناء المجتمع الاشتراكي عن طريق القضاء على الرأس المال الأجنبي، تعزيز و بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، و إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، و بالتالي إقامة القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية في ميدان المحروقات خاصة بعدما تم تأميمه في1971 ، و إعلان الثورة الزراعية، و تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في نفس السنة .كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط ب % 9 من الناتج الداخلي الخام، وحجم الاستثمارات ب 28 مليار دج.

** إن أهداف هذا المخطط تطابق أهداف المخطط الرباعي الأول مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن، وكانت الأولوية تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل، كما أُعيد هيكلة القطاع الفلاحي في شكل إصلاح فلاحي عميق، بحيث. تحصل على استثمارات بلغت نسبتها15 %، توزعت بين الفلاحة % 11 والري 4%.

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص:48.

جهة أخرى، ومستوى ثاني يتمثل في أهمية الاحتكار كأداة لتقوية المركز التفاوضي للدولة اتجاه شركائها الأجانب وهو ما يوفر لها القدرة على فرض اشتراطات على الموردين الأجانب والفرصة المناسبة للتخلص من ضغوطاتهم، وهكذا يصبح الاحتكار بمثابة الأداة المفضلة لإنجاز المخطط الوطني للتنمية.

ويلاحظ أن السلطة العمومية غداة إعلانها عن الاحتكار سنة 1971 اكتفت بإصدار أوامر متفرقة تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية مزودة بصلاحية احتكار المبادلات الخارجية، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1973، حيث لم تشهد هذه الفترة صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة الخارجية، بل على العكس واصلت العمل بآليات فكرة الرقابة رغم إعلان الاحتكار.

مع نهاية العمل بالمخطط الرباعي الأول، اتجهت نية السلطة إلى محاولة ايجاد قانون ينظم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بهدف سد الفراغ القانوني الذي يعاني منه هذا القطاع، وبهدف الاستجابة لضغوطات أعوان التجارة الخارجية الذين الحوا على السلطة بضرورة إيجاد مخرج لفوضى التنظيم الناجمة عن تنازع الاختصاصات، أو تداخل الصلاحيات ما بين مختلف أجهزة وأعوان التجارة الخارجية.

حيث اصدرت السلطة المنشور رقم 21 المؤرخ في 1973/02/20 والذي أسس لآلية جديدة لتنظيم الاحتكار عرفت باسم" التراخيص الاجمالية للاستيراد" **(AGI)**، غير أن ضعف المركز القانوني لهذا المنشور في مخاطبة بقية الوزارات، وبعض المؤسسات الوطنية الكبرى شكك في قيمته التنفيذية، ما دفع بالسلطة إلى إعادة تبنيه في صورة نص تشريعي تمثل في الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 1974/01/30.

- قراءة في الأمر رقم 12/74-الاهتمام بنشاط الاستيراد مقابل تهميش التصدير:

من خلال هذا التنظيم نلاحظ اهتمام المشرع بوظيفة الاستيراد، إذ تم حصر عمليات الاستيراد في ثلاثة أشكال:

-سلع تخضع لنظام الحصص.

-سلع محررة للاستيراد.

-سلع تخضع لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد والتي تسلم سنويا.

تأخذ هذه التراخيص ثلاثة أشكال هي[1]:

[1] M'HAMSADJI-BOUZIDI (Nachida): Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur : l'expérience algérienne (1974-1984), OPU, Alger ,1988, p-p : 227- 228.

أ-التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية:

من خلال النصوص التشريعية الصادرة سنة 1974 هذا النوع من التراخيص خاص للمؤسسات التي أسند إليها احتكار الواردات، والتي لها الحق في استيراد السلع مع تحديد حجم وسعر المواد المراد استيرادها سواء للاستهلاك النهائي أو للاستهلاك الإنتاجي والاستثماري، لكفاية حاجيات الاقتصاد الوطني وإشباع حاجيات المواطنين في الاستهلاك.

ب-التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط:

وهي رخص تمنح للمؤسسات الغير محتكرة، وهي موجهة خصيصا بالمؤسسات لأجل تموين عملياتها الإنتاجية، حيث يمنع عليها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق لإعادة بيعها.

ج-التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة :

تمنح هذه التراخيص للمؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد، بفرض تموين عملياتها الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات، وتغطى السلع الأساسية الخاصة بذلك.

- **تهميش الأمر رقم 12/74 لنشاط التصدير:**

إن تهميش الامر رقم 12/74 المعلن لنشاط التصدير لا يعني تهميش السلطة القائمة آنذاك لهذا النشاط، أو تجاهلها وعدم رغبتها في تفعيل هذا النشاط، إذ نجد من بين الأهداف الرئيسية للمخطط الرباعي الثاني هي تنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وهو ما يتطلب إيجاد أدوات مرنة لتسيير هذه الوظيفة بالإضافة إلى دعم حكومي معتبر، إنما يعني التهميش هنا عدم تخصيص المشرع لبنود تنظيمية كافية لوظيفة التصدير ضمن أحكام هذا الأمر، وتم تبرير هذا الفراغ بمثابته شكل من اشكال تشجيع ودعم الصادرات.

وبالفعل نجد أن الأمر رقم 12/74 يؤكد حرية التصدير، ويلغي في الوقت ذاته الاحتكار المطلق لهذه الوظيفة من قبل الدولة، باستثناء بعض المواد كالمحروقات مثلا، وتشمل حرية التصدير السلع المنتجة محليا والمنتجات المعاد تصديرها بعد تحويلها، أما تصدير المواد المستوردة على حالتها فتخضع إلى ترخيص خاص من وزارة التجارة، كما تخضع ايرادات الصادرات إلى نظام الرقابة على الصرف من طرف البنك المركزي، كما أن نشاط التصدير يستفيد من مبدأ المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في بعض الاتفاقيات التجارية التي ابرمتها الجزائر مع بعض دول العالم، ومن بينها الاتفاقيات المتعلقة بإلغاء الازدواج الضريبي، وهو حافز إضافي يسمح للمنتجات الوطنية باقتحام أسواق هذه الدول.

غير أن هذه الحوافز المختلفة لم تساهم في زيادة الصادرات الوطنية خارج المحروقات بسبب غياب سياسة وطنية للتصدير تأخذ بعين الاعتبار عوائق هذا القطاع والمتمثلة أساسا في نظام تأمين الصادرات المنعدم في الجزائر، ونظام التمويل الذي يشكو من عجز ورداءة الخدمات المصرفية المحلية، وفي بعض

الأحيان عدم تأقلمها مع تقنيات القانون المصرفي الدولي، خاصة اعتمادات المورد، والمشتري، والاعتماد المستندي، والتي هي شبه معطلة في النظام المصرفي الوطني[1].

- التعريفة الجمركية خلال مرحلة الاحتكار الإداري والتنظيمي:

- التعريفة الجمركية لسنة 1973:

شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، حيث صدرت التعريفة الجمركية لسنة 1973، بموجب الأمر 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972، والمتضمن قانون المالية لسنة 1973، جاءت هذه التعريفة لتدعيم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تعديل نسب الضرائب والرسوم الجمركية، وبإلغاء تصنيف السلع حسب المنطقة الجغرافية أصبحت تتضمن ما يلي:

*تعريفة القانون العام المطبقة على السلع التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر رعاية.

*تعريفة خاصة تمنح امتيازات متبادلة بين الجزائر ودولة أو مجموعة دول، خاصة إذا تعلق الأمر بدول المغرب العربي.

وبهذا تكون الجزائر قانونيا ابتعدت عن الارتباط مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عامة وفرنسا خاصة، إذا أقرت هذه التعريفة على أساس مصلحي، أي أن الدول التي تعطي مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر التي سعت بشكل أساسي من وراء هذا الإجراء إلى تنويع مبادلاتها التجارية جغرافيا، والبحث عن مصلحتها في إقامة علاقات دولية وتعزيز التبادل التجاري بشتى الطرق.

مع تعريفة 1973 أصبحت ستة معدلات: المعدل المنخفض الخاص (3%) ويطبق على المنتجات ذات الأولوية كالسلع التجهيزية والمنتجات الصيدلانية، المعدل المخفض (10%) ويطبق على كل المنتجات ذات أهمية ثانوية بالنسبة للمجموعة الأولى وكذلك على السلع الوسيطية، المعدل العادي 25%، معدل المرتفع 40 %، المعدل المرتفع الخاص 70%، المعدل العالي 100%.

تفرض المعدلات الثلاثة الأخيرة على السلع الكمالية حتى تضمن حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، أما المعدلات التي تتراوح ما بين الإعفاء و25 %، استهدف من ورائها المشرع الجزائري تشجيع استعمال المواد الأولية من أجل توجيهها إلى التصنيع في إطار سياسة الصناعات المصنعة التي كانت تعززها الجزائر بقيت هذه الهيكلة صالحة للتطبيق إلى غاية 1986.

وهذا ما يعزز آنذاك أن الجزائر سعت لأجل تحقيق وتوفير تموين أفضل، سواء المنشآت أو للمصانع والهيئات، ولتحقيق الحماية الكافية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من الجهة المقابلة.

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص:63.

الفرع الثاني: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978-1989)

- القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/11 المتضمن تأميم التجارة الخارجية:

النقائص والصعوبات التي واجهتها الجزائر في تلك الفترة جعلت الدولة تتجه نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية وتأكيد احتكارها، سعيا منها لتحقيق عدة أهداف، يمكن حصرها فيما جاء به القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/11، والذي جسد فيه احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث نص على ما يلي:

- الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات من اختصاص الدولة فقط.
- لا يسمح بإبرام العقود والصفقات المتعلقة بالتصدير والاستيراد إلا من طرف الدولة أو إحدى هيأتها ويمنع التصدير على المؤسسات ذات القطاع المسير ذاتيا أو ذات القطاع التعاوني أو المؤسسات المختلطة أو الخاصة.
- كل مؤسسة خاصة تقوم بالتصدير يتم حلها فورا وتمنح مهلة ستة أشهر للمؤسسات الخاصة التي تتخذ التصدير كنشاط ثانوي لكي تغير نشاطها الاجتماعي.
- يسمح للمؤسسات الخاصة بالقيام بالتصدير بصفة انتقالية ومؤقتة فقط عندما يتعلق الأمر بسلع لم تبادر الدولة بعدم إنشاء هيئات ومؤسسات لتصديرها[1].

وفي سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام، حيث تم إلغاء المنشآت الكبرى التي تقرر تقسيمها إلى عدد من الشركات العمومية أصغر حجما وأسهل إدارة، وهذا لتحسينها وتطوير نتاجها ولتدعيم قدرتها على المنافسة وتطوير قدرتها على التصدير[2].

وفي نهاية هذه المرحلة وبعد صدمة البترول المعاكسة سنة 1986 قامت الجزائر بوضع أول برنامج لمحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك سنة1988 ، حيث تم وضع القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 والذي هدف إلى ضرورة توسيع قطاع الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الواردات، حيث نص على منح تسهيلات للمؤسسات العمومية لتطوير استراتيجيتها التصديرية وذلك بالاحتفاظ بجزء من مداخيلها بالعملة الأجنبية ومنحها بعض التخفيضات الضريبية[3].

---

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة،1991 ، ص:43.

[2] Hocine Benissad, OP-Cit, p85.

[3] Hocine Benissad, la réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel),2ème édition, O.P.U, Alger, 1991 .p : 97.

- التعريفة الجمركية لسنة 1986:

جاءت تعريفة 1986 بموجب القانون رقم 86-06 ، المؤرخ في 25 جوان 1986 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1986 ، معدلة لتعريفة 1973 بسبب أزمة النفط سنة 1986 ، حيث بلغت نسبة هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وبالتالي عرفت مداخيل ميزانية الجزائر اختلالات عميقة، مما ألزم السلطات إلى إدخال تعديلات هامة على هيكل التعريفة الجمركية تمثلت في رفع عدد المعدلات المعمول بها من خمسة(05) إلى تسعة عشر(19) كالتالي:0% ، 3% ، 5% ، 10% ، 15 %، 20% ، 25 %، 30 %، 35 %، 45 %، 50%، 55 %، 60 %، 70 %، 80 %، 90 %، 100 %، 110 %، 120 %، غير أن هذه الزيادات اللاعقلانية في معدلات الحقوق الجمركية لم تحقق الهدف المرجو منها ، إذ أن أكثر من58% من واردات الجزائر الإجمالية معظمها واردات استثمارية من قبل مؤسسات إنتاج صاحبة احتكار لا تخضع إلا لمعدلات زهيدة جدا تتراوح بين الإعفاء الكلي 0% و معدل 3%، كما أن مصالح الجمارك واجهت صعوبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تنامي أعمال التهريب والعزوف عن نشاطات التصدير.

حيث شملت تعريفة 1986 الاعفاءات التالية:

-إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية على جزء من أرقام أعمال المؤسسات العمومية والخاصة لنشاطاتها في الخارج.

-إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمس سنوات.

بالإضافة إلى هذين الإعفاءين مست تسهيلات جبائية أخرى كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم الوحيد على الإنتاج(TUGP) ، ويمس الإعفاء العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المواد المخصصة لإعادة التصدير، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة، وهذا تشجيعا لجلب العملة الصعبة.

ولم يقتصر الأمر على الإعفاءات والتسهيلات الجبائية فقط، بل تعداه إلى التشجيع على مستوى التأمين، حينها أصبحت المؤسسة تتحمل من 10% إلى 20% من مخاطر التصدير، على أن تتحمل الشركة الوطنية للتأمين الباقي 80% إلى90 % .

- القانون رقم 29/88 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية:

القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 والمتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية، يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، لكنه غير عمق وجوهر النظام القديم، حيث ينص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات(Concessions) التي تمنحها الدولة للأعوان

والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح المشتركة،(Groupement d'intérêts commun) وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (Cahier de charges) الذي تحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل[1].

وعليه فالدولة لا تدعم المؤسسات المحتكرة على استيراد سلعة من مؤسسة تحدد مسبق ولا من مؤسسة وحيدة، بل تفتح مجال إجراء التنافس بين المؤسسات العمومية في إبرام وعقد الصفقات التجارية الدولية[2]، ومن جهة أخرى فإن القانون رقم 12/88، فتح المجال للمؤسسات الخاصة بأن تستورد السلع والخدمات التي كان اصحاب الاحتكار يملكون امتياز منح تراخيص استيرادها (المادة 9 منه)، وهذا خلافا على ما كان عليه الأمر في السابق (القانون 02/78).

لقد تم استبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية بموجب المرسوم 167/88 المؤرخ في سبتمبر 1988 ، وبذلك يكون هذا الاحتكار للتجارة الخارجية هو احتكار الدولة وليس احتكار المؤسسة[3] ، ولقد حدد القرار الوزاري المشترك بين كل من وزارة المالية والتجارة هذه الميزانية للعملة الصعبة، والتي تحتوي على كل إيرادات التصدير ونفقات استيراد السلع والخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، والتي خول تسييرها المالي للمؤسسات العمومية ومنه تم إلغاء أي وساطة من طرف مؤسسات الدولة، كذلك تم السماح للمؤسسات بأن تأخذ التزامات في هذا الشأن، شرط أن لا تتعدى 70% من الميزانية المخصصة لها للسنة الجارية وهذا ابتداء من السنة الموالية لسنة 1988[4].
أما المؤسسات الخاصة والعمومية الغير مستفيدة من هذه الميزانية، فإنها تبقى خاضعة لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد(AGI) .

والجدير بالتنبيه أن ميزانية العملة الصعبة جاءت بتسهيل كبير في إطار تخطيط وتسيير الواردات مقارنة بالنظام القديم(AGI)، الذي كان حاجزا أمام الواردات، وصعوبة ترابط عمليات الاستيراد بين المؤسسات، البنوك ومصالح الجمارك، حيث أن أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول خلقت مشكل توفر العملات الصعبة، أما فيما يخص الصادرات، فإن الإصلاحات التي خصت بها تمثلت فيما يلي :
- ضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات سواء كانت المؤسسات عمومية أو خاصة.
-فتح المجال لمنافسة المنتجات وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.

[1] حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، 1994، ص: 171.

[2] Hocine Benissad, Op-Cit, p: 88.

[3] Brahimi Abdelhamid, l'économie Algérienne, OPU, Algérie, 1991, p : 425.

[4] Hocine Benissad, Op-cit, p: 89.

-السماح بدخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الدولية، للتعريف بالمنتوج الجزائري وتحسين إنتاجيته حتى يستطيع أن يتنافس هناك.

أما الراغبين في عمليات التصدير فقد سعي المشرع بوضع تحفيزات عدة منها:

-منح بطاقات القرض لبعض المؤسسات العمومية المصدرة.

-سمح بفتح حساب في الخارج للمؤسسات، وذلك بالاتفاق مع بنك جزائري تكون له فروع في الخارج.

-والتعليمة رقم 840 الصادرة عن وزارة المالية *أضافت أنه بإمكان البنوك الوسيطية المعتمدة منح بطاقات القرض إضافة للمؤسسات العمومية التي ترغب في دخول الأسواق العالمية وتطوير صادراتها.

-السماح ببيع المنتجات بالعملة الصعبة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج أو الجزائر.

وهكذا نستطيع القول بأن القانون رقم 29/88 قد غير من بعض اجراءات القانون رقم 02/78، إلا أن بعض التناقض يبقى يميزه على مستوى أهدافه، حيث يهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية على أساس قواعد السوق ويحافظ على توجيه التجارة بالحصص المخصصة لميزانيات العملة الصعبة وتراخيص الاستيراد[1].

مما سبق تقديمه يمكننا القول بأن الجزائر قد عرفت قرابة عشرين سنة احتكارا لقطاع التجارة الخارجية من قبل الدولة إيمانا منها بأن هذه الإجراءات، سواء الرقابة في الستينات أو الاحتكار في السبعينات والثمانينات سوف تكون في أحد جانبيها حماية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وفي الجانب الآخر دافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

[1] .172 :محمد، مرجع سابق، ص حشماوي

الفرع الثالث: ملامح التوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن مرحلة احتكار التجارة الخارجية

تجلت لنا هذه الملامح من خلال المقترحات الأولى للحكومة الجزائرية ثم جملة الإجراءات الفعلية التي اتخذنها والتي تفطنت لها حتى قبل الأزمة النفطية لسنة 1986.

1- المقترحات الأولى لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تفطنت الجزائر مبكرا لخطر الأحادية في التصدير وارتكاز الاقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات حتى قبل أزمة النفط سنة 1986، فقامت برفع شعار التحضير لمرحلة ما بعد النفط، فتم في الثمانينات وبالضبط في شهر مارس سنة 1984 تقديم وزارة التجارة لجملة من المقترحات للحكومة في شكل برنامج مستعجل يستهدف تنمية الصادرات غير النفطية، تمثلت هذه المقترحات فيما يلي[1]:

- توجيه انتاج سنة 1984 إلى التصدير، أما المخزونات المتوفرة فتصرف في السوق الوطني.
- مدة ترحيل الأموال (Rapatriements des fonds)تصبح 120 يوما عوضا عن 60 يوما خاصة بعمليات التصدير خارج المحروقات.
- استحداث هياكل متخصصة في التصدير وهذا على مستوى المؤسسات المصدرة نفسها، وكذا المنظمات والهيئات التي تعمل في مجال التصدير (العبور، النقل، التأمين، البنوك).
- مطالبة مؤسسات النقل بنقل الصادرات حتى في الخطوط التي لا تعمل بها، وعلى أساس أسعار تفضيلية معتمدة مسبقا من المصدرين.
- إزالة كل الضغوط التي تعيق حركة الصادرات من خلال جملة من الإجراءات مثل: إعادة فتح حساب E.D.A.C(المصدر-الدينار القابل للتحويل)، توفير بطاقات القرض (Carte de crédit)، تمكين المصدرين من الحصول على الأوامر بمهمة بسهولة (Ordres de mission) ممضاة من الوزارة.
- السماح للمصدرين المواطنين بما يلي: استعمال الإجراءات بالتراضي (Utiliser la procédure gré à gré)، الدخول في علاقات أعمال مع الوكالات التجارية ومؤسسات التصدير والاستيراد الأجنبية، إبرام العقود الخاصة والمتميزة (passer des contrats d'exclusivité et d'intéressement).

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية،2011/2010، ص:103-104.

2- الإجراءات الحكومية الأولى لصالح ترقية الصادرات خارج المحروقات

المقترحات السابقة كانت محل دراسة من قبل الحكومة الجزائرية في أفريل سنة 1984، حيث أسفرت عن جملة من الإجراءات لصالح مصدري المنتجات غير النفطية في شكل تعليمات وقرارات ومراسيم كما يلي:

- العليمة رقم 11 المؤرخة في 1984/05/30 والمتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة.
- مذكرة رقم pm/CAB/409 المؤرخة في 1984/05/20 والمتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، نصت بالسماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب، كما سمحت لهم بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير والاستيراد الموجودة في الخارج.
- مذكرة رقم pm/CAB/410 المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مستوى مؤسسات التصدير، وأيضا على مستوى المتدخلين في مجال التصدير (المؤسسات المنتجة، النقل، التأمين، العبور، البنوك).
- صدور المنشور رقم 990/10 المؤرخ في 1984/06/10 عن وزارة التجارة، والمتعلق باستعمال وسائل الإعلان والاشهار لترقية الصادرات.
- مذكرة رقم 15 مؤرخة في 1984/04/12 صادرة عن وزارة المالية، تجعل مدة ترحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى 120يوما.
- إشعار رقم 16 المؤرخ في 1984/06/02 صادر عن وزارة المالية، متعلق بشروط فتح وعمل E.D.A.C(المصدر-الدينار القابل للتحويل).
- قرار رقم DF/AA/DTM/85/082 صادر عن وزارة النقل، متعلق بتخفيض 50% من أسعار استعمال تجهيزات وخدمات الموانئ.
- قرار رقم DF/AA/DTM/083 صادر عن وزارة النقل، متعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصدير خارج المنتوجات النفطية.
- مذكرة للخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ 1984/11/26 صادرة عن وزارة التجارة، متعلقة بتخفيض معدل النقل بنسبة 50% في الخطوط العادية نحو إفريقيا.
- مرسوم رقم 86-46 مؤرخ في 1986/12/24 يحدد قائمة السلع والخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، وتدعيم الأسعار بهدف تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري في السوق الرسمي، حيث أن هذا التدعيم متغير حسب طبيعة السلع المصدرة ودرجة تكاملها الصناعي، وهو محدد بسقف قدره 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج.

- الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية، حيث صدر في هذا الشأن:

- القانون رقم 09/85 المؤرخ في 1985/12/26 المتضمن قانون المالية لسنة 1986 ينص على الاعفاء من سنة إلى 05 سنوات لكل من:

✓ الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (Bic) المحققة في الخارج للمؤسسات العمومية وكذلك الاعفاء من الدفع الجزافي(VF) الخاص بكتلة الجور.

✓ الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC)، والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج(TNGP) وعلى الخدمات (TNGPS).

المطلب الثالث: الصادرات خارج المحروقات في إطار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن الحالة الاقتصادية للجزائر بعد سنة 1986 حتمت على السلطات العمومية القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة، من خلال تنظيم التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاح النظام المالي والبنكي، في إطار التحول من الاقتصاد المركز إلى الاقتصاد الحر المبني على أساس قواعد السوق[1].

وفي محاولة لتجاوز الضعف الذي آل إليه الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية خاصة، وسعيا منها لإعادة تحريك عجلة النمو عمدت الجزائر إلى تغيير نمط تسيير التجارة الخارجية، فبدأت برفع الاحتكار على هذا القطاع، متبعة في ذلك مبدأ التدرج في التحرير، ثم إقرار التحرير الكلي والمطلق لقطاع التجارة الخارجية، حيث كان الانطلاق الفعلي لإصلاحات قطاع التجارة الخارجية نحو التحرير في سنة 1989[2].

وكان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية يرمي في مجمله إلى رفع جودة الإنتاج الوطني وتقليص تكاليفه، عن طريق تجديد التجهيزات الصناعية وعصرنتها، إنهاء احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، التخلي عن التحديد الكمي للاستيراد، وفتح مجال المبادلات الدولية أمام للمستوردين والمصدرين[3].

---

[1] Mourad Benachenhou, Réformes économiques, maison d'édition ECH'RIFA, Alger,1992 , page : 05.

[2] بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2008، ص: 54.

[3] Mourad Benachenhou, OP-Cit, p-p : 14-15.

الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في إطار التحول نحو اقتصاد السوق

بدأت الجزائر في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بعد الوضعية الاقتصادية الصعبة التي ظهرت آثارها عند تدهور اسعار البترول سنة 1986، إذ تفاقمت أزمة المديونية وأنتجت آثار سلبية على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، ضعف الإنتاج وهشاشة البنى الاقتصادية، زيادة على البطالة والديون الداخلية للمؤسسات العمومية....)

حيث وجدت نفسها ملزمة باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي) والاستجابة والتقيد بمتطلباتها وشروطها، مقابل الحصول منها على التسهيلات المالية الكفيلة بدعم برنامج الاصلاحات الاقتصادية، الذي مر بالمراحل التالية:

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1991)
- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995)
- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

1- دوافع وأهداف الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

- **دوافع الإصلاحات:** دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية- حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات أبرزها على وجه الخصوص اقتصاد هش يعاني من المديونية الخارجية، ومؤسسات وطنية مفلسة تحقق في الغالب خسائر ضخمة، وعجز في ميزانيتها وكذا في حاجة إلى الموارد المالية أجنبية إضافية[1]، انطلاقا من هذه الأوضاع تمحورت دوافع الإصلاحات فيما يلي[2]:

-دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
-دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
-دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
-دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

- **أهداف الإصلاحات** :يمكننا حصرها فيما يلي:

-تصفية بعض مؤسسات القطاع العام العاجزة لصالح القطاع الخاص.
-تشجيع القطاع الخاص ليأخذ المبادرة في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 ، ص:79.

[2] احمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997 ، ص :24.

-محاولة التخصيص الأمثل للموارد من خلال انتهاج قواعد وآليات السوق الحر.
-تنشيط الصادرات خارج المحروقات وتوسيعها للولوج إلى الأسواق العالمية.
- تخفيض المديونية وتحسين أداء القطاع المالي وعصرنة الجهاز المصرفي.

2- اتفاقيات الاستعداد الائتماني:

كانت الجزائر تهدف من وراء التجائها الى مؤسسات النقد الدولية إلى الحصول على قروض مباشرة، وهو ما دفعها إلى التوقيع على اتفاقيتين هما[1]:

- **الاتفاق الأول: اتفاق 30 ماي 1989**

أبرمت الجزائر الاتفاق الاول (Stand by1) مع صندوق النقد في ماي 1989، استفادت من خلاله من قرض قيمته 886 مليون دولار، والتزمت بتحقيق الشروط التالية:

- اتباع سياسة حذرة وأكثر تقييدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف
- الاتجاه نحو تحرير الأسعار.

- **الاتفاق الثاني: اتفاق 03 جوان 1991**

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية، من خلال تطبيق الاتفاق السابق رجعت الحكومة الجزائرية إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم توقيع الاتفاق الثاني (Stand by2) في 03 جوان 1991، والذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 400 مليون دولار، يتم استهلاكه على أربع دفعات، وأبرمت ايضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، ويتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وخفض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4 % خلال شهر أكتوبر 1991).
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

[1] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، بيروت،2013، ص:198.

3- برنامج الاستقرار الاقتصادي (Stand by3):

امتد هذا البرنامج من أفريل 1994 إلى مارس 1995، تحصلت بموجبه الجزائر على قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بغية تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة الكلية ممثلة في[1]:

4- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للموارد القاعدية: الأدوية، المياه الصالحة للشرب، مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث مواد: الفرينة، السميد والحليب.

5- تخفيض سعر الصرف في أفريل 1994 بنسبة 40.17 %.

6- تحرير التجارة الخارجية.

7- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام، خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والاعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية " التطهير المالي".

وقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، إعادة جدولة الديون العمومية الخاصة بسنتي 1994 و1995.

4- برنامج التعديل الهيكلي:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع، أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي امتد على مرحلتين، هما مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

من خلال هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن، ومن جملة الأهداف التي سطرها هذا البرنامج هي[2]:

-**الأهداف ذات طابع الاستقرار**: تمثلت أساسا في:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة، ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم العروض.
- القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

---

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق: ص:199.

[2] نفسه، ص: 200.

– التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

- **الأهداف ذات الطابع الهيكلي:**

هدفت إلى بعث النمو الاقتصادي، كما يمكن تحديدها فيما يلي:

–فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

– العمل على تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات.

–إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة، والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.

تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات Les Holding لتسهيل عملية الهيكلة الصناعية، وتنمية هذا القطاع.

–إصلاح النظام المالي، والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة، والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

–طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.

الفرع الثاني: آليات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تطرقنا سابقا إلى الخطوات التي خطتها الجزائر مع نهاية الثمانينات نحو سلسلة الاصلاحات الاقتصادية بمرافقة المؤسسات النقدية الدولية، التي قدمت لها المساعدة المالية في اطار برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، مقابل الالتزام ببرنامج الاصلاحات التي سطرتها، والتي كان من ضمنها تحرير التجارة الخارجية، حيث سنتطرق في هذا الفرع إلى آليات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتبني خيار الانفتاح، الذي استهدفت من ورائه الجزائر تنويع وترقية صادراتها خارج المحروقات، والرفع من القدرة الانتاجية لقطاعها الصناعي والفلاحي، حتى يكون في مستوى المنافسة العالمية.

حيث ارتكز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على الآليات التالية:

1- **الخصخصة:** تتطلب الخصخصة الانتقال من وضعية الاحتكار إلى اقتصاد السوق التنافسي كما اثبتت جميع التجارب الاقتصادية عبر التاريخ، باعتباره انتقالا جزئيا أو كليا نحو الملكية الخاصة، كما تعني الخوصصة تحول إدارة التسيير الى الخواص، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في إعادة الهيكلة الكلية للاقتصاد[1].

[1] Abderrahmane Mebtoul– Réformes et privatisation édition OPU Alger, tome 2, 2002, p : 129.

وتعتبر الخوصصة بالنسبة لأغلبية الحكومات وسيلة لدفع ومتابعة مسيرة التنمية الاقتصادية، كما أنها احدى أشكال الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت الى تقليل دور القطاع الخاص ومنح المبادرة لمؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي فهي تعتبر المرحلة الانتقالية الأولى نحو اقتصاد السوق الكفء، والتنافسي والمنفتح على الاقتصاد العالمي[1].

بالتالي فالخصخصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تم فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال أحكام المرسوم الرئاسي رقم 95/22، المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

1- **ترقية الاستثمار:** إن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، والمدعم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، جاء ليكرس فكرة تحرير وترقية استثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة، وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال، لقد وفرت الجزائر كافة الشروط من أجل جلب الاستثمارات، سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانات بشرية، أو ثروات سياحية، أو مناطق صناعية، أو معدات استهلاك، أو من حيث الترسانة الهائلة من القوانين، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمارات[2].

2- **ترقية الشراكة:** لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية، شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر الى الشراكة الاورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة% 10 ، واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي [3].

---

[1] MOKRETAR AROUSSI Amina, la privatisation des entreprises en Algérie :Bilan, difficultés et perspectives, magister en sciences économiques, Option analyse économique et développement, université d'Oran, 2010-2011, p : 09.

[2] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية (SGG Algérie)، قانون الاستثمار، 2007، على الموقع :www.joradp.dz

[3] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي،2012-2013، ص :87.

وعموما فإن الإجراءات الخاصة بسياسة التجارة الخارجية والمبادلات المتضمنة في برنامج التعديل الهيكلي تمثلت في إلغاء القيود الكمية وتعديل نظام التعريفة الجمركية، بما يتناسب مستويات الدول المجاورة حيث تم تخفيضها إلى 50% كحد أقصى[1] لحماية المنتوج الوطني وتوسيع قطاع التصدير وذلك بتبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسبة للواردات، ومن جهة أخرى تدعيم المبيعات إلى الخارج وذلك بالاعتماد على نظام قرض خاص ونظام تأمين مناسب[2].

وعملت السلطات على إقامة جهاز تشريعي وتنظيمي يسمح بتحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل أشكال الاحتكار فبهذا الشكل ستزول قيود الصادرات كميا، كما تحرر الواردات بدون التضييق عليها من حيث طرق تمويلها.

كما عرف النصف الأخير من عشرية التسعينات إنشاء العديد من الصناديق والهيئات والوكالات التي تسعى كلها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال إنجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصدير وإنشاء شركة تأمين الصادرات وضمانها، منح القروض البنكية للتصدير ومراجعة الترتيبات القانونية والتنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد توجه للتصدير.

الفرع الثالث: ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات ضمن مراحل تحرير التجارة الخارجية

تتبعنا فيما سبق مسار التجارة الخارجية في ظل الرقابة والاحتكار، ورأينا كيف أن القانون رقم 29-88 الذي أصدرته الجزائر سنة 1988 يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال هذه السنة كإصدار المرسوم رقم 88-201 المؤرخ في أكتوبر 1988، والذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر، إلا أن هذه الإجراءات لم تخرج عن إطار مفهوم الاحتكار، ولم تعبر عن أي توجه حقيقي نحو تحرير التجارة الخارجية.

بينما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة، فقد أدخلت بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية وسجلت أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، أقرت إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الاستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين، وذلك تماشيا مع التطورات التي طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها وقوع البلد في

[1] Hocine Bennissad, « L'ajustement structurel, objectifs et expériences » ; Alin éditions ; décembre 1993, p :47-48.

[2] Hocine Bennissad, OP-CIT, p : 49.

أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي.

1- الصادرات خارج المحروقات خلال مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية(1990-1993):

اتسمت بداية هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض* رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي تضمن إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما لأدى إلى تفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أفريل 1991، وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال [1] إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحضورة بنص قانوني.

وقصد تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة بعملية تخفيض للدينار سنة 1991 كإجراء أساسي في اتفاق" ستاندباي" لسنة 1991 وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة1987 ، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 9 دينار سنة 1990 إلى 18,5 دينار سنة 1991، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع، واصدر عدة أنظمة منها النظام رقم 90 -02 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة ، والنظام رقم 90-03 المتعلق بتحويل رؤوس الأموال من والى الجزائر والنظام رقم 90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة[3].

---

*كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، وجاء هذا القانون من أجل ما يلي:

-تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إدارة وتسييرا.

- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، والسوق

- إعطاء البنك المركزي استقلاليته

- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي

[1] نوري حول الرابع الدولي المحروقات، الملتقى خارج التصدير وإشكالية الجزائرية الاقتصادية ابراهيم، المؤسسات منير، لجلط 05. ص: الشلف، جامعة 2010 خارج قطاع المحروقات، للمؤسسات التنافسية والاستراتيجيات المنافسة

[3] Y.BENABDELLAH ,La réforme économique en Algérie : entre rente et production. Monde arabe : Maghreb-Machreck, 1999, P : 22.

واستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI وميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور المرسوم رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، المتعلق بشروط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية.

وقد حضيت السياسة التعريفية بجانب كبير من هذه الإصلاحات، حيث عرفت التعريفة الجمركية عدة تعديلات تدريجية تتلاءم والوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة، والتوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى، والتي حتمت على الجزائر الانخراط في الاتفاقية الدولية للنظام المنسق سنة 1991.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1992:** تم تعديل التعريفة الجمركية لسنة 1986 بموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، إذ تميزت بإتباعها لأحكام الاتفاقية الدولية للنظام المنسق، كتخفيض عدد المعدلات الضريبية وتطبيق قاعدة تصاعد معدلات الضرائب، مع تطبيق تصنيف موحد للضرائب.

من خلال هذه التعريفة أصبح عدد المعدلات ستة (06) عوض تسعة عشر(19)، التي كانت عليه في السابق وتمثلت في: 3 %، 7 %، 15 %، 25 %، 40 %، وأخيرا معدل 60 %، حيث تفرض معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية كدرجة أولى تتراوح بين الإعفاء و7 %، وتفرض معدلات متوسطة على المنتجات نصف المصنعة كدرجة ثانية تتراوح بين 15 % و25 % وأخيرا تفرض معدلات مرتفعة تتراوح بين 40 % و60 % على المنتجات النهائية تامة الصنع.

كما نص قانون المالية لسنة 1992 على إلغاء الاستفادة من الإعفاءات، و عوضتها الحكومة بنظام الإعانات و لكن هذا الأخير لم ينجح بسبب الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها الدولة، و إضافة إلى ذلك تم إدخال الرسم على القيمة المضافة في النظام الجبائي الجزائري معوضا الرسمين السابقين (TUGP, TUGPS)، فكانت معدلات TVA تحتوي على 5 معدلات هي: 7% ،13% ، 14 %، 21 %، 40 %.

وفيما يخص نشاط التصدير خلال هذه المرحلة فقد دعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة، وقدمت معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير نتيجة دوافع ظرفية واخرى هيكلية.

حيث تعلقت الدوافع الظرفية بالوضع السيء للاقتصاد الوطني، الذي كان يشكو من ندرة العملة الصعبة تفاقمت حدتها خاصة بعد انهيار أسعار النفط، حيث كان لزاما على السلطة البحث عن موارد

جديدة لتمويل العجز في الميزانية، ومن بين البدائل المختارة حث المؤسسات العمومية الاقتصادية على التصدير قصد جلب العملة الصعبة، غير أن هذا لم يستمر طويلا بفعل أزمة المديونية، حيث لم يعد يفي مقدور الدولة توفير الدعم الكافي للمؤسسات الراغبة في التصدير والتي عجزت في الواقع على إشباع الطلب المحلي بسبب شح التمويل الخارجي من المواد الأولية وقطع الغيار[1].

أما بالنسبة للدوافع الهيكلية فتمثلت في كون مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هدف استراتيجي لجميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم، حيث سعت من خلال برامجها إلى تحقيق ما يلي[2]:

- أولوية الصادرات على الواردات.
- تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسية السواق الدولية.
- العمل على الحد من التبعية للنفط عبر تنويع الصادرات.
- تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتوج الوطني.

لكن هذه الأهداف النظرية كانت دائما تصطدم بواقع يتميز بصعوبة التخلص من التبعية للمحروقات التي تشكل 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، وضعف الانتاج الوطني الذي أدى إلى تبعية متزايدة في مجال الغذاء والتجهيز، بالإضافة إلى غياب "قانون إطار" للتجارة الخارجية، حيث أنه منذ إلغاء القانون رقم 02/78 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية لم يتم استبداله بقانون مماثل له من حيث الوحدة والشمولية، إذ لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تنظيم هذا القطاع من خلال تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة بلغ عددها حوالي 156 قانون ومرسوم خلال الفترة ما بين 1988-1993[3].

2-الصادرات خارج المحروقات خلال مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية(1994-1998):

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي، واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال، ففي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1994-1995)، الذي تم إمضاؤه مع صندوق النقد الدولي دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من الإصلاحات، مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق،

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص:258-259.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص: 261.

وعرفت عدة مؤشرات منها تواصل انخفاض اسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك، واتخذت عدة إجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية[1]:

5- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي

6- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية

7- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها

8- تعديل قيمة الدينار

9- الاهتمام بالقطاع الزراعي

10- تقليص عجز الموازنة

11- في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة.[2]

كما عملت السلطات على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرناً، وبعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي تحسنت وضعية ميزان المدفوعات، حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2,64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة 1993.

وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998) استهدفت الاصلاحات متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وركزت أيضاً على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق للصرف ما بين البنوك سنة 1995 ، كما تم العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل، أيضا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية من 50 % في سنة 1996 إلى % 45 في 1997 ، أما الصادرات فقد الغي تقريبا كل الحظر السابق عليها، كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يونيو 1996[3].

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي،1998 ، ص :36.

[2] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص:120.

[3] عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسيات الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية)،2000 ، ص-ص:362-364.

ومع بداية مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بادرت الحكومة إلى منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير أيا كانت طبيعتها، ودون تمييز بينها من حيث الانتماء إلى القطاع العام أو الخاص، وتتلخص هذه المعاملة التفضيلية في التدابير التالية[1]:

1-إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمة رقم 94/20 المؤرخة في 1994/04/12 ، والتي حلت محل اللجنة الحكومية الخاصة التي كانت مكلفة بمراقبة عمليات الاستيراد سابقا، وبالتالي اصبحت هناك حرية للأعوان الاقتصاديين في تداول العملات الصعبة والغيت قوائم الاستيراد المعمول بها من طرف اللجنة المنحلة، وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير أو الاستيراد تماشيا مع التعديل الهيكلي المتفق عليه م صندوق النقد الدولي.

2-منح إعفاءات جبائية: تندرج هذه الاعفاءات ضمن سياسة الحث الجبائي الهادفة إلى تشجيع التصدير، وفي هذا الشأن أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادر بموجب القانون رقم 27/95 المؤرخ في 1995/12/30 في المواد 12 و19 منه الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب المباشرة فقد نص في المواد 138 و209 منه على منح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير، وكذا الدفع الجزافي كما نصت المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996على إعفاء لمدة خمس سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الاعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

3-تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: لجأت السلطة في بادئ الأمر بهدف تدعيم الصادرات إلى إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية وفي خطوة ثانية قامت بتعديل القانون الجمركي بموجب القانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22.

ففي الخطوة الأولى تم تخفيض التعريفة الجمركية من نسبة 120 % إلى 60 %، وصولا الى 40 % سنة 1998، ويندرج هذا التخفيض في إطار منهجية تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار المركز التنافسي للمنتوج الوطني من زاوية تخفيض كلفة المواد الأولية ونصف المصنعة المستوردة لأغراض التموين، كما تم إنشاء رسم خاص إضافي بموجب المادة 99 من قانون المالية لسنة 1995 استخدمته السلطة لتمويل صندوق دعم الصادرات المفتوح لدى الخزينة.

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير والتي تنقسم إلى عدة أنظمة جمركية صناعية من بينها نظام القبول المؤقت المنصوص عليه في المادة

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص-ص:265-270.

174 ، والذي يسمح بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم عليها، وتبنى المشرع كذلك نظام إعادة التموين بالإعفاء في المادة 186، الذي يعفي البضائع المتجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية من دفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد إذا استعملت مع بضائع محلية لأغراض التصدير النهائي.

كما تم تبني نظام التصدير المؤقت حسب نص المادة 193 من قانون الجمارك، والذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي إما على حالتها أو بعد تحويلها وغالبا ما تستفيد المؤسسات من هذا النظام لأغراض المشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الدولية.

وقامت إدارة الجمارك باتخاذ مجموعة من التدابير لتسهيل عمليات التصدير نذكر منها:

- فحص السلع في موطن إقامة المصدر.
- إيداع التصريح التفصيلي قبل شحن البضائع.
- إلغاء رخص التصدير باستثناء بعض المواد كالأبقار المنتجة ونبات النخيل والأشياء التراثية والفنية.

4- إجراءات أخرى لصالح الصادرات خارج المحروقات: كما تتالت خلال هذه المرحلة جملة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات أهمها:

- تخفيض أسعار النقل البحري والبري من طرف الشركة الوطنية للملاحة البحرية SNTM والشركة الوطنية للنقل البحري CNAN بمعدلات تخفيض تراوحت من 20% إلى 50%.
- نصت المادة رقم 04 من قانون المالية لسنة 1997 على الإعفاء من إيداع الكفالة للسلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل، والسلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير، والصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.
- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 1994/04/10، والمتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، الذي كان يشترط ارفاق عملية التصدير بشهادة تفتيش تثبت مطابقتها ونوعيتها وتمنح هذه الشهادة بطلب من المصدر وباللجوء إلى مخابر تحليل، حيث مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 1997/11/16 المتعلق بإلغاء احكام المرسوم السابق لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب صريح من المشتري الأجنبي.

المبحث الثاني: الإجراءات العملية لإرساء استراتيجية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

بعدما تطرقنا فيما سبق إلى المقترحات والإجراءات الأولى التي شكلت ملامح توجه الجزائر نحو إرساء استراتيجية لترقية صادراتها خارج المحروقات، سنقف من خلال هذا المبحث على الإرساء الفعلي لمعالم هذه الاستراتيجية من خلال وضع الأطر الضرورية لها، والمتمثلة في الجوانب القانونية والتنظيمية، المؤسساتية، التأمينية والتمويلية والتحفيزية.

المطلب الأول: إرساء إطار تنظيمي ومؤسساتي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 تفطنت الحكومة الجزائرية إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ كل الإجراءات الكفيلة بترقية الصادرات غير النفطية، لتخفيض آثار انخفاض سعر البترول في السوق الدولي على الاقتصاد الوطني، ولأن عملية التنمية مرهونة بتدفقات جديدة للصادرات، فإن هذا يجعل من الصادرات غير النفطية أساس متين للسياسة الاقتصادية، حيث يتم الخروج من المعالجة الظرفية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى العمل على تبني استراتيجية نمو دائمة.

وبالفعل وتحت وطأة الضغوط المالية الخارجية والركود الاقتصادي تم تبني استراتيجية تنمية الصادرات صراحة سنة 1991، بعد عدم نجاح الاجراءات السابقة الذكر في إحداث أي تحسن يذكر، وذلك خلال دراسة ومناقشة الاصلاحات على كافة المستويات، حيث اعتبرت عملية تنمية الصادرات غير النفطية كاستراتيجية لتسديد الديون وتمويل الاقتصاد الوطني، فقد كانت من بين الأهداف العامة لرسالة النية التي بعثت بها السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991، حيث تم التأكيد فيها على تراجع الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية، وأن دفع النمو يكون من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، والتي يتعين عليها العمل على ترقية الصادرات للتخفيف من الاختناقات المالية.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لاستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصـــادي مع نهاية

الثمانينات من اقتصـاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسـائل الإنتاج إلى نمط اقتصـاد السـوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.

- **إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:**

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور التجارة الخارجية في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير، والتفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب.[1]

حيث تضم وزارة التجارة مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 208/94 المؤرخ في 1994/07/16 وتتشكل من مديرية العلاقات التجارية الثنائية، ومديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف، ومديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات[2].

حيث من خلال هذا التنظيم تتضح رغبة الحكومة آنذاك في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، بما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

1- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم327/96 المؤرخ في 1996/10/01، هو هيئة عامة ذات طابع اداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، يتكفل بتثمين الصادرات ومعاينة وتحليل الوضعيات الهيكلية والظرفية بغرض مضاعفة تواجد المنتوج الوطني في الأسواق، وتزويد المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرض الأسواق الدولية. حيث حل هذا الديوان محل كل من المركز الوطني للمعلومات والتوثيق الاقتصادي المنشأ سنة 1981، والمركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والمبادلات التجارية المنشأ سنة 1990[3].

---

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص:251.

[2] نفسه.

[3] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص: 252.

2- إنشاء الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية وزير التجارة[1].

وتتمثل اختصاصاتها في[2]:

- ✓ تنظيم الملتقيات، التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه بما فيها المعارض، الندوات العلمية، الأيام الدراسية، وكل المهام التجارية التي غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج.
- ✓ انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا ابرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية.
- ✓ التدخل لحل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها يمتد اختصاصها الى المنازعات التجارية الدولية.

3- الشركة الجزائرية للمعارض والصالونات La SAFEX (Société Algérienne des Foires et Expositions):

هي مؤسسة عمومية منحدرة عن تحول الديوان الوطني للمعارض والصادرات الذي أنشئ سنة 1971،

حيث كانت تسمي المكتب الوطني للأسواق الدولية والتصدير، وقد استحدثت بموجب الأمر رقم 71-61 المؤرخ في 05 أوت 1971 ليصبح بعد ذلك الديوان الوطني للمعارض، الذي اسند إليه مهمة تسيير قصر المعارض، وتتمثل مهمته الرئيسية في تنظيم المعارض الدولية في الخارج.

وفي سنة 1987 تغير اسمه ليصبح الديوان الوطني للمعارض والتصدير الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس1987 ، حيث أصبحت مهمته بعد إعادة الهيكلة تنحصر في العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي 24 سبتمبر 1990 تقرر تغيير اسم الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وذلك بعد إجراء تعديلات على مستوى الديوان[3].

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية، العدد 16 ،1996.

[2] نفس المرجع، المادة رقم 06.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم10 ، لسنة1987 ، ص :341.

SAFEX تمارس بشكل أساسي نشاطاتها في المجالات التالية[1]:

- تنظيم المعارض، الصالونات المتخصصة ذات الطابع الوطني، الدولي، المحلي والجهوي.
- تنظيم مساهمة المؤسسات الجزائرية في المعارض التي تقام بشكل أساسي في الخارج وتسطر في برامج رسمية للحكومة الجزائرية.
- المساعدات المختلفة للمتعاملين الاقتصاديين فيما يخص التجارة الدولية (معلومات حول التنظيمات المعمول بها، فرص الأعمال مع الخارج، ربط علاقات مع المتعاملين...).

✓ SAFEX اليوم تتمتع بوضعية مالية جيدة نتيجة أنشطتها المضاعفة في تنظيم المعارض والصالونات و خاصة نتيجة وضع حيز التنفيذ برنامجا سنويا رسميا للمعارض في الخارج تم تكليفها به من طرف وزارة التجارة وأكسبها خبرة أكثر في هذا المجال.

4- <u>الجمعية الوطنية لترقية الصادرات</u>:

أسست هذه الجمعية في سبتمبر 1999 بالجزائر العاصمة من طرف صناعيين ومسيرين ومتعاملين اقتصاديين وإطارات وخبراء، ينتمون للمؤسسات الجزائرية المكلفة بتطوير وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وهي ملتقى يضم المتعاملين الجزائريين الخواص ومن القطاع العام المهتمين بالدخول إلى الأسواق الخارجية، يتم خلال هذا الملتقي تبادل الأفكار والآراء وتنظيم اللقاءات وانعقاد المشاورات وطرح الاقتراحات الهادفة للخروج بالمبادلات الاقتصادية والتجارية الجزائرية من التصدير الوحيد وهو المحروقات، والاستيراد المتمثل في أنواع كثيرة من السلع الاستهلاكية وغيرها، ونظرا لموقعها الهام في إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات، تسهم بوضع إطار كلي جامع وموجه لترقية الصادرات خارج المحروقات.[2]

ومن أجل تحقيق الجمعية الأهداف التي تصبو إليها تقوم بعدة مهام:

- المشاركة في تهيئة المحيط للتصدير.
- وضع إطار يحث على دعم الصادرات خارج المحروقات.
- الإعلام والتوجيه والنصح للمصدرين وضمان وصول المعلومة وتأثيراها على الإجراءات الداخلية لعمليات التصدير.
- التنظيم للحوارات بين القطاع الخاص والإدارة العامة من أجل تطوير محيط الصادرات.

---

[1] الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gove.dz ، تاريخ الاطلاع:2014/04/25.

[2] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:145.

- التعريف والتقييم للمنتجات الجزائرية من أجل الرفع من جودتها ونوعيتها وذلك بالتنظيم والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية لإقامة الاستراتيجيات الخاصة بترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

5- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريينANEXAL:

تعتبرمن أحدث الهيئات التي أنشئت لترقية الصادرات خارج المحروقات وتسهيل الإجراءات المرتبطة بتصدير المنتجات الجزائرية.

ولقد تأسست الجمعية من قبل مسؤولى المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة في 10 جوان 2001 محدد- بموجب القانون رقم 90-31 مؤرخ في 24 ديسمبر1990 ، وهي ممولة من طرف مساهمة الأعضاء وحقوق المنتمين وعوائد النشطات والهبات والتبرعات المحلية، وكذا إعانات مالية تقدم من طرف الدولة وتقوم الجمعية على تنفيذ المهام التالية[1]:

- الاهتمام بالتسويق وترقية الصادرات.
- المشاركة في وضع استراتيجية لترقية الصادرات.
- حماية المصالح المعنوية والمادية للمصدرين على المستوى الوطني والدولي.
- تطوير علاقات التبادل والمشاركة في الصالونات المتخصصة والتظاهرات الاقتصادية في الداخل والخارج.
- المساندة في تطوير وتحسين وسائل الإنتاج من خلال الاهتمام بالتكوين والبحث والتطوير، وهذا لرفع من القدرة على التصدير.
- تمكين المتعاملين الاقتصاديين من المعلومات التي تساعدهم على التصدير.

6- المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم (CACQE):

المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، تم إنشاءه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 03-31 المؤرخ في 30 سبتمبر 2003 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 89-147 المؤرخ في 1989 كحيز وسيط لأجل تدعيم الجهاز الذي تم وضعه في إطار السياسة الوطنية للمراقبة وترقية الجودة.

[1] الموقع الالكتروني للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:http://www.exportateur-algerie.org ، تاريخ الاطلاع: 2014/04/25.

يعد المركز فضاء وسيط من ناحية الدعم لصالح الإدارات المكلفة برقابة جودة وسلامة المنتجات، وغيرها من أشكال الدعم للفعاليات الاقتصادية للمساعدة في تنفيذ برامج للنهوض بنوعية الإنتاج الوطني، حيث تتمثل المهام الرئيسية للمركز في حماية المستهلك والحفاظ على سلامته المادية والمعنوية، في سياق تحقيق أهداف السياسة الوطنية للجودة، يمكن تصنيف الأنشطة الرئيسية للمركز في المحاور التالية[1]:

- النهوض بجودة الإنتاج من السلع والخدمات
- التحقق من مطابقة المنتجات فيما يتعلق بالمقارنة مع المعايير والمواصفات المميزة لها
- المشاركة في وضع المعايير في إطار العمل داخل اللجان التقنية الوطنية
- الإعلام والاتصال ورفع الوعي وكذلك التكوين والتوعية عند المستهلك
- تعزيز نوعية الإنتاج من السلع والخدمات
- إدارة وتشغيل مخابر مراقبة النوعية.

7- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX :

تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، والمتضمن إنشاء، تنظيم وسير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، التي تعتبر العنصر الأساسي في ترقية الصادرات وهي موضوعة تحت وصاية وزارة التجارة ويخصص لها ميزانية معتبرة تسمح لها بالقيام بمهامها المتمثلة في[2]:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.

---

[1] الموقع الإلكتروني للمركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم: http://www.cacqe.org، تاريخ الاطلاع:2014/24/27.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 والمتضمن إنشاء، تنظيم وسير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، المادة رقم 06.

- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المختصة المنظمة في الخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

✓ الأنشطة الأساسية لـALGEX هي نشر فهرس الصادرات الجزائرية ووضعها حيز تصرف المؤسسات بشكل منتظم ومن باب المعلومة، و كذا توفير إحصائيات وملاحظات ظرفية حول التجارة الخارجية، وهي تهتم بشكل أكبر بالصادرات الجزائرية، عن طريق تنظيم ملتقيات ومحاضرات تنشط من طرف خبراء و مختصين في المجال حول مواضيع مختلفة تمس أنشطة التصدير، و يتم فيها دعوة المؤسسات المصدرة و بالتالي فـ ALGEX تلعب دورا تحسيسيا كونها مكانا للالتقاء والتبادل بين مختلف المتعاملين في مجال التصدير.

جاء في رسالة ALGEX رقم (12) ما يلي[1]: "تطوير الصادرات خارج المحروقات يبقى متوقف على مجهودات تأهيل المؤسسات (إدارة ذات مستوى عالي، عصرنة وسائل الإنتاج، إبداع وخلق منتوجات جديدة، مواكبة احتياجات الأسواق الأجنبية، احترام الآجال...)، وأيضا على التأهيل العام للمحيط والمنشآت المرافقة نحو الدولية، وكذلك على الاستثمار في مشاريع التصدير في القطاعات الجزائرية التنافسية، أي المنتجة لمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية؛

الجزائر بلغت المليارين (02 مليار) دولار من الصادرات خارج المحروقات في نهاية سنة 2008 ولكن بنية الصادرات تبقى مهيمنة من طرف منتجات مشتقات المحروقات والمواد الخام؛

حصة كل من المنتجات الغذائية–التي تحتفظ الجزائر فيها بإمكانية كبيرة–والصادرات من المنتجات المصنعة تظل هامشية وتتطلب الترقية؛

الجزائر أحصت حوالي 400 مصدر نظامي يستحقون التأطير والمتابعة لترقية منتوجاتهم في السوق الخارجية."

✓ ALGEX حاليا تشغل 70 شخصا و رغم قدرات و إرادة مسيريها الجيدة فهي لا تحقق إلا متوسط دورها كمدمج و حاث للمؤسسات المصدرة، حيث تنقصها الإمكانيات المادية و كذا البشرية، إذ أن عددا قليلا من العمال مكونين في مجال التصدير.

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex): http://www.algex.dz، تاريخ الاطلاع:2014/05/02.

المطلب الثاني: الإطار التأميني والتمويلي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

يعتبر تمويل الصادرات من أهم العناصر الضرورية لتشجيع الصادرات والنهوض بها ومن ثم ترقيتها، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة وبأسعار فائدة مناسبة للتصدير، وبالإضافة إلى ضرورة توفير الأموال اللازمة لدعم المصدرين، قد يتعرض هؤلاء المصدين لمخاطر عدم الدفع من طرف المستوردين الأجانب، الذين أصبحوا يحضون بتسهيلات كبيرة من طرف دولهم خاصة المتقدمة منها، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعرف مزيد من تدويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، وفي ظل احتياج اقتصاديات البلدان النامية إلى النقد الأجنبي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وفي ظل اشتداد المنافسة الدولية، وارتفاع نفقات البحوث، وصعوبة التغلغل في الأسواق الدولية، ونظرا لكثرة وتنوع المخاطر التي تعترض لها العملية التصديرية، والتي تحول دون بلوغ المصدرين أسواق الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ولتجاوز هذه الأخطار والمعوقات أسست أدوات مهمة تمثلت على وجه الخصوص فيما يعرف بتأمين الصادرات والذي أصبح يعتبر عنصرا مهما من عناصر تشجيع وترقية الصادرات.

الفرع الأول: تمويل الصادرات في الجزائر

يعتبر التمويل من أهم العناصر اللازمة لتشجيع الصادرات وذلك بتوفير موارد مالية مناسبة وبأسعار فائدة متميزة للتصدير، ويتضمن توفير التمويل اللازم لتشجيع الصادرات ضرورة العمل على توفير نوعين من التمويل، تمويل متوسط وطويل الأجل للاستثمارات الجديدة في المشروعات التصديرية، وتمويل قصير الأجل لتمويل النشاط التصديري القائم، وفي الحالتين يتطلب الأمر توفير التمويل المناسب لدعم المصدرين[1].

في الجزائر وبعد صدور دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، تبعته عدة نصوص في هذا السياق، أهمها المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي جاء ليقيم ويكيف النظام المالي، حيث أعطى هذا التنظيم صلاحيات واسعة لبنك الجزائر لاسيما فيما يتعلق بتمويل التجارة الخارجية، وتشريع وتنظيم التعامل مع الموارد من العملة الصعبة في إطار مبدأ تحرير حركة رؤوس الأموال، ووضع عدة قواعد

[1] محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام التجاري العالمي الجديد-دليل علمي لرجل الاعمال-، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 1997، ص:57.

متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وعليه وضعت السلطات العمومية عدة قواعد لتشجيع التصدير تمحورت حول:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE الموجه لتقديم مساعدات مالية لعمليات التصدير.
- تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير من خلال الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).
- **الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE (Fonds Spécial de Promotion des Exportations):**

يجد هذا التنظيم أساسه القانوني في المادة 195 من قانون المالية لسنة 1996 المتمم بقانون المالية لسنة 1997 لاسيما المادة 129 منه، والموجه لتقديم دعم مالي للمصدرين في أعمالهم ونشاطاتهم المتعلقة بترقية والتعريف بمنتجاتهم في الأسواق.

مساعدة الدولة عن طريق (le biais du FSPE) تمنح لكل المؤسسات المقيمة المنتجة للسلع والخدمات والنشطة في مجال التصدير، ومبلغ المساعدة يمنح ويحدد من طرف وزارة التجارة حسب نسب محددة مسبقا.

الـFSPE هو في الأساس منشأ لمساعدة المؤسسات على تحقيق بعض نشاطاتها المرتبطة بالتصدير، المتمثلة أساسا في المشاركة في المعارض والصالونات المقامة بالخارج، وتكلفة البضائع المصدرة.

الـFSPE مسير من طرف وزارة التجارة، وميزانيته متغيرة لأن موارده تتمثل في نواتج الرسم الإضافي المطبق على بعض المواد المستوردة أو المنتجة محليا.

إجراءات التسجيل للاستفادة من هذا الصندوق تتميز بثقلها الإداري وممارسة البيروقراطية في منح فرص التسجيل، إذ أن إجراءات التسجيل في هذا الصندوق هي جد طويلة وهو ما لا يشجع المؤسسات على التعامل معه.

- **المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج:**

فيما يخص المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج، فإن هذا الصندوق (FSPE) يقوم بالتكفل بالمصاريف على النحو التالي[1]:

- 80% بالنسبة للمشاركة الجماعية في المعارض والصالونات المسجلة في البرنامج الرسمي
- 100 % بالنسبة للمشاركة في الحالة الاستثنائية أو المحددة في حيز المكان في الشباك الوحيد.

[1] وزارة التجارة، القرار رقم 01، المؤرخ في 2008/01/13، المحدد لشروط مساعدة الدولة الممنوحة للصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) في نطاق المعارض والصالونات بالخارج.

- 50 % بالنسبة للمشاركة الفردية في الصالونات الأخرى غير المسجلة في البرنامج السنوي الرسمي.

- **التكفل بجزء من تكاليف النقل للتصدير:**

أما فيما يخص التكفل بجزء من تكاليف النقل للتصدير، فيمكن توضيحها فيما يلي[1]:

  - مجموع متساوي بـ 25 % لكل الاتجاهات ولكل المنتوجات.
  - 80 % من تكاليف نقل التمور نحو كل الاتجاهات، مع منح مكافأة التقييم تقدر بـ 05دج/كغ، للتمور ذات التعبئة 01 كغ أو أقل[2]، باستثناء التمور ذات الفروع.

- **المساعدات الاستثنائية التي يقدمها الصندوق لدعم الصادرات خارج المحروقات:**

- النفايات، المنتجات المسترجعة والجلود على الشكل الخام المحضرة أو شبه الجاهزة.
- السلع المصدرة بموجب اتفاق حكومي دولي في إطار تسديد الديون.

كما يقوم الصندوق أيضا حسب ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2007، بتحمل المصاريف التالية[3]:

- جزء من مصاريف النقل للتصدير بالنسبة للمواد سريعة التلف أو ذات الوجهات البعيدة في النقل.
- جزء من المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لإعلام المصدرين، ودراسة تطوير نوعية المواد والمنتجات الموجهة للتصدير.
- تكفل جزئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفحص ودراسة عمليات التصدير، وذلك من خلال إنشاء خلايا للتصدير بالداخل.
- التكفل بجزء من التكاليف الخاصة بالتنقيب والبحث عن الأسواق الخارجية، والمساعدة على إنشاء كيانات أولية للتجارة في الأسواق الدولية.
- المساعدة على نشر وتوزيع وسائط ترقوية إشهارية للمنتجات والخدمات الموجهة للأسواق الخارجية، وكذا استخدام تقنيات حديثة للإعلام والاتصال، كإنشاء المواقع الإلكترونية مثلا.

---

[1] Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur (ALGEX), cadre incitatif à l'export, 2009, P : 22.

[2] Article n°05, décision interministérielle n° 767 du 24 octobre 2001, portant soutiens de l'état aux opérations d'exportation des dattes, P : 44.

[3] شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية-دراسة حالة«FSPE» و «CAGEX» خلال الفترة 1998-2009، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2010-2011، ص: 246.

- جزء من مصاريف النشر والبحث لدعم ترقية المنتوجات غير النفطية، وكذا المصالح المرتبطة بالتصدير.
- المساعدة على خلق وإنشاء علامات تجارية والتكفل بحمايتها في الخارج (علامة تجارية، علامة مسجلة وشهادات الاختراع).
- تمويل الميداليات والتتويجات التي تمنح كل سنة لأوائل المصدرين.
- جوائز للأعمال الجامعية حول الصادرات خارج المحروقات.
- مساعدات لتطبيق البرامج الخاصة بالتكوين بالنسبة لمهني التصدير.
- المصاريف الجزئية الخاصة بمشاركة المؤسسات في المنتديات التقنية الدولية.

الفرع الثاني: تأمين الصادرات في الجزائر

إذا كان عقد البيع بين المصدر والمستورد يلزم المصدر أن يقوم بتسليم البضاعة في أي موقع داخل دولة المستورد، ففي هذه الحالة فإن المصدر هو الذي سيقوم بالتأمين على بضاعته المصدرة، والتأمين هو عقد بين طرفين هما المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له(المصدر) يتعهد بموجبه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الخسائر التي قد تتعرض لها البضاعة موضوع التأمين، وذلك بالطريقة والأسلوب المتفق عليه بالعقد، والتأمين بهذا المعنى هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المادية التي تلحق به نتيجة وقوع خطر ما لا أرادة له فيه[1].

ويعتبر تأمين الصادرات من أحد الأساليب الحديثة في تمويل الصادرات من خلال ضمان القروض المقدمة ضمن عملية التصدير مما يؤدي بالمصدر إلى ترقية صادراته اتجاه البلدان ذات المخاطر التجارية وغير التجارية، ولقد وردت عدة تعاريف لتامين قروض الصادرات لكن كلها تصب في معنى واحد، أهم هذه التعاريف ما يلي:

"تأمين قروض الصادرات هو أداة من أدوات التمويل المصرفي للقروض الموجهة للصادرات، وتتم عملية التأمين هذه من خلال إصدار وثائق تأمين وتكون أثناء مرحلة عملية التصدير، وتعمل على تغطية وحماية المصدرين ضد الأخطار التجارية وغير التجارية"[2].

" تأمين قروض الصادرات هو عبارة عن نظام تأمين يسمح للدائنين (المصدرين) لقاء أو مقابل دفعهم لأقساط التأمين، من الاستفادة من تغطية ضد خطر عدم دفع ديونهم (حقوقهم) أو حصيلة صادراتهم

[1] محسن فتحي عبد الصبور، مرجع سابق، ص: 118.

[2] بكري طه عطية، تمويل الصادرات، مركز البحوث الإدارية، القاهرة، 1978 ص:30.

مستحقة الدفع من أشخاص معروفين مسبقا (المستوردين الأجانب) والذين هم في حالة عجز عن الدفع"[1].

"تأمين قروض الصادرات عبارة عن عقد تتعهد من خلاله مؤسسات تأمين قروض الصادرات بتعويض المصدر عن الخسائر الفجائية التي قد يتعرض لها وينتج عنها عدم تحصيله لديونه ومستحقاته من المستوردين الأجانب، وهذا مقابل دفعه لأقساط التامين، حيث قد تكون هذه الاخطار عبارة عن انقطاع او توقف نهائي لسوق أو صفقة الصادرات، أو خسائر ناتجة عن نقص المردودية في هذه السوق، أو ناتجة عن فشل في مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الجنبية في الخارج، وهذا مهما طانت طبيعة الاخطار المتسببة في هذه الخسائر اقتصادية جزئية أو اقتصادية كلية ، أو أخطار ذات طبيعة سياسية أو عرضية (طارئة)"[2].

في الجزائر تأمين قروض التصدير كان يتم في السابق من قبل "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" (CAAR) ، وكذا "الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة (CAAT)، إلا أن هتين الشركتين لم تحققا ما كان مرجوا منهما في مجال تأمين القرض عند التصدير، حيث لم تتجاوز نسبة العمليات المنجزة في إطار تأمين القرض عند التصدير إلى إجمالي العمليات المنجزة في هاتين الشركتين نسبة 0.05 % في أحسن الأحوال، وكان ذلك نتيجة ضعف الصادرات غير النفطية، غياب مصلحة فعالة للاستعلامات و عدم وجود طاقم مؤهل لعمليات تأمين القرض عند التصدير، وبالتالي تعريض المصدر الجزائري لأخطار مالية كبيرة، وهو ما الزم إيجاد وإنشاء نظام لتامين القرض عند التصدير في الجزائر، أسندت مهمة تسييره منذ سنة 1996 بشكل حصري وأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(**CAGEX**).

- **<u>الرفيق الجزائري للتأمين وضمان الصادرات CAGEX (La Compagnie Algérienne d'Assurance et Garantie des Exportations):</u>**

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في جانفي 1996، وهي عبارة عن شركة ذات أسهم برأسمال قدره 670 مليون دج، مقسم إلى حصص متساوية ما بين 10 مساهمين (5 بنوك: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، و5 شركات

[1] Jean Bastin, l'assurance du crédit dans le monde contemporain, édition Jupiter et de Navarre, Paris, 1978, P : 50.

[2] J.Paveau et F.Duphi, et autre, Pratique du commerce international, « Exporter », 20 ème édition Foucher, France, 2007, p : 382.

تأمين: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة، الشركة المركزية لإعادة التأمين، الشركة الوطنية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)[1].

وتتمثل مهام الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) فيما يلي[2]:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير.
- ضمان الدفع في حالة التمويل.
- تأسيس بنك معلومات في المجال الاقتصادي.
- مساعدة وتشجيع المصدرين الجزائريين لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج.
- بيع المعلومات التجارية للمستوردين (المشترين) والممونين.

قامت (CAGEX) بفتخ فروع لها في كل من ولايتي وهران وعنابة، بهدف تسهيل عمليات الضمان للمؤسسات المصدرة من خلال تقريب فروع هذه الشركة لكل من ولايات الشرق والغرب، كما قامت هذه الشركة أيضا برفع رأس مالها الاجتماعي، وطرحت وثائق تأمين جديدة، وأنشأت موقعا لها على شبكة الانترنت، وهذا كله من أجل تسهيل عمليات ضمان ائتمان الصادرات لمختلف المصدرين في مختلف أنحاء الوطن.

-وثائق التسجيل للتأمين لدى شركة (CAGEX):

يمكن التسجيل في تأمين القرض عند التصدير لدى شركة (CAGEX) لكل شخص مادي أو معنوي في الجزائر، حيث أن الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات تقترح مجموعة من وثائق التأمين وتتمثل في[3]:

- **الوثيقة الشاملة:** تشمل هذه الوثيقة تغطية الخطر التجاري أو السياسي، والذي ينتج عن طريق تصدير السلع والخدمات المنجزة من قبل عدة زبائن.
- **الوثيقة الشخصية:** وتغطي الخطر التجاري والسياسي، الناتج عن تصدير السلع والخدمات، ولكن من قبل زبون واحد.
- **وثيقة قرض المشتري:** تسمح هذه الوثيقة بضمان الدفع للبنك (ضمان التمويل) في حالة خطر القرض، وضمان للمصدر في حالة خطر التصنيع.

---

[1] وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، 2008، ص:95.

[2] نفسه.

[3] وزارة التجارة ، نفس المرجع.

- **وثيقة تأمين المعارض والتظاهرات:** تسمح هذه الوثيقة بتغطية خطر عدم إعادة التجهيزات المعروضة، وخطر عدم تحويل المداخيل الناتجة عن عمليات البيع في إطار التظاهرات التجارية.
- **وثيقة تغطية القروض:** ترتبط هذه التغطية بالقروض الموجودة في حوزة المتعاملين الجزائريين على المشترين الأجانب، وكذا القروض الموجودة في حوزة الأجانب على المشترين الجزائريين.
- **بيع المعلومات الاقتصادية والتجارية:** وتعني إعطاء المصدرين الجزائريين معلومات حول الزبائن الأجانب، وكذا مدى قدرتهم على الدفع والوفاء بالتزاماتهم.

الرفيق الجزائري للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) لم يثبت بعد نفسه بجدارة كتنظيم لصالح دعم الصادرات الجزائرية، وهذا راجع للعديد من الأسباب أهمها غياب الربط منذ البداية بين البنوك التجارية التي تقدم قروض التصدير، كما أن المصدرين لا يرون فائدة من وراء الاكتتاب لدى تأمينات الـ CAGEX في تحسين شروط تمويل صادراتهم.

ورغم وجود نوع من الديناميكية التجارية لدى الـ CAGEX، إلا أنه لم ينجح في تطوير خدمته الأساسية، المتمثلة في تغطية المخاطر التجارية، وذلك نتيجة غياب ثقافة التصدير في المحيط الاقتصادي وخاصة في ممارسة "تأمين القرض".

المطلب الثالث: الإطار التحفيزي لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

يحتل النظام الجبائي والجمركي أهمية بالغة في التأثير على عملية التصدير، لذلك قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الاجراءات الجبائية والجمركية لرفع فاتورة التصدير غير النفطي في إطار التسهيلات الممنوحة لترقية الصادرات غير النفطية.

الفرع الأول: التحفيزات الجبائية الممنوحة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

قامت السلطات بإصلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتضيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعفاء كلى أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني.

1- الإعفاء من الضرائب المباشرة:

- **الضريبة على أرباح الشركات(IBS):**

أنشئت الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991 حيث نصت المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنها " :ضريبة سنوية على مجمل

الأرباح أو المداخيل تفرض على الشركات "وغيرها من الأشخاص المعنوية المشار إليهم في المادة 136.[1]

لقد استفادت المؤسسات الجزائرية بتخفيض المعدل العادي لهذه الضريبة من 50% إلى 30% والمعدل المخفض يقدر ب 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها من خلال قانون المالية لسنة 1999، كما عرف المعدل تخفيضا آخر خلال قانون المالية لسنة 2006 ، حيث أصبح المعدل العادي 25%والمعدل المخفض 12.5% ويهدف هذا التخفيض إلى تعزيز المركز المالي لهذه المؤسسات وتوسيع قدراتها الإنتاجية، وتستفيد المؤسسات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمسة سنوات اعتبارا من سنة 2001 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير ما عدى النقل البري أو البحري أو الجوي وإعادة التأمين والبنوك، وهذا ما نصت عليه المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بالمادة رقم 06 من قانون المالية لسنة 2006.[2]

- **الرسم على النشاط المهني (TAP):**

تم تعويض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري برسم وحيد وهو الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويخضع له كل شخص يمارس نشاطا مهنيا في الجزائر سواء كان هذا النشاط تجاريا أو صناعيا أو حرفيا، كما تخضع له كل الأشخاص المعنوية الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل % 2.55 من رقم الإعمال–مبلغ الإيرادات– المحقق سنويا على جميع عمليات البيع أو الخدمات بغض النظر عن نتيجة السنة المالية سواء ربح أو خسارة.

طبقا للمادة 220–3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ستثنى من الرسم على النشاط المهني مبلغ البيع والتسليم والسمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير من رقم الإعمال المعتمد كقاعدة للرسم.

- **الإعفاء من الدفع الجزافي (VF):**

بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006 تم إلغاء بصفة نهائية الدفع الجزافي للمؤسسات التي تقوم بعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير.

[1] مراد ناصر، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص:183–184.

[2] مراد ناصر، نفس المرجع، ص: 186.

2-الإعفاء من الرسم على رقم الأعمال

- **إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA):**

أسست الضريبة على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 وهي ضريبة غير مباشرة تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية، وتضمنت أربع معدلات عند تأسيسها وهي7%، 13%،21% ، 40% وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، ليتم تعديلها عدة مرات لتصبح تشمل معدلين فقط حسب قانون المالية لسنة 2001، المعدل العادي% 17 ، المعدل المخفض7%[1] واستفادت مؤسسات التصدير من الإعفاء من هذه الضريبة بموجب المادة 13 من قانون الرسم على رقم الإعمال.

وفي ظل الاستفادة من نظام المشتريات بالتخليص طبقا للمادة 42-2 من قانون الرسم على رقم الأعمال فان المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل المصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير تستفيد من الإعفاء من هذه الضريبة، ويمكن استرجاع هذه الضريبة على عمليات التصدر التي لم تستفد من الإعفاء طبقا للمادة رقم 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

يأتي اللجوء إلى الضريبة على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى تسمح هذه الضريبة من تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية عن طريق رفع العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج.

الفرع الثاني: التحفيزات الجمركية الممنوحة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

ينطوي في إطار المرونة والتسهيلات الجمركية ما يعرف بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، وهي مجموعة من النظم الجمركية التي تستهدف الحد من الصعوبات القائمة في سبيل زيادة التجارة الدولية، حيث تجيز هذه الأنظمة إدخال البضائع أو نقلها إلى داخل أراضي الدولة برا أو جوا، مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب المقررة، طبقا للشروط والأوضاع والمدد التي حددها قانون الجمارك للدولة[2].

[1] مراد ناصر نفس المرجع، ص: 187.

[2] طارق جمعة سيف، تأمينات التجارة الخارجية (تأمين ائتمان الصادرات، ضمان سداد الضرائب الجمركية، تأمينات رفض السلطات)، دار الفكر، مصر، 2008، ص: 172.

ومن جهة أخرى فإن الاستفادة من منح امتيازات مرتبطة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية تكون بصفة عامة خاضعة لدفع كفالة بـ:10 % من بلغ الحقوق والرسوم المعفى منها، كضمان لتحصيل الغرامات التي قد تكون مقابل عدم احترام الالتزامات المدونة[1].

إن التغيرات الجذرية التي عرفها اقتصادنا الوطني والنمو السريع والكبير للمبادلات التجارية الدولية تملي ضرورة تماشي إدارة الجمارك مع هذه التطورات عن طريق سنها لقواعد جديدة لغرض تقديم التسهيلات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين في ظل تحرير التجارة الخارجية، وتظهر الأنظمة الجمركية كأحد أهم هذه التسهيلات التي يستفيد منها المتعاملين الاقتصاديين، خاصة نظام القبول المؤقت نظام تحسين الصنع الإيجابي ونظام المستودع الجمركي، ونظام العبور وهي أنظمة تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1- نظام القبول المؤقت، إعادة التموين بالاعفاء، والتصدير المؤقت

- **نظام القبول المؤقت:**

حسب المادة رقم 174 من قانون الجمارك الجزائرية: والملحق الخاص (G) من اتفاقية كيوتو نظام القبول المؤقت هو النظام الجمركي الذي يسمح باستقبال بعض السلع المستودة على مستوى اقليمه الجمركي مع وقف كلي أو جزئي للحقوق والرسوم الجمركية عليها بهدف إعادة تصديرها في أجل محدد[2]، حيث يعاد تشكيلها، أو تدخل في صناعات أخرى أو يتم إعادة تشكيلها أو صيانتها ثم يعاد تصديرها إلى الخارج[3]، هذه البضائع ترد[4]:

-إما على حالتها، دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.

-وإما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.

---

[1] Chaouki Bouri, Le contrôle du commerce extérieur et des changes, grand Alger livres éditions, Alger 2006, page : 222.

[2] Idir Ksouri, les régimes douaniers- guide pratique de l'import-Export-, BERTI éditions,Delu Ibrahim, Alger, 2014, page :168.

[3] من إعداد فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطور الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (أمثلة عربية مختارة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص:68.

[4] Chaouki Bouri, OP-Cit, page : 224.

- **نظام إعادة التموين بالإعفاء**

هو نظام يتيح استيراد بالإعفاء من الحقوق والرسوم بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية، مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي[1]، يمنح هذا الامتياز للبضائع المعينة بمقرر من المدير العام للجمارك على أن يراعي المصدرون ما يأتي[2]:

– تبرير التصدير المسبق للبضائع.

– الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك، لاسيما مسك سجلات محاسبية حسب المواد التي تمكن من التحقق من صحة تأسيس طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم.

- **التصدير المؤقت:**

هذا النظام يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي[3].

–إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها.

–إما بعد تعرضها لتحويل، تصنيع أو تصليح.

تتوقف الاستفادة من نظام التصدير المؤقت على طلب مسبق لدى إدارة الجمارك، يبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج[4].

2– نظام المستودع الجمركي ونظام العبور

- **نظام المستودع الجمركي:**

يقصد بالمستودعات، المخازن التي تقبل فيها البضائع الواردة دون دفع الرسوم عنها لمدد يحددها القانون وهي نوعان: مستودع عام وهو الذي تخزن فيه لحساب الغير، ومستودع خاص وهو الذي يخزن فيه صاحب المستودع وارداته المرخص له بتخزينها فيه[5].

طبقا للمادة 129 من قانون الجمارك الجزائري يمكن تخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف الجمارك، مع وقف للحقوق والرسوم وتدابير الحظر الاقتصادي للبضائع الموضوعة لمدة سنة قابلة للتمديد.

---

[1] قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 جويلية 1979، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 22 اوت 1998، المادة رقم 186.

[2] نفس المرجع، المادة رقم 187.

[3] قانون الجمارك، مرجع سابق، المادة رقم 193.

[4] نفس المرجع، المادة رقم 194.

[5] مجدي محب حافظ، الموسوعة الجمركية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2005، ص: 466.

على مستوى الجمارك الذي يمكن المؤسسة من تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إلى البلد المصدر إليه تحت المراقبة الجمركية، أي تكون البضاعة محفوظة على حالتها الأصلية دون أن يتم استعمالها أو إدخال أي تغييرات وتحويلات عليها، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي طبقا للمادة 144 والمادة 155 من قانون الجمارك[1].

وتجدر الإشارة بان المستودع العمومي تستفيد منه جميع السلع الموجهة للتصدير باستثناء البضائع المذكورة في المادتين 116 و130 من قانون الجمارك ومنتجات المحروقات وما يشبهها والمنتجات الخطيرة إلا بترخيص من الوالي المختص إقليميا، طبقا للمادة 2 من المقرر المؤرخ في 22 ديسمبر 2009الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك المتعلقة بالمستودع العمومي[2].

أما الحوافز المباشرة التي تمس المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الصناعي، نجد نظام المستودع الصناعي الذي يتم استعمال البضائع الموضوعة تحت هذا النظام وتهيئتها قصد التصدير تحت المراقبة الجمركية، وذلك من خلال إجراء تعديلات أو معالجة إضافية أو تصنيع على هذه البضائع، بالإضافة إلى منح تراخيص بعمليات الصنع لمجموعة من المؤسسات تستفيد كل منها من هذا النظام الجمركي مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية، طبقا للمادة 160 من قانون الجمارك[3].

- **نظام العبور**: يقصد به النظام الذي يسمح بعبور السلع عبر إقليم الدولة ليس بغرض الدخول إليها ولكن بقصد الوصول إلى دولة أخرى، ويرجع إعفاء هذه السلع من الضريبة الجمركية إلى كونها لا تنافس السلع الوطنية من جهة، والفوائد الاقتصادية والعائد المالي الذي يعود على الدولة التي تمر بها خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها من جهة أخرى، كما من شأنه أن ينشط حركة النقل الداخلي والبحري مما يجعل من الدولة مركزا لتسوية المعاملات التجارية[4].

ونميز في هذا النظام نوعين من العبور:

–العبور الوطني: يخص العمليات داخل حدود الإقليم الجمركي.

–العبور الدولي: طبقا لاتفاقية "جنيف" بتاريخ 1975/11/14 والداخلة حيز التنفيذ في الجزائر بموجب المرسوم رقم 88/143، المؤرخ في 1988/07/28، يتمثل الامتياز في الإسراع من عمليات تصريف البضاعة وتقليص تكلفة الإجراءات.

---

[1] وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2008–2009، ص:176.

[2] الجريدة الرسمية، العدد25 ،18 أفريل 2010، ص: 38.

[3] وليد حفاف، مرجع سابق، ص: 01.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:120.

3- نظام تحسين الصنع الايجابي

هو نظام جمركي يسمح لمؤسسات التصدير المستقرة بالإقليم الجمركي باستيراد مستلزمات الإنتاج للحصول على المنتجات التعويضية الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تجرى عليها عملية تصنيع أو تحسين طبقا للمادة 174 من قانون الجمارك الجزائرية، كما أن مرونة هذا النظام تسمح باستعمال المنتجات المستوردة إلى جانب المنتجات المحلية من أجل الحصول على منتج جديد يتم ترويجه في الأسواق الدولية.

لقد استفاد المصدرون من عدة تسهيلات جمركية أخرى تهدف إلى تسهيل عمليات الجمركة وتقليص مدتها، وتتمثل في المزايا التحفيزية التالية:

- إلغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا؛
- قبول تصريح غير كامل في ظل الإجراءات المعجلة للعملية الجمركية، أي بتقديم تصريح أولى مؤقت ومبسط بدلا من التصريح المفصل ويطبق على المنتجات الحساسة للتلف مثل المواد الغذائية القابلة للتلف طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك؛
- الإجراءات الجمركية المباشرة التي تسمح بإتمام جميع الاجراءات الجمركية داخل مؤسسة التصدير (فحص البضائع في المحل) طبقا للمادة 94 من قانون الجمارك؛
- يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و63 من الأمر رقم 01/07 المؤرخ في 03 فيفري 2007.

4-الرواق الأخضر:

ويستفيد المتعاملون الاقتصاديون من الرواق الأخضر الذي يسمح بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع ملف التصريح المفصل وتسجيله لدى الجمارك، حيث أن مرحلة المراقبة المسبقة على التصريح (الرقابة الوثائقية) والفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية بشرط أن يحصل المصدر على اعتماد رفع، وينظم محاسبة عملياته التجارية وفق القوانين والأنظمة المعمول بها التي تسمح بإجراء الرقابة البعديه طبقا لما نصت عليه التعليمة،2000 /11/DGD/CAB/B300 المؤرخة في 03 أفريل 2000 وابتداء من سنة 2006 أصبحت صادرات التمور تستفيد من هذا الإجراء، ليتم توسيع مجال الرواق الأخضر فيما بعد ليشمل الصادرات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الزراعية والمنتجات السمكية[1].

[1] Ministere Du Commerce/Direction De La Promotion Des Exportation, Les Exportations Hors-Hydrocarbures Algerennes, Convention France Maghreb, Paris, Les 5 et 6 fevrier 2008, p :7, sur le site :http://ubifrance.typepad.fr/optimexport/files/intervention_mr_takarli.pdf (14-03-2011), consulté le 15/05/2014.

المبحث الثالث: التوجهات الداعمة لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الحاصلة وما أفرزته العولمة الاقتصادية من زيادة شدة التنافسية العالمية وتنامي التطورات التكنولوجية، ازداد اهتمام وإدراك الحكومة والسلطات العمومية الجزائرية بمسألة الصادرات خارج المحروقات وحتمية التكيف والتأقلم مع قيود وظروف البيئة الدولية، إذ جعلت تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية من الزمن، من أجل ترقية الإنتاج الوطني والنهوض به في الأسواق الخارجية.

وتجلى لنا اهتمام الجزائر بمسألة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال الأهداف المعلنة لبرامجها التنموية منذ سنة 2001، بالإضافة إلى تبنيها لخيار الشراكة بهدف الانفتاح التجاري الخارجي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ما يتيح لصادراتها آفاقا وفرصا وأسواقا جديدة، فتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 يعد تحولا كبيرا في مبادلاتها التجارية الخارجية وانفتاحا على حوض البحر الأبيض المتوسط، وأيضا مصادقتها على اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2004 تعتبر انفتاحا على المحيط العربي وتنويعا جغرافيا لمبادلاتها التجارية خاصة الصادرات منها.

ويمكن اعتبار توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خطوة أولى وعملاقة لتمهيد الطريق لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثمة الانفتاح على التجارة الدولية.

المطلب الأول: برامج التنمية الاقتصادية الداعمة للصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2000-2014)

شرعت الحكومة الجزائرية منذ عشرية الألفية الثالثة بإطلاق مجموعة من البرامج التنموية استكمالا وامتدادا لسلسلة الإصلاحات العميقة في فترة التسعينيات، الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001-2009)، وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية PIP (2010-2014) الهادفة إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الجودة والسعر والتكنولوجيا لمسايرة متطلبات المرحلة الراهنة كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي2001-2004)

رغم ظهور بعض التوازنات الكبرى على مستوى الاقتصاد الجزائري في نهاية التسعينات، والحرية الاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها المؤسسات وتوفر مناخ الأعمال الملائم، إلا أن هذا لم يكن كافيا للاستجابة لحل المشاكل التي كانت مطروحة، خاصة فيما يخص تدني مستوى معيشة الأفراد وارتفاع معدلات البطالة ، حيث وصلت إلى 3 000 000 طالب عمل، إذ أمام هذه الوضعية السيئة لم يتبقى أي مجال لتأجيل النظر في سبل انعاش النشاط الاقتصادي، وضمان نمو مستدام غير معتمد على عائدات المحروقات، وإنما على إنتاج حقيقي يمكن توجيه نصيب منه إلى التصدير، حيث ان مسالة بعث النمو من خلال الإنتاج الوطني أصبح أحد الانشغالات الواضحة التي عبرت عنها الحكومة الجزائرية[1].

فبعد الفترة من 1999-2001 والتي تميزت بعودة السلم على مستوى كامل التراب الوطني، وتعزيز الاستقرار والتماسك الوطني من خلال ميثاق المصالحة الوطنية، وتزامن ذلك مع تحسن الإيرادات المالية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية[2]، لاحظت السلطات العمومية، خلال سنة 2001، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالاختلالات الاجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 وضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي[3].

- **محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل2001، وضع برنامج ثلاثي(2001-2004) لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي يخصص لمثل هذه المشاريع منذ الاستقلال قدر ب 525 مليار دج أي حوالي مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1216 مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد اضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة[4].

---

[1] .Hamid A TAMMER, L'économie de l'Algérie-les stratégies de développement 1970-2014-, Tome I, Office des publications universitaires, Ben aknoun, Alger, Algérie, 2015, page :234.

[2] Ibid, page :235.

[3] Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 – 2001 du 14 juillet 2001, Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004.

[4] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر ،2013، ص:43

يستهدف هذا البرنامج دعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب شغل، ويهدف كذلك إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الاقتصادي الجزائري.

وتتمثل أهداف سياسة برنامج الانعاش الاقتصادي عموما في[1]:

- تعزيز الطلب الكلي.

-تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.

-توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية.

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة، في زيادة حيوية النشاط الاقتصادي وإنعاش الأنظمة الاجتماعية.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر مع الارتفاع الذي سجله سعر النفط، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وقد خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8 705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9 680 مليار دج أي حوالي 130 دولار أمريكي بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وتتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية تزامنا مع بداية دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، ومساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث سعت الجزائر إلى عصرنة المنظومة المالية ومضاعفة فعالية الدور الاقتصادي للدولة.
- تثمين الطاقات الاقتصادية الوطنية وتطويرها، من خلال إنعاش نسيج المؤسسات ومضاعفته والقيام بتطوير عملها وتشجيع الإنتاج والتحويل المحليين عن طريق التدابير التعريفية الملائمة، فضلا عن دعم خدمات الاسناد للمؤسسة وذلك في مجال تكوين المسيرين وتجديد معارفهم وتشجيع البحث،

[1] نبيل بوفليح، نفس المرجع.

بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع عددها ومساعدتها على انجاز الدراسات الضرورية ووضع الشباب ذوي الكفاءات تحت تصرفها في إطار ترتيبات ما قبل التشغيل، وكذلك الإصلاحات في المجال الفلاحي بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته "والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج[1].

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي: [2]

-تحسين ظروف معيشة السكان 45.5%

-تطوير المنشآت الأساسية 40.5%

-دعم التنمية الاقتصادية 8%

-تطوير الخدمة العمومية 4.8%

-تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1 %

إذ تم تخصيص 337.2 مليار دج للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة موزعة على النحو التالي[3]:

-**الفلاحة والتنمية الريفية** : حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

- **الصناعة** :حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين- المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

- **ترقية الاستثمار** :حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة- المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

---

[1] World Bank: Report n° 36270; Vol 1, 2007, Page: 2, sur le site: Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf , consulté le 22/05/2014.

[2] البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع:

www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance. pdf, consulté le : 25/05/2014.

[3] Ibid, page :16.

- **الصيد البحري** :حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد- البحري.
- **السياحة** :حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 21 منطقة توسع سياحي.

الفرع الثالث: برنامج توطين النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)

ويسمى ايضا برنامج الاستثمارات العمومية، خصصت له مبالغ مالية اجمالية قدرها 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الاقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات، حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

- تحسين التنمية البشرية
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- التنمية الصناعية
- تشجيع انشاء مناصب شغل
- تطوير اقتصاد المعرفة.

حيث تم رصد مبلغ 1566 مليار دج للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة موزعة على النحو التالي[1]:

- **قطاع الفلاحة:** رصد له ازيد من 1000 مليار دج، بالإضافة إلى أزيد من 16 مليار دج لقطاع الصيد البحري.
- **قطاع الصناعة:** رصد له مبلغ 50 مليار دج لتأهيل وإنشاء 80 منطقة صناعية، مع تجسيد أزيد من 2000 مليار دج من القروض الميسرة من الدولة، فضلا عن تنمية الصناعات البتروكيماوية، وتحديث الشركات العمومية وبناء محطات للطاقة الكهربائية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** رصد لها مبلغ 100 مليار دج، منها 80 مليار دج لتأهيل 20 ألف مؤسسة، و16 مليار دج لمرافقة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتم استفادت هذا البرنامج من 300 مليار دج من القروض البنكية الميسرة.
- **الاهتمام بمجال التشغيل ومكافحة البطالة:** تم رصد مبلغ 360 مليار دج لمكافحة البطالة منها 150 مليار دج موجهة لدمج المتخرجين من الجامعة ومعاهد التكوين، و80 مليار دج وجهت لدعم إنشاء المؤسسات والنشاطات المصغرة، أما 130 مليار دج فتوجه للتشغيل المؤقت

[1] عبد المجيد بوزيدي، برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014، الدولة تعزز مقومات الاقتصاد الجزائري، على الموقع الالكتروني:http://www.dzajairess.com/elfadjr/159869 ، تاريخ الاطلاع: 2014/02/27.

المطلب الثاني: توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبداية الانفتاح على حوض البحر المتوسط

بفضل العولمة وتوسيع التجارة الدولية، أصبح خيار الشراكة من الخيارات الناجحة للاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك سعت الجزائر للدخول في مختلف الشراكات الاقتصادية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، وأبرزها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي وقعت عليه مبدئيا في 19 ديسمبر 2001[1].

مثلت فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستوري عام 1989 و1996، اللذين تضمنا تحولات كبرى في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية، فبالإضافة إلى تكريسهما لأسس النظام الديمقراطي القائم على التعددية والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية الفردية والجماعية، تم فيهما أيضًا التأكيد على إنهاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وفتح المجال واسعًا أمام القطاع الخاص[2].

الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية–من التعاون إلى الشراكة–

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر التي لم توقع معها خلال الستينيات اتفاقية شراكة على غرار ما فعل المغرب و تونس سنة 1969 ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات ، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962، فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر و فرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية[3].

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية، التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية، وهو ما جعل المجموعة

---

[1] وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية (1999–2006)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 113.

[2] الموقع الإلكتروني لمجلة المعرفة: http://www.almarefh.org، بتاريخ 15 فيفري 2010، تاريخ الاطلاع:2014/06/04.

[3] ميموني سمير، الشراكة الأورو–متوسطية بين الطموحات والواقع، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص:179.

الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار الدول المتوسطية اتفاقية التعاون(Accord de coopération) ، والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

هذه الاتفاقية ذات طابع تجاري مدعما بأربعة بروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

واستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 949 مليون إيكو منها 309 مليون إيكو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و640 مليون إيكو قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار، غير أن هذه المساعدات تميزت بعدم كفايتها وضعف في نسب تسديد القروض الممنوحة نتيجة عدة عوامل، من بينها تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى، علاوة على ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.[1]

إذ أن دراسة تطور التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يسمح لنا بملاحظة الفارق الكبير بين الخطاب الحماسي في بداية الأمر والحقيقة بكامل تعقيداتها، فنتيجة لمختلف التعقيدات التي عرفها اتفاق التعاون سنة 1976 بما فيها متطلبات النظام العالمي الجديد، تبين أن قيام اتفاق شراكة على أسس شراكة حقيقية أصبح أمرا لابد منه[2].

الفرع الثاني: مسار توقيع الاتفاقية، مضمونها وبنودها

[1] براق محمد، ميموني سمير، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة من 13-14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي الجزائري، سطيف، الجزائر، 2007، ص:9.

[2] Otmane Bekenniche, La Coopération entre l'Union Européennes et l'Algérie- l'Accord d'association-,Office des publication universitaires, Alger, 2006,page :59.

1- مسار توقيع الاتفاقية:

لقد طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة، وهي على وعي بضرورة تجاوز اتفاقيات أفريل 1976، وقد انطلقت المفاوضات بصفة رسمية في مارس 1997 وهذا على أساس نصين:

الأول: يتضمن اقتراحات من أجل شراكة أورو-متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.

الثاني: يتناول الاقتراحات الجزائرية وتوسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق بالعدالة، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد تمحور حول:

- مساعي الجزائر إلى الانفتاح والتحرير التدريجي للاقتصاد الوطني، وهذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة من 1994 -1998.

- تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو-جزائري، ليشمل علاوة على مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى، إذ نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية وهذا من خلال:

*مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

*توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، وهذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها وتهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية، في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية.

*وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات ، بعدما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر، بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة المديونية، و انتقال الأشخاص ..إلخ، و كذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة و كذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقيف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها.

حيث استمرت منذ ذلك التاريخ وبدون انقطاع مع دراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين، إلى غاية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بعد 17 جولة من المفاوضات، والذي ترجم بالتوقيع وبالأحرف

الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، ثم تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل 2002، ودخلت حيز التطبيق ثلاث سنوات بعد ذلك بداية من الفاتح سبتمبر 2005.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى، على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها[1]، كما تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية[2].

2-محتوى الاتفاقية وبنودها:

اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية لا تختلف في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى هو تضمنها لملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة[3].

لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (08) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة):

- **الحوار السياسي:** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية*.
- **حرية تنقل البضائع (التبادل التجاري):** وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) خلال فترة انتقالية حددت بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وهذا طبقا لإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة والسلع محل التفاوض تشمل مواد صناعية، فلاحية، ومنتجات الصيد البحري**.
- **تجارة الخدمات:** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات (Droit d'établissement et prestation de service), حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح

---

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول،2006، ص:56.

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2014/05/08.

[3] ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 186.

* أنظر المواد:3، 4، 5، من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الواردة في المرسوم الرئاسي رقم 05-159. المؤرخ في 27 أفريل 2005.

**أنظر المواد: من 6 إلى 29 من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية, المواصلات والاتصالات...إلخ) [*].

- **المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة:** التزم الطرفان على أن تتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة[**].
- **التعاون الاقتصادي:** يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية، وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم، وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية[***].
- **التعاون الاجتماعي والثقافي:** حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي، والتعاون في مجال الثقافة والتربية وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة الغير شرعية[****].
- **التعاون المالي:** يقوم على دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد، بما فيها التنمية الريفية، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل، مع أخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري[*****].
- **التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I):** وذلك بـ[******]:
  - بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.
  - التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
  - التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
  - التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
  - مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخذرات...).
  - التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

---

* أنظر المواد: من 30 إلى 37 من اتفاقية الشراكة.

**أنظر المواد: من 38 إلى 46 من اتفاقية الشراكة.

*** أنظر المواد من 66 إلى 78 من اتفاقية الشراكة.

***** أنظر المواد: من 79 إلى 81 من اتفاقية الشراكة.

****** أنظر المواد: من 82 إلى 91 من اتفاقية الشراكة.

الفرع الثالث: أهداف الشراكة الأورو-جزائرية

الهدف الأساسي المسطر من وراء فكرة الشراكة الأورو-جزائرية هو الانتقال من منطق الإعانات الذي طبع اتفاقية التعاون لسنة 1976، إلى منطق الشراكة المبنية على حق المعاملة بالمثل ومن ثمة تحقيق المنفعة المشتركة لشعوب الطرفين، فمضمون اتفاق الشراكة أوسع من اتفاق التعاون، ذلك لأنه جاء بجانبين جديدين هما الحوار السياسي من جهة والتحضير التدريجي للوصول إلى منطقة التبادل الحر من جهة أخرى[1].

1- أهداف الاتحاد الأوروبي من الاتفاق: تتمحور حول ما يلي:[2]

*الأوروبيون يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي، خصوصا في ظل مواجهة الهيمنة الأمريكية التي بسطت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة المجموعة الأوروبية للظفر بمنطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.

*البحث عن أسواق جديدة دائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.

*التحكم في الهجرة السرية غير الشرعية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والحد من انعكاساتها السلبية.

2-أهداف الجزائر من الاتفاق:

*تحسين مستوى اليد العاملة.

*إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته، والرفع من حجم اليد العاملة.

*التحويل التكنولوجي إلى الجزائر، لرفع تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل من بينها:

-عدم أوتوماتيكية التحويل، لكون أغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية.

-تكلفة التحويل التكنولوجي الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها.

*كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الجزائر إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية.

*جلب الاستثمار وتحويل العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

---

[1] Otmane Bekenniche, OP-Cit , page :8.

[2] غراب رزيقة، سجار نادية، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة من 13-14 نوفمبر)، 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، الجزائري، سطيف، الجزائر،2007، ص: 89.

*تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية عن طريق إزالة الحماية الجمركية.

*توفير سلع إضافية صناعية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة.

*تنويع الصادرات الجزائرية والاستغناء عن المحروقات كمورد واحد، عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية.

*تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية.

*تحديث الاقتصاد الجزائري بما يتماشى مع متطلبات العصر.

المطلب الثالث: توقيع اتفاقية الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والانفتاح على المحيط العربي

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية، في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة وتسهيل تجارة الخدمات، صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في أوت 2004 ، ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في أوت 2005، واعلن رئيس الجمهورية الجزائرية في قمة الرياض سنة 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم ارسال ملف الانضمام رسميا في ديسمبر 2008، إلى الجامعة العربية عن طريق المندوب الدائم ، وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من أول جانفي 2009[1].

الفرع الأول: ماهية اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وأهدافها

هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتبادل السلع العربية ذات المنشأ الوطني بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشرة سنوات، وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويا على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، مع ألغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول الأعضاء في اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهذا يمثل شرط لدخول منطقة التجارة الحرة.

وتهدف الدول العربية عامة من إقامة هذه المنطقة إلى ما يلي[2]:

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/03، المتعلق بتسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 49.

[2] أنظر كلا من: -موقع نقابة محامي فرع دمشق:

http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1,consulté le : 13/05/2014

- توسيع حجم السوق الداخلية وإمكانية مضاعفة القدرات العربية
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية
- تعزيز المكاسب المشتركة للدول العربية.
- الحفاض على المصالح الاقتصادية للدول العربية
- إمكانية تطوير الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الانتاجية
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي.

وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تمون له مكان في الساحة الاقتصادية العالمية.

وتهدف الجزائر من وراء الانضمام الى هذه الاتفاقية إلى ما يلي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع.
- دخول المنتج الوطني إلى السوق الوطنية
- الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية الشراكة.
- دعم تنافسية المؤسسات الوطنية.
- ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتجات.

الفرع الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

هو برنامج يتضمن الأسس والقواعد والآليات التنفيذية، والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، ذات المنشأ الوطني، المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولا لإزالتها بالكامل في بداية العشر سنوات والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية، تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها، لتتلاءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة.

1- آليات تحرير التبادل بين الدول الأطراف:

- أسلوب التحرير المتدرج: يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والصناعية والمنجمية وفقا لأسلوب التحرير المتدرج بنسب متساوية خلال فترة عشرة سنوات تنتهي في 2008/12/31.

- تواتي بن علي فاطمة، واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص:130-131.

- تحديد مواسم انتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تاريخ البرنامج وإدراج هذه السلع في رزنامة زراعية عربية مشتركة.
- لا تسري أحكام البرنامج على السلع المحظور استيرادها أو تداولها لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية، تحدد كل هذه السلع في قائمة موحدة لكافة الدول العربية.
- تصنف كافة السلع الواردة في البرنامج وفق النظام المنسق (HS)

2- القيود غير الجمركية:

لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج، إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بأنها التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.

3- قواعد المنشأ:

يشترط لاعتبار السلع عربية، لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار رقم1336 بتاريخ 1997/09/17) وتنفيذًا لنص المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والذي يتضمن الآتي" :يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن % 40 من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

الفرع الثالث: شروط العضوية والتنفيذ

يشترط لتكون الدولة عضوا في منطقة التجارة العربية الكبرى استيفاء الشروط التالية[1]:

1- ان تكون عضوا في اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

2- أن يصدر من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام للمنطقة ويبلغ نص القرار للأمانة العامة للجامعة العربية.

[1] تواتي بن علي فاطمة، مرجع سابق.

وبعد أن تستكمل الدولة شروط العضوية عليها القيام بإجراءات التنفيذ حتى تصبح عضوا منفذا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هذه الإجراءات هي:

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة هيكل تعريفتها الجمركية الفعلية وفق النظام المنسق والنافذة فعلا في 1998/01/01.
- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية البرية والبحرية والجوية، بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10 سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بدءا من 1998/01/01 ولمدة عشرة سنوات والتي تم تعديلها لتصبح المدة سبعة سنوات.
- اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك شهادة المنشأ، العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادة المنشأ ونماذج الأختام والتوقيعات المعتمدة عليها.
- اعتماد قائمة السلع التي تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب الدينية والصحية والأمنية والبيئية.

المطلب الرابع: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوجه للاندماج في المنظومة التجارية العالمية

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، للخروج بالبلاد من النفق المظلم، إلى وضع اقتصادي أفضل، لذلك فهناك دوافع يجب على الجزائر أن تدرسها بدقة حتى تخرج إلى قناعة صحيحة لإصدار قرار الانضمام بشكل نهائي.

الفرع الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

لقد تم التوصل الى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عن طريق توصيات الجولة الختامية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة GATT (جولة الاوروغواي1986-1994) وكان في بداية الأمر مقترح كندي ثم تبنته الدول الاوروبية بعد خضوعه لتعديلات، حيث لم يكن الامر سهلا خلال هذه الفترة خاصة بعد الصراع الامريكي-الاوروبي حول ملف الزراعة، حيث مرت الجولة التفاوضية بأصعب مراحلها في كل من مونتريل بكندا و بروكسل في بلجيكا، و قد تم التوصل الى الاتفاق بشأن مشروع مسودة القرار الختامي التي تم التوقيع عليها في أفريل 1994 بمدينة مراكش المغربية بمشاركة 123 دولة، و القاضية بإنشاء منظمة دولية تهدف لتحرير التجارة العالمية من العوائق الجمركية، وهي منظمة التجارة العالمية والتي انشئت في 01 جانفي سنة 1995.

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تضم 160 دولة عضو إضافة إلى 24 دولة مراقبة.

ويمكن ايجاز المهام التي انشئت من أجلها منظمة التجارة العالمية في أربع عناصر التالية[1]:

- المفاوضات التجارية، حيث تسعى منظمة التجارة العالمية من خلال فتح باب المفاوضات التجارية بين الدول الاعضاء الى التوصل الى ارضية اتفاق بشأن العديد من المسائل على غرار التجارة في السلع، من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة سنة 1994، و الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات، وكذا اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، حيث تتم هذه المفاوضات تحت مضلة المؤتمرات الوزارية التي تجتمع في الغالب مرة كل سنتين لمناقشة المواضيع التي يتم اقتراحها من قبل الاعضاء في الفترة التحضيرية للمؤتمرات؛
- التنفيذ والمتابعة، تسمح هذه الالية بمراقبة مستوى الشفافية بالنسبة للسياسات التجارية للدول الاعضاء، من خلال التدابير والاجراءات التي تتخذها، كما تخضع السياسات والممارسات التجارية للدول الاعضاء للمراقبة بشكل دوري من طرف اللجان المختصة على مستوى منظمة التجارة العالمية؛
- تسوية المنازعات، يتم الفصل في المنازعات التجارية بين الاعضاء بشأن عدم الالتزام بالاتفاقات على مستوى لجان تسوية المنازعات، وتعتبر هذه الآلية حجر الزاوية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، لأنها تسمح بتطبيق الاتفاقات المبرمة، وتضمن عدم انتهاكها؛
- تدعيم القدرات التجارية، وتشمل الدول النامية والدول الاقل نموا حيث تتضمن احكاما خاصة تحدد الفترات الزمنية للتكيف مع هذه الاتفاقات، وكما تسمح بتقديم الدعم الفني للدول النامية والاقل نموا، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية من أجل زيادة قدراتها التجارية.

الفرع الثاني: دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تستند الجزائر في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على العالم، مما اضطر عديد الدول إلى التغيير أو التعديل من توجهاتها ومن النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ما يلي[2]:

---

[1] OMC, comprendre l'OMC, Ce que nous faisons, site de l'OMC :

http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_we_do_f.htm, consulté le : 20/05/2014.

[2] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، 2008، ص-ص:48-74.

- انهيار المعسكر الشيوعي الذي كانت الجزائر ومعظم الدول النامية تبني اقتصادها عليه.
- اتجاه معظم دول العالم بعد التوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو تحرير تجارتها الخارجية وذلك برفع القيود الجمركية على حدودها بعد الاستقلال.
- توجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي توجد في إطار نظام جديد تعتبر منظمة التجارة العالمية طرفا فيه.
- المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من قبل إدارة الغات شجعت الجزائر وعدة دول نامية على التفكير في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إن إنشاء منظمة التجارة العالمية من متطلبات النظام العالمي الجديد وليس من مصلحة الجزائر البقاء في الحياد.

تعتبر الجزائر عضوا ملاحظا في المنظمة العالمية للتجارة وهذا يمنحها عدم الاجبارية في تطبيق القيود التي فرضتها المنظمة، لكن من بين الضروريات التي دفعت الجزائر الى الشروع في عملية الانضمام ما يلي[1]:

-رغبة الجزائر في الانفتاح على التجارة الدولية.

- اعتبار الجزائر عضو في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وبعدها عضوا ملاحظا في المنظمة العالمية للتجارة فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي شهده النظام الجمركي.

- لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- تحديد المكانة التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد.

- الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية ومن الدخول إلى الأسواق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.

- ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري وبالتالي عدم تنوع التبادلات الوطنية الخارجية، واعتماد مصادر الموارد المالية على عائدات المحروقات، وهو ما دفع بالتفكير في آليات التبادل والاستثمار لتقوية الطاقة الإنتاجية للبلاد.

- ضمان الشراكة بين المؤسسات العالمية الكبرى والشركات الوطنية وتشجيعها على الاستثمار.

- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

[1] سليم سعداوي، نفس المرجع، ص-ص:47-49.

- الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي كانت تنفقها الدولة خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم وهذا من خلال إشراك رأس المال الأجنبي.
- الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها.
- الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدولة المنظمة إليها.

الفرع الثالث: أهداف الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لم تظهر الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد تأكدها من عدم جدوى بقائها على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال انضمامها إلى المنظمة أهمها[1]:

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:**

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها في ارتفاع حجم وظيفة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد اقصى وحد أدني، والامتناع عن استعمال القيود الكمية وينتج عن ذلك زيادة الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة وهذا يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق.

كما أن زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وهو ما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:**

إن تحفيز وتشجيع الاستثمارات بالجزائر بدأ مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في نهاية الثمانينات، فقد تضمن قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر سنة 1990 عدة تحفيزات منها المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجال الامتيازات والاعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود منه، حيث من بين الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48 ألف بين عامي 1993 و2001 تم تجسيد 10 % فقط، لكن عند انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات .

[1] سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2013، ص:189.

- **تنويع الصادرات خارج المحروقات:**

يتميز الاقتصاد الجزائري بانه اقتصاد ريعي، بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يشكل أكثر من 96 % من الصادرات الجزائرية، ويعاني الجهاز الإنتاجي الجزائري من ضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية وعدم قدرته على المنافسة ومسايرة التطورات الحديثة لافتقاره للتكنولوجيا المتطورة في التصنيع، وبالتالي فإن الاحتكاك مع المنتجات الأجنبية والضغط التنافسي يمكن المنتج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة، كما أن حصول الجزائر على السلع الوسيطية ووسائل الإنتاج يتطلب الوصول إلى الأسواق العالمية والجهوية ،وبقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من ذلك.

- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية:**

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمنحها المزايا التي تقدمها للدول النامية من أهمها حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة على المدى القصير بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، كذلك مدة التحرير التي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ست سنوات للدول المتقدمة.

الفرع الرابع: مراحل مفاوضات الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

منذ الاستقلال كانت الجزائر مصنفة ضمن الدول المطبقة بحكم الواقع لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، وفي أفريل 1987 استفادت من موقعها كعضو ملاحظ بعد تبليغها نيتها في الانضمام لهذه الاتفاقية، وفي الوقت الذي فتح فيه ملف الانضمام إلى الجات سنة 1993 كانت دورة المفاوضات جارية في الأورغواي قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة، والتي توجت ببيان مراكش في أفريل 1994 ومن أهم نتائجها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتنظيم قواعد وإجراءات جديدة للانضمام.

قامت الجزائر بتأسيس مجموعة عمل في 17 جوان 1987من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، ومواصلة لهذا المسعى تم انشاء لجنة وزارية دائمة على مستوى وزارة التجارة، بناءا على تعليمات رئيس الحكومة في أكتوبر 1994، تهتم بدراسة أثر الانضمام على القطاعات والفروع والمنتجات المستلزمة للحماية، ووضع استراتيجية لضمان التوازن والالتزام بقواعد المنظمة العالمية للتجارة والحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية.

لقد مرت مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

[1] سامية فلياشي، مرجع سابق.

1- **الجولة الأولى:** لقد تم إيداع طلب الانضمام عملا بتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) في إطار إنفاق التمويل الموسع وذلك في جانفي 1995، وانطلقت أول جولة للمفاوضات المتعددة الأطراف بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، كما تم تأسيس لجنة دائمة في أكتوبر 1996 برئاسة وزير التجارة، ولقد تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة منها 170 سؤال من الولايات المتحدة الامريكية، و 124 سؤال من الاتحاد الأوروبي، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وحماية الملكية الفكرية والنظام الجمركي والجبائي والمصرفي، وقدمت سويسرا 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات، و 9 أسئلة من اليابان و 8 من أستراليا.

وكان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي 16 و17 فيفري 1997 حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر والإجابة على الأسئلة، واستمرت هذه الجولة إلى غاية 1998 حيث قامت الجزائر بالإجابة على مختلف الأسئلة.

2- **الجولة الثانية:** بدأت المفاوضات الجديدة في 2000 من خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدمت لها، وقامت الجزائر بتعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة، وقدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001 تحتوي على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة تتعلق معظمها بالمنظومة التعريفية وقامت بالرد على الأسئلة.

3- **الجولة الثالثة:** في 07 فيفري 2002 قامت الجزائر بمفاوضات بوفد يتكون من 40 خبيرا وأخصائيا يترأسهم وزير التجارة وقد وجهت للجزائر عدة انتقادات لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية، وكذلك عدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع ما هو معمول به في المنظمة، منها 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

وقدمت الحكومة الجزائرية في 15 فيفري 2002 مذكرة أهم ما جاء فيها:

- خوصصة المؤسسة والدور الذي تلعبه في إطار الانتقال الموجه إلى اقتصاد السوق.
- احتوت المذكرة على أهم القطاعات التي تم تحريرها كقطاع الاتصال، السياحة والطاقة والمناجم.
- عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يؤكد على اهتمام الجزائر بجعل اقتصادها مفتوحا على المنافسة.
- وضع برنامج واسع للإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية.

4- **الجولة الرابعة:** انعقدت هذه الجولة في 16 نوفمبر 2002، وتم الإشارة إلى قوانين حماية الملكية الفكرية ومحاربة التقليد، والتعريفة الجمركية حيث تم إقرار اخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

5- **الجولة الخامسة:** بدأت في منتصف ماي 2003، استهدفت الحفاظ على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، حيث تم التركيز على تكييف التشريعات وفق ما هو معمول به عالميا خاصة النظام الجمركي، والمصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات.

6- **الجولة السادسة:** انعقدت في جانفي 2004، حيث طلبت منظمة التجارة العالمي مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام، وقامت الجزائر بعدة تشريعات منها الخاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة والعلامات التجارية وحقوق المؤلف وبراءات الاختراع.

7- **الجولة السابعة:** انعقدت في نوفمبر 2004، تم من خلالها بحث وتطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، كما تم دراسة تطور التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، وطلب الوفد الأمريكي رفع الدعم عن الموارد الزراعية في الجزائر، وتلقت الجزائر نهاية سنة 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب.

8- **الجولة الثامنة:** انطلقت في 25 فيفري 2005 وقد تم مناقشة المقترح الجزائري الذي يضم 11 قطاعا في مجال الخدمات، و 161 قطاعا فرعيا من بينها الاتصالات السلكية والفندقة والمياه، كما تم الرد على مجموعة الأسئلة التي تم طرحها في الجولة السابعة خاصة المتعلقة بالخوصصة، والمقاييس الدولية للاستثمارات، إضافة إلى إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية.

9- **الجولة التاسعة والعاشرة:** بدأت الجولة التاسعة في جوان 2006 وتلقت الجزائر 1640 سؤال أجابت عنهم وبقي 96 سؤال في طور التسوية، وقد شهدت المفاوضات نوع من التقدم الى غاية سنة 2008، حيث شهد مسار المفاوضات الجولة العاشرة وبالضبط في 17 جانفي 2008، قبل أن تتوقف المفاوضات الى غاية السنة 2013.

10- **الجولة الحادية عشر:** حيث اجتمع فريق العمل في جولته الحادية عشر في 5 أفريل 2013 بعد تقديم الجزائر توضيحات إضافية وكذا خطة العمل التشريعية في جانفي 2013، وقد شهدت هذه الجولة تقدم ملحوظ في العديد من المجالات فيما بقيت محاور أخرى لم يتم التوصل الى اتفاق حولها مثل: الخدمات، الملكية الفكرية، سياسات الدعم، الاستثمار، أما فيما يخص المفاوضات الثنائية فقد انهت الجزائر المفاوضات مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل والاورغواي، سويسرا والارجنتين فيما تبقى المفاوضات مستمرة مع 13 بلد أخر.

خلاصة:

تتبعنا من خلال هذا الفصل كيف ان الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 وعلى مدار قرابة 20 سنة مارست احتكارا لتجارتها الخارجية، إيمانا منها بأن إجراءات الرقابة في الستينات أو الاحتكار التام في السبعينات والثمانينات إنما هي في أحد جانبيها حماية لإنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية، وفي الجانب الآخر دافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة الخارجية خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

ورأينا كيف أن الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 حتمت عليها القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة في إطار تبنيها لاقتصاد السوق، وكيف حظيت التجارة الخارجية بجانب كبير من هذه الإصلاحات من خلال تحريرها، وتبني خيار الانفتاح حيث كان ذلك في مجمله يرمي إلى الرفع من القدرة الإنتاجية لقطاعها الصناعي والفلاحي، حتى يكون في مستوى التنافسية العالمية، إنهاء احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ، التخلي عن التحديد الكمي للاستيراد، وفتح مجال المبادلات الدولية أمام المستوردين والمصدرين، ومنح مؤسسات التصدير معاملات تفضيلية بهدف تشجيع وتنويع الصادرات، والحد من التبعية للمحروقات ومساعدة المؤسسات المصدرة على الدخول إلى الأسواق الدولية.

كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الأطر التنظيمية، القانونية، المؤسساتية، التمويلية والتأمينية والتحفيزية التي شكلت دعائم قيام استراتيجية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وترجمت وعيها بمدى أهمية وجود هذه الاستراتيجية ومدى إرادتها القوية في دعمها وتوفير الأطر الضرورية لإرسائها.

وفي نهاية هذا الفصل وقفنا على أهم التوجهات الحديثة الداعمة لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، والتي تجلت لنا من خلال الأهداف المعلنة لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2001-2014 حول ضرورة دفع الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي رفعت التحديات والرهانات أمام الجزائر للخروج من التبعية لعائدات المحروقات، كما أن انفتاح الجزائر على محيطها الاقتصادي الخارجي يندرج أيضا في إطار مساعيها لترقية صادراتها خارج المحروقات بما في ذلك اتفاقية شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، وتوقيعها لاتفاقية الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وصولا إلى مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في المنظومة التجارية الدولية.

أما الأثر الفعلي لهذه الاستراتيجية ومدى ترقيتها لحجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها سواء من حيث عدد المنتجات المصدرة أو من حيث أسواق التصدير المستهدفة، فسنحاول الكشف عنه في الفصل التحليلي الموالي (الفصل الثاني)، الذي سنخصصه لدراسة إحصائية تقييمية لحصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2014)، والذي سيعكس لنا مدى نجاعة الاستراتيجية المتبعة منذ بداية التسعينات في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية تقييمية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:

يأتي هذا الفصل ليقدم دراسة تحليلية تقييمية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة(2000-2014)، حيث سنبدأه بتقييم هذه الصادرات ضمن إجمالي المبادلات التجارية بهدف معرفة التوزيع الجغرافي لهذه المبادلات وإظهار حجم كل من الواردات والصادرات من المحروقات التي ستسمح لنا بمقارنة أكثر دقة وتفصيلا بينها وبين حجم الصادرات خارج المحروقات.

كما ارتأينا تخصيص مبحث لتقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لمعرفة مدى تحقق الأهداف التي سطرتها الجزائر من وراء هذا التوجه، وهل فعلا خدم ذلك تجارتها الخارجية وساهم في ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات؟

ولنفس الهدف خصصنا مبحثا أيضا لتقييم الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، التي وقعت الجزائر عليها سنة 2004 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2009، أي معرفة مدى استفادة الصادرات الجزائرية من الانضمام إلى هذه المنطقة.

في آخر الفصل ومن خلال مبحثه الرابع أردنا تقديم قراءة تحليلية تقييمية لأداء وتنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، باختيارنا لجملة من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 2000-2014

يتناول هذا المبحث تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن المبادلات التجارية خلال فترة الدراسة (2000-2014)، والذي نستهله أولا بمعرفة التوزيع الجغرافي لهذه المبادلات وأهم الشركاء التجاريين للجزائر، بعدها نتطرق بالتفصيل لتحليل تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة ليتسنى لنا فيما بعد مقارنة حجمها بحجم الواردات.

كما نخصص المطلب الثالث من هذا المبحث لتحليل تطور الصادرات من المحروقات خلال فترة الدراسة لإبراز مكانتها ضمن الصادرات الاجمالية، لنصل في آخر المبحث من خلال المطلب الرابع منه إلى تسليط الضوء على تقييم الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014

يهدف هذا المطلب إلى معرفة التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر وبالتالي التعرف على مورديها بمختلف السلع المستوردة، وزبائنها الذين يمثلون أسواقها الخارجية لتصريف صادراتها سواء من المحروقات أو من غير المحروقات.

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 حسب المناطق الجغرافية يتضح في الجدول التالي، الذي نبرز من خلاله حصة كل منطقة جغرافية من إجمالي الواردات من سنة لأخرى:

جدول رقم (01): تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة من 2000 إلى 2014. الوحدة: مليار دولار

المنطقة الجغرافية		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	القيمة	5,25	5,90	6,73	7,95	10,09	11,25	11,72	14,42	20,98	20,77	20,47	24,61	26,33	28,72	29,68
	الحصة (%)	57	59	56	59	55	55	55	52	53	53	51	52	52	52	51
بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (hors UE)	القيمة	2,19	2,12	2,48	2,24	3,07	3,50	3,73	5,36	7,24	6,43	6,56	6,21	6,16	6,96	8,43
	الحصة (%)	24	21	21	17	17	17	17	19	18	16	16	13	12	12,6	14,4
بلدان أخرى من اوروبا	القيمة	0,60	0,63	0,75	1,09	1,09	1,05	0,77	0,71	0,65	0,72	0,51	0,57	1,65	1,21	0,88
	الحصة (%)	7	6	6	6	6	5	4	3	2	2	1	1,2	3,2	2,2	1,5
أمريكا الجنوبية	القيمة	0,14	0,26	0,38	0,56	1,16	1,24	1,28	1,67	2,17	1,86	2,37	3,93	3,59	3,46	3,81
	الحصة (%)	2	3	3	4	6	6	6	6	6	5	6	8,3	7	4	6,5
آسيا (دون الدول العربية)	القيمة	0,59	0,57	0,94	1,2	1,95	2,50	3,05	4,31	6,91	7,57	8,19	8,87	9,53	10,62	12,61
	الحصة (%)	7	6	8	9	11	12	14	16	18	19	20	18,7	19	19,3	21,5
أستراليا	القيمة	0,064	0,092	0,127	0,047	0,056	0,031	_	_	_	0,002	_	-	-	-	-
	الحصة (%)	1	1	1	0	0	0	–	–	–	0	–	–	–	–	–
الدول العربية (دون المغرب العربي)	القيمة	0,14	0,179	0,366	0,418	0,525	0,387	0,493	0,621	0,705	1,08	1,15	1,76	1,55	2,41	1,96
	الحصة (%)	2	2	3	3	3	2	2	2	2	3	3	3,7	3	4,2	3,3
دول المغرب العربي	القيمة	0,052	0,072	0,127	0,120	0,169	0,217	0,235	0,28	0,395	0478	0.529	0,69	0,80	1,02	0,73
	الحصة (%)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1,5	1,8	1,2
دول اخرى من إفريقيا	القيمة	0,119	0,085	0,087	0,125	0,175	0,148	0,148	0,231	0,395	0,350	0,408	0,578	0,741	0,594	0,440
	الحصة (%)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1,2	1,4	1	0,7
المجموع		9,17	9,94	12,00	13,53	18,30	20,35	21,45	27,63	39,47	39,29	40,21	47,24	50,37	55,02	58,58

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)،2010-2015.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تصدر الاتحاد الأوروبي لقائمة موردي الجزائر بأكبر حصة بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة 54,2 % ، إذ على مدى فترة الدراسة لم تنخفض هذه الحصة عن نسبة 51 % من إجمالي الواردات الجزائرية، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 57 % بقيمة 5,25 مليار دولار، وارتفعت سنة 2001 إلى نسبة 59 % من إجمالي الواردات بقيمة 5,9 مليار دولار محققة ارتفاع بمعدل 12 %، وبلغت سنة 2002 نسبة 56 % من إجمالي الواردات بقيمة 6,73 مليار دولار، محققة معدل نمو بـ 14 % مقارنة بسنة 2001، وارتفعت سنة 2003 إلى نسبة 59 % من إجمالي الواردات بقيمة 7,95 مليار دولار محققة ارتفاع بمعدل 18 %.

و تواصل هذا الارتفاع سنة 2004 ليبلغ قيمة 10,09 مليار دولار محققا نسبة 55 % من إجمالي الواردات و معدل نمو بـ 27 % مقارنة بسنة 2003، و كذلك كل من سنوات 2005، 2006، 2007، 2008 شهدت ارتفاعا في قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي بمعدلات نمو ايجابية على التوالي: 11 % ، 4 % ، 23 % ،45 %، لتشهد كل من سنتي 2009 و 2010 تراجع طفيف في نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي لم يتجاوز نسبة -1 % حيث بلغت سنة 2009 قيمة 20,77 مليار دولار بعد أن كانت سنة 2008 بقيمة 20,98 مليار دولار، وتراجعت سنة 2010 إلى قيمة 20,47 مليار دولار.

لتشهد بعدها سنة 2011 ارتفاعا بنسبة 30 % محققة قيمة 24,61 مليار دولار، لتواصل الارتفاع سنة 2012 إلى 28,72 مليار دولار وسنة 2014 إلى 29,68مليار دولار، وبذلك تكون الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (2000-2014) حققت نموا بمعدل 465 % غير أن هذه الزيادات رافقها تناقص في حصة الاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2004 (انخفضت من إلى 55% و 51% بعدما كانت 59 %)، وهذا راجع لزيادة حصة الدول الأسيوية

خلال نفس الفترة فبعدما كانت لا تتجاوز 9 قبل سنة 2004 وصلت سنة 2014 إلى 21,5 %.

ويمكن إرجاع استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكثر من نصف احتياجات الجزائر من العالم الخارجي بحصة متوسطة بلغت 54.20 % إلى الارتباطات التاريخية والاقتصادية بهذه الدول إضافة إلى القرب الجغرافي، وبشكل خاص إلى التزام الجزائر معها في إطار اتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ بداية من 01 سبتمبر 2005، وما اتاحه هذا الاتفاق من إعفاءات وتخفيضات جمركية وامتيازات تفضيلية والتي فتحت المجال واسعا أمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائرين الذين توجهوا بشكل كبير خلال هذه الفترة إلى نشاط الاستيراد، ويوضح الجدول التالي أهم موردي الجزائر خلال سنة 2014 ونسبة التطور مقارنة بسنة 2013، وحصة كل دولة من إجمالي الواردات الجزائرية:

جدول رقم (02): أهم موردي الجزائر خلال سنة 2014.

	الزبائن	المبالغ بالمليون دولار	التطور مقارنة بسنة 2014	الحصة (%)
01	الصين	8196,5	20	14
02	فرنسا	6341,82	1,4	11
03	إيطاليا	4982,8	-12,3	8,5
04	إسبانيا	4982,5	-2,67	8,5
05	ألمانيا	3773,77	31,6	6,5
06	الولايات المتحدة الامريكية	2846,1	20,5	5
07	تركيا	2123,3	2,3	3,6
08	الأرجنتين	1932,6	11,5	3,3
09	كوريا	1624,8	43,5	2,8
10	بريطانيا	1419,5	20	2,4
11	البرازيل	1380,4	4,5	2,37
12	الهند	1195	-8,61	2
13	سويسرا	1168,9	98	2
14	هلندا	1060,4	-5,2	1,8
15	بلجيكا	920,05	21,5	1,6
16	اليابان	902,98	-10	1,5
17	البرتغال	901,1	16	1,5
18	السويد	686,25	12	1,2
19	بلونيا	657	56	1,13
20	رومانيا	641,3	3	1,1

المصدر: احصائيات حول التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2014، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، 2015.

يتضح من خلال الجدول أنه من بين الخمس موردين الأوائل للجزائر يظهر أن أربعة منهم هي دول من الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم فرنسا بحصة 11 % رغم أنها كانت سابقا تستحوذ على حصة أكبر (سنة 2000 وسنة 2001 بلغت 24 %) تليها كل من إيطاليا، إسبانيا و ألمانيا بحصة على التوالي: 8,5%، 8,5%، 6,5%.

بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) تحوز المرتبة الثانية من حصة الواردات، بنسبة متوسطة بلغت 17 % خلال فترة الدراسة من إجمالي الواردات، حيث بلغت حصة هذه البلدان من الواردات الجزائرية سنة 2000 نسبة 24 %، وسنتي 2001 و2002 نسبة 21 %، وكل من سنة 2003،

2004، 2005 و2006 نسبة 17 %، ونسبة 19 % و18 % كل من سنتي 2007 و2008 على التوالي، وانخفضت سنتي 2009 و2010 إلى 16 % من إجمالي الواردات، لتواصل بعدها على نفس الوتيرة تقريبا إلى غاية سنة 2014 أين ارتفعت إلى 8.43 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول ضمن المجموعة اهتماما بالسوق الجزائرية حيث بلغت صادراتها نحو الجزائر سنة 2014 كما يبينه الجدول أعلاه قيمة 2846,1 مليون دولار محققة نموا ب 20,5 % مقارنة بسنة 2013 مستحوذة على حصة 5 % من إجمالي الواردات الجزائرية والمرتبة السابعة ضمن قائمة موردي الجزائر لسنة 2014.

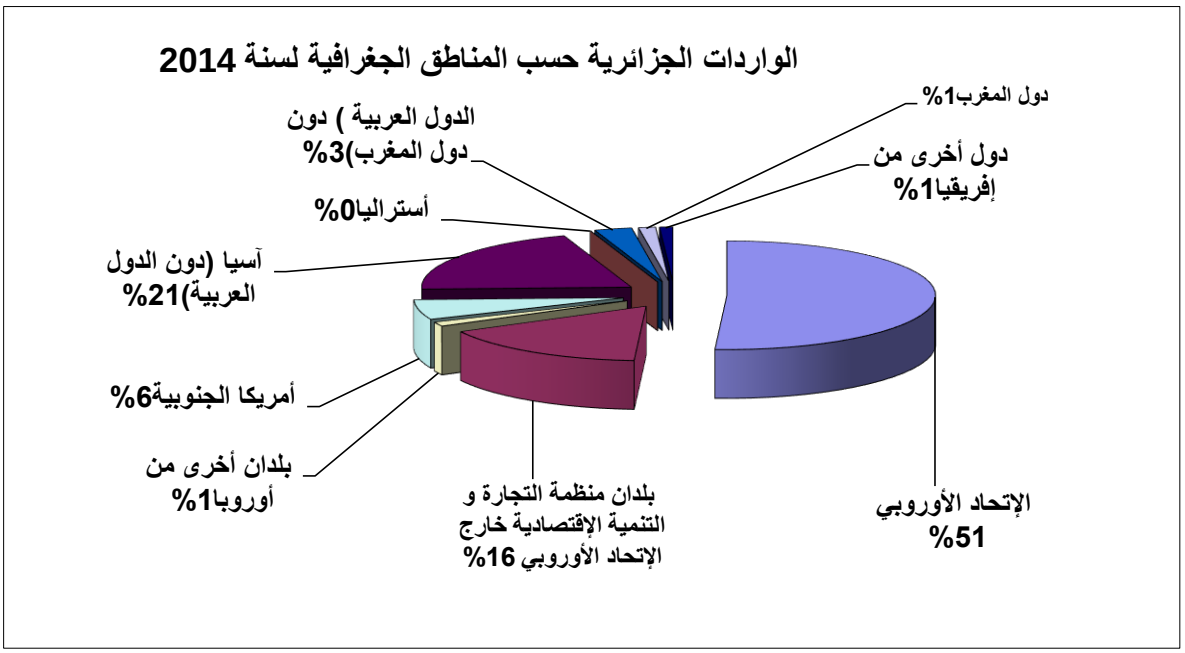
وتحتل حصة الواردات من الدول الأسيوية غير العربية المرتبة الثالثة، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا معتبرا خلال فترة الدراسة، إذ انتقل إجمالي الواردات من الدول الأسيوية من 0,6 مليار دولار سنة 2000 بنسبة 7 % من إجمالي الواردات إلى 8,19 مليار دولار سنة 2010 بنسبة 19 % من إجمالي الواردات، محققة بذلك معدل نمو جد معتبر بنسبة 1263 % لتتواصل بعدها الزيادة في قيمة الواردات من الدول الاسيوية غير العربية وأيضا حصتها التي بلغت سنة 2014 نسبة 21,5% بقيمة 12.61 مليار دولار.

وبلغ متوسط حصة هذه الدول من الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة نسبة 14.5 %، أهم هذه الواردات هي سلع التجهيز الصناعية، الآلات، والمعدات الإنتاجية ذات التكنولوجيا العالية، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المجموعة حيث احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة موردي الجزائر لسنة 2014 بفاتورة 8.19 مليار دولار وبزيادة 20 مقارنة بسنة 2013 وبحصة 14% لوحدها.

أما بالنسبة للدول العربية، بلغ مجموع الواردات منها سنة 2000 قيمة 1,8 مليار دولار منها 544 مليون دولار لدول المغرب العربي، وارتفعت إلى 1,9 مليار دولار سنة 2014 منها 738 مليار دولار لدول المغرب العربي، هذه الأخيرة سجلت تراجعا مقارنة بسنة 2013 بقيمة -28 %، وبلغ متوسط حصة الدول العربية ما عدا المغرب العربي من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة 2,74%، بينما بلغ متوسط حصة الدول المغاربية 1.1 % وهو ما يوضح محدودية التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية عموما مقارنة ببقية دول العالم.

ويمكن إرجاع ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي لأغلب الدول العربية التي تتميز بإنتاج وتصدير المواد الأولية والمحروقات، وفي المقابل استيراد السلع الإنتاجية والمعدات التجهيزية الصناعية من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا.

شكل رقم (01): الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (01)

الفرع الثاني: تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة من 2000 إلى 2014

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 حسب المناطق الجغرافية يتضح في الجدول التالي الذي نبرز من خلاله حصة كل منطقة جغرافية من إجمالي الصادرات من سنة لأخرى:

جدول رقم (03): تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليار دولار

المنطقة الجغرافية		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	القيمة	13,79	12,34	12,10	14,50	17,39	25,59	28,75	26,83	41,24	23,18	27,94	37,30	39,79	41,27	40,52
	الحصة (%)	63	65	64	59	54	56	53	45	52	51	49	51	55	63,5	64
O.C.D.E (hors UE)	القيمة	5,82	4,54	4,60	7,63	11,05	14,96	20,54	25,38	28,61	15,32	20,23	24,05	20,02	12,21	10,48
	الحصة (%)	26	24	24	31	34	33	38	42	36	34	36	33	28	19	17
بلدان أخرى من أوروبا	القيمة	0,18	0.08	0,13	0,12	0,09	0,01	0,007	0,007	0,01	0,007	0,018	0,1	0,036	0,052	0.049
	الحصة (%)	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0,14	0,05	0,08	0,08
أمريكا الجنوبية	القيمة	1,67	1,03	0,95	1,22	1,90	3,12	2,39	2,59	2,87	1,84	2,30	4,27	4,22	3,21	3,00
	الحصة (%)	8	5	5	5	6	7	4	4	4	4	4	6	6	5	5
أسيا (دون الدول العربية)	القيمة	0,21	0,47	0,45	0,50	0,68	1,21	1,79	4,00	3,76	3,32	4,17	5,16	4,68	4,69	4,85
	الحصة (%)	1	2	2	2	2	3	3	7	5	7	7	7	7	7	7,7
أستراليا	القيمة	0	0,023	0,038	0	-	-	-	0,055	-	-	-	0,041	-	-	-
	الحصة (%)	0	0	0	0	-	-	-	0	-	-	0	0,06	-	-	-
الدول العربية (دون دول المغرب)	القيمة	0,05	0,31	0,24	0,35	0,52	0,62	0,59	0,47	0,79	0,56	0,76	0,81	0,95	0,79	0,72
	الحصة (%)	0	2	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1,1	1	1,2	1
دول المغرب	القيمة	2,25	2,27	0,25	0,26	0,40	0,41	0,51	0,76	1,62	0,85	1,13	1,58	2,07	2,63	3,24
	الحصة (%)	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	2	3	4	5
دول اخرى من إفريقيا	القيمة	0,04	0,026	0,05	0,013	0,026	0,049	0,014	0,042	0,36	0,093	0,096	0,146	0,062	0,091	0,08
	الحصة (%)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,2	0,08	0,14	0,3
المجموع		22,03	19,13	18,82	24,61	32,08	46,00	54,61	60,16	79,29	45,19	56,66	73,59	765,07	65,07	63,05

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، 2010-2015

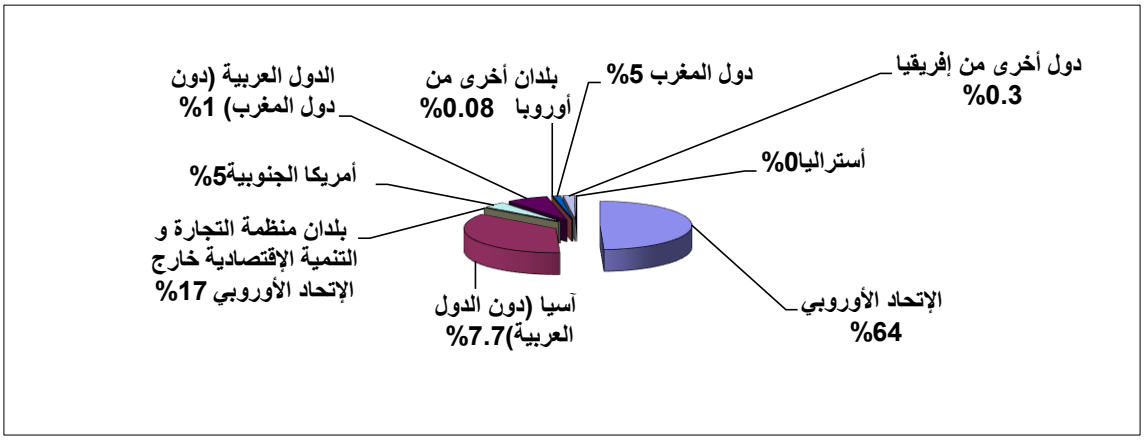
الصادرات الجزائرية نحو دول العالم خلال فترة الدراسة عرفت نموا مستمرا، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المتعامل الأول للجزائر فيما يخص المبادلات التجارية الخارجية، إذ أن حصة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لم تقل عن نسبة 51 % خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 63 % من إجمالي الصادرات بقيمة 13,97 مليار دولار، و عرفت هذه القيمة نموا مستمرا إلى غاية سنة 2008، محققة قيمة 41,24 مليار دولار بنسبة 52 % من إجمالي الصادرات لتنخفض سنة 2009 إلى قيمة 23,18 مليار دولار محققة انخفاضا بنسبة -44 %، ثم تعود لترتفع سنة 2010 إلى قيمة 27,94 مليار دولار محققة بذلك ارتفاع بنسبة 21 % مقارنة بسنة 2009.

و ارتفعت سنة 2011 إلى 37,3 مليار دولار محققة ارتفاعا بنسبة 33,5 %، وإلى قيمة 39,7مليار دولار سنة 2012 محققة نموا بمعدل 7 % مقارنة بسنة 2011، و إلى قيمة 41,2 مليار دولار سنة 2013 محقة نموا بمعدل 4 % مقارنة بسنة 2012، و بلغت سنة 2014 قيمة 40,5 مليار دولار مسجلة انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2013 بنسبة -2 % ،هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل أساسا في المحروقات بنسبة تصل إلى 98 % .

أما الصادرات إلى بلدان منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) فتحتل المرتبة الثانية بحصة بلغت سنة 2000 بنسبة 26 % من إجمالي الصادرات بقيمة قدرت بـ 5,82 مليار دولار، وارتفعت محققة أكبر نسبة سنة 2007 بلغت 42 % بقيمة 25,3 مليار دولار ، أما أقل حصة فسجلتها سنة 2014 بلغت 17 % بقيمة 10,4 مليار دولار .

ثم تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث تراوحت نسبة الصادرات إلى هذه الدول خلال فترة الدراسة ما بين 4 % و 8 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعرفت نموا من سنة لأخرى إذ انتقلت من قيمة 1,67 مليار دولار سنة 2000 إلى أعلى نسبة كل من سنة 2011 و 2012 بقيمة 4,2 مليار دولار ، وبلغت سنة 2013 قيمة 3,2 مليار دولار و سنة 2014 قيمة 3 مليار دولار.

شكل رقم (02): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (01)

المطلب الثاني: تحليل تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

تزداد فاتورة الواردات الجزائرية من سنة لأخرى بشكل ملفت للانتباه، وهو ما يترجم التبعية المزمنة للاقتصاد الجزائرية للسوق الأجنبية ولجوئها إليها لتلبية الطلب المحلي المتزايد، الذي يعجز الإنتاج الوطني على تلبيته، لذلك ارتأينا أنه من الضروري الوقوف على تحليل هيكل تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة ومعرفة طبيعة السلع المستوردة، حجمها وتطورها من سنة لسنة أخرى.

الفرع الأول: تطور الواردات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2000-2014.

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 حسب المجموعات الكبرى للمنتجات أو ما يطلق عليه لدى المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS) بـ (Groupes d'Utilisation)، يتضح في الجدول التالي الذي نبرز من خلاله حصة كل مجموعة من المنتجات من إجمالي الواردات من سنة لأخرى:

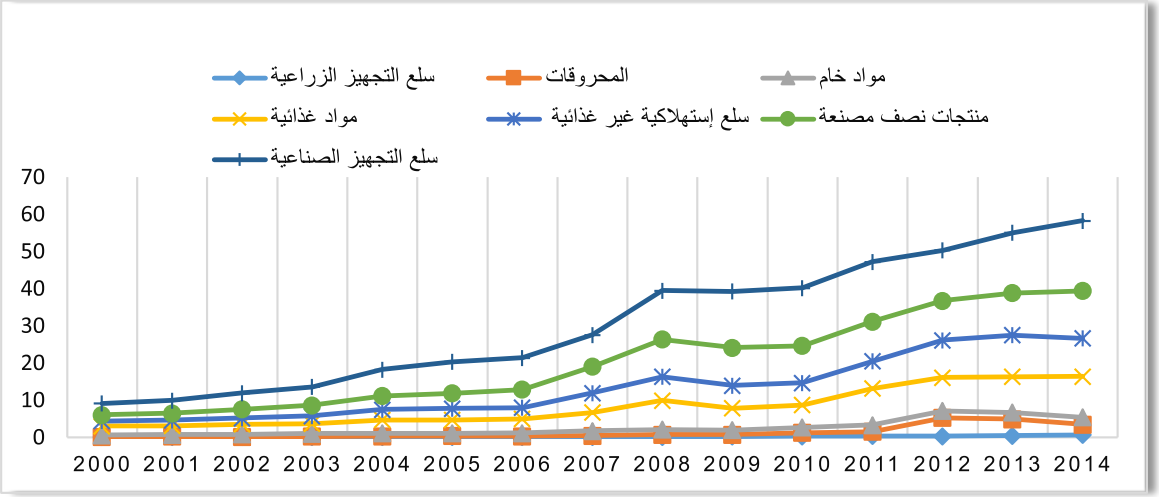
جدول رقم (04): تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة من 2000 إلى 2014. **الوحدة: مليار دولار**

مجموعات المنتجات			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات غذائية		القيمة	2,41	2,39	2,74	2,67	3,59	3,58	3,80	4,95	7,81	5,86	6,02	9,85	9,02	9,58	11,00
		الحصة (%)	**26**	**24**	**23**	**20**	**20**	**18**	**18**	**18**	**20**	**15**	**15**	**21**	**18**	**17**	**19**
السلع الانتاجية	المحروقات	القيمة	0,12	0,13	0,14	**0,11**	0,17	0,21	0,24	0,32	0,59	0,54	0,94	1,16	4,95	4,38	2,85
		الحصة (%)	**1**	**1**	**1**	**0,8**	**1**	**1**	**1**	**1**	**2**	**1**	**2**	**2**	**9,8**	**8**	**4,8**
	مواد خام	القيمة	0,42	0,47	0,56	0,68	0,78	0,75	0,84	1,32	1,39	1,20	1,40	1,78	1,83	1,84	1,88
		الحصة (%)	**4,5**	**4,7**	**5,6**	**5**	**4**	**4**	**4**	**4,7**	**3,5**	**3**	**3**	**3,7**	**3,6**	**3**	**3**
	منتجات نصف مصنعة	القيمة	1,65	1,87	2,33	2,85	3,64	4,08	4,93	7,10	10,01	10,16	9,94	10,68	10,62	11,31	12,74
		الحصة (%)	**18**	**19**	**19**	**21**	**20**	**20**	**23**	**25**	**25**	**25,8**	**24,7**	**22,6**	**21**	**20,5**	**21,7**
إجمالي سلع الانتاجية		القيمة	***2,19***	*2,48*	*3,04*	*3,66*	*4,60*	*5,05*	*6,02*	*8,75*	*12,00*	*11,91*	*12,29*	*13,57*	*17,42*	*17,53*	*17,47*
		الحصة (%)	***23,8***	*25*	*25*	*27*	*25*	*24,8*	*28*	*31,6*	*30,4*	*30.3*	*30,5*	*28,7*	*34,5*	*31,8*	*29,8*
سلع التجهيز	منتجات التجهيز الزراعية	القيمة	0,08	0,15	0,14	0,12	0,17	0,16	0,09	0,14	0,17	0,23	0,33	0,38	0,33	0,50	0,65
		الحصة (%)	**0,8**	**1,5**	**1**	**0,9**	**1**	**0,8**	**00,4**	**0,5**	**0,4**	**0,6**	**0,8**	**0,8**	**0,6**	**0,9 ! g**	**1**
	منتجات التجهيز الصناعية	القيمة	3,06	3,43	4,42	4,95	7,13	8,45	8,52	8,53	13,09	15,13	15,57	16,05	13,60	16,19	18,90
		الحصة (%)	**33**	**34,5**	**37**	**36,5**	**39**	**41,5**	**40**	**31**	**33**	**38,5**	**39**	**34**	**27**	**29**	**32**
إجمالي سلع التجهيز		القيمة	***3,14***	***3,58***	***4,56***	***5,07***	***7,29***	***8,61***	***8,61***	***8,67***	***13,26***	***15,37***	***15,90***	***16,43***	***13,93***	***16,70***	***19,56***
		الحصة (%)	***34,2***	***36***	***38***	***37,4***	***39,8***	***42,3***	***40***	***31,4***	***33,6***	***39***	***39,5***	***34,7***	***27,6***	***30,3***	***33,4***
منتجات استهلاكية غير غذائية		القيمة	1,39	1,46	1,65	2,11	2,79	3,10	3,01	5,24	6,39	6,14	5,98	7,32	9,99	11,21	10,28
		الحصة (%)	**15**	**15**	**14**	**16**	**15**	**15**	**14**	**19**	**16**	**16**	**15**	**16**	**20**	**20**	**18**
مجموع الواردات			**9,17**	**9,94**	**12,00**	**13,53**	**18,30**	**20,35**	**21,45**	**27,63**	**39,47**	**39,29**	**40,21**	**47,24**	**50,37**	**55,02**	**58,58**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة شهدت تطورا كبيرا، حيث انتقلت من 9,17 مليار دولار سنة 2000 إلى 58,5 مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو جد معتبر بـ538 %، و يتضح هذا النمو من خلال ارتفاع قيمة الواردات من سنة لأخرى محققة معدلات نمو مضاعفة، حيث حققت من سنة 2000 إلى سنة 2001 معدل نمو بنسبة 8,36 % ، ومن سنة 2001 –2002 بنسبة20,81 % ومن سنة 2002–2003 بنسبة 12,70 % ، و من سنة 2003–2004 بنسبة 35,27 % ومن سنة 2004–2005 بنسبة 11,19% ، و من سنة 2005–2006 بنسبة 5,40% ومن سنة 2006–2007 بنسبة 28,78 %، ومن سنة 2007–2008 بنسبة 42,88 % وأظهرت تراجعا طفيفا سنة 2009 ب-0,47 % مقارنة بسنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية ، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 بـ 2,34 % مقارنة بسنة 2009، لتواصل الارتفاع كل من سنوات 2011، 2012، 2013، 2014 بمعدلات نمو على التوالي: 17 %، 6%، 9%، 6%.

شكل رقم (03): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000–2014

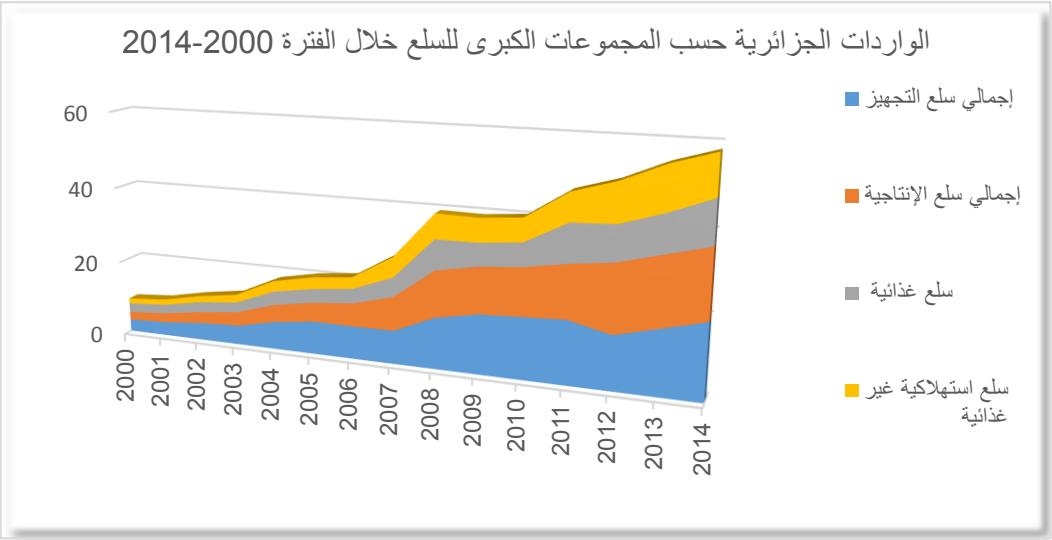


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04)

يوضح الشكل أعلاه أن التوزيع السلعي للواردات الجزائرية تهيمن عليه أربعة مجموعات هي سلع التجهيز الصناعي، السلع الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وفي الأخير السلع الاستهلاكية غير الغذائية، ولدراسة هيكلة الواردات الجزائرية بأكثر دقة وتفصيل يمكن تصنيف المنتجات المستوردة في مجموعات تبرز الأهمية النسبية لكل مجموعة كالتالي:

- سلع التجهيز وتضم كل من سلع التجهيز الصناعي وسلع التجهيز الزراعي.
- السلع الغذائية.
- سلع الانتاجية وتضم كل من المحروقات (طاقة ودهون)، المواد الخام، المنتجات نصف المصنعة
- سلع استهلاكية غير غذائية.

شكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات الكبرى للسلع خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (04)

الفرع الثاني: تحليل تطور واردات سلع التجهيز والسلع الغذائية

1-سلع التجهيز:

احتلت سلع التجهيز المرتبة الأولى ضمن هيكل الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 35,81 %، تستحوذ منها واردات التجهيز الصناعي على 35 %، بينما تبقى سلع التجهيز الفلاحي في حدود 0,81%.

تهيمن سلع التجهيز الصناعية على الواردات الجزائرية، فخلال سنوات فترة الدراسة تراوحت نسبتها ما بين 27 % و42 % محققة زيادة من سنة لأخرى، وبلغت الواردات من هذه المواد قيمة 18,9 مليار دولار سنة 2014، محققة ارتفاعا بمعدل 517% مقارنة بسنة 2000 و**17** % مقارنة بسنة 2013.

هذا الارتفاع وخاصة المسجل سنة 2014 يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع الواردات من الأجهزة الإلكترونية خاصة بالهاتف والتلغراف عبر الاسلاك، أدوات تحويل الغاز وأجزاؤها (des turbines à gaz et leur partis)، أجهزة كمبيوتر وأجزاؤها، بقيم على التوالي: 1.05 مليار دولار، 1.7 مليار دولار، 668 مليون دولار.

ويوضح الجدول الموالي تطور أهم واردات التجهيز الصناعي خلال الفترة 2006-2014:

جدول رقم (05): تطور أهم سلع التجهيز الصناعي خلال الفترة 2006-2014 الوحدة: مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أجهزة إلكترونية خاصة بالهاتف والتلغراف عبر الاسلاك	310	397	528	415	280	378	753	730.82	1048.24
أدوات تحويل الغاز وأجزاؤها (des (turbines à gaz et leur partis	242	338	653	644	1143	614	521	1,213.42	1669.47
أجهزة كمبيوتر وأجزاؤها	50	221	321	265	230	314	410	486.67	668.10

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية Algex، 2016.

كما يمكن تفسير التطور المستمر في نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعية خاصة بعد سنة 2004 إلى اعتماد الدولة على قوانين جديدة للاستثمار، فتحت الباب واسعا امام القطاع الخاص، إضافة إلى التوجه الذي تبنته الدولة لبناء الهياكل القاعدية والبنية التحتية في إطار البرامج المختلفة والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة.

أما فيما يخص الواردات من سلع التجهيز الزراعية فقد سجلت نسبا ضئيلة خلال فترة الدراسة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الأخيرة ضمن هيكلة الواردات الجزائرية، غير أن هذه النسب الضئيلة كانت ترتفع من سنة لأخرى، فبلغت سنة 2014 قيمة 0.65 مليار دولار محققة معدل نمو بنسبة 30 % مقارنة بسنة 2013.

ورغم السياسة المنتهجة من قبل الحكومة سنة 2000 لدفع الاستثمار الفلاحي وتحسين الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع الفلاحية، والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 من خلال تدعيم القطاع بأحدث التجهيزات الفلاحية، إلا أن نمو الواردات من هذه السلع بقي ضعيف إلى غاية سنة 2009، وهي سنة انطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي(2009-2014) الذي يرتكز على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في اوت 2008، ومن بين أهداف هذا البرنامج مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني المستدام[1] ، حيث تم انتعاش واردات سلع التجهيز الفلاحي فانتقلت من مبلغ 0,23 مليار دولار سنة 2009 ، إلى 0,65 مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بـ 182 %.

وعموما يمكن تفسير ضعف واردات التجهيز الفلاحي إلى وجود صناعة محلية قادرة على تلبية الطلب المحلي من مثل هذه المنتجات كمجمع سوناكوم.

[1] قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر، 10 أوت 2008، ص-ص: 5-6.

2-السلع الغذائية:

بالنسبة للواردات من المواد الغذائية، والتي تعتبر موادا حساسة لارتباط أسعارها بشكل أساسي بالظروف العالمية، وتراوحت حصتها ما بين 17% و26 % من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة محتلة بذلك المركز الثاني ضمن المجموعات الأربع للواردات، حيث بلغت فاتورة الواردات من هذه المواد قيمة 11 مليار دولار سنة 2014، محققة معدل نمو بـ 356% مقارنة بسنة 2000 و14,82% مقارنة بسنة 2013، وهي تشكل السلع الغذائية الأساسية في الاستهلاك المحلي وعلى رأسها القمح وغبرة الحليب إضافة إلى الزيوت الغذائية، السكر، البن والذرى.

ويوضح الجدول التالي تطور الواردات من أهم هذه المواد الغذائية من سنة 2005 إلى سنة 2014 حسب الكمية والقيمة كالتالي:

جدول رقم (06): تطور الواردات من أهم المواد الغذائية خلال الفترة من سنة 2005 إلى 2014.

الوحدة: مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح	1 024.5	997	1 394	3 174	1 830	1252	2848	2129	2123.04	2370.81
غبرة الحليب	510	639	975	1163	799	902	1360	1091	1068.84	1795.07
الزيوت الغذائية	311	383,5	516	764,65	564,5	568,57	878,57	847,14	963,5	818,7
السكر	281	427,5	413	410,5	540,5	646	1119	961	880,81	840,27
الذرى	250	338	517	671	407	638	999	942	891.54	976.59
البن	127	154	223	304	232	213	310	339	315.71	306.89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur(ALGEX), Dossier Statistique sur les Produits Alimentaires de base, Janvier, 2011.
- Centre national de l'information et de statistique (CNIS), Statistique du commerce extérieure de l'Algérie, ,2015.
- Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de L'année 2014, 2015.

أهم منتج غذائي مستورد من طرف الجزائر هو القمح إذ يحتل المرتبة الثانية في قائمة السلع المستوردة فسجلت فاتورة استيراد القمح لوحدها سنة 2014 مبلغ 2,4 مليار دولار محققة معدل نمو بـ

135% مقارنة بسنة 2000 وبـ 14 % مقارنة بسنة 2013، منها 67% قمح لين والذي بلغ سنة 2014 قيمة 1,6مليار دولار مسجلا انخفاضا ب 6% بالقيمة و4% بالكمية نتيجة تراجع الأسعار على المستوى العالمي بسعر متوسط 250 دولار/ طن خلال سنة 2014 مقابل 286 دولار /طن سنة 2013، وفرنسا هي المورد الأساسي للجزائر من القمح اللين بحصة 83 %[1].

أما فيما يخص القمح الصلب فقد استوردت الجزائر 2 مليون طن وهو ما قيمته 784 مليون دولار سنة 2014 بزيادة قدرها 79 % مقارنة بسنة 2013، وأهم موردي الجزائر من هذه المادة المكسيك بحصة 37% وكندا بحصة 37%.

وعموما يمكن تفسير ارتفاع فاتورة واردات الجزائر من القمح خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى إلى اعتماد الإنتاج الفلاحي المحلي على الهطولات المطرية، وسوء استغلال الأراضي الزراعية، وتوجه اليد العاملة للبحث عن العمل في قطاعات أخرى غير القطاع الفلاحي، إضافة إلى قصور مواجهة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للقطاع الفلاحي.

أما فيما يخص غبرة الحليب ورغم التراجع في أسعارها على مستوى العالم سنة 2014، إلا أن فاتورة الجزائر من هذه المادة بلغت 1,05 مليار دولار مسجلة ارتفاعا بنسبة 73 % مقارنة بسنة 2013، إذ تعتبر الجزائر ثاني مستورد في العالم لغبرة الحليب بعد الصين، وأهم موردي الجزائر من هذه المادة هم نيوزيلاندا، بحصة (28,5%)الأرجنتين بحصة (28,5)، فرنسا بحصة (10%).[2]

وبالنسبة لمادة السكر وبعد الفاتورة المرتفعة التي سجلتها واردات الجزائر منها سنة 2011، بقيمة 1,11 مليار دولار، عرفت سنوات 2012، 2013، 2014 تراجعا ملحوظا بمعدلات على التوالي 14%، 8,3%، 10%.

ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى زيادة العرض العالمي من مادة السكر بشكل واضح في السنوات الأخيرة بحصيلة كبيرة للبرازيل التي تعتبر اول منتج ومصدر عالمي للسكر وزيادة في إنتاج تيلاندا ، هذا الفائض أثر على السوق العالمية للسكر التي شهدت انخفاضا بمتوسط انتقل من 690 دولار/طن سنة 2011 إلى 390 دولار /للطن سنة 2013، ثم إلى 330 دولار /طن في ديسمبر 2014[3].

وكذلك مادة الذرا شهدت ارتفاعا في فاتورة الواردات خلال فترة الدراسة، فبلغت سنة 2014 قيمة 976,6 مليون دولار محققة زيادة بنسبة 9,5% مقارنة بسنة 2013، و تستعمل مادة الذرى بشكل واسع في

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de l'année 2014, 2015, page : 14.

[2] Ibid.

[3] Ibid, page :15

إنتاج غذاء المواشي والدواجن، وتحتل مادة الذرى منذ سنوات حصة معتبرة ضمن هيكلة الواردات الزراعية الجزائرية، باحتياجات تقدر بـ 30 مليون قنطار سنويا، وخلال الثلاثي الأول لسنة 2014 السعر المتوسط للذرى بلغ 214 دولار/طن بعدما كان 235 دولار/طن ليعرف بعد ذلك انخفاضا إلى متوسط 200 دولار /طن خلال الثلاثي الرابع لسنة 2014 ويعود هذا الانخفاض في الأسعار إلى الحصيلة الاستثنائية في العالم خاصة في روسيا وأكرانيا[1] ، و تعد كل من الأرجنتين(65%)، الولايات المتحدة الأمريكية (26 %)، فرنسا (3%)، كندا (6 %) أهم موردي الجزائر من هذه المواد[2].

وفيما يخص واردات الجزائر من الزيوت الغذائية (زيت الصوجا، زيت عباد الشمس، زيت النخيل) فقد شهدت فاتورة معتبرة هي الأخرى خلال فترة الدراسة وانتقلت من 311 مليون دولار سنة 2000 إلى 818,7مليون دولار سنة 2014 مسجلة انخفاضا بـ 4% مقارنة بسنة 2013، ويحتل زيت الصوجا الحصة الأكبر (70 %) ضمن الزيوت الغذائية بقيمة 566 مليون دولار سنة 2014[3].

وإضافة إلى المنتجات الغذائية الأساسية التي تشكل فاتورة واردات معتبرة، يمكن ملاحظة حصة الحبوب الجافة التي أصبحت تحتل هي الأخرى حصة لا يستهان بها، فبلغت الواردات منها سنة 2014 كمية 192 ألف طن بقيمة إجمالية 226,6 مليون دولار[4].

وإجمالا تعكس الفاتورة المرتفعة للواردات الغذائية قوة الطلب الاستهلاكي المحلي على هذه المواد وعجز السوق المحلية على تلبيتها، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب واضطرار الدولة إلى تغطيته بالاستيراد.

الفرع الثالث: تحليل تطور واردات سلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية

1-سلع الإنتاجية:

احتلت السلع الخاصة بالإنتاجية (محروقات، مواد خام، منتجات نصف مصنعة) المرتبة الثالثة ضمن المجموعات الأربعة للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، بمعدل متوسط 28,41% من إجمالي

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX),Op-cit.

[2] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur(ALGEX), Dossier Statistique sur les Produits Alimentaires de base, Janvier, 2011, page : 06.

[3] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de l'année 2014, 2015, page : 16.

[4] Ibid.

الواردات، وعرفت تطورا معتبرا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 2,19 مليار دولار سنة 2000 إلى 17,47 مليار دولار سنة 2014 محققة ارتفاعا بـ 698 %.

وتحتل المواد نصف المصنعة الحصة الأكبر ضمن هذه المجموعة بمعدل متوسط 21,75% من إجمالي الواردات، أهمها منتجات الحديد والصلب (صفائح وعناصر البناء الحديدية والصلبة)، والتي سجلت في السنوات الأخيرة ارتفاعا مهما في الواردات استجابة لطلب أشغال إنجاز البرامج الوطنية للتنمية[1] والجدول التالي يوضح تطور استيراد هذه المواد:

جدول رقم (07): تطور واردات منتجات الحديد والصلب الخاصة بالبناء خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صفائح وعناصر البناء الحديدية والصلبة	0.81	1	2.15	1.49	1.09	1.82	2.1	1.92	1.83

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية(CNIS)، 2015.

كما احتلت الواردات من مادة الاسمنت حصة معتبرة ضمن واردات المنتجات نصف المصنعة حيث بلغت سنة 2014 قيمة 513 مليون دولار مسجلة زيادة بـ بمعدل 28% مقارنة بسنة 2013، وتعود الزيادة من واردات هذه المادة إلى الطلب القوي عليها الناتج عن مشاريع البناء والتي لم يتمكن الإنتاج المحلي من تلبيتها كاملة.

أما المواد الخام فتأتي في المرتبة الثانية ضمن مجموعة سلع الإنتاجية بمعدل متوسط بلغ 4,22 % من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، وبلغت سنة 2014 قيمة 1,88مليار دولار محققة معدل نمو بنسبة 347 % مقارنة بسنة 2013، وتحتل المحروقات (طاقة ودهون) المرتبة الثالثة ضمن المجموعة بمتوسط بلغ 2,5 %، حيث أن الجزائر البلد المصدر رقم 15 عالميا للبترول والغاز أصبحت بلد مستورد للـ gazoil، والبنزين الممتاز منذ بضعة سنوات، حيث بلغت الواردات من الطاقة والدهون سنة 2014 قيمة 2.8 مليار دولار الحصة الأكبر منها عادت للوقود(gazoil، والبنزين الممتاز) بنسبة 68 %[2].

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX),Op-cit, page : 12.

[2] Ibid, page :16

أهم موردي الجزائر من gazoil هم السويس (646, %)، روسيا (21,7 %) وبريطانيا (9,7 %)، بينما تشتري البنزين الممتاز من هولندا (27,6%)، وإيطاليا (20,5%)، بريطاني، بلجيكا (14%) وإسبانيا (8%).[1]

ويفسر ارتفاع الواردات من الوقود في السنوات الأخيرة إلى توسع مجال السيارات والطلب المتزايد على المركبات الثقيلة (آلات وشاحنات) التي تشتغل بالمازوت.

وللتقليل من واردات الوقود انطلقت الجزائر في برنامج واسع لتهيئة معامل التكرير للرفع من قدراتها إلى 30 مليون طن سنويا بدل 22 مليون طن حاليا.

2-السلع الاستهلاكية غير الغذائية:

تحتل هذه المجموعة المرتبة الرابعة ضمن الهيكلة الاجمالية للواردات بحصة متوسطة بلغت 16,26% خلال فترة الدراسة، وعرفت زيادة من سنة لأخرى و انتقلت من 1,39 مليار دولار سنة 2000 إلى 10,28 مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بـ 639,56 % وسجلت انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2013 بنسبة 8,3%، ونهيمن على هذه المجموعة واردات السيارات السياحية، الأدوية وقطع الغيار، والجدول التالي يوضح تطور استيرادها خلال السنوات الأخيرة الماضية:

جدول رقم (08): تطور واردات أهم السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة 2006-2014

الوحدة: مليار دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السيارات السياحية	0.93	1.49	2.02	1.52	1.45	2.11	3.9	3.72	2.95
الأدوية	1.11	1.33	1.69	1.57	1.49	1.73	1.87	1.92	2.05
قطع الغيار	0.16	0.27	0.28	0.49	0.24	0.31	0.36	0.37	0.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية(CNIS)، 2015.

بلغت الواردات من السيارات السياحية سنة 2013 أكبر قيمة 3,7 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 36% من إجمالي الواردات الغذائية ورغم انخفاضها إلى 2,9مليار دولار سنة 2014 إلا أنها تبقى على رأس مجموعة السلع الاستهلاكية غير الغذائية وأيضا الأولى في قائمة السلع المستوردة من قبل الجزائر، ورغم الرسوم المفروضة منذ سنة 2008 لضبط سوق السيارات نلاحظ ارتفاعا في وارداتها منذ

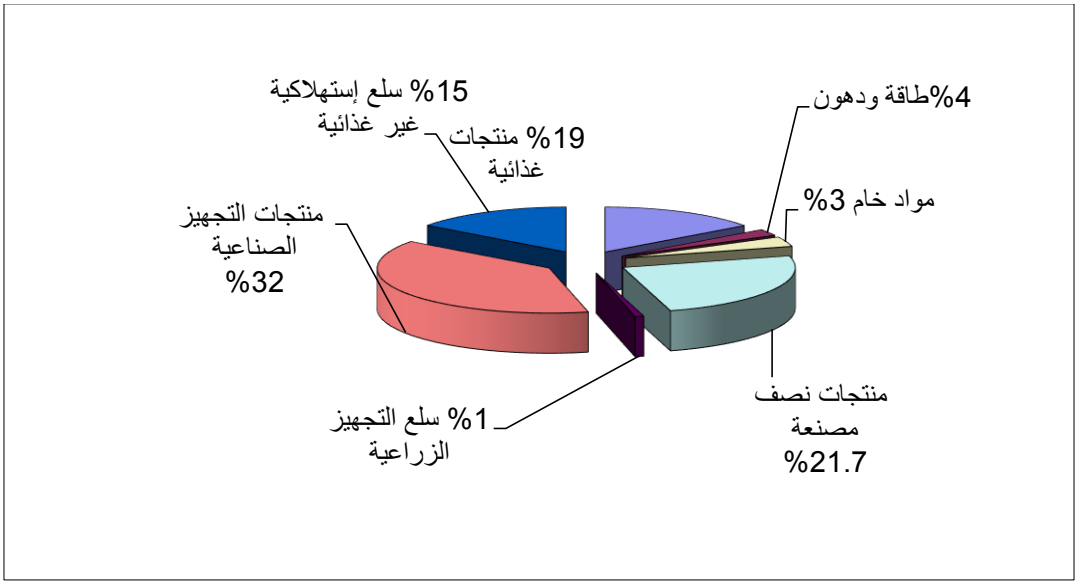
[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX),Op-cit.

سنة 2010، ويعود ذلك إلى ارتفاع القدرة الشرائية منذ سنة 2010 في سياق إعادة تثمين أجور العمال في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وواردات الأدوية هي الأخرى أهم سلع المجموعة ارتفعت من 1,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 2مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بـ 81,8 % وبلغ متوسط حصتها من الواردات الاستهلاكية غير الغذائية نسبة 24 %، وتغطي الواردات من الأدوية 70 % من الطلب المحلي، والباقي 30 % يتم تلبيته من خلال خلال الشراكة مع مخابر أجنبية، وتبقى فرنسا المورد الأساسي لمشتريات الجزائر من الأدوية بحصة 35 %، متبوعة بألمانيا و الأردن بحصة عل التوالي 12 %، 6 %.

كما شهدت السنوات الأخيرة الماضية زيادة فاتورة واردات الجزائر من قطع الغيار حيث استوردت الجزائر سنة 2014 قيمة 407,5 مليون دولار محققة ارتفاع بنسبة 9 % مقارنة بسنة 2013، وتحتل الصين المرتبة الأولى ضمن موردي الجزائر بقطع الغيار بحصة 20 % بداية من سنة 2008، تليها فرنسا، إيطاليا على التوالي بـ 17 %، 9 %.

شكل رقم (05): هيكل الواردات الجزائرية خلال سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (06)

المطلب الثالث: تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2000-2014

نحاول في هذا المطلب التعرف على حصة صادرات المحروقات ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2000-2014) كما سنتطرق إلى تطور أسعار وكميات مختلف مواد المحروقات المصدر وتأثرها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وكذلك أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 2014.

الفرع الأول: تطو حصة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2014

تعتبر الجزائر من أهم الأقطاب المنتجة والمصدرة للثروة البترولية والغازية على المستوى العالمي، وهو ما جعلها شريكا هاما ضمن منظمتي الأوبك والأوابك، وأصبح بذلك قطاع المحروقات يشكل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة، ولتوفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية[1].

يوضح الجدول الموالي حصة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (09): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2014. الوحدة: مليار دولار

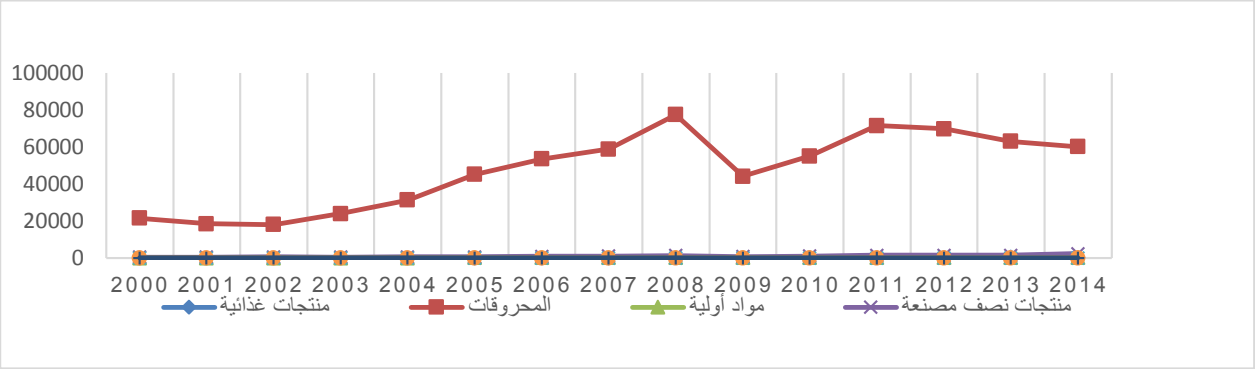
	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	
2000	21.41	97	0.612	3	**22.03**
2001	18.48	97	0.648	3	**19.13**
2002	18.09	96	0.734	4	**18.82**
2003	23.93	97	0.673	3	**24.61**
2004	31.3	98	0.781	2	**32.08**
2005	45	98	0.907	2	**46**
2006	53.42	98	1.19	2	**54.61**
2007	58.83	98	1.332	2	**60.16**
2008	77.36	98	1.937	2	**79.29**
2009	44.12	98	1.066	2	**45.19**
2010	55.52	97	1.526	3	**57.05**
2011	71.42	97	2.060	3	**73.48**
2012	69.8	97	2.062	3	**71.86**
2013	62.96	97	2.014	3	**64.97**
2014	60.30	95.5	2.58	4.5	**62.88**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)،2015.

[1] بوشنافة رضا، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق(1990-2014)، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2016/2015، ص: 207.

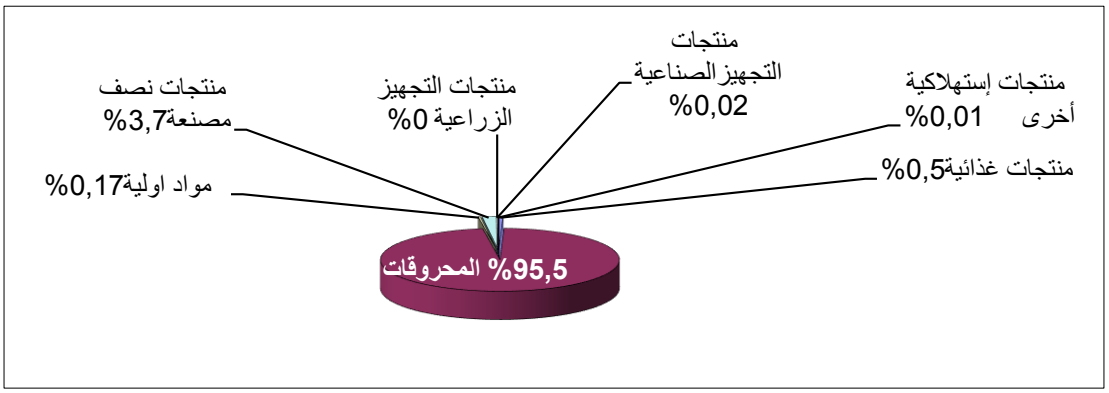
يمثل الجدول السابق أهم صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، إذ عرفت مجمل الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2000 قيمة 22 مليار دولار لتصل سنة 2014 إلى قيمة 62,9 مليار دولار محققة بذلك معدل نمو بنسبة 186 %.

شكل رقم (06): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (11).

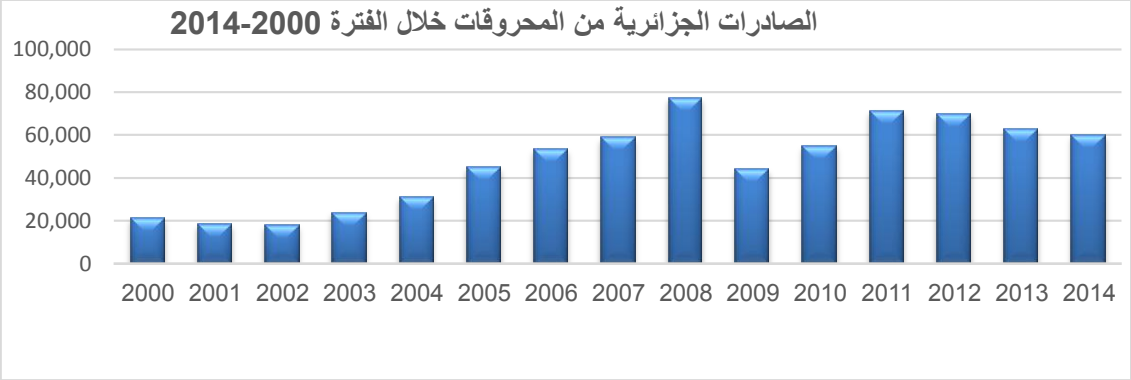
شكل رقم (07): هيكل الصادرات الجزائرية خلال سنة 2014.



المصدر: مرجع سابق

وتعتمد الصادرات الجزائرية على المحروقات بشكل واضح و مهيمن، إذ لم تنخفض نسبة الصادرات من المحروقات عن 96 % من إجمالي الصادرات، حيث انتقلت من 21,41 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,36 مليار دولار سنة 2008 محققة معدل نمو بنسبة 261 %، لتعرف انخفاضا بنسبة 43- % سنة 2009 (44,1 مليار دولار)، نتيجة تراجع أسعار النفط في ديسمبر 2008، لتواصل الارتفاع 2011 إلى قيمة 73,4مليار دولار، مسجلة نموا بـ 29% مقارنة بسنة 2011، أما سنوات 2012، 2013، 2014 فقد بلغت على التوالي 71,6 مليار دولار، 64,9 مليار دولار، 62,9 مليار دولار، مسجلة انخفاضات طفيفة على التوالي بـ 2%- ، 10%- ، 3 %-.

شكل رقم(08): تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2000-2014



المصدر: مرجع سابق

الفرع الثاني: تطور أسعار وأحجام الصادرات من مواد المحروقات خلال الفترة 2001-2014

يمكن إرجاع ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات خلال فترة الدراسة عموما ، وخلال الفترة (2003-2008) خاصة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وبلوغها لارقام قياسية ، ويتضح ارتفاع أسعار مكونات المحروقات الجزائرية المتمثلة أساسا في البترول الخام، الكوندوسا، مواد البترول المكرر، غاز البترول المميع، الغاز الطبيعي المميع والغاز الطبيعي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطور أسعار مكونات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 الوحدة: دولار أمريكي

	البترول الخام (للبرميل)	الكوندونسا (مكثفات بترولية)(للبرميل)	مواد البترول المكررة (للبرميل)	غاز البترول المميع (للبرميل)	الغاز الطبيعي المميع (للمتر مكعب)	الغاز الطبيعي (متر مكعب)
2001	24,85	22,8	24,4	19,4	75,2	113,5
2002	25,24	23,3	25,2	18,5	64,7	92,1
2003	28,82	29	30,6	23,3	82	117,8
2004	38,32	40,4	33,6	46,7	93,2	134,4
2005	54,56	52,1	45	43,3	132,4	184
2006	66,02	61	53,7	51	164,1	234,3
2007	74,66	74	74,9	56,1	168,5	243
2008	98,6	87,2	88,8	70	262,7	371,3
2009	62,3	55,5	62,9	43,4	161,2	1250,4
2010	80,2	78,7	82,6	63,5	189,1	315 ;5
2011	112,9	103,7	112,2	79,5	244,5	380,1
2012	111	103,3	113,1	79,8	268,5	423,3
2013	109	100	107,6	75,6	262,5	391,5
2014	100,2	90,7	100	66,2	259,6	376,5

Source :la Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, 2007-2008-2014, sur le site :www.bank- of- algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه يتضح كيف انخفضت أسعار مكونات المحروقات الجزائرية(نفط وغاز) سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، فمثلا انخفض سعر البرميل من البترول الخام من 28,5 دولار سنة 2000 إلى 24,85 دولار 2001 نتيجة لجملة من العوامل من بينها قرارات أوبك المتعلقة بخفض امداداتها النفطية لمحاولة المحافظة على توازن السوق عقب الانخفاض الذي عرفته مستويات الأسعار[1].

ثم عرفت بعدها الفترة (2003-2008) منحنيات تصاعدية لأسعار النفط والغاز فانتقل سعر برميل النفط الخام من 28,82 دولار سنة 2003 إلى 98.6 دولار سنة 2008 ، وانتقل سعر ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي من 117,8 دولار إلى 371,3 دولار.

ويعود ارتفاع أسعار النفط في الجزائر وفي العالم عموما خلال هذه الفترة إلى جملة من العوامل أهمها النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط، نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي العالمي حيث أنهما يرتبطان بعلاقة طردية في أغلب الحالات، فالارتفاع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي يؤدي بشكل موازي إلى الارتفاع النسبي في الطلب العالمي على النفط الذي يأتي تلبية لاحتياجات النمو الاقتصادي المحققة في الاقتصاد العالمي[2]، والجدول الموالي يوضع كل من حجم الطلب العالمي على النفط ومعدل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2000-2008.

جدول رقم (11): تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-2008

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الطلب العالمي على النفط (مليون برميل/اليوم)	75,7	76,1	76,5	79,3	82,3	83,9	84,9	86	85,7
معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي (%)	4.6	2,5	3	4	5.1	4.6	5.2	5.4	2.9

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد -2000-2001-2002-2007-2011، على الموقع الإلكتروني: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

[1] تهتان موراد، شروقي زين الدين، دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي الرابع المنعقد يوم 28 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015، ص:119.

[2] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص:214.

يتضح من خلال الجدول أعلاه كيف رافق النمو في حجم الطلب العالمي على النفط الزيادة الملحوظة في معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2003-2008 ، فحقق الطلب العالمي على النفط قفزة نوعية سنة 2003 بـ 79.3 مليار برميل/اليوم مقابل معدل نمو عالمي في الاقتصاد بـ 3.9 % ، مواصلا الإرتفاع كل من سنة 2004-2005-2006-2007 بأحجام على التوالي: 82.3 م ب/ ي، 83.9 م ب/ي، 84.9 م ب/ي، 86 م ب/ي مقابل معدلات نمو اقتصاد عالمي على التوالي: 4.9% ، 4.4 % ، 5 % ، 4.9%.

كما أن تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2001-2008 ليس فقط بالقيمة الناتجة عن ارتفاع الأسعار، وإنما هي أيضا بالحجم نتيجة زيادة الإنتاج الوطني من النفط خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(12): تطورالصادرات من مواد المحروقات بالحجم خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: القيمة: مليار دولار

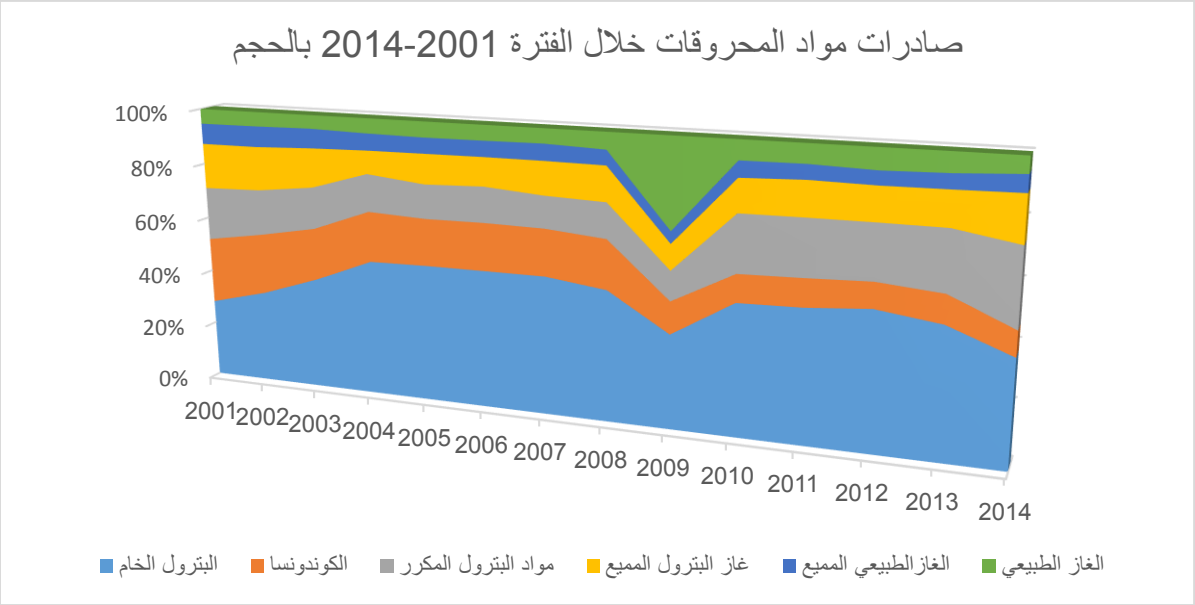
		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البترول الخام	القيمة	3,9	5	7,7	12,5	19,3	22,6	25,3	30,5	**16,8**	20,7	28,7	27,7	24,3	18,3
	الحجم(مليون برميل)	164,4	200,5	266,2	326	354,2	345,3	339,6	307,6	**272.8**	258,7	254,6	250,4	223,1	184,5
الكوندونسا	القيمة	3,1	3	3,5	4,8	6,3	7,2	8,4	10,08	**5,1**	4,2	5n4	4,6	4,8	3,8
	الحجم (مليون برميل)	138,9	131,2	123,2	120,7	121	119,1	114,8	115,8	**93,3**	54,3	53,1	45,6	48,4	42,9
مواد البترول المكرر	القيمة	2,7	2,4	3	3	3,9	4,7	5,8	7,3	**5,3**	9,2	11,9	11	10,9	13,1
	الحجم (مليون برميل)	112	98,8	98,8	90	87,6	88,6	77,9	82,2	**85,4**	111,6	106,7	97,6	101,4	132
غاز البترول المميع	القيمة	1,8	1,7	2,1	2,5	3,3	3,6	4,5	5,7	**3,2**	4	5,2	4,7	4,3	5,2
	الحجم (مليون برميل)	95,1	94,7	92,9	55,3	77	71,1	81,1	81,1	**74,1**	64,3	65,4	59,8	58,1	78,6
الغازالطبيعي المميع	القيمة	3,2	2,8	3,7	3,7	5,3	6,3	6,7	9	**5,5**	5,9	6,6	6,5	6,4	7,3
	الحجم ($م^3$)	43,2	44,7	46,1	40,3	40,3	39	39,9	34,6	**34,7**	31,2	27,3	24,2	24,4	28,5
الغاز الطبيعي	القيمة	3,5	2,8	3,7	4,7	7,3	8,8	8,6	14,4	**8,2**	11,9	13,5	15,8	12,7	10,3
	الحجم (ألف $م^3$)	31,1	31,1	31,7	35,3	39,9	37,8	35,5	39	**257,5**	37,8	35,7	37,3	32,7	27,4

Source : Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, septembtre 2007,décembre 2015, sur le site : www.bank- of- algeria.dz.

يتضح من خلال الجدول أعلاه زيادة الصادرات من مواد النفط والغاز بالحجم نتيجة الزيادة في الانتاج الوطني منها، خاصة وأن هذه الفترة عرفت العديد من الاكتشافات البترولية والغازية على مستوى الوطن، فمثلا عرفت سنة 2003 ثلاثة (03) أكتشافات للنفط و ثلاثة (03) للغاز، وعرفت سنة 2004 أربعة (04) إكتشافات للنفط و تسعة (09) إكتشافات للغاز، وسنة 2005 عرفت خمسة (05) إكتشافات للنفط و ثلاثة(03) للغاز، كما عرفت سنة 2006 (12) أكتشافا للنفط و (07) للغاز[1].

حيث انتقل اجمالي انتاج النفط في الجزائر من 0.8 مليار برميل/ اليوم سنة 2003 إلى 1.4 مليار برميل في اليوم سنة 2007، وهو ما أدى بشكل أساسي إلى الزيادة من صادرات البترول الخام التي انتقلت من 164.4 برميل سنة 2001 وهو ما يعادل 22,38 MTEP* إلى 307.5 برميل سنة 2008 وهو ما يعادل43MTEP[3].

شكل رقم (09): تطور حجم صادرات مواد المحروقات خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (12).

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، سنوات 2004،2001،2008، على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae، تاريخ الاطلاع:2015/03/20.

*MTEP : Millon tonne équivalant pétrole :مليون طن مكافئ بترول

[2]Ministère de l'énergie et des mines ،bilan énergétique national 2000, 2008, page : 16-18, sur le site :www.energy.gov.dz, consulté le 25/03/2015.

الفرع الثالث: تأثر أسعار وحجم الصادرات من المحروقات بالأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة إنهيار أسعار البترول سنة 2014.

من خلال الشكل رقم (09) يتضح تراجع الصادرات من مختلف مواد المحروقات سنة 2009 فتراجع إجمالي الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 44.1 مليار دولار بينما كان 77.3 مليار دولار سنة 2008 محققة معدل انخفاض بـ 57%، متأثرة بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصاد الامريكي والعالمي وأدت إلى تراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى -0.5 % سنة 2009 بعدما كان 2.9 % سنة 2008[1]، وهو ما أدى بالنتيجة إلى التراجع في الطلب العالمي على النفط وفي مستويات أسعار النفط والغاز، فانخفض سعر برميل النفط الخام الجزائري إلى 62.3 دولار /للبرميل سنة 2009 بينما كان 98.6 دولار/للبرميل، لتسجل اجمالي الصادرات من البترول الخام انخفاضا إلى قيمة 16.9 مليار دولار بمعدل -55%.

كما أن الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع الذان يمثلان حصة هامة في الصادرات الجزائرية من المحروقات تراجع إجمالي الصادرات منهما بالقيمة خلال سنة 2009 إلى 14.1 مليار دولار محققا معدل انخفاض بـ 60% مقارنة بسنة 2008، وهو انخفاض في الحجم ايضا حيث تراجعت الصادرات من الغاز الطبيعي إلى 33.6 م^3 ، نتيجة المنافسة الشديدة المفروضة التي فرضت عليه في أسواقه التقليدية، كما تأثرت عدة مشاريع كان يتوقع دخولها الخدمة سمة 2009، وأرجعت شركة سونطراك هذا التراجع إلى قرار زبائنها الأوروبيين بتخفيض الكميات المستوردة سنة 2009 بسبب الأزمة والتي أثرت على إستهلاك الطاقة بالاضافة إنهيار أسعار الغاز الطبيعي في أسواقه الحرة، مما دفع بزبائن الجزائر الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي إلى التوجه إلى هذه الأسواق للتزود بالغاز الطبيعي بأسعار منخفضة جدا[2].

وبعد الإنكماش الاقتصادي المسجل سنة 2009 أين بلغ معدل النمو -0.5 % ، سجل الاقتصاد العالمي سنة 2010 نموا إيجابيا معتبرا بمعدل 5.1 % [3] ، وتابعت أسعار المواد الأولية تحسنها التدريجي المسجل سنة 2009 ، بعد أن عرفت انخفاضا معتبرا خلال السداسي الثاني من سنة 2008، وسجلت

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2011، على الرابط:http://www.amf.org.ae/ar/jointrep ،تاريخ الاطلاع 2015/03/28.

[2] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص: 216.

[3] La banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport du 2010, page : 11, sur le site : www.bank-of-algeria.dz, consulté le 01/04/2015.

أسعار المحروقات زيادة بـ 27.9 % سنة 2010 مقارنة بمستواها المتوسط سنة 2009، بعد أن كانت قد سجلت انخفاضا بـ 36.3 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، حيث انتقل سعر برميل البترول الخام من متوسط 61.78 دولار سنة 2009 إلى 97.3 دولار سنة 2010، ويعود هذا التحسن المعتبر أساسا إلى الانتعاش القوي في الطلب العالمي على النفط المرتبط خصوصا بحيوية النشاط الاقتصادي في البلدان الأسيوية ، إضافة إلى انخفاض الدولار الأمريكي [1].

وانعكست عودة انتعاش النمو العالمي والطلب على النفط على أسعار المحروقات الجزائرية بوضوح في السوق العالمية سنة 2010 بعد التراجع الملحوظ سنة 2009، فارتفع متوسط سعر برميل البترول الخام الجزائري إلى 80.2 دولار سنة 2010 مقابل 62.3 دولار سنة 2009، محققا معدل ارتفاع بـ28.7 % ، وارتفع متوسط سعر الغاز الطبيعي من 245.2 دولار / الف م3 سنة 2009 إلى 315.5 دولار/ ألف م3 محققا معدل ارتفاع بـ 28.6 %[2] ، هذا الانتعاش في أسعار النفط والغاز أدى إلى رفع قيمة الصادرات من المحروقات إلى 55.5 مليار دولار سنة 2010 محققة ارتفاعا بـ 25.8 % مقارنة بسنة 2009، رغم الانخفاض المسجل في الأحجام المصدرة حيث بلغ إجمالي الصادرات سنة 2010 بالحجم 120 مليون طن معادل للبترول (TEP) بعد أن كانت 122 مليون طن معادل للبترول سنة 2009 أي سجلت انخفاضا بـ 1.7 بالحجم[3].

ومع مواصلة تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، واصلت الصادرات الجزائرية من المحروقات ارتفاعها بالقيمة سنة 2011 رغم التراجع في الكميات المسجلة (114 مليون طن مكافئ بترول سنة 2011 مقابل 120 مليون طن مكافئ بترول سنة 2010[4])، إذ بلغ إجمالي الصادرات من المحروقات 71.4 مليار دولار سنة 2011 مقابل 55.5 مليار دولار سنة 2010، محققو معدل نمو بـ 22.2 % ، ويعود هذا الارتفاع على انتعاش أسعار النفط والغاز الجزائري في الأسواق العالمية، فقد بلغ سعر البرميل من البترول الخام سنة 2011 قيمة 112.9 دولار/للبرميل (بعدما كان 80.2 دولار سنة 2010)، وبلغ سعر الغاز الطبيعي 380.1 دولار/ألف م^3، بعدما كان 315.5 دولار /ألف م^3) سنة 2010.

---

[1] La banque d'Algérie, Op-cit, page : 14.

[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، ص: 28، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع:2015/04/01.

[3] Bilan énergétique 2010, page : 14-15, sur le site : www.energy.gov.dz.consulté le 02/04/2015

[4] Bilan énergétique 2011, page : 14-13, sur le site : www.energy.gov.dz, consulté le 02/04/2015.

لتعرف بعدها كل من سنوات 2012، 2013، 2014 تراجاع في الصادرات الجزائرية من المحروقات بقيم على التوالي: 69.8 مليار دولار، 62.9 مليار دولار، 60.1 مليار دولار وهو تراجع في الحجم والقيمة معا، حيث بلغت الاحجام المصدرة على التوالي 110.1 مليون طن مطافئ بترول(TEP)، 101.5 مليون طن مكافئ بترول(TEP)، 100.4 مليون طن مكافئ بترول[1](TEP) ، وسجل سعر برميل البترول الخام تراجعا على التوالي 111 دولار، 109 دولار، 100.2 دولار، أما متوسط سعر الغاز الطبيعي رغم الارتفاع الذي عرفه سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 (380.1 دولار/ألف م ^{3} سنة 2012 مقابل 315.5 دولار /ألف م^3 سنة 2011) إلا أن سنتي 2013 و 2014 عرفتا تراجعا بأسعار على التوالي 391.5 دولار/ألف م3، 376.5 دولار/ألف م^3 .

لتشهد سنة 2014 إنهيارا في أسعار النفط في الأسواق العالمية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13): التغير في أسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق، وبالشهر المماثل من العام السابق لسنتي 2014-2015

	2014												2015
	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفس
سعر سلة أوبك	104.5	105.3	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96	85.1	75.6	59.5	44.4
التغير عن الشهر السابق	3-	0.7	1.2-	0.1	1.1	2.5	2.3-	4.9-	4.8-	10.9-	9.5-	16.1-	15.1-
التغير عن الشهر المماثل من العام السابق	4.6-	7.4-	2.2-	3.2	4.7	6.9	1.2	6.8-	12.7-	21.6-	29.4-	48.2-	60.3-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، مارس 2015.

ويعود إنهيار أسعار النفط سنة 2014 إلى أسباب متعلقة بجانب العرض حيث حدثت زيادة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وتحولت سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها

[1] Bilan énergétique 2012-2013-2014 ,page : 14-13, sur le site www.energy.gov.dz, consulté le 02/04/2015

في السوق[1]، وأرجعت وكالة الطاقة الدولية الإنخفاض في أسعار النفط ما بين جوان و ديسمبر 2014 إلى أنخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة السباب التالية[2]:

- ركود إقتصادي في أوروبا.
- تراجع في الإقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي.
- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.
- إرتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في إستهلاك الوقود في امريكا وغيرها من الدول المتقدمة.
- إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما ساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوربا واليابان.

المطلب الرابع: تقييم الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

نتطرق من خلال هذا المطلب بالتفصيل للتركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات وتتبع تطورها خلال فترة الدراسة، لنتمكن من تقييم كل مجموعة سلعية على حده وإظهار تطورها ومكانتها ضمن الهيكل الكلي للصادرات خارج المحروقات.

الفرع الأول: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى عرفت خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا، إلا أن إجمالي هذه الصادرات يظل هامشيا من إجمالي الصادرات بنسبة لا تتجاوز 4 %، وهو ما يعكس اعتماد مداخيل الاقتصاد من العملة الصعبة بشكل أساسي على الصادرات من المحروقات (بترول وغاز) ويعكس ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وضعف تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الدولية.

بلغ إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2000 قيمة 0,61 مليار دولار، لتصل سنة 2014 إلى قيمة 2.58 مليار دولار، محققة معدل نمو بنسبة 323 %، وحسب القطاعات توزيع الصادرات خارج المحروقات يتصدره قطاع الصناعة شبه الكيماوية (parachimie) بحصة 80.5 % المكون أساسا من مشتقات المحروقات بنسبة 51 % (مذيبات النافتا solvant naphta) يتبعه قطاع الزراعة والزراعة

[1] البنك الدولي، انخفاض أسعار النفط في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2015/04/15.

[2] خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أوت،2015.

الغذائية ومواد الصيد البحري بـ 11.5 %، ثم قطاع المناجم والمحاجر بـ 3.6 % وأخيرا وبشكل أقل كل من قطاع البناء والجلود[1].

جدول رقم (14): تطور الصادرات خارج المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2000-2014

الصادرات خارج المحروقات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات غذائية	القيمة	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323
	(%)	**5.2**	**4.3**	**4.7**	**7**	**7.5**	**7.3**	**6.1**	**6.6**	**6.1**	**10.6**	**20.6**	**17.2**	**15.2**	**20**	**11.5**
مواد خام	القيمة	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109	110
	(%)	**7.2**	**5.7**	**7**	**7.4**	**11.5**	**15**	**16**	**12.7**	**17.2**	**16**	**6.1**	**7.8**	**8.1**	**5.4**	**4**
منتجات نصف مصنعة	القيمة	465	504	551	509	571	651	828	993	1 384	692	1056	1 493	1 527	1 458	2120
	(%)	**76**	**78**	**75**	**76**	**73**	**72**	**70**	**74.5**	**71.4**	**65**	**69**	**73**	**74**	**72**	**84**
منتجات التجهيز الزراعية	القيمة	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1	-	1	-	1.6
	(%)	**2**	**3.4**	**3**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0.4**	**0**	**0**	**0**
منتجات التجهيز الصناعية	القيمة	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	28	16
	(%)	**7.6**	**7**	**7**	**4.4**	**6**	**4**	**3.7**	**3.4**	**3.4**	**4**	**2**	**1.7**	**1.5**	**1.4**	**0.5**
منتجات استهلاكية غير غذائية	القيمة	13	12	27	35	14	19	44	35	32	49	30	15.3	19	17	11
	(%)	**2**	**1.8**	**3.6**	**5.2**	**1.8**	**2**	**3.7**	**2.6**	**1.6**	**4.6**	**2**	**0.7**	**1**	**0.8**	**0.3**
المجموع		**612**	**648**	**734**	**673**	**781**	**907**	**1185**	**1332**	**1937**	**1066**	**1526**	**2060**	**2062**	**2014**	**2582**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)،2015.

يتضح من الجدول أعلاه أن هيكلة الصادرات لجزائرية خارج المحروقات تتوزع على ستة(06) مجموعات كبرى يمكن ترتيبها حسب الحصة الأكبر لها كالتالي:

1-المنتجات نصف المصنعة

2-المنتجات الغذائية

3-المواد الخام

4-منتجات التجهيز الصناعية

5-منتجات التجهيز الزراعية

6-منتجات استهلاكية غير غذائية

ونتطرق فيما يلي إلى تحليل قيمة وتطور كل مجموعة على حده:

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de L'année 2014, 2015, page : 20.

الفرع الثاني: تقييم تطور الصادرات من المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمواد الخام

1-المنتجات نصف مصنعة:

يتضح من الجدول رقم (13) أن الحصة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات هي للمنتجات نصف المصنعة، حيث بلغ متوسط حصتها خلال فترة الدراسة 73.5 %، وانتقلت قيمتها من 0.465 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.38 مليار دولار سنة 2008، لتشهد بعدها سنة 2009 انخفاضا إلى قيمة 0.69 مليار دولار أي حققت تراجعا بـ -50 % متأثرة بآثار الازمة المالية العالمية 2008 على غرار بقية الصادرات نتيجة تراجع الطلب العالمي على الصادرات.

هذه المجموعة يهيمن عليها قطاع الكيمياء والصناعة الكيميائية من خلال أهم المنتجات المتمثلة في مذيبات النافتا (مشتقات محروقات)، الأمونياك، الميثانول والأسمدة[1]، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات منها خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (15): تطور الصادرات من أهم المنتجات نصف المصنعة خلال الفترة 2006-2014

الوحدة: مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مذيبات النافتا Solvant naphta	82	352	551	300	558	836	909	966.62	1105.23
أمونياك Ammoniac	160	165	287	147	196	369	421	283.17	610.3
أسمدة Engrais	8	3	4	0.1	3	10	9	28.07	312.33
ميثانول Méthanol	31	34	23	17	28	42	34	30.35	55.39

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2015.

يتضح أن المنتوج الأساسي المصدر من طرف الجزائر ضمن هذه المجموعة هو مذيبات النافتا التي هي من مشتقات المحروقات، حيث تشكل لوحدها متوسط حصة 39% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وارتفعت من 82 مليون دولار سنة 2006 إلى 1105.23 مليون دولار سنة 2014، وتحتل الصادرات من الأمونياك المرتبة الثانية، وارتفعت من 160 مليون دولار سنة 2006 إلى 610.3 مليون دولار سنة 2014، وتأتي الصادرات من الأسمدة في المرتبة الثالثة الأسمدة وعرفت ارتفاعا من 8 مليون دولار سنة 2006 إلى 312.33 مليون دولار سنة 2014.

[1] Boukhalfa khemnou, communication du directeur général d'ALGEX, Conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des mations, Alger, 30-31 mars 2015, page :13.

2-المنتجات الغذائية:

هذه المجموعة يهيمن عليها قطاع الزراعة والزراعة الغذائية، وهي تحتل المرتبة الثانية ضمن هيكلة الصادرات خارج المحروقات بمتوسط حصة بلغ خلال فترة الدراسة 10 %، وعرفت تطورا خلال سنوات الدراسة، فانتقلت من 32 مليون دولار سنة 2000 إلى 402 مليون دولار سنة 2013 وهي أكبر قيمة مسجلة لها بحصة 20 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، لتنخفض سنة 2014 إلى 329 مليون دولار، ويعود تطور الصادرات من المنتجات الغذائية خاصة بعد سنة 2008(انتقلت من 88 مليون دولار سنة 2007 إلى 119 مليون دولار سنة 2008) إلى مجهودات الحكومة الجزائرية الموجهة لترقية وتنشيط قطاع الفلاحة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2008.

أهم المواد المصدرة في هذه المجموعة هي التمور، السكر، المياه المعدنية والغازية، العجائن الغذائية والكسكس، الخروب وبذور الخروب الذرى وزيت عباد الشمس، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة اهم هذه المنتجات خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (16) تطور الصادرات من أهم المنتجات الغذائية خلال الفترة 2006-2014

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السكر	3	2	0.1	7	231	215	208	272.16	228.14
التمور	20	23	20	14	23	24	26	29.85	38.35
المياه المعدنية والغازية	7	17	29	22	27	26	31	33.83	15.43
العجائن الغذائية والكسكس	1	6	10	18	0.00004	0.04	7	13.71	5.65
الخروب وبذور الخروب	/	6	4	2	4	4	5	5.31	6.05
الذرى	2	1	2	3	2	3	4	3.17	1.38
زيت عباد الشمس	0.0001	0.07	1	1	7	8	7	1.35	0.107

المصدر: مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أنه منذ سنة 2010 أصبحت الصادرات من السكر تتصدر قائمة المنتجات الغذائية المصدة بحصة تقارب حوالي 70% ويعود الفضل في ذلك إلى شركة CEVITAL التي دخلت السوق بقوة واستحوذت على أكبر حصة ضمن الصادرات من المنتجات الغذائية بحوالي 70 %، مسجلة

أكبر قيمة سنة 2013 بـ 272.16 مليون دولار مع تسجيل انخفاض سنة 2014 إلى 228.14 مليون دولار[1].

أما التمور فهي المنتوج التقليدي المصدر من طرف الجزائر وعرفت ارتفاعا من 20 مليون دولار سنة 2006، إلى 38.35 مليون دولار سنة 2014، وترتب الجزائر ضمن أهم المنتجين العالميين للتمور بمتوسط سنوي قدره 8.5 مليون لا تصدر الجزائر منها سوى 3 %[2]، رغم المجهودات المسجلة في السنوات الأخيرة في محاولة تنويع أسواق تصدير التمور التي كانت سابقا محصورة في السوق الفرنسية بنسبة 90%، نحو دول أخرى من أوروبا، إفريقيا، أمريكا، آسيا، وقد عرفت سنة 2014 الوجهات التالي للصادرات من التمور الجزائرية:

جدول رقم (17): توزيع حصة الصادرات من التمور حسب الدول سنة 2014 الوحدة: مليون دولار

	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	إسبانيا	ألمانيا	كندا	روسيا	المغرب	الامارات	موريطانيا	نجيريا
الحصة (%)	51	4	2	1.5	4	3	14	8	5	2.5	0.5

Source : Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce L'année 2014, 2015, page : 19.

وحسب إحصائيات سنة 2014 بلغ عدد المصدرين في قطاع التمور 130 مصدر كلهم خواص ما عدا مصدر واحد عمومي هو " SODAC"[3].

وتحتل المياه المعدنية والغازية المرتبة الثالثة ضمن الصادرات من المواد الغذائية وانتقلت من 7 مليون دولار سنة 2006 إلى 33.83 مليون دولار سنة 2013 وهي أكبر قيمة مسجلة لها، بعدها سجلت انخفاضا سنة 2014 إلى 15.43 مليون دولار، سوق هذه المنتوجات موجهة نحو فرنسا ما عدا المصدر "Fruital" الذي يوجه صادراته من المشوبات الغازية نحو دول إفريقيا الغربية، وسنة 2014 بلغ عدد مصدري المشروبات الغازية (14)، وعدد مصدري المياه المعدنية(6)[4].

أما الصادرات من الخروب وبذور الخروب فقد بلغت سنة 2014 قيمة 6.05 مليون دولار، بعدما كانت 5.31 مليون دولار سنة 2013، وهو منتوج تمتلك فيه الجزائر إمكانيات تصديرية غير مستغلة خاصة فيما يخص اقتحام أسواق جديدة ملائمة، لأن الزبائن التقليدية لهذا المنتوج المشكلة أساسا من دول

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de L'année 2014, 2015, page : 19.

[2] La banque d'Algérie,Op-cit.

[3] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX),Op-cit.

[4].Ibid.

أوروبية (بريطانيا، إسبانيا وإيطاليا) تراجع طلبها في السنوات الأخيرة، مما جعل الجزائر تواجه فقدان تدريجي لسوق هذا المنتوج بينما بإمكانها توجيهه إلى سوق جد مهم في القارة الأسيوية (تيلاند، كوريا الجنوبية، الأرجواي...)[1].

بينما عرفت صادرات كل من العجائن الغذائية، الكسكس، الذرى وزيت عباد الشمس تذبذبا خلال الفترة 2006-2014، فبعد التراجع الكبير الذي عرفته صادرات العجائن الغذائية والكسكس سنتي 2010 و2011 عاودت الارتفاع سنة 2013 محققة قيمة 13.71 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2014 إلى 5.65 مليون دولار، وأهم زبائن الجزائر من هذه المنتجات هي دول افريقية منها موريتانيا، النيجر والبنين بحصة 91.7%،وكذلك الصادرات من زيت عباد الشمس بعد التحسن الذي عرفته سنوات 2010، 2011، 2012، عرفت سنة 2013 تراجعا إلى قيمة 1.35 مليون دولار ثم إلى 0.107 مليون دولار سنة 2014، و أيضا الصادرات من الذرى رغم القيمة المحققة سنة 2012 بـ 4 مليون دولار انخفضت سنة 2013 إلى 3.17 مليون دولار، وسنة 2014 إلى 1.38 مليون دولار[2] .

3-المواد الخام:

يهيمن على هذه المجموعة قطاعين هما قطاع المناجم والمحاجر وقطاع مواد البناء، وهي تحتل حصة متوسطة بلغت 9.8 % خلال فترة الدراسة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، انتقلت من 44 مليون دولار سنة 2000 إلى 334 مليون دولار سنة 2008، وهي أكبر قيمة محققة خلال سنوات الدراسة، لتعرف انخفاضا إلى 170مليون دولار سنة 2009 متأثرة بانكماش الطلب العالمي على الصادرات بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، مواصلة الانخفاض سنة 2010 إلى 94 مليون دولار، لتعرف سنة 2011 انتعاشا بارتفاع الصادرات إلى 161 مليون دولار ثم إلى 168 مليون دولار سنة 2012، وعرفت سنتي 2013 و 2014 انخفاضا على التوالي بنسبة -33 % و -25 %.

أهم منتوج مصدر في قطاع المناجم والمحاجر هو الفسفات، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات من هذا المنتوج خلال الفترة 2006-2014.

جدول رقم (18): تطور الصادرات من الفسفات خلال الفترة 2006-2014 الوحدة: مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فسفات	38	57	135	76	44	128	153	96.57	95.96

المصدر: من لإعداد الطالبة بناء على الإحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2015.

من الجدول أعلاه يتضح تطور الصادرات من الفسفات من 38 مليون دولار سنة 2000 إلى 135 مليون دولار سنة 2008 ثم إلى 153 مليون دولار سنة 2012 لتعرف تراجعا سنتي 2013 و2014 على

[1] Boukhalfa khemnou ,Op-cit.

[2] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), Op-cit, page :21.

التوالي بـ -37 % و -0.6 % رغم الارتفاع في الكميات المصدرة لأن أسعار مادة الفوسفات عرفت تراجعا على المستوى العالمي نتيجة زيادة عرض السعودية من هذه المادة والتباطؤ الاقتصادي لأهم زبائن الفسفات من الدول الناشئة (الصين والهند)، وتصنف الجزائر في المرتبة السابعة (07) ضمن قائمة الدول المصدرة للفسفات، بعد كل من المغرب، الأردن، البيرو، روسيا، مصر و سوريا[1].

جدول رقم (19): تطور الصادرات من الزجاج المسطح خلال الفترة 2006-2014

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزجاج المسطح verre plat et verre trempé	/	/	17	16	20	27	21	22.83	18.03

المصدر: مرجع سابق.

انتقلت الصادرات من الزجاج المسطح من 17 مليون دولار سنة 2008 على 27 مليون دولار سنة 2011 وانخفضت سنة 2012 إلى 21 مليون دولار لتعاود الارتفاع سنة 2013 إلى 22.83 مليون دولار ثم سجلت تراجعا ب -21 % سنة 2014.

الفرع الثالث: تقييم تطور الصادرات من منتجات التجهيز الصناعية والزراعية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية

1- منتجات التجهيز الصناعية:

بلغ متوسط حصة هذه المجموعة خلال فترة الدراسة 3.87 %، وهي حصة جد ضئيلة، رغم أنها انتقلت من 47 مليون دولار سنة 2000 إلى 67 مليون دولار سنة 2008 كأكبر قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، عرفت الفترة من 2009-2014 تراجعا ملحوظا من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى 15 مليون دولار سنة 2014.

2- المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية:

بلغ متوسط حصة هذه المجموعة خلال فترة الدراسة 2.24% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي أيضا حصة جد ضئيلة عرفت قيمتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وأكبر قيمة مسجلة لها هي سنة 2010 بـ 49 مليون دولار، ليصل بها التراجع سنة 2014 إلى 10 مليون دولار.

3- منتجات التجهيز الزراعية:

سجلت هذه المجموعة أقل حصة ضمن هيكلة الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدرراسة، وماعدا الفترة من 2000-2003 التي بلغ فيها متوسط حصتها 2.8 %، سجلت بقية السنوات حصة معدومة لها.

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), Op-cit.

المبحث الثاني: تقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، وهو ما يقودنا أولا إلى الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار هذه الاتفاقية، ثم يقودنا ثانيا إلى التعرف على هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة 2000–2010 لنتمكن من إجراء مقارنة بين ما أتاحه هذا الاتفاق لكل من الواردات والصادرات منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر 2005، ونخلص في الأخير إلى دراسة تقييمية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة خلال الفترة من 2005 إلى 2014.

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

قبل تقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة منذ دخولها حيز التنفيذ (2005–2014)، لابد أولا من معرفة مختلف الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات في إطار هذه الاتفاقية، ثم معرفة تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (2000–2014)، أي بخمسة سنوات قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (01 سبتمبر 2005) حتى يتسنى لنا اظهار الأثر الذي احدثته هذه الاتفاقية على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعد بداية تطبيقها.

الفرع الأول: الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار الاتفاقية

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة، يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم (01) والتي من بينها السلع النسيجية والملابس[1].

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، فهي تخضع بدورها لبعض التسهيلات الممنوحة من قبل الطرف الأوروبي، والمتمثلة في تخفيض

[1] المرسوم الرئاسي رقم 05–159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمنة اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية.

كلي أو جزئي للرسوم الجمركية وكذا الخضوع لنظام الحصص المتفق عليه من قبل الطرفين سواء من حيث الكمية والمدة الزمنية التي يتم فيها تطبيق الحصة الجمركية كالتالي[1]:

*منتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم (03) من الاتفاقية تستفيد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية و كذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك..).

*المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم (01) يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 % و100 % في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

*المنتجات الزراعية المحولة الواردة في الملحق رقم (01) من البروتوكول رقم (05) والتي تقسم إلى ثلاث قوائم:

-القائمة الأولى تتضمن 163 منتوجا يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية.

-القائمة الثانية تتضمن ثمانية (08) منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل (عجائن غذائية 2000 طن، كسكسي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن).

-القائمة الثالثة تتضمن 144 منتوج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.

الامتيازات التعريفية الممنوحة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية لا تستفيد منها إلا المنتجات ذات المنشأ الجزائري أو من أحد دول الاتحاد، حيث تعتبر وثائق لإثبات المنشأ كل من : شهادة تنقل السلع EUR1 (le certificat de circulation des marchandise EUR1) والتصريح على أساس الفاتورة (la déclaration sur facture) (أنظر الملحق رقم(01) من الأطروحة).

الفرع الثاني: تطور الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014

سوف نتطرق إلى الهيكل السلعي الكلي للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لإظهار نسبة الصادرات خارج المحروقات منها، حيث يوضح الجدول التالي قيمة وحصة كل مجموعة من المنتجات من إجمالي الصادرات وتطور هذه الحصة من سنة لأخرى[2]:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 ، مرجع سابق.

[2] من إعداد الطالبة بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS، 2014.

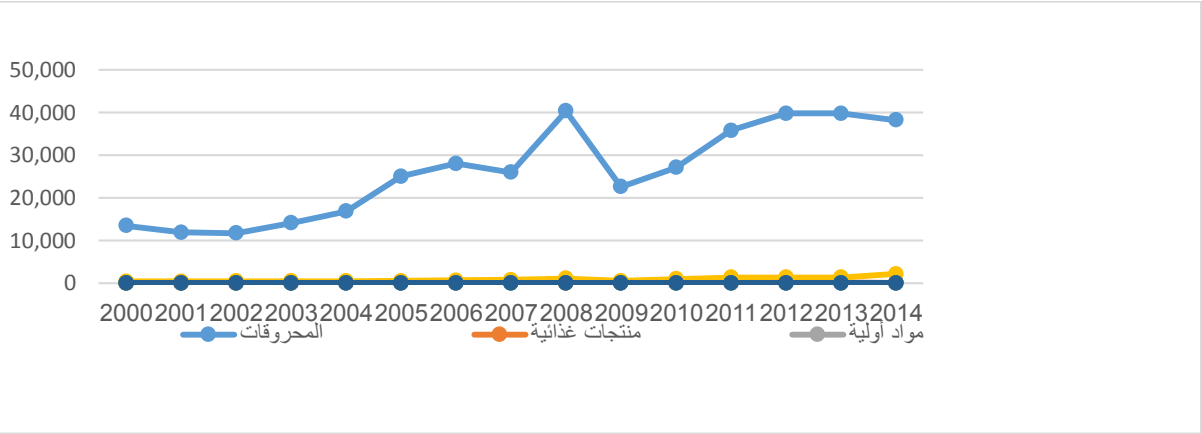
جدول رقم (20):هيكل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليار دولار

مجموعات الاستعمال		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	القيمة	13 441	11 909	11 676	14 080	16 796	24 989	28 004	25 924	40 334	22 555	27 097	35 760	16238	39 760	38 216
	(%)	96,7	96,2	95,8	96,4	97,0	97,6	97	96,6	97	97	96,4	96	96	96	94.3
منتجات غذائية	القيمة	30	25	28	33	43	48	49	47	55	45	45	126	83.5	122	88
	(%)	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,2	0,3	0,29	0,29	0,22
مواد أخام	القيمة	10	23	21	24	44	35	45	47	80	36	27	74	110	62.7	66
	(%)	0,1	0,2	0,2	0,2	0,3	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,19	0,14	0,14	0,16
منتجات نصف مصنعة	القيمة	384	401	435	440	420	503	622	786	1 042	523	918	1 302	1 346	1 314	2 142
	(%)	2,8	3,2	3,6	3,0	2,4	2,0	2,2	2,9	2,5	2,3	3,3	3,5	3,2	3,2	4,3
منتجات التجهيز الزراعية	القيمة	0,5	0,5	0.5	0.5	0.1	0	0.05	0.24	0.4	0.7	0.2	0.12	0.23	0.05	0.34
	(%)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتجات التجهيز الصناعية	القيمة	28	10	15	17	10	11	18	20	34	19	14	8	8.7	15	4
	(%)	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0	0,1	0,1	0,1	0,1	0	0,02	0,03	0,03	0
منتجات استهلاكية غير غذائية	القيمة	6	6	7	7	8	6	13	12	6	4	5	2	2.5	3	2,4
	(%)	0	0	0,1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع الصادرات خارج المحروقات		459	466	506	523	525	603	847	912	1217	628	1009	1512	1551	1517	2303
إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الاوروبي		13 900	12 375	12 182	14 603	17 321	25 592	28 851	26 836	41 551	23 183	28 106	37 272	39 767	41 277	40 519

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من قيمة 13,9 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة 40,51 مليار دولار سنة 2014 محققة ارتفاع بنسبة 191 %، حيث تعود الحصة الأكبر للصادرات من المحروقات التي بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة 96.4 %.

شكل رقم (10): تطور الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (20)

وكما يتضح من خلال الجدول رقم (20) أنه لم تنخفض هذه النسبة عن 94 %(نسبة النحروقات) طول الفترة المدروسة، وأكبر قيمة من هذه الصادرات شهدتها سنة 2008 بقيمة 40,33 مليار دولار بعدما كانت سنة 2007 بقيمة 25,92 مليار دولار، محققة بذلك معدل نمو بنسبة 56 %، لتشهد سنة 2009 تراجعا إلى قيمة 22,55 مليار دولار أي سجلت انخفاض بنسبة -44 % مقارنة بسنة 2008، و ذلك نتيجة تراجع أسعار النفط كل من جويلية و ديسمبر 2008، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 إلى قيمة 27,09 مليار دولار محققة معدل نمو بـ 20 % مقارنة بسنة 2009، ليتواصل الارتفاع كل من سنة 2011، 2012 ،2013 بمعدلات نمو على التوالي 31% و 7% ، 4 % ، لتتراجع سنة 2014 إلى قيمة 38.21 مليار دولار أي بمعدل انخفاض-4% .

في حين أن حصة باقي الصادرات خارج المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي تبقى جد هامشية متواضعة، بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة 3.86 %

وأهمها حصة المنتجات نصف المصنعة التي تراوحت ما بين 2 % و4,3 % و هي أكبر نسبة تم تسجيلها سنة 2014، وعرفت نموا معتبرا خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من 0,384 مليار دولار سنة 2000 إلى 2 ,142 مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بنسبة 457 %.

تليها حصة المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية، والتي انتقلت من 30 مليون دولار سنة 2000 إلى 88 مليون دولار سنة 2014، محققة معدل نمو بـ 193 %، ثم تليها حصة المواد الأولية في المرتبة الثالثة، حيث انتقلت من قيمة 10 مليون دولار سنة 2000 إلى 66 مليون دولار سنة 2014 محققة نسبة نمو بـ 560 %.

ثم تأتي في المرتبة الرابعة حصة منتجات التجهيز الصناعية بقيمة تراوحت ما بين 34 مليون دولار كأكبر قيمة مسجلة سنة 2008، وما بين 4 مليون دولار كأصغر قيمة مسجلة سنة 2014.

وتأتي في المرتبة الخامسة المنتجات الاستهلاكية الأخرى بقيمة تراوحت ما بين 2 مليون دولار و13 مليون دولار خلال فترة الدراسة، لتاتي بعدها في المرتبة السادسة والأخيرة حصة منتجات التجهيز الزراعية بقيمة تراوحت ما بين 0,1 مليون دولار و0,5 مليون دولار خلال فترة الدراسة.

ولذلك نجد بأن الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات يحقق عجزا شديدا يمكن توضيحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(21): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: مليار دولار.

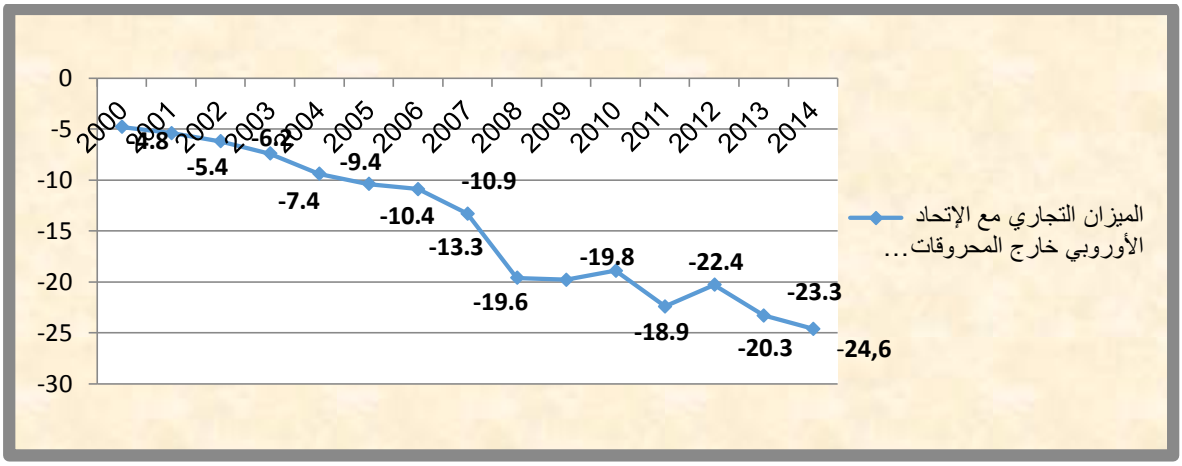
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات خارج المحروقات	5,1	5,8	6,6	7,8	10	11	11,6	14,2	20,5	20,4	19,7	23,4	21,3	24,3	26,6
الصادرات خارج المحروقات	0,4	0,4	0,5	0,5	0,5	0,6	0,7	0,9	1	0,6	0,9	1	1	1	2
الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات	**-4,8**	**-5,4**	**-6,2**	**-7,4**	**-9,4**	**-10,4**	**-10,9**	**-13,3**	**-19,6**	**-19,8**	**-18,9**	**-22,4**	**-20,3**	**-23,3**	**-24,6**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

نلاحظ أن هذا العجز في الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عرف تفاقما من سنة لأخرى، وخاصة بداية من سنة 2005 الموافقة لدخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق وتحديدا سنة 2008 التي عرفت تطورا في عجز الميزان التجاري بمعدل 47,4 % مقارنة بسنة 2007، والذي هو راجع من جهة إلى تراجع الصادرات الجزائرية نتيجة الأزمة المالية العالمية، وحفاظ الواردات على حجمها الكبير من جهة أخرى،

ليتواصل العجز طوال فترة الدراسة محققا أكبر قيمة سنة 2014 بـ 24,6 مليار دولار أي بنسبة زيادة مقدرة بـ 33 % مقارنة بسنة 2013، ومقدرة بـ 412 % مقارنة بسنة 2000.

الشكل رقم (11): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (23).

كما أن الميزان التجاري للجزائر يحقق عجزا مع كافة دول الاتحاد المتعامل معها، علما أن فرنسا هي المورد الأساسي للجزائر بحصة 35 % من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي ثم إيطاليا وإسبانيا وألمانيا على التوالي ب 17 %، 11%، 13 %، وفيما يخص الصادرات تبقى فرنسا تستحوذ على مكانتها الأولى بنسبة 34 % ثم إسبانيا و إيطاليا على التوالي بـ: 21 %، 15% [1] .

الفرع الثالث: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة

نحاول من خلال هذا الفرع إظهار تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمنتجات الصناعية خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة من سنة لأخرى (2005-2010) وكذا إظهار نسبتها من إجمالي الصادرات نحو العالم، وهذا من خلال الجدول التالي:

[1] Direction Générale Des Douane, Statistiques des Echanges Extérieurs Hors Hydrocarbures de l'Algérie avec l'Union Européenne, Algérie, 2009.

جدول رقم (22): تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة(2005-2014) وحصتها من اجمالي الصادرات نحو العالم. الوحدة: مليون دولار

		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المنتجات الغذائية	القيمة	48	49	47	55	45	45	126	84	122	88
	(%)	**8**	**6**	**5**	**5**	**7**	**4**	**6**	**5**	**8**	**4**
المنتجات الصناعية	القيمة	555	798	865	1162	583	964	1426	1467	1395	2215
	(%)	**92**	**94**	**95**	**95**	**93**	**96**	**94**	**95**	**92**	**96**
الصادرات الإجمالية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي		603	847	912	1217	628	1009	1512	1551	1517	2303
الصادرات الإجمالية خارج المحروقات نحو كل دول العالم		907	1185	1332	1937	1066	1526	2060	2062	2014	2582
حصة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات نحو العالم (%)		**66**	**71**	**68**	**63**	**59**	**66**	**73**	**75**	**75**	**89**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

يمثل الجدول تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، حيث يتضح الحجم الهامشي للصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي مقارنة بالحجم الكبير للواردات منه، حيث تظهر مبالغ الصادرات جد ضعيفة بالنسبة لبلد قدراته الإنتاجية في جميع القطاعات غير مستغلة.

المنتجات الصناعية تشكل الحصة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغ متوسطها 94.2 % خلال الفترة المرافقة لتطبيق لتفاق الشراكة، مقابل حصة أصغر من المنتجات الغذائية بلغ متوسطها 5.8 % منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

كما يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه أن الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات هي نحو دول الاتحاد الأوروبي والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 2005-2014 نسبة 70.5 %.

ورغم معدلات النمو التي نلمسها في بعض الأحيان خاصة فيما يخص المنتجات الصناعية، إلا أن هذا النمو يظل غير كاف بالنظر إلى ضعف المبالغ المحققة ومقارنتها بتلك المحققة من الواردات.

ويمكن من خلال الجدول التالي إظهار مدى عدم التوافق بين نمو كل من الواردات من الاتحاد الأوروبي والصادرات نحوه منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بداية من 01 سبتمبر 2005:

جدول رقم(23): مقارنة بين معدل نمو المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة. الوحدة: مليون دولار

		2005	2006	2007	التطور 2006-2007	2008	التطور 2007-2008	2009	التطور 2008-2009	2010	التطور 2009-2010	2011	التطور 2010-2011	2012	التطور 2011-2012	2013	التطور 2012-2013	2014	التطور 2013-2014
		القيمة	القيمة	القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة	
المنتجات الغذائية	الواردات	1447	1553	2042	**32**	3188	**56**	2643	**-17**	2746	**4**	4601	**68**	3413	**-26**	4138	**21**	7820	**89**
	الصادرات	48	49	47	**-4**	55	**17**	45	**-18**	45	**0**	126	**180**	84	**-33**	122	**45**	88	**-28**
المنتجات الصناعية	الواردات	9693	10069	12183	**63**	17346	**140**	17738	**-3**	16996	**-4**	19080	**12**	19577	**3**	21889	**12**	23058	**5**
	الصادرات	555	798	865	**25**	1162	**35**	583	**-50**	964	**76**	1425	**48**	1467	**3**	1395	**-5**	2215	**59**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS،2011-2014-2015

في مقارنة معدلات نمو كل من الواردات و الصادرات من المنتجات الصناعية والزراعية يتضح فارق المبالغ و التباعد في معدلات نمو كل منهما من سنة لأخرى ، فبينما حققت الواردات مبالغ خيالية بمعدلات نمو متسارعة خاصة سنة 2008 التي تعتبر سنة استثنائية و حافظت الواردات على مستواها حتى في خضم الأزمة المالية العالمية. كما سبق و أن ذكرنا، الصادرات خارج المحروقات سجلت معدلات نمو ضعيفة و تأثر شديد بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الصادرات من المنتجات الغذائية من 55 مليون دولار سنة 2008 إلى 45 مليون دولار سنة 2009 محققة تراجعا بـ -18%، وتراجعت الصادرات من المنتجات الصناعية من 1162 مليون دولار سنة 2008 إلى583 مليون دولار سنة 2009 محققة انخفاضا بـ - 50 %.

وبينما حققت الصادرات من المواد الغذائية تراجعا بـ -28 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، في المقابل ورغم أزمة انهيار أسعار البترول التي شهدتها سنة 2014 وتراجع إيرادات الدولة النفطية إلا أن ذلك لم يؤثر على الواردات من المنتجات الغذائية التي ارتفعت بنسبة 89 % مقارنة بسنة 2013، وهذا ما يفسر الاعتماد القوي للاستهلاك المحلي من المواد الغذائية على عملية الاستيراد أمام عجز جهاز الانتاج الوطني على تلبيتها.

وعموما رغم ضآلة حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي إذ أنها تمثل نسبة لا تتجاوز 2 % من إجمالي الصادرات مقابل هيمنة حصة الصادرات من المحروقات (98 %) ، إلا أننا سنحاول تقييم الصادرات من المنتجات الغذائية في المطلب الثاني ثم تقييم الصادرات من المنتجات الصناعية في المطلب الثالث من هذا المبحث، وهذا من أجل الوقوف على حقيقة ضعف الصادرات الجزائرية و عدم رصد أي دفع ملموس لها في إطار اتفاق الشراكة رغم الإعفاءات الكلية الممنوحة للمنتجات الصناعية والامتيازات المقدمة للمنتجات الزراعية في إطار نظام الحصص.

المطلب الثاني: تقييم الصادرات من المنتجات الغذائية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014)

بلغ متوسط حصة المنتجات الغذائية المصدرة نحو الاتحاد الاوروبي من اجمالي الصادرات خارج المحروقات نحوه خلال الفترة 2005-2014 نسبة 5.8 %، نحاول من خلال هذا المطلب التطرق تقييم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة سواء بدون تحديد حصص أو في إطار نظام الحصص، وكذا منتجات الصيد البحري، وهذا خلال الفترة من 2005-2014، مع إظهار نسبة الكميات المصدرة من إجمالي الكمية المرجعية المتفق عليها في إطار اتفاق الشراكة، كما نحاول أيضا إظهار نسبة هذه المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري المستفيدة من امتيازات تفضيلية في إطار اتفاق الشراكة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وذلك بهدف إبراز مدى استفادة الصادرات الغذائية الجزائرية من الامتيازات التي يتيحها هذا الاتفاق.

حيث نتطرق أولا للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة في الفرع الأول ثم إلى تقييم الصادرات من منتجات الصيد البحري في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: تقييم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة(2005-2014)

الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من امتيازات اتفاق الشراكة (2005-2010) يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (24): الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014). الوحدة: مليون دولار

		2005	2008	2009	2010	2012	2013	2014
المنتجات الزراعية المستفيدة من امتيازات تفضيلية	بدون تحديد	22	22,16	16,93	18,06	16,83	19,61	26,5
	حسب نظام الحصص	03	1,95	1,53	4,23	0,59	0,83	0,003
	حسب كمية مرجعية	0,03	0,02	0,03	0,01	0,03	0,04	0,9
المجموع		**25,03**	**24,13**	**18,49**	**22,3**	**17,45**	**20,48**	**27,4**
المنتجات الزراعية المحولة المستفيدة من امتيازات تفضيلية	بدون تحديد	9,08	16,7	9,3	8,54	12,22	10,70	10,7
	حسب نظام الحصص	0,32	0,82	0,62	/	0.12	0,46	0,3
	حسب كمية مرجعية	/	0,4	0.01	0,01	0.17	0,12	/
المجموع		**9,5**	**17,92**	**9,93**	**8,55**	**12,51**	**11,28**	**11**
مجموع المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من امتيازات تفضيلية		**34,03**	**42,05**	**28,42**	**30,83**	**29,96**	**31,76**	**38,4**
الصادرات الإجمالية خارج المحروقات		603	1 217	628	1009	1551	1517	2303
نسبة المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من امتيازات تفضيلية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات (%)		**5,64**	**3,45**	**4,53**	**2,89**	**1,93**	**2,1**	**1.67**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2015-2011

بلغ اجمالي المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المصدرة نحو الاتحاد الاوروبي والمستفيدة من امتيازات تفضيلية سنة 2005 قيمة 34.03 مليون دولار بنسبة 5.64 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2005 ، ورغم ارتفاع الكميات المصدرة منها سنة 2008 إلى 42.05 مليون دولار إلا أن حصتها من اجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوروبي انخفضت إلى 3,42 % سنة 2008 وتراجعت سنة 2009 إلى 28.42 مليون دولار على غرار تراجع بقية الصادرات خارج المحروقات إثر الأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع الطلب العالمي على الصادرات، غير أن حصتها تحسنت إلى 4.53

% ، ومع سنة 2010 وبتجاوز آثار الأزمة ارتفعت إلى 30.83 مليون دولار بحصة 2.89 % ، وسجلت سنة 2012 قيمة 29.96 مليون دولار بحصة 1.93 % وسنة 2013 ارتفعت إلى31.76 مليون دولار بحصة 2.1 % ، وشهدت سنة 2014 تحسنا إلى 38.4 مليون دولار بحصة 1.67 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

وتمثلت هذه الصادرات في أهم المنتوجات التالية:

جدول رقم(25): أهم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة نحو الإتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014). الوحدة: مليون دولار

	2005	2008	2009	2010	2012	2013	2014	الدول المصدر لها
تمور	16.7	15,9	11,16	14,26	16,50	18,9	23.5	فرنسا–اسبانيا–بلجيكا–السويد–بريطانيا–النمسا–ألمانيا
سكر	–	0,05	5,3	3,3	46,55	82,03	42	إيطاليا–إسبانيا–بلجيكا–
زبدة الكاكاو	–	6,72	3,85	2,68	2,32	5,34	–	فرنسا–ألمانيا
خروب وبذور الخروب	5	6,23	6	3,36	2,09	2,18	2.8	إسباني– إيطاليا–بلجيكا–فرنسا– بريطانيا
مياه معدنية	3.2	4,34	4,07	3,82	5,68	3,40	3	فرنسا–هلندا–إسبانيا–بلجيكا–بريطانيا–إيطاليا–ألمانيا

Source :Agence nationale de promotion du commerce extérieur(ALGEX), Rapport d'évaluation de l'impact de l'accord d'association sur les exportations Algérienne Hors hydrocarbures vers L'UE,2007-2008-2010-2014.

يمثل الجدول أعلاه أهم الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005–2014 حيت تتصدر القائمة منتجات التمور التي بلغ متوسط حصتها خلال هذه الفترة ضمن إجمالي المنتجات الغذائية المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي نسبة 26 %.

تأتي بعدها الصادرات من مادة السكر التي شهدت الصادرات منها قفزة نوعية بداية من سنة 2012 حيث بلغت 46.55 مليون دولار بينما كانت 3.3 مليون دولار سنة 2011، ويعود ذلك إلى دخول المصدر

CEVITALالسوق بقوة واستحواذه على حصة 56% من إجمالي الصادرات الغذائية نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2013، غير أن الصادرات من السكر عرفت تراجعا بنسبة –49 % سنة 2014.

واحتلت الصادرات من زبدة الكاكاو، الخروب وبذور الخروب، المياه المعدنية حصة متوسطة من إجمالي الصادرات الغذائية خلال الفترة 2005–2014 على التوالي: 6.78 %، 7%، 6.38%.

بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنظام الحصص المعطيات تبقى قيمها جد ضعيفة ونذكر منها:

جدول رقم(26): المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص خلال الفترة 2008-2014.

	الحصة	الكمية المصدرة(طن)				القيمة المصدرة (مليون دولار)				زبائن 2010
		2008	2009	2010	2014	2008	2009	2010	2014	
بطاطس	5 000	14,42	-	23	22	0.008	-	0.013	0.0134	إسبانيا
زيت الزيتون ومشتقاته	1 000	14,12	34,6	-	11,5	0.09	0.16	0.05	0.05	فرنسا
خمور	224 000 hl	1012,4	713,31		406,6	1.9	1.3	1.14	0.84	فرنسا بلجيكا

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2011-2015.

الصادرات من المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص، تظل هامشية أمام الحصص المتفق عليها ، فبالنسبة لمادة البطاطا نسجل تصدير قيمة هامشية سنة 2008 (0.008 مليون دولار) وعدم تصدير لهذه المادة خلال سنة 2009، لتسجل سنتي 2010 ،2014 تصدير قيم هامشية أيضا قدرت بـ 0.013 مليون دولار و0.0134 مليون دولار رغم الارتفاع المسجل مقارنة بسنة 2008 بنسبة 63 % فالكميات المصدرة كل من سنوات 2008 و 2010 و2014 المقدرة بـ 14,42 طن و 23 طن و 22 طن على التوالي هي كميات بعيدة جدا عن الحصة السنوية المخصصة للجزائر للاستفادة من الإمتيازات التفضيلية والمقدرة ب 5000 طن.

ومادة زيت الزيتون بينما سجلت ارتفاعا من سنة 2008 إلى سنة 2009 عاودت الانخفاض سنة 2010 بقيمة 0.05 مليون دولار محققة تراجعا بنسبة –70 % مقارنة بسنة 2009، وحافظت سمة 2014 على نفس القيمة المصدرة 0.05 مليون دولار، حيث تبقى الكمية المصدرة خلال كل من سنوات 2008 و2009، 2014 والمقدرة بـ 14,12 طن، 34,6 طن و11.5 طن على التوالي بعيدة جدا عن الحصة السنوية المخصصة للجزائر للإستفادة من الإمتيازات التفضيلية والمقدرة بـ 1000 طن.

فيما يخص المنتجات الزراعية الخاضعة لرزنامة التفكيك التعريفي، نجد بأن الصادرات من هذه الأخيرة خلال الفترات المتعلقة بالتفكيك التعريفي عرفت القيم التالية خلال سنة 2010 : (448 14 دولار)، باكورة

البطاطا (285 3 دولار)، البذنجان (281 3 دولار)، الطماطم (133 2دولار)، الفلفل (213 1 دولار)، الجزر واللفت (820 دولار)، البطيخ الأصفر (469 دولار)، الخيار والخيار المخلل (10 دولار)[1].

وهي قيم جد ضئيلة مقارنة مع الامتيازات التعريفية المقدمة في إطار اتفاق الشراكة وهو ما يعكس ضعف الإنتاج الوطني من هذه المواد من جهة وغياب سياسة تصديرية محكمة من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة الخاضعة لنظام الحصص، نسجل تصدير منتوجين تحت نظام الحصص من بين 11 منتوج المسجلة خلال الفترة 2008-2014 هما العجائن الغذائية والكسكس حسب الجدول التالي:

جدول رقم(27): الصادرات من المنتجات الزراعية المحولة تحت نظام الحصص خلال الفترة 2008-2014

	الحصة(طن)	الكمية المصدرة (ألف طن)			القيمة المصدرة (مليون دولار)				الدول المصدر لها
		2009	2010	2014	2008	2009	2010	2014	
عجائن غذائية	2 000	0.034	/	0.022	0.28	0.025	/	0.018	فرنسا- بلجيكا
كسكس	2 000	0.8	/	0.4	0.51	0.6	/	0.37	فرنسا- بلجيكا- إسبانيا

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2010-2014.

يتضح من الجدول السابق ضآلة المبالغ المصدرة من هذين المنتوجين نتيجة ضآلة الكميات المصدرة التي تبقى بعيدة عن الحصص المتاحة ضمن اتفاق الشراكة المقدرة بـ 2000 طن.

الفرع الثاني: تقييم الصادرات من منتجات الصيد البحري في إطار اتفاقية الشراكة (2005-2014)

الصادرات من منتجات الصيد البحري نحو الاتحاد الأوروبي (المعفاة من الحقوق الجمركية عند الاستيراد من طرف دول المجموعة الأوروبية) خلال الفترة 2005-2014 سجلت حصة متوسطة بـ 0.8

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Impact de l'Accord d'Association sur les Exportation Algériennes Hors Hydrocarbures,2010.

% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوروبي[1]، فخلال سنة 2009 الصادرات منها قدرت بـ 6,83 مليون دولار، أي بنسبة 1,11 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك انخفاضا بـ 44,47 % مقارنة بسنة 2008[2]،

وخلال سنة 2010 قدرت بـ 5,02 مليون دولار، أي بنسبة 0,47 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي مسجلة بذلك انخفاضا بـ 26,28 % مقارنة بسنة 2009 وشكلت سنة 2014 نسبة 0.4% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي، بمبلغ 9.21 مليون دولار، وأهم المنتوجات المصدرة من منتجات الصيد البحري خلال الفترة 2008-2014 هي الجمبري ، الأخطبوط والحلزون كما يوضحه الجدول التالي[3]:

جدول رقم (28): أهم الصادرات من منتجات الصيد البحري نحو الاتحاد الأوروبي 2008-2014 الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجمبري	7.26	4.76	3.24	3.43	-	-	-
الأخطبوط	2	0.91	0.83	1.23	1.76	1.67	2.54
الحلزون	0.6	0.57	0.25	0.26	0.23	0.28	0.318

والاحصائيات(CNIS) ،2015.

احتلت الصادرات من الجمبري خلال الفترة 2008-2011 متوسط حصة بلغ 63.82% من إجمالي منتجات الصيد البحري، حيث سجلت الصادرات منه قيمة 4.76 مليون دولار سنة 2009 مقابل 7,26مليون دولار سنة 2008، وبالتالي عرفت انخفاضا بنسبة 25,42-%، وبلغت 3.24 مليون دولار سنة 2010 مسجلة

[1] من حساب الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات للجمارك الجزائرية (CNIS) ،2015.

[2] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Impact de l'Accord d'Association sur les Exportation Algériennes Hors Hydrocarbures,2009.

[3] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Impact de l'Accord d'Association sur les Exportation Algériennes Hors Hydrocarbures,2010.

انخفاضا بـ 31,93- %. مقارنة بسنة 2009، وعرفت سنة 2011 ارتفاعا بنسبة 5.86 %، بينما لم تسجل سنوات 2012–2013–2014 تصدير هذا المنتوج.

أما الصادرات من الأخطبوط فقد شكلت سنة 2009 نسبة 12.59% من إجمالي منتوجات الصيد البحري بقيمة 0.91 مليون دولار مقابل 2 مليون دولار سنة 2008 أي سجل انخفاضا بنسبة 57-%، وبلغت سنة 2010 نسبة 16,55 % من إجمالي منتوجات الصيد البحري بقيمة 0.83 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 8.79 % مقارنة بسنة 2009، وسجلت سنتي 2011 و2012 ارتفاعا على التوالي بـ 48%، 43% وتراجعت سنة 2013 بنسبة 5– % لترتفع بعدها سنة 2014 بنسبة 52% مقارنة بسنة 2013.

وفيما يخص منتوج الحلزون فقد بلغت حصته 4.90 % من إجمالي منتوجات الصيد البحري بقيمة 0.25 مليون دولار سنة 2010، مقابل 0.57 مليون سنة 2009 مسجلة انخفاضا بنسبة 56,14–% مقارنة بسنة 2009 وبلغت الصادرات منه سنوات 2011–2012–2013–2014 قيم متقاربة بلغ متوسطها 0.271 مليون دولار.

كما تجدر الإشارة بأن منتوجي الجمبري والأخطبوط يتم تصديرهما بشكل أساسي لإسبانيا، ويتم تصدير الحلزون نحو إيطاليا (34.72 %)، فرنسا (33.79 %)وإسبانيا (31,42 %).

المطلب الثالث: تقييم الصادرات من المنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة

بلغ متوسط حصة الصادرات من المنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي المصدرة بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005–2014 نسبة 94.2 %، حيث انتقلت من 555 مليون دولار سنة 2005 إلى 1162 مليون دولار سنة 2008 محققة معدل نمو بـ 109 %، لتشهد انخفاضا شديدا سنة 2009 إلى 582 مليون دولار محققة بنسبة 50–%، ثم عاودت الارتفاع لتنتقل من 964 مليون دولار 2010 إلى 2215 مليون دولار سنة 2014، محققة معدل ارتفاع بـ 130%.

الفرع الأول: تقييم الصادرات الصناعية من مشتقات المحروقات والمواد الخام(معادن)

الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية ترتكز على عدد قليل من المنتجات الكيميائية (أهمها مذيبات النافتا، الأمونياك و الميتانول) والتي هي مشتقات غير مباشرة للصناعة البتروكيميائية (pétrochimique)، و بعض المعادن بشكلها الخام (أهمها زنك وفسفات)[1]، بحصة بلغ متوسطها خلال الفترة 2005 –2014 نسبة 97.5 % ضمن إجمالي قائمة المنتجات الصناعية المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي ، ويوضح الجدول الموالي تطور الصادرات منها خلال الفترة 2008–2014.

جدول رقم(29): أهم المنتجات الصناعية من مشتقات المحروقات والمعادن المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008–2014

	القيمة المصدرة (مليون دولار)						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مذيبات النافتا	439,05	248,12	500,93	836	909	947	916
أمونياك	272,63	141,8	250,68	367	372	243	510
الميتانول	19,9	14,44	27,5	41.7	33.5	30.3	47.3
الزنك	43,73	24,77	47,1	23.5	16.4	1.4	5.4
الفوسفات	30,82	11,18	46,95	71	108	60.8	63.6

المصدر: -الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2011.
–المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)،2015.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات من مذيبات النافتا التي تعد من مشتقات المحروقات تتصدر قائمة المنتجات الصناعية المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي بحصة متوسطة بلغت 51 % خلال الفترة 2008–2014.

الفرع الثاني: تقييم الصادرات من المنتجات المصنعة نحو الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005–2014

فيما يخص المنتجات المصنعة، حصتها من إجمالي المنتجات الصناعية هي ضئيلة وبلغ متوسطها خلال الفترة 2005–2014 نسبة 2.5 % من إجمالي الصادرات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي، وتتمثل بشكل أساسي في:

[1] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Tableau de Bord des exportation Algérienne vers l'Europe,2007.

جدول رقم(30): أهم المنتجات المصنعة المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2014.

	القيمة المصدرة (مليون دولار)					الدول المصدر لها
	2006	2008	2009	2010	2014	إيطاليا/إسبانيا
الزجاج المسطح	0.3	0,06	12	20	7.65	إيطاليا/فرنسا/إسبانيا/البرتغال
جلود غنم مدبوغة	-	6,2	8,7	9,2	7.33	إسبانيا–فرنسا–
دواليب مطاطية جديدة	–	4,9	4,2	1,8	-	إسبانيا–فرنسا–البرتغال
منتجات مصنوعة من فلين طبيعي	4	2,8	1,17	1,21	0.97	فرنسا–إيطاليا–ألمانيا
أغلفة ورقية وكرتونية	–	1,7	0,21	0,95	-	فرنسا–إيطاليا–البرتغال–رومانيا/إسبانيا–بريطانيا
جلود ماعز مدبوغة	0.98	-	-	0.9	0.97	فرنسا–إيطاليا–ألمانيا

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، 2011، 2015.

وإجمالا فيما يخص الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي ورغم أنها حققت نموا معتبرا منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق (2005–2014)، حيث انتقلت من قيمة 603 مليون دولار سنة 2005 إلى 2303 مليون دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بـ 282 % إلا أن قيمتها تظل ضئيلة ولا تستجيب لاحتياجات الاقتصاد الجزائري من تنويع مداخيله من العملة الصعبة، كما أن قيمة هذه الصادرات تبقى هامشية مقارنة بالصادرات من المحروقات وهو ما يرهن أداء الاقتصاد بتقلبات سوق النفط.

حيث أن الحصة الأكبر من المنتجات الصناعية (97%) المصدرة هي من مشتقات المحروقات وهو ما يؤكد مرة أخرى الارتباط الهيكلي للاقتصاد الجزائر بالمحروقات من جهة، وضعف الصناعة الوطنية من جهة أخرى.

كما أن المنتجات الجزائرية الزراعية المصدرة لا تستفيد من الامتيازات التفضيلية التي يقرها اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لأن حجم هذه الصادرات لا يرقى إلى ما يتيحه الاتفاق من إعفاءات في إطار نظام الحصص والتخفيضات وغيرها من المعاملات التفضيلية، وكمثال على ذلك الصادرات من بعض المواد كالبطاطا وزيت الزيتون والخمور التي بقيت كمياتها بعيدة جدا عن الحصص السنوية المخصصة للجزائر للاستفادة من الامتيازات التفضيلية، بينما غالبا ما تستفيد دول الاتحاد الأوروبي كليا من هذه الامتيازات، وهو ما يعكس بقوة ضعف الانتاج الفلاحي الوطني العاجز عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الوطنية فما بالك بتوجيه كميات للتصدير.

المبحث الثالث: تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE).

رأينا فيما سبق بأن توقيع الجزائر لاتفاقية الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى كان ضمن مساعيها للانفتاح على المحيط العربي وكسب أسواق عربية لتصريف صادراتها خارج المحروقات، في هذا المبحث نحاول تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو هذه المنطقة، وهو ما يقودنا أولا إلى الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار هذه الاتفاقية.

ثم يقودنا ثانيا إلى التعرف على هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول المنطقة العربية خلال فترة الدراسة 2000-2014 لنتمكن من إجراء مقارنة بين ما أتاحه هذا الاتفاق لكل من الواردات والصادرات منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من الفاتح جانفي 2009.

لنخلص في الأخير إلى دراسة تقييمية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية للتبادل الحر خلال الفترة من 2009 إلى 2014.

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية في إطار اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

قبل تقييم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، لابد أولا من التعرف على الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات في إطار هذه الاتفاقية، تم التطرق إلى تطورها وتحليلها خلال فترة الدراسة (2000-2014) أي بتسعة (09) سنوات قبل دخولها حيز التنفيذ، لإظهار الأثر الذي أحدثته على حجم الصادرات خارج المحروقات بعد دخولها حيز التنفيذ في 01 جانفي 2009.

الفرع الأول: الإعفاءات والامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الجزائرية في إطار الاتفاقية

بعد أن صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 03 أوت 2004 على "اتفاقية تيسير وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية الموقعة بتونس في فيفري 1981"، انضمت فعليا إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بداية من 01 جانفي 2009.

حيث أصدرت وزارة المالية الجزائرية من خلال المديرية العامة للجمارك منشور رقم 11769 م ع ج /أ خ/ م 400 مؤرخ في 03 ديسمبر 2008، يهدف إلى تحديد طرق تنفيذ هذه الاتفاقية وكذا برنامجها التنفيذي

الذي تم تحديده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم 1317 المتخذ في دورته التاسعة والخمسين (59) المنعقدة بتاريخ 19 فيفري 1997.

وبالنسبة للنظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات منشأ جزائري المصدرة نحو الدول العربية، فهو نفسه المطبق عند الاستيراد، حيث تستفيد جميع المنتجات غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر والتي منشؤها الجزائر عند تصديرها من الإعفاء الكلي للحقوق والجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل.

حيث ترد المنتجات المستثناة من النظام التعريفي التفضيلي في القائمة المحددة في الملحق رقم (01) من الاتفاقية (انظر الملحق رقم (01) من الاطروحة)، وهي قائمة تضم (384) بند تعريفي فرعي تتعلق بالمنتجات المستثناة من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لأسباب دينية، صحية، أمنية وبيئية.

وبالنسبة لقواعد المنشأ وطرق التعاون الإداري المطبقة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، فإن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطارها تنحصر فقك في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر وهذه الدول، ومن أجل تفادي ممارسات الغش وللحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، أصبح تحديد ومراقبة المنشأ أمرا ضروريا[1]، فبالإضافة إلى المادة رقم (09) من الاتفاقية التي تنص على المبدأ العام فإن قواعد المنشأ المطبقة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر تحدد بقرارات يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكلف بتطبيق البرنامج التنفيذي ويتعلق الأمر خاصة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1687 المؤرخ في 15 فيفري 2007، رقم 1702 المؤرخ في 06 جوان 2007، رقم 1707 المؤرخ في سبتمبر 2007، المتضمنة الحكام العامة وقواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها نهائيا من طرف اللجنة التقنية لقواعد المنشأ الواردة في الملحق رقم (02) من الاتفاقية (أنظر الملحق رقم (02) من الأطروحة).

أما بالنسبة لباقي المنتجات التي لم يتم بعد الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية الخاصة بها من طرف اللجنة التقنية لقواعد المنشأ، تطبق عليها القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة رقم 09 من الاتفاقية التي تشترط أن تكون نسبة القيمة المضافة المحلية لهذه المنتجات تساوي على الأقل 40 %[2].

[1] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، منشور رقم 11769 م ع ج /أ خ/ م 400، مؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

[2] نفس المرجع.

الفرع الثاني: تطور الصادرات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2014

قبل أن نتطرق إلى الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى نتطرق أولا إلى تطور إجمالي الصادرات نحوها، لإظهار نسبة الصادرات خارج المحروقات منها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (31): تطور إجمالي الصادرات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليون دولار.

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات محروقات	القيمة	231	264	255	529	783	894	907	977	2160	1292	1652	2129	2703	3130	3243
	%	78	97	89	80	84	86	82	82	89	91	84	89	91	92	93
صادرات خارج المحروقات	القيمة	64	109	132	135	146	143	197	210	261	127	322	266	274	276	229
	%	22	40	46	20	16	14	18	18	11	9	16	11	9	8	7
إجمالي الصادرات المحروقات نحو المنطقة العربية		**295**	**273**	**287**	**664**	**929**	**1037**	**1104**	**1187**	**2421**	**1419**	**1974**	**2395**	**2977**	**3406**	**3472**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)،2015.

الصادرات الجزائرية نحو المنطقة العربية عرفت ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من قيمة 0.295 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة مليار دولار 3.47 سنة 2014، حيث تعود الحصة الأكبر للصادرات من المحروقات التي انتقلت من 231 مليون دولار سنة 2000 إلى 3243 مليون دولار سنة 2014، وبلغ متوسط حصتها خلال فترة الدراسة 82%، في حين بلغ متوسط حصة باقي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة 18%، وانتقلت من 64 مليون دولار سنة 2000 إلى 229 مليون دولار سنة 2014.

الفرع الثالث: تحليل تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2014

نتطرق فيما يلي إلى هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال الفترة 2000-2014 حسب مجموعات المنتجات مع إبرا حصة كل مجموعة من الإجمالي، وهذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم (32): تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات غذائية	القيمة	1.4	1.5	4.3	48	18	14.5	17	14	28	22	206	154	163	178	153
	%	2	1	3	36	12	10	9	7	11	17	64	58	59	64	67
منتجات نصف مصنعة		37.6	45.4	56	37.5	92	111	135	156	170	69	91	74	90	84.5	66
	%	59	42	42	28	63	78	68	74	65	54	28	28	33	31	29
مواد خام		1.3	5.5	11.3	24	7.5	5	8	7.5	20	5	5	12.5	2	2.3	2
	%	2	5	9	18	5	3	4	4	8	4	2	5	1	1	1
منتجات التجهيز الصناعية		6.7	29	27	18	22	6	12	16	33	15	8.5	15	10	3.5	2
	%	10	27	20	13	15	4	6	8	13	12	3	6	4	1	1
منتجات التجهيز الفلاحية		10.25	22	19	0.6	0	0.2	0.3	0.03	0.54	0.1	0.3	0.1	0.6	0.02	0.03
	%	16	20	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتجات استهلاكية غير غذائية		6.3	5.4	14.7	7	6	6.7	25.6	16.4	9.4	16	11	10	8	8	5.5
	%	10	5	11	5	4	5	13	8	4	13	3	4	3	3	2
المجموع		64	109	132	135	146	143	197	210	261	127	322	266	274	276	229

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الأولى ضمن هيكل الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية، حيث انتقلت من37.6 مليون دولار سنة 2000 إلى 66 مليون دولار سنة 2014، وبلغ متوسط حصتها 48% خلال فترة الدراسة و4,3 %.

تليها حصة المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية، والتي عرفت نموا معتبرا خلال سنوات الدراسة فانتقلت من 1.4 مليون دولار سنة 2000 إلى 153 مليون دولار سنة 2014، وبلغ متوسط حصتها 32.6 %، ثم تليها حصة المواد الخام في المرتبة الثالثة، التي عرفت قيمها تذبذبا من سنة لأخرى وبلغ متوسط حصتها 4.8%.

ثم تأتي في المرتبة الرابعة حصة منتجات التجهيز الصناعية بمتوسط حصة 9.5% ثم في المرتبة الخامسة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية بمتوسط حصة 6.2 %، حيث أن هتين المجموعتين عرفتا تذبذبا في القيم من سنة لأخرى.

وتأتي في المرتبة السادسة والأخيرة حصة منتجات التجهيز الزراعية التي لا نكاد نسجل فيها مبالغ بعد سنة2002، وعموما بلغ متوسط حصتها خلال فترة الدراسة 3 %.

ولذلك نجد بأن الميزان التجاري للجزائر مع المنطقة العربية الكبرى خارج المحروقات يحقق عجزا شديدا يمكن توضيحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(33): الميزان التجاري للجزائر مع المنطقة العربية الكبرى خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.

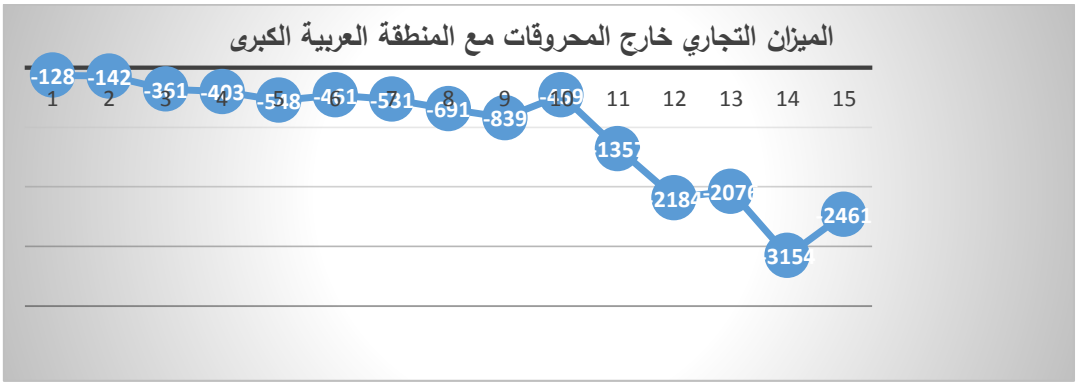
الوحدة: مليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	64	109	132	135	146	143	197	210	261	127	322	266	274	276	229
الواردات خارج المحروقات	192	251	493	538	694	604	728	901	1100	586	1679	2450	2350	3430	2690
الميزان التجاري خارج المحروقات مع المنطقة العربية الكبرى	-128	-142	-361	-403	-548	-461	-531	-691	-839	-459	-1357	-2184	-2076	-3154	-2461

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

نلاحظ أن هذا العجز في الميزان التجاري بين الجزائر والمنطقة العربية الكبرى عرف تزايدا من سنة لأخرى، وخاصة بداية من سنة 2009 الموافقة لدخول الاتفاقية حيز التطبيق وتحديدا سنة 2010 حيث سجل الميزان التجاري عجزا بـ بـ 1357- محققا تراجعا بـ 196 % مقارنة بسنة 2009، رغم التحسن المسجل في الصادرات خارج المحروقات سنة 2010 (322 مليون دولار) مقارنة بسنة 2009 (127 مليون دولار) وبالتالي فالتراجع في الميزان التجاري يعود إلى الارتفاع في حجم وقيمة الواردات التي انتقلت من 586 مليون دولار سنة 2009 إلى 1679 مليون دولار سنة 2010 محققة معدل نمو بـ 187 %.

الشكل رقم (12): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (33).

المطلب الثاني: تحليل وتقييم الصادرات خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

في هذا المطلب سنتطرق بالتفصيل إلى تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وهو ما سيمكننا من إجراء مقارنة بين معدل نمو المبادلات التجارية (صادرات، واردات) في اطارها، وصولا الى تقييم الصادرات خارج المحروقات من المنتجات الصناعية، المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري.

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

نحاول من خلال هذا الفرع إظهار تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمنتجات الصناعية منذ بداية الانضمام الفعلي للجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بداية من جانفي 01 2009 من سنة لأخرى، وكذا إظهار نسبتها من إجمالي الصادرات نحو العالم، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (34): تطور الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى (2009-2014) وحصتها من اجمالي الصادرات نحو العالم. الوحدة: مليون دولار

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
المنتجات الغذائية	القيمة	22	106	154	163	178	153
	(%)	**17**	**33**	**58**	**59**	**64**	**67**
المنتجات الصناعية	القيمة	105	116	112	111	98	76
	(%)	**83**	**67**	**42**	**41**	**36**	**33**
الصادرات الإجمالية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى		127	322	266	274	276	229
الصادرات الإجمالية خارج المحروقات نحو كل دول العالم		1066	1526	2060	2062	2014	2582
حصة الصادرات نحو المنطقة العربية الكبرى من إجمالي الصادرات نحو العالم (%)		**12**	**21**	**13**	**13**	**14**	**9**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS)، 2014-2015

يمثل الجدول تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمنتجات الصناعية نحو المنطقة العربية الكبرى منذ دخول انضمام الجزائر إليها رسميا سنة 2009، حيث يتضح تزايد في حصة المنتجات الغذائية مقابل تناقص في حصة المنتجات الصناعية منذ انضمام الجزائر إلى الاتفاقية سنة 2009، فبينما كانت الصادرات الغذائية سنة 2009 تحضى بحصة 17 % من إجمالي الصادرات العربية خارج المحروقات عرفت تزايد من سنة

إلى أخرى وصولا إلى 67% سنة 2014، والمنتجات الصناعية بينما كانت حصتها 83% سنة 2009 عرفت تناقصا من سنة لأخرى وصولا إلى 33 % سنة 2014.

ويفسر انتعاش حصة الصادرات الغذائية مقابل حصة الصادرات الصناعية بانضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وبداية استفادتها من الامتيازات التفضيلية من مختلف الإعفاءات الجمركية والرسوم المماثلة الممنوحة للصادرات من المنتجات الزراعية.

غير أن اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يبقى جد ضئيل، ولا يشكل سوى نسبة متواضعة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو العالم والتي بلغ متوسطها كما يوضحه الجدول أعلاه نسبة 13.66 % خلال الفترة 2009-2014، ورغم معدلات النمو التي نلمسها في بعض الأحيان خاصة فيما يخص المنتجات الزراعية، إلا أن هذا النمو يظل غير كاف بالنظر إلى ضعف المبالغ المحققة ومقارنتها بتلك المحققة من الواردات.

ويمكن من خلال الجدول التالي إظهار مدى عدم التوافق بين نمو كل من الواردات من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والصادرات نحوها بداية تطبيق أحكامها من طرف الجزائر بداية من 01 جانفي 2009:

جدول رقم(35): مقارنة بين معدل نمو المبادلات التجارية الجزائرية في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال الفترة 2009–2014 . الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	التطور 2009-2010	2011	التطور 2010-2011	2012	التطور 2011-2012	2013	التطور 2012-2013	2014	التطور 2013-2014
الواردات من المنطقة العربية الكبرى	586	1679	**187**	2450	**46**	2350	**-4**	3430	**46**	2690	**-22**
صادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	127	322	**154**	266	**-17**	274	**3**	276	**1**	229	**-17**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS،2011-2014-2015.

في مقارنة معدلات نمو كل من الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات من وإلى المنطقة العربية الكبرى، نلاحظ أن الواردات حققت معدلات نمو أكبر من معدلات نمو الصادرات من سنة لأخرى، وهو ما فسر بأن أثر انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر كان أكبر على الواردات المستفيدة هي الأخرى من امتيازات تفضيلية في إطار هذه الاتفاقية.

وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى خطورة اعتماد الجهاز الاستهلاكي الوطني على المنتجات المستوردة لتلبية الطلب الاستهلاكي المحلي أمام عدم كفاءة وكفاية الجهاز الإنتاجي الوطني خاصة من المنتجات الغذائية، كما يفسر من جهة أخرى بالتوجه الاستيرادي لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الذين أصبحوا يفضلون نشاط الاستيراد على نشاط الإنتاج والتصدير لما يتيحه لهم من تسهيلات ويجنبهم مختلف صعوبات وعراقيل وتعقيدات مبادرة الإنتاج والتصدير.

الفرع الثاني: تقييم الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال سنتي 2013-2014

الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر شكلت سنة 2014 نسبة 9 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو العالم، مسجلة انخفاضا بنسبة -35 % مقارنة بسنة 2013.

1- المنتجات الصناعية:

فيما يخص المنتجات الصناعية المصدرة فقد سجلت سنة 2014 قيمة 76 مليون دولار بحصة 33 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة مسجلة تراجعا في الحصة بـ -22 % مقارنة بسنة 2013، ويعود هذا التراجع بشكل أساسي على تراجع المبيعات منتجات الصفائح المسطحة من حديد او من صلب، الزنك، الأمونياك، الأسمدة وأدوات التغليف، وكذلك هو راجع إلى غياب تصدير العجلات المطاطية الجديدة التي كانت قد سجلت صادرات ب، 2.5 مليون دولار سنة 2013[1].

ويوضح الجدول التالي أهم المنتجات الصناعية المصدرة سنتي 2013-2014 والمستفيدة من الامتيازات التفضيلية في إطار اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر:

[1] ALGEX, Impact de l'accord de libre échange sur les exportations de l'Algérie avec la Grande Zone Arabe de Libre Echange (GZALE), année 2014, page : 16.

جدول رقم (36): أهم المنتجات الصناعية المصدرة نحو المطقة العربية الكبرى 2013-2014

المنتوج	2013	2013	الزبائن (%)
الامونياك	29.5	26	المغرب(100)
الزجاج المسطح	8.7	8.8	تونس(84)، المغرب (15)
مشتقات الهيدروكربونات المسلفنة	7.6	5.9	تونس (100)
بقايا أوراق وكرتون	3	3.6	تونس(47)، السعودية(30)، الامارات(22)
منتجات صفائح مسطحة من حديد او من صلب	8.6	2.8	مصر(85)، تونس(15)
زنك	6.3	2	المغرب(98)، تونس(2)
منتجات بلاستيكية	4.07	1.83	تونس(75)، ليبيا(21)
أسمدة	4.84	1.41	المغرب(99)، تونس(01)
منتجات نصف مصنعة من حديد او من صلب	1.81	1.04	تونس(67)، مصر(33)
جلود	1.9	1.17	الامارات(55)، تونس(45)
أوراق وكرتون	0.4	0.44	تونس(90)، لبنان(10)

Source : ALGEX, Impact de l'accord de libre échange sur les exportations de l'Algérie avec la Grande Zone Arabe de Libre Echange (GZALE), année 2014, page : 16

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن الصادرات من الأمونياك تصدر قائمة الصادرات الصناعية سنتي 2013-2014، غير أنها سجلت تراجعا سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وأهم زبائن الجزائر من هذا المنتوج هي المغرب، ورغم الانخفاض المسجل في إجمالي الصادرات الصناعية بسبب المشاكل اللوجستية عل مستوى الميناء حسب تصريحات أغلب المصدرين[1]، إلا أن الصادرات من الزجاج المسطح حافظت على حجمها وسجلت حصة لا بأس بها نحو الدول العربية مقابل فقدان بعض الدول الأوروبية لحصتها من هذا المنتوج ، حيث أصبحت تونس تشكل الزبون الأول للجزائر في صادراتها من الزجاج المسطح، وبلغت حصتها سنة 2014 نسبة 63 % مقابل 19 % لإسبانيا، 11 % المغرب، 7% إيطاليا.

2- المنتجات الزراعية والزراعية المحولة:

خلال سنة 2014 المنتجات الغذائية والغذائية المحولة المصدرة نحو المنطقة العربية الكبرى بلغت 153 مليون دولار بحصة 67 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو هذه المنطقة مقابل 178 مليون دولار سنة 2013، وأهم المنتجات الزراعية والزراعية الحولة المصدرة خلال سنتي 2013-2014 يوضحها الجدول التالي:

[1]ALGEX, Op-cit, page :17.

جدول رقم (37): أهم المنتجات والزراعية والزراعية المحولة المصدرة نحو المطقة العربية الكبرى 2013-2014

المنتجات	2013	2014	الزبائن (%)
سكر	144.68	154.4	تونس(24)، العراق(20)، سوريا(16) ، لبنان(14)، موريتانيا(12)
تمور	3.9	6.7	المغرب(46)، الامارات(30)، موريتانيا(15)
ياغوورت	4.71	3.8	ليبيا(100)
عجائن غذائية	1.78	3.2	موريتانيا(100)
بصل وكراث	1.96	1.9	تونس(99)، قطر(0.3)، الكويت(0.2)
مياه معدنية وغازية	0.32	1.8	تونس(94)، الامارات(4)
خروب	0.31	0.3	المغرب(84)، المارات(13)
زيت عباد الشمس	1.1	0.1	الامارات(75)، البحرين(25)

Source : ALGEX ,Op-cit , page :18

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تصدر مادة السكر للصادرات الزراعية والزراعية المحولة نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، حيث بلغت سنة 2014 قيمة 154.4 مليون دولار بحصة 88 % من إجمالي الصادرات الغذائية، وتعود الحصة الأكبر من هذا المنتوج للمصدر CEVITAL(68%)، وتعتبر تونس الزبون الأول لهذا المنتوج.

وفيما يخص التمور عرفت الصادرات منها ارتفاعا سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وبينما كانت سوق هذا المنتوج مهيمنة من طرف زبائن الدول الأوروبية عرفت تنوعا في أسواقها وانفتاحا على الاسواق العربية، اذ انتقلت حصة الدول العربية منها من 7 % سنة 2009، إلى 13% سنة 2013، إلى 17.4% سنة 2014، وأهم الزبائن من الدول العربية هم المغرب والامارات العربية.

أما العجائن الغذائية فارتفعت الصادرات منها سنة 2014 على 3.2 مليون دولار مقابل 1.78% سنة 2013 وهي مصدرة حصريا نحو موريتانيا.

3- منتجات الصيد البحري:

خلال سنة 2014 الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سجلت انخفاضا على قيمة 1.56 مليون دولار بحصة 0.62 % من إجمالي

الصادرات خارج المحروقات نحو هذه المنطقة، بينما كانت 1.95 مليون دولار سنة 2013، وتحتل تونس حصة 16 % من هذه الصادرات، وليبيا 3 % من إجمالي هذه الصادرات نحو العالم.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات من مواد الصيد البحري خلال سنتي 2013-2014 نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

جدول رقم (38): تطور الصادرات من مواد الصيد البحري خلال سنتي 2013-2014

المنتوج	2013	2014	الزبائن (%)
التونة الحمراء	1.29	0.66	تونس(100)
حلزون	0.3	0.42	تونس(100)
تونة مقطعة	0.27	0.32	ليبيا(65)، السعودية (34)
أخطبوط	0.05	0.08	تونس(100)
سلمون	0.03	0.03	تونس(100)
أسماك أخرى طازجة	0.005	0.3	تونس(100)

Source : ALGEX, Op-cit , page :20

المبحث الرابع: تحليل وتقييم أداء وتنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

بعدما تطرقنا في المباحث السابقة من هذا الفصل على تحليل وتقييم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من حيث قيمتها، نحاول في هذا المبحث قياس أداء هذه الصادرات في الاقتصاد الوطني باختيار تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالصادرات والمتمثلة في تطور الميزان التجاري خارج المحروقات، معدل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات، مؤشر القدرة على التصدير.

أما بالنسبة لتقييم تنافسية الصادرات خارج المحروقات فقد اخترنا فئتين من المؤشرات المتعارف عليها دوليا ، والتي تركز عليها الدول عند قياس قدراتها التنافسية في مجال التجارة الخارجية وخاصة في جانب الصادرات، وتتنوع مؤشرات التنافسية التي ترتبط مباشرة بالصادرات ويختلف تفسيرها والغرض منها، الفئة الأولى من المؤشرات المختارة ستبين لنا التنوع السلعي للصادرات الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية (مؤشر التركيز السلعي للصادرات، ومؤشر تنوع الصادرات)، أما الفئة الثانية من المؤشرات المختارة فستبن لنا مدى اندماج وتطابق الصادرات السلعية الجزائرية مع متطلبات الأسواق العالمية(مؤشر اندماج وتكامل الصادرات السلعية الجزائرية، مؤشر توافق الصادرات).

المطلب الأول: قياس أداء الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني

يمكن إظهار أداء وأهمية الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات أهمها وضعية الميزان التجاري خارج المحروقات، معدل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات ومؤشر القدرة على التصدير.

الفرع الأول: تحليل تطور الميزان التجاري خارج خلال الفترة من 2000 -2014

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وهو يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما وقيمة صادراتها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، ويحقق عجزا إذا كانت الصادرات أقل من الواردات.

ويحسب رصيد الميزان التجاري بالعلاقة التالية:

- الميزان التجاري=الصادرات –الواردات
- الميزان التجاري خارج المحروقات = الصادرات خارج المحروقات–الواردات خارج المحروقات

يوضح الجدول الموالي الميزان التجاري للجزائر ومعدل التغطية المحقق خلال الفترة من 2000-2014:

جدول رقم (39): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
واردات	9,1	9,9	12	13,5	18,3	20,3	21,4	27,6	39,4	39,2	40,2	47,2	50,3	55,02	58,3
صادرات	22	19	18,8	24,6	32	46	55	60	79	45	57	73,4	71,8	65	63
ميزان تجاري	12,8	9	6,8	11	13,7	25,6	33	32,5	40	6	16,4	26,2	21,5	9,98	4,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات (CNIS)، 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الميزان التجاري الجزائري حقق خلال الفترة الممتدة من 2000-2008 تطورا ملحوظا، إذ انتقل من 12,8 مليار دولار سنة 2000 إلى 40 مليار دولار سنة 2008 وهي أكبر قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، حيث أن هذا الفائض في الميزان التجاري راجع لارتفاع الصادرات من المحروقات خلال هذه الفترة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ نجد بأن الصادرات ضمنت تغطية واسعة للواردات بمعدل انتقل من 240 % سنة 2000 إلى 201% سنة 2008.

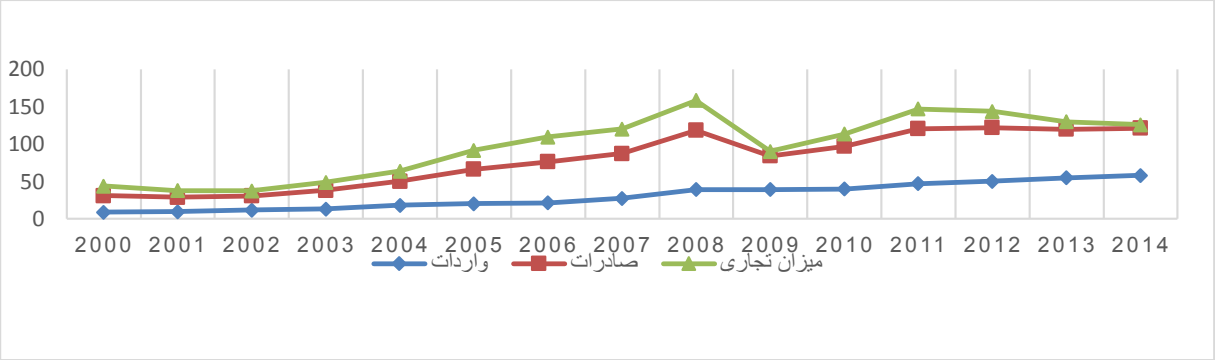
وبعد هذه الفترة نلاحظ تسجيل الميزان التجاري للانخفاض الشديد سنة 2009 بقيمة 9 مليار دولار، وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث أن سعر البرميل من البترول تراجع في ديسمبر 2008 بنسبة -77.84 %[1]، ويعود هذا الخلل عائد إلى جانب الصادرات، إذ نلاحظ بأن الواردات حافظت على مستواها محققة ارتفاعا ملحوظا من سنة لأخرى، وذلك راجع إلى الامتيازات الممنوحة للواردات في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية الداخلة حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005، من تخفيضات وإعفاءات جمركية.

حيث نلاحظ مع سنة 2010 أن عودة ارتفاع مستوى الصادرات أدى إلى زيادة في الميزان التجاري حيث بلغ 16.4 مليار دولار، محققا نموا بمقدار 173% مقارنة بسنة 2009، ليواصل الارتفاع سنة 2011 إلى قيمة 26,2 مليار دولار، محققا نموا بنسبة 60 % مقارنة بسنة 2010، بينما سجلت سنوات 2012،

[1]ALGEX, Op-cit, page : 02.

2013، 2014 انخفاضات على التوالي بـ -20 ، -54 ، -53 وذلك راجع أساسا إلى تراجع قيمة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

شكل رقم (13):تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (39)

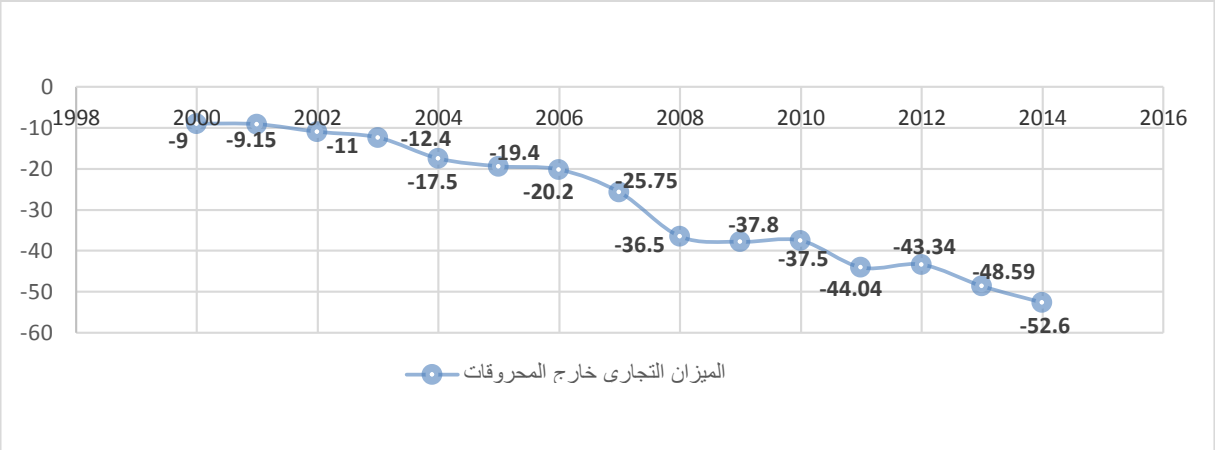
ويمكن إبراز دعم المحروقات للصادرات الجزائرية وجلبها لفائض في الميزان التجاري من خلال دراسة هذا الأخير خارج المحروقات، حيث نجد أنه يحقق عجزا بمعدلات انخفاض متزايدة من سنة لأخرى وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (40): تطور الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة من 2000-2014 الوحدة: مليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
واردات خارج المحروقات	9,04	9,8	11,9	13,4	18,13	20,14	21,2	27,3	38,9	38,8	39,2	46,1	45,4	50,6	55,4
صادرات خارج المحروقات	0,6	0,6	0,7	0,67	0,8	0,9	1,18	1,33	1,9	1,06	1,6	2,06	2,06	2,01	2,8
الميزان التجاري خارج المحروقات	**-9**	**-9,15**	**-11**	**-12,4**	**-17,5**	**-19,4**	**-20,2**	**-25,75**	**-36,5**	**-37,8**	**-37,5**	**-44,04**	**-43,34**	**-48,59**	**-52,6**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، 2014.

شكل رقم(14): تطور الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(40)

إن تتبع سلوك التجارة الخارجية الجزائرية يكشف أن عجز الميزان التجاري خارج المحروقات يتجاوز مفهوم الظرف إلى مفهوم الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب الداخلي للسكان دون اللجوء للاستيراد وكامنة أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط، ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب[1].

الفرع الثاني: معدل التغطية خارج المحروقات

يعبر معدل التغطية على مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، حيث تزداد أهمية الصادرات في التنمية كلما ارتفعت تغطية حصيلتها من النقد الأجنبي للواردات خصوصا السلع التجهيزية ومستلزمات الإنتاج، ويعود ذلك لما للصادرات من دور مهم في تمويل ودفع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحسب معدل التغطية بالعلاقة الرياضية التالي:

- معدل التغطية الإجمالي= (الصادرات/الواردات)X 100.
- معدل التغطية خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/ الواردات خارج المحروقات) X100.

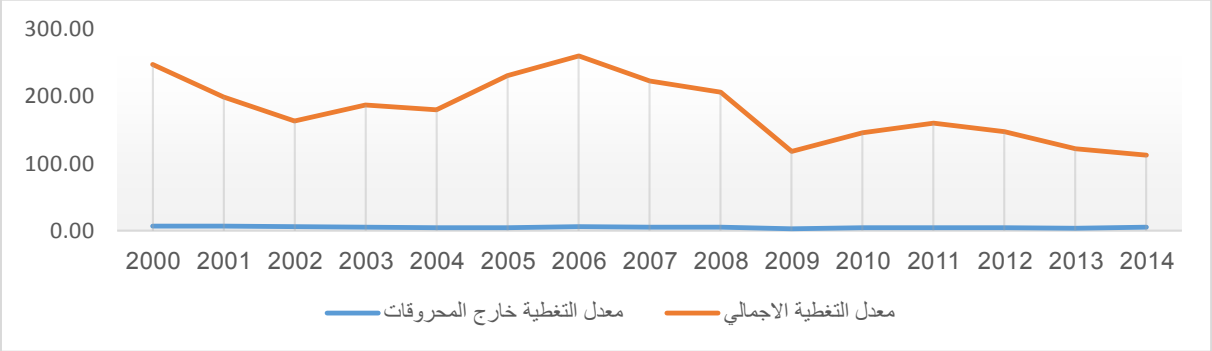
[1] بشير مصيطفى، نهاية الريع-الزمة والحل-، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2015، ص:17.

جدول رقم (41): تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليون دولار

معدل التغطية خارج المحروقات	معدل التغطية الاجمالي	الواردات	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات الإجمالية	
6.65	240.24	9.17	0.61	22.03	2000
6.44	192.45	9.94	0.64	19.13	2001
6.08	156.83	12	0.73	18.82	2002
4.95	181.89	13.53	0.67	24.61	2003
4.26	175.30	18.3	0.78	32.08	2004
4.42	226.04	20.35	0.9	46	2005
5.50	254.59	21.45	1.18	54.61	2006
4.81	217.73	27.63	1.33	60.16	2007
4.89	200.89	39.47	1.93	79.29	2008
2.70	115.02	39.29	1.06	45.19	2009
3.78	141.88	40.21	1.52	57.05	2010
4.36	155.55	47.24	2.06	73.48	2011
4.09	142.66	50.37	2.06	71.86	2012
3.65	118.08	55.02	2.01	64.97	2013
4.80	107.34	58.58	2.58	62.88	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات(CNIS)،2014-2015

شكل رقم (15): تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (41).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل التغطية الإجمالي سجل معدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة، خاصة الفترة (2000-2007)، فمثلا بلغ سنة 2000 نسبة 240.24 %، وسنة 2005 بلغ 226.04 % ، وسنة 2006 بلغ 254.59 %، وهذا راجع إلى تطور الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية كما لاحظنا ذلك سابقا، ثم انخفض سنة 2009 إلى 115 % نتيجة التراجع في حصيلة

الصادرات على اثر انخفاض أسعار النفط، والارتفاع المستمر لفاتورة الواردات خاصة الغذائية منها، ثم نلاحظ بأن معدل التغطية الإجمالي عاود الارتفاع سنة 2011 مع عودت انتعاش أسعار النفط ، لتشهد سنة 2014 انخفاضا في المعدل على 107.3 % نتيجة تراجع حصيلة الصادرات إثر أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014.

وعموما بلغ متوسط معدل التغطية الإجمالي خلال فترة الدراسة 175 % وهو ما يعني أن الصادرات الجزائرية الاجمالية تغطي حاجات الاقتصاد الوطني من الواردات، وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني في منأى عن التوجه للاستدانة لتمويل مشاريع التنمية.

بينما نجد معدل التغطية خارج المحروقات قد سجل معدلات ضعيفة، حيت بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة 4.74 % ، وشكلت سنة 2000 أعلى نسبة لهذا المعدل (6.55%)، هي راجعة بالأساس إلى حجم الواردات الذي كان معقولا نوعا ما (9مليار دولار)، إذا ما قورن بسنة 2014 مثلا (58.5 مليار دولار)، أين حقق معدل التغطية خارج المحروقات 4.7 % ، رغم التحسن المحتشم في قيمة الصادرات خارج المحروقات، ويرجع هذا إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية وقيمة الصادرات خارج المحروقات وإنتاج سلع جديدة توجه للتصدير قادرة على تغطية احتياجات الطلب الاستهلاكي من الواردات.

ويبقى ضعف معدل التغطية خارج المحروقات أمرا خطيرا يهدد الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات النفطية المتكررة والتراجع الكبير لأسعار البترول من جهة وعدم القدرة على توفير جهاز انتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة أخرى.

الفرع الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات

يقيس مؤشر الانفتاح التجاري مدى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، ويعكس درجة انفتاح اقتصاد البلد على الاقتصاد الدولي، حيث كلما كان هذا المؤشر مرتفعا كلما كان الاقتصاد المحلي أكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية الخارجية، ويمكن حساب المؤشر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

- مؤشر الانفتاح التجاري= ((الصادرات +الواردات) /النتاج المحلي الإجمالي) X100
- مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات= ((الصادرات خارج المحروقات+ الواردات خارج المحروقات) /النتاج المحلي الإجمالي)X 100

جدول رقم (42): تطور معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة 2000-2014

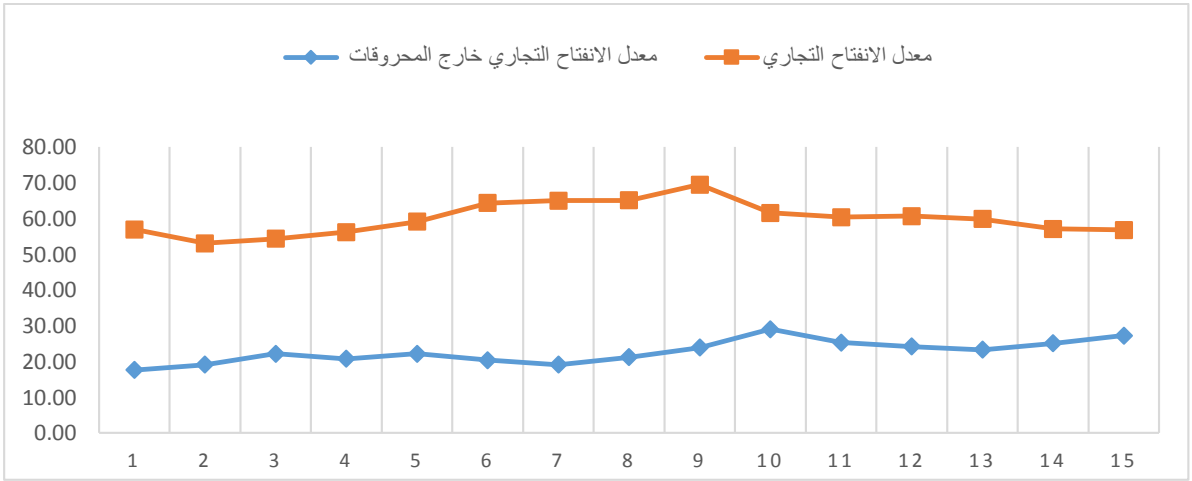
معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات	معدل الانفتاح التجاري	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات خارج المحروقات + الواردات خارج المحروقات	الصادرات + الواردات	
17.63	56.94	54.79	9.66	31.2	2000
19.07	53.06	54.79	10.45	29.07	2001
22.18	54.30	56.76	12.59	30.82	2002
20.76	56.20	67.86	14.09	38.14	2003
22.16	59.05	85.32	18.91	50.38	2004
20.39	64.30	103.19	21.04	66.35	2005
19.13	65.00	117.02	22.39	76.06	2006
21.22	65.04	134.97	28.64	87.79	2007
23.87	69.45	171	40.81	118.76	2008
29.01	61.57	137.21	39.81	84.48	2009
25.30	60.33	161.2	40.79	97.26	2010
24.18	60.64	199.07	48.14	120.72	2011
23.24	59.82	204.33	47.48	122.23	2012
25.05	57.09	210.18	52.65	119.99	2013
27.24	56.74	214.06	58.31	121.46	2014

المصدر: – من إعداد الطالبة بناء على:

– إحصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات(CNIS)،2014-2015

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, septembtre 2007,décembre 2015, sur le site : www.bank- of- algeria.dz.

شكل رقم (16): تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (42).

إن تحليل درجة الانفتاح الاقتصادي في التجارة الخارجية من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أنها تراوحت ما بين 53.06 % و 69.45%، حيث بلغ متوسط هذا المؤشر خلال فترة الدراسة 60% وهو ما يعطي دلالة

على ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث أن مؤشر الانفتاح التجاري هذا المرتفع وغير المتوازن في نسبه يدل على شدة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، وأنه مفتوح تجاريا، وفي الواقع تعكس نتائج هذا المؤشر المعطيات والظروف التي يتسم بها الاقتصاد العالمي تبعا للتطورات والتغيرات التي حدثت في الكميات المصدرة من المحروقات وأسعارها.

بينما سجل مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات نسب تراوحت ما بين 17.63 % و29.01 %، وبلغ متوسط هذا المؤشر خلال فترة الدراسة 22.7 %، وهو متوسط ذو دلالة يعكس انفتاح التجارة الخارجية خارج المحروقات على الاقتصاد العالمي، غير أن الجانب الأكبر من هذه الدلالة هو بفضل المساهمة الكبيرة للواردات خارج المحروقات في تكوين هذا المؤشر، مقارنة بالمساهمة المتواضعة للصادرات خارج المحروقات.

وعموما يمكن الحكم بأن الانفتاح التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات هو انفتاح من جانب الواردات بامتياز، من جهة نتيجة الطلب الاستهلاكي المحلي المتزايد خاصة من المواد الغذائية والذي لتم تلبيته عن طريق الاستيراد أمام عدم كفاية الإنتاج الوطني، ومن جهة أخرى نتيجة توجه وميل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين نحو نشاط الاستيراد لما يتيحه لهم من تسهيلات وإعفاءات جمركية، في حين يكاد يكون جانب الصادرات خارج المحروقات عديم الدلالة في قياس مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات.

الفرع الرابع: مؤشر القدرة على التصدير

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما ازدادت درجة الارتباط بين معدلات النمو والتجارة الخارجية، ويمكن الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

- مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي= (الصادرات الاجمالية/الناتج المحلي الإجمالي)X 100.
- مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/الناتج المحلي الإجمالي) X100.

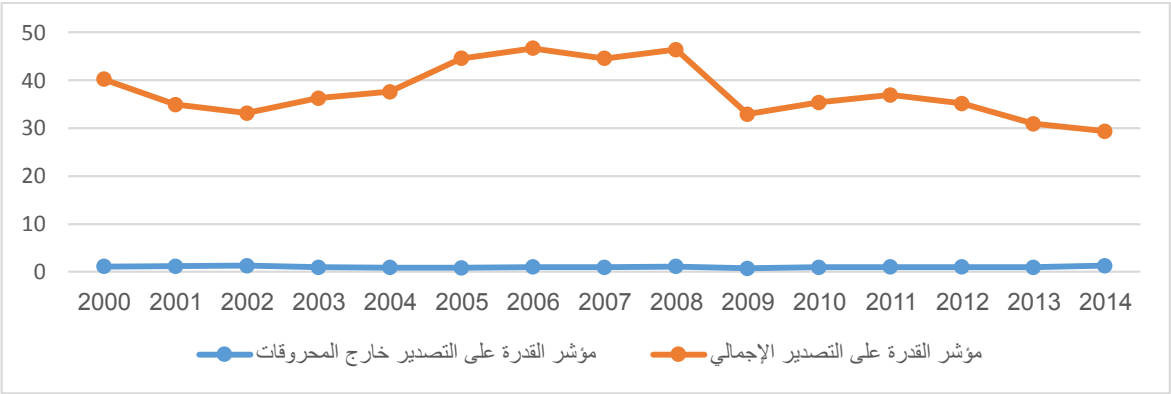
جدول رقم (43): تطور مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليار دولار

مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات	مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات الإجمالية	
1.11	40.21	54.79	0.61	22.03	**2000**
1.17	34.92	54.79	0.64	19.13	**2001**
1.29	33.16	56.76	0.73	18.82	**2002**
0.99	36.27	67.86	0.67	24.61	**2003**
0.91	37.60	85.32	0.78	32.08	**2004**
0.87	44.58	103.19	0.9	46	**2005**
1.01	46.67	117.02	1.18	54.61	**2006**
0.99	44.57	134.97	1.33	60.16	**2007**
1.13	46.37	171	1.93	79.29	**2008**
0.77	32.93	137.21	1.06	45.19	**2009**
0.94	35.39	161.2	1.52	57.05	**2010**
1.03	36.91	199.07	2.06	73.48	**2011**
1.01	35.17	204.33	2.06	71.86	**2012**
0.96	30.91	210.18	2.01	64.97	**2013**
1.31	29.37	214.06	2.81	62.88	**2014**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات(CNIS)،2014-2015
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, septembtre 2007,décembre 2015, sur le site : www.bank- of- algeria.dz

شكل رقم (17): تطور مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (43).

من خلال الجدول أعلاه وفي مقارنة بين مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي، ومؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات يتضح لنا بأن النسب المحققة من المؤشر الإجمالي هي في الأساس تعود إلى مساهمة الصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات (98% كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة)، حيث يعود التذبذب في هذا المؤشر بين الانخفاض والارتفاع إلى الارتفاع والانخفاض المحقق في جانب الصادرات النفطية العائد أساسا على تذبذب أسعار النفط.

حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014 نسبة 37 %، وبلغ متوسط مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي خلال نفس الفترة 43.67 %، وهو ما يدل على ارتفاع درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق الأجنبية والدور الذي تلعبه الصادرات بصفة عامة والصادرات النفطية بصفة خاصة في التأثير على رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بينما نلاحظ أن هذا المؤشر خارج المحروقات حقق نسب جد متدنية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات 1.033 %، مما يدل على ضعف تواجد النشاط التجاري غير النفطي في الأسواق الخارجية، ويعكس الدور الهامشي الذي لعبته الصادرات خارج المحروقات في التأثير على مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنوع السلعي للصادرات الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل مؤشرين هما مؤشر التركيز السلعي للصادرات خارج المحروقات، ومؤشر تنوع الصادرات.

الفرع الأول: تحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات خارج المحروقات

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع، وبالتالي فهو يوضح مدى قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية والمنافسة فيها من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم هذا المؤشر في قياس التبعية الاقتصادية، إذ وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي والتركيز على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع(لاسيما الأولية منها) في توليد جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي، دليل على تبعية هذا الاقتصاد للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها، وعليه فإن بلوغ هذا المؤشر مستويات مرتفعة سيجعل الدولة في خطر كبير مما ينعكس سلبا على حصيلتها من العملات الصعبة، ولقياس مدى التركيز السلعي للصادرات في دولة ما فإنه يستخدم معامل Hirschman الذي يحسب بالعلاقة الرياضية التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{1}(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

Xi: قيمة الصادرات من السلعة i

X : إجمالي الصادرات

I : إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها.

وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث قيمة الواحد تعني التركيز التام للصادرات أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، وكلما اقترب من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي.

ويوضخ الجدول الموالي تطور نسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 200-2014 والذي تم حسابه بناءا على بيانات التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ووفق مؤشر Hirschman :

جدول رقم(44): تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2000-2013

السنة	مؤشر التركيز السلعي للصادرات	السنة	مؤشر التركيز السلعي للصادرات
2000	0.9558	2007	0.9648
2001	0.9463	2008	0.9613
2002	0.9382	2009	0.9624
2003	0.9565	2010	0.9574
2004	0.9613	2011	0.9554
2005	0.9686	2012	0.9544
2006	0.9654	2013	0.9478

المصدر: بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص: 202

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر التركيز السلعي المطبق على هيكل الصادرات الجزائرية قد حافظ على مستواه المرتفع باقترابه من الواحد، حيث بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة (2000-2013) 0.889، وهو ما يعني بأن الجزائر تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع أي أنها لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية.

فالتحسن الطفيف في الصادرات خارج المحروقات سنوات 2010-2011-2012-2013 التي حققت على التوالي القيم: 1.52 مليار دولار، 2.06 مليار دولار، 2.06 مليار دولار، 2.01 مليار دولار، 2.58 مليار دولار رافقه تحسن في المؤشر الذي حقق على التوالي 0.9574، 0.9554، 0.9544، 0.9478.

وعموما تتصف الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي وهو ما يجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات والأزمات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية.

الفرع الثاني: تحليل مؤشر تنوع الصادرات

يقيس مؤشر تنوع الصادرات انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، بمعنى أنه يقيس مدى الاختلاف في هيكل صادرات الدولة i ومتوسط العالم، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يساوي 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويعني 1 اختلاف كبير[1].

ويتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالي:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |hij - hi|}{2}$$

حيث:

hij : حصة صادرات السلعة i من إجمال صادرات الدولة j.

hi: حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

وفيما يلي تطور هذا المؤشر حسب إصدارات صندوق النقد العربي من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد لبعض السنوات:

جدول رقم (45): تطور مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013

السنوات	مؤشر التنوع
2000	0.851
2004	0.870
2005	0.810
2006	0.804
2007	0.802
2008	0.761
2010	0.788
2012	0.728
2013	0.733

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات: 2009-2010-2011-2011-2012-2013 -2014-2014 على الموقع:http://www.amf.org.ae/ar/content

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية المحتسب خلال بعض سنوات الفترة 2000-2013 من طرف صندوق النقد الدولي على أساس مجموعات سلعية رئيسية، حقق في جميع السنوات

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، التجارة الخارجية للدول العربية، ص:12، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/content

نسبا تقترب من الواحد 1، بلغ متوسطها خلال هذه الفترة 0.794، وهو ما يدل على تباعد هيكل الصادرات الجزائرية على هيكل الصادرات العالمية ويعكس ضعف التنوع في الصادرات الجزائرية، رغم التحسن الطفيف الملحوظ سنتي 2012 و 2013، التي حقق فيها المؤشر على التوالي: 0.728، 0.733، ويعود ذلك على التحسن الطفيف الذي عرفته الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في قيمتها وهيكلها السلعي كما لاحظنا ذلك سابقا (2.06 مليون دولار، 2.01 مليون دولار).

الفرع الثالث: تحليل مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية الجزائرية

تعتبر الميزة النسبية للصادرات السلعية من مقومات تنافسية منتجات الدول في الأسواق العالمية، حيث تشير إلى ميزة الدول في منتج يميزها عن غيرها من الدول المنتجة للسلع المنافسة[1].

ويعتبر مؤشر الميزة النسبية لصادرات السلعية Revealed Comparative Advantage Index(RCA) الذي جاء به الاقتصادي Balassa[2] سنة 1965، من المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعنية لتلك الدولة في الأسواق العالمية/ وتكون السلعة i ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1.

ويستخدم هذا المؤشر في قياس السلع فرادي ويتم حسابه بالعلاقة الرياضية التالي:

$$RAC_{ij} = \frac{Xij/Xi}{Xwj/Xw}$$

حيث:

Xij : الصادرات العالمية من السلعة j

Xwj : صادرات الدولة من السلعة j

Xi : الصادرات الكلية للدولة

Xw : الصادرات الكلية للعالم

هذا المؤشر يقيس عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية السلعية، حيث أن الدول التي تتميز بتركز صادراتها السلعية وتعتمد على سلع محددة تتدنى لديها السلع ذات الميزة النسبية، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين المؤشرين مؤشر التركيز ومؤشر الميزة النسبية)،حيث أن تركز الصادرات السلعية وعدم قدرة الدول على تنوع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد محدد من المنتجات التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراته أحد الأسباب الأساسية لمعوقات التنافسية وانخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية[3].

---

[1] صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية،2016، ص:14، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/content/

[2] Balassa : اقتصادي هنغاري ولد عام 1936 وتوفي عام 1991، كان أستاذا في جامعة John Hopkins.

[3] صندوق النقد العربي، مرجع سابق.

وفي دراسة لصالح صندوق النقد العربي، قام بها كل من جاسم حسن ومحمد إسماعيل حول تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية قاما بحساب هذا المؤشر لسنتي 2002و 2009 فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (46): عدد السلع ذات الميزة النسبية في الدول العربية خلال الفترة 2002-2013

الدول	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	23	-	28	26	27	30	29	29	27	30	29
الامارات	10	-	6	6	6	6	5	6	5	5	7
البحرين	6	6	5	4	5	7	8	6	6	6	7
لبنان	37	42	43	41	39	39	35	31	32	32	63
قطر	4	4	2	3	3	1	2	3	3	5	4
مصر	32	-	-	-	-	33	43	44	43	44	47
المغرب	29	28	32	34	32	29	30	28	23	26	27
الجزائر	2	3	2	2	2	1	2	3	2	2	2
عمان	7	7	6	5	6	7	8	8	7	8	8
الكويت	3	0	-	-	2	2	3	3	2	2	2
السعودية	5	3	2	2	2	3	3	4	4	6	8
سورية	19	21	22	29	28	30	32	30	28	43	39
تونس	26	24	29	29	29	25	28	28	29	20	28
ليبيا	2	2	2	2	2	1	2	2	2	1	1
السودان	10	9	9	9	-	6	7	5	3	1	1
اليمن	5	6	6	6	8	8	9	10	10	8	9

المصدر: جاسم قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص:37، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/content

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الدول العربية غير المصدرة للنفط (الأردن، لبنان، مصر، المغرب، سوريا، تونس) هي التي تتمتع بعدد سلع أكبر ذات ميزة نسبية، بينما الجزائر على غرار بقية الدول العربية المصدرة للنفط (قطر، السودان، الكويت، السعودية، ليبيا) فقد بينت الدراسة عدد قليل من السلع ذات الميزة النسبية التي تمتلكها ، بلغت سنة 2002 2 سلع ذات ميزة نسبية و 3 سنة 2004 ثم انخفضت إلى 2 سنتي 2005 و 2006 وإلى 1 سنة 2008 ، و2 سنة 2009 ثم 3 سنة 2010 لتحقق كل من سنة 2011،2012،2013 سلعتين ذات ميزة نسبية، ويوضح الجدول التالي السلع التي حققت فيها الجزائر ميزة نسبية خلال الفترة 2002-2013:

جدول رقم (47): السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

السنوات	السلع ذات ميزة نسبية
2002	1-وقود معدني، 2-الفلين والمواد المصنوعة منه
2004	1-الوقود المعدني، 2-الزنك والمواد المصنوعة منه 3-الفلين والمواد المصنوعة منه
2005	1-الوقود المعدني، 2-الفلين والمواد المصنوعة منه
2006	1-الوقود المعدني، 2-الفلين والمواد المصنوعة منه
2007	1-الوقود المعدني، 2-الفلين والمواد المصنوعة منه
2008	1-وقود معدني
2009	2-وقود معدني، 3-الزنك والمواد المصنوعة منه
2010	1-وقود معدني، 2-الزنك والمواد المصنوعة منه 3-سكر وحلويات
2011	1-وقود معدني، 2-سكر وحلويات
2012	1-وقود معدني، 2-سكر وحلويات
2013	1-وقود معدني، 2-سكر وحلويات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير التالية على موقع صندوق النقد الدولي: http://www.amf.org

- جاسم قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص:37.
- صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2015، ص: 84.
- صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2013، ص: 84.

صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2012، ص: 62.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السلعة التي امتلكت فيها الجزائر ميزة نسبية على طول سنوات الدراسة هي الوقود المعدني الذي يندرج تحت رقم 27 في مدونة التعريفة الجمركية والاحصائية الجزائرية المرتكزة على النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الصادر عن الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع، في القسم الخامس من المدونة وتحديدا في الفصل السابع والعشرون تحي عنوان: وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية، و تعتبر مذيبات النافتا* أهم صادرات الوقود المعدني الجزائري كما تطرقنا إلى ذلك في الفصل الثالث من هذه الاطروحة .

كما امتلكت الجزائر ميزة نسبية في مادة الفلين والمواد المصنوعة منه خلال سنوات الفترة 2002-2007، وافتقدتها خلال الفترة 2008-2013.

* مذيبات النافتا Solvant Naphta من الزيوت المعدنية المقطرة التي تستعمل كوقود، بندها التعريفي هو 27079910، في مدونة التعريفة الجمركية الجزائرية، ص: 72.

وفي مادة الزنك والمواد المصنوعة منه اكتسبت ميزة نسبية سنوات 2004، 2010،2009 وافتقدتها بقية السنوات، وبداية من سنة 2010 اكتسبت الجزائر مزة نسبية في سلع السكر والحلويات وكنا قد لاحظنا مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2014 في الفصل الثالث من الاطروحة.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات اندماج وتطابق الصادرات السلعية الجزائرية مع متطلبات الأسواق العالمية

نتطرق في هذا المطلب لتحليل مؤشر اندماج وتكامل الصادرات السلعية الجزائرية(**IIT**)، ومؤشر توافق الصادرات(Cosine).

الفرع الأول: مؤشر اندماج وتكامل(IIT) الصادرات السلعية الجزائرية

مؤشر الاندماج والتكامل Intra-Industry Trade((IIT يقيس هذا المؤشر مدى اندماج صادرات الدولة في التجمعات والتكتلات الاقتصادية جاء به الاقتصادي *(Grubel Loyd)، وتنحصر قيمته ما بين 0 و 1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1.

ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{IITi} = \frac{\sum(Xi+Mi)-\sum|Xi-Mi|}{\sum(Xi+Mi)}$$

حيث:

Xi: صادرات الدولة من السلعة i إلى الأسواق العالمية

Mi : واردات الدولة من السلعة i من الأسواق العالمية

في نفس الدراسة السابقة لجاسم حسن ومحمد إسماعيل حول تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، وفي محاولة قياسهما لمؤشرات اندماج الصادرات العربية في الأسواق العالمية، قامت الدراسة بتقسيم الصادرات السلعية العربية إلى مجموعات بناء على تصنيف الأونكتاد هي: مجموعة السلع الغذائية، مجموعة سلع الوقود المعدني، مجموعة السلع الكيماوية، مجموعة سلع آلات النقل، مجموعة السلع المصنعة، حيث تم الحصول على النتائج التالية فيما يخص الجزائر:

*Grubel Loyd هو سياسي كندي من مواليد 1937 في فرانكفورت بألمانيا، له 27 كتاب وأكثر من 137 مقالة في مجال الاقتصاد وله الفضل في مؤشر الاندماج والتكامل.

جدول رقم (48): مؤشرات اندماج الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية 2002-2009

مجموعات السلع	2002	2009
مجموعة السلع الغذائية	0.06	0.06
مجموعة سلع الوقود المعدني	0.06	0.12
مجموعة السلع الكيميائية	0.29	0.12
مجموعة سلع آلات النقل	0.10	00
مجموعة السلع المصنعة	0.10	0.03

المصدر: مرجع سابق، ص ص: 28-33.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشرات اندماج المجموعات السلعية المختارة بالنسبة للجزائر هي جد ضعيفة وبعيدة عن الواحد ولم تحقق أي تحسن ملحوظ من سنة 2002 على سنة 2009، وهو ما يؤكد غياب اندماج الصادرات خارج المحروقات في الأسواق العالمية، رغم ان بعض الدول العربية حققت تحسنا في نفس الدراسة، فمثلا فيما يخص مؤشر اندماج المنتجات الغذائية انتقلت مصر من 0.34 سنة 2002 على 0.69 عام 2009، والامارات من 0.58 سنة 2002 على 0.61 سنة 2009، البحرين من 0.53 سنة 2002 إلى 0.79 سنة 2009[1].

وفيما يخص مؤشر اندماج سلع الوقود المعدني سجلت عمان تحسنا سنة 2009 بـ 0.56، وفي المواد الكيميائية حققت الأردن 0.91 من هذا المؤشر ومصر 0.65 سنة 2009، وفي مجموعة الآلات والنقل سجلت الامارات تحسنا سنة 2009 بـ 0.71 من مؤشر الاندماج في الأسواق العالمية، وفي مجموعة السلع المصنعة سجلت المغرب سنتي 2002 و2009 على التوالي 0.97، 0.73 وتونس سجلي على التوالي 0.99 و0.98.

وعليه يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية ليست مندمجة في الأسواق العالمية فحسب بل إنها حتى عربيا بعيدة عن التصنيف الدولي وأداء صادراتها خارج المحروقات جد ضعيف مقارنة بنظيراتها من الدول العربية خاصة التي حققت اندماجا لا بأس به فيما يخص السلع الغذائية كمصر وتونس والمغرب.

[1] جاسم قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص ص:28-33، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/content، تاريخ الاطلاع:2016/04/04.

الفرع الثاني: مؤشر توافق الصادرات Cosine

مؤشر توافق الصادرات (Correspondence index (Cosine، يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية، وتنحصر قيمته بين 0 و 1، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.

يحسب هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالي:

$$\text{Cosine}_{ik} = \frac{\sum Xik\, Mik}{\sqrt{\sum Xik^2 \sum Mik^2}}$$

حيث:

X_{ik}: صادرات الدولة من السلعة i

K : السوق المستهدفة

M_{ik}: واردات السوق المستهدفة من السلعة i

يعتبر مؤشر من المؤشرات الهامة في قاس التنافسية حيث يقيس مدى تطابق الصادرات السلعية للدول مع المتطلبات العالمية، بمعنى هل تصدر الدول ما تحتاجه السوق أم يتم ذلك عشوائيا.

جدول رقم (49): مؤشر توافق الصادرات الجزائرية مع طلب الأسواق العالمية خلال الفترة 2002-2009

الدول	2002	2009
الأردن	**0.369**	**0.408**
الإمارات	**0.454**	**0.590**
البحرين	**0.202**	**0.299**
لبنان	**0.424**	**0.361**
مصر	**0.733**	**0.658**
المغرب	**0.382**	**0.482**
الجزائر	**0.384**	**0.586**
عمان	**0.434**	**0.651**
الكويت	**0.392**	**0.591**
السعودية	**0.428**	**0.560**
سوريا	**0.392**	**0.686**
تونس	**0.433**	**0.735**
ليبيا	**0.385**	**0.589**
السودان	**0.401**	**0.594**
اليمن	**0.683**	**0.596**

المصدر: مرجع سابق، ص: 35.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن مؤشر توافق الصادرات في بعض الدول العربية خلال الفترة 2002-2009، خاصة المصدرة للنفط نتيجة ازدياد الطلب العالمي على الوقود المعدني خلال هذه الفترة، حيث حققت تونس أعلى قيمة لهذا المؤشر بـ 0.735، تليها سوريا بـ 0.686 ثم مصر بـ 0.658، ثم عمان 0.651، بينما حققت البحرين أقل قيمة لهذا المؤشر بـ 0.299.

أما الجزائر بينما كان هذا المؤشر أقل من المستوى العالمي سنة 2002 بـ 0.384، تحسن سنة 2009 إلى 0.586 وهو ما يعني بأن الصادرات الجزائرية هي في المعدل المتوسط من حيث درجة التوافق مع متطلبات الأسواق العالمي ويعود هذا المعدل في النسبة الأكبر منه إلى صادرات الجزائر من الوقود المعدني (خاصة مذيبات النافتا).

خلاصة:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل بأن الاتحاد الأوروبي هو المتعامل التجاري الأول للجزائر، وأن المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية شهدت اختلالا كبيرا خلال فترة الدراسة لصالح الواردات، أمام هامشية الصادرات خارج المحروقات، التي تبين لنا عدم استفادتها من الاتفاقيات الإقليمية التي أبرمتها الجزائر، سواء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية أو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، حيث أن هذا الانضمام لم يغير من حجم الصادرات خارج المحروقات ولا من تركيبتها.

وأظهر لنا تحليل بعض مؤشرات أداء وتنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضعف أداء هذه الصادرات في الاقتصاد الوطني، وضعف تنافسيتها الدولية من حيث تنويعها وتواجدها في الأسواق العالمية، وتباعد هيكلها عن هيكل الصادرات العالمية، إضافة إلى امتلاكها لعدد قليل جدا يعد على الأصابع من المنتجات ذات الميزة النسبية هي مذيبات النافتا التي هي في الأساس مشتقات المحروقات، ومنتجات الفلين والزنك، والسكر والحلويات.

كما أظهرت المؤشرات المدروسة أيضا عدم اندماج الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق العالمية، وابتعادها عن التصنيف الدولي وحتى العربي، وعدم توافقها مع متطلبات الأسواق الدولية عدا مادة الوقود المعدني (خاصة مذيبات النافتا).

نتائج هذا الفصل تجعلنا نبحث عن الأسباب التي أدت إلى هامشية الصادرات خارج المحروقات وحالت دون تنوعها وترقيتها واسهامها بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، واحراز مؤشرات تنافسية مقبولة دوليا، وهو ما سنقوم به من خلال تخصيص الفصل الموالي كاملا لتشخيص مختلف المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تواجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث:

تحليل أسباب هامشية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

منذ أكثر من عشرين سنة والصادرات الجزائرية خارج المحروقات في نفس الوضعية الهامشية مقارنة بإجمالي صادرات البلاد، وهذا حسب الأرقام المصرح بها من المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) حيث بقيت طيلة هذه السنوات تتراوح ما بين 2% و 4 %، وذلك راجع لعدة أسباب جعلت من المنتوج الوطني غير قابل للتصدير من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الإنتاج الوطني هو النتيجة الطبيعية لاقتصاد هش مبني على عائدات النفط ينقصه الكثير من التأهيل وتغيب فيه ثقافة التصدير وتظل فيه استراتيجية التصدير مجرد حبر على ورق وخطابات حماسية للمسؤولين.

إن محاولة الالمام بالأسباب المفسرة لهامشية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر هو تحدي في حد ذاته، لأننا أمام اقتصاد غني بالثروات الطبيعية والإمكانيات الفلاحية والصناعية والبشرية من جهة، وبعيد جدا عن مستويات الأداء الجيدة للاقتصادات العالمية وحتى العربية من جهة أخرى.

وبما أن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، فبدون وجود انتاج لا يمكن الحديث عن مقاربة التصدير، سنحاول بداية في هذا الفصل من خلال المبحث الأول منه تحليل أسباب جمود القطاع الفلاحي والصناعي وعجزهما عن توفير أحجام وكميات مؤهلة للتصدير، وتحليل أسباب عدم جاذبية بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر والتي تعد آلية فعالة لتنشيط عملية التصدير.

وفي المبحث الثاني سنقوم بتشخيص مختلف المشاكل والمخاطر التي تواجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، سواء المتعلقة بالمؤسسة أو بمحيط عملية التصدير، ونظرا لأهمية الخدمات اللوجستية والنقل البحري في التقدم الذي أحرزته مختلف التجارب الدولية الناجحة والرائدة في مجال التصدير، ونظرا أن هذا الجانب هو إحدى حجرات التعثر أمام نشاط التصدير في الجزائر فسنخصص مبحثا كاملا (المبحث الثالث) للإلمام بجميع المشاكل المتعلقة بالخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائر.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي والصناعي، بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر

نحاول في هذا المبحث تحليل أسباب جمود كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الجزائر، وعدم ارتقائهما لمستوى التصدير، بداية من خلال تحليل نسبة مساهمة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وتشخيص مختلف العراقيل والصعوبات التي يواجهها هذين القطاعين والتي تقف أمام تطورهما وتلبيتهما للطلب المحلي، والوصول إلى مستويات انتاج تسمح بتوجيهها نحو التصدير.

إضافة إلى تشخيص أسباب ضعف بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية في الجزائر، إذ أن وجود بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية أصبح عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي الذي ينعكس بشكل أساسي على تنافسية صادراتها.

المطلب الأول: جمود القطاع الفلاحي والصناعي وعدم ارتقائهما لمستوى التصدير

إن نشاط التصدير خارج المواد النفطية ضعيف ولم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطّرة في برامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة لم تتحقق، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن أسباب الجمود الذي تعاني منه القطاعات المرشّحة لرفع التحدّي في هذا الشأن لا سيما قطاع الفلاحة والصناعة.

الفرع الأول: تحليل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014

بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطنية، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل الجزائر ضمن الدول التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي وعليه، فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع البترول بنسب مقبولة يبقى بعيد المنال امام قطاع فلاحي يعجز حتى عن تلبية الطلب المحلي فما بالك التصدير.

وفيما يخص القطاع الصناعي ورغم تبني الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي إلا أن السياسة الصناعية المنتجة المرتكزة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري شبه الكلية للريع البترولي من جهة، ولدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت من جهة أخرى، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات

عمومية بعيدة عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما أدى بدوره إلى ضآلة القيمة المحققة في القطاع الصناعي ، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا[1].

نحاول في هذا الفرع قبل تشخيص العوائق التي أدت إلى تراجع كل من القطاع الفلاحي والصناعي وعجزهما عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير، الوقوف أولا على مدى مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي في الفرع الأول منه، وهذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم (50): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي خارج المحروقات	القيمة المضافة المحققة من القطاع الفلاحي	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خارج المحروقات (%)	القيمة المضافة المحققة من القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خارج المحروقات (%)
2000	54.79	33.38	4.6	8.4	13.8	3.86	7.05	11.56
2001	54.79	36.31	5.33	9.73	14.7	4.05	7.39	11.15
2002	56.79	38.7	4.24	9.23	13.5	4.22	7.43	10.90
2003	67.86	43.93	6.66	9.81	15.2	4.53	6.68	10.31
2004	85.32	54.02	8.83	9.41	14.9	5.24	6.14	9.70
2005	103.19	58.1	7.93	7.68	13.6	5.46	5.29	9.40
2006	117.02	63.6	8.83	7.55	13.9	5.86	5.01	9.21
2007	134.97	76.14	10.15	7.52	13.3	6.92	5.13	9.09
2008	171	93.64	11.03	6.45	11.8	8.05	4.71	8.60
2009	137.2	93.09	12.8	9.33	13.8	7.85	5.72	8.43
2010	161.2	105.7	13.65	8.47	12.9	8.3	5.15	7.85
2011	199.07	127.7	16.24	8.16	12.7	9.11	4.58	7.13
2012	204.33	134.53	18.33	8.97	13.6	9.4	4.60	6.99
2013	210.18	147.2	20.66	9.83	14	9.64	4.59	6.55
2014	214.06	153.9	21.99	10.27	14.3	10.39	4.85	6.75

Source : Banque d'Algérie, Bulletin statistiques trimestriels, Septembre 2007, Mai 2001, Juin 2015.

[1] جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و-119علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 ،ص:115.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة المحققة من القطاع الفلاحي انتقلت من 4.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.99 مليار دولار سنة 2014، ورغم الزيادة الملحوظة بداية من سنة 2009 نتيجة تطبي الإصلاحات الاقتصادية على القطاع إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يقيت جد متواضعة ولم تتجاوز 10.27 % كأعلى نسبة محققة سنة 2014، حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000-2014) 8.72 %.

وحتى يكون تحليلنا أكثر دقة حاولنا إظهار نسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات كما هو مبين في الجدول أعلاه، واتضح انها ظلت مساهمة ضئيلة ولا ترقى إلى مايجب أن تكون عليه مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خارج المحروقات، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة 13.73 %.

وفيما يخص القيمة المضافة المحققة من القطاع الصناعي فهي الأخرى سجلت قيم بعيدة جدا عن المستوى المطلوب، وعرفت نموا بطيئا من سنة أخرى خلال فترة الدراسة، وانتقلت من 3.86 مليار دولار سنة 2000 إلى 10.39 مليار دولار سنة 2014، ولم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 7.43 % كأعلى نسبة مسجلة سنة 2002، وبلغ متوسط نسبة المساهم خلال فترة الدراسة 5.62 %، أما نسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات فلم تتحسن كثيرا وبلغ متوسطها 8.91 % وهو ما يعكس ضعف أداء القطاع الصناعي في عموما.

الفرع الثاني: تحليل أساب جمود القطاع الفلاحي في الجزائر

1- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي:

أشار آخر إحصاء سكاني بالجزائر نهاية سنة 2014 إلى وصول عدد سكان البلد إلى 39.5 مليون نسمة[1]، يتوزع سكان الجزائر من الشمال إلى الجنوب، فالمنطقة التلية والتي تمثل 4 % من المساحة الإجمالية تحوي أكثر من 80 % من سكان الجزائر، أما المنطقة السهبية والهضاب العليا والتي تمثل 9% من المساحة الإجمالية فتحوي تقريبا 12 % من سكان الجزائر، في حين يتوزع حوالي 8 % من سكان الجزائر في الصحراء التي تمثل 87 % من المساحة الإجمالية.

[1] الديوان الوطني للاحصائيات، على الموقع: www.ons.dz

إن الزيادة السكانية بالجزائر وان قلت زيادتها المتسارعة في السنوات الأخيرة إلا أنها لا زالت تمثل تحدي كبير في تلبية حاجيات السكان من المواد والسلع الفلاحية والغذائية، إلى جانب قلة المساحات الزراعية والتحديات المناخية، كلها عوامل أبقت الجزائر في مصاف الدول المستوردة للقمح ، الذي يعتبر المصدر الأساسي لغذاء الجزائريين، رغم التحسن الملحوظ في الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن التغيرات المناخية التي شهدتها وتشهدها الجزائر أدى إلى تذبذب الإنتاج من سنة إلى أخرى.

2- ارتباط الانتاج الفلاحي بالتغيرات المناخية:

- **عائق تباين درجة الحرارة:** تتباين درجة الحرارة في الجزائر من منطقة إلى أخرى وتتأثر بعاملي التضاريس والقرب والبعد عن البحر، كما تختلف درجاتها حسب الفصول والمناطق وهي على النحو التالي:

- اعتدال الحرارة صيفا وشتاء على الشريط الساحلي(مدى حراري منخفض)
- ارتفاع الحرارة صيفا في المناطق الداخلية وانخفاضها شتاءا.

- **عائق استغلال المياه:**

تقدر مساحة الجزائر بـ:2,4 مليون كلم ^{2} غير أن 90 % منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحى الشمالي للسلسلة الأطلسية وتتوزع كمية التساقط في الجزائر على النحو التالي[1]:

- تتسبب الرياح الشمالية في سقوط الأمطار على الشمال 10000مم (الساحل الشرقي).
- أما في الغرب فتقل عن 600 مم بسبب الحواجز الجبلية في المغرب الأقصى التي تمنع وصول الرياح المشبعة ببخار الماء.
- تصل كميات التساقط في الهضاب العليا (400/200 مم).
- تصل كميات التساقط وراء الأطلس الصحراوي إلى أقل من 200 مم.

كما أن التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء تقدر بأقل من 20 مليار متر مكعب، منها 75% فقط قابلية للتجديد (60%بالنسبة للمياه السطحية، % 15 بالنسبة للمياه الجوفية.

وترتكز الأودية الهامة في الإقليم التلي وتصب في البحر، وهي كالاتي:

- وادي الشلف :طوله 650 كم ينبع من جبال عمور ويصب في البحر قرب ولاية مستغانم.
- وادي سيق: مساحته 1850 كم ينبع من جبال الضاية.

[1] محمد بوطالب وأخرون، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:21.

- وادي الهبرة(الحمام) مساحة حوضه 4982 كم ^{2} يستمد مياهه من جبال الضاية وسعيدة.
- وادي سيبوس :حوضه 5488 كم ^{2} ينبع من الأطلسين.

وبما أن الزراعة لوحدها تمتص أكثر من 70% من المياه المتواجدة على سطح الأرض والمياه الجوفية المستخدمة من قبل الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة والحفاظ عليها.

3- عائق العقار الفلاحي:

لا يزال العقار الفلاحي عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال سيره، خاصة بعد إصلاح 1987 الذي زاد المشكل تعقيدا بسبب توزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما جعل الأرض عرضة للنهب والاستغلال اللاعقلاني، حيث تؤكد كل الإحصائيات على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة (لا تتعدى 8.2 مليون هكتار)، وهي لا تمثل سوى 3%من مساحة الجزائر (2.4 مليون هكتار) وهذا ما جعل نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة ينخفض من0,29 هكتار سنة 1992 ليصل إلى 0,20 هكتار فقط سنة2000 ، وبلغ 0.24 هكتار سنة 2011[1]، كما أن توسيع المساحة الصالحة للزراعة أمر صعب جدا ويتطلب أموالا كثيرة.

الجدول رقم(51): توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة (1988-2009) الوحدة: ألف هكتار

البيان	89/88	00/99	01/00	03/02	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08
المساحة الفلاحية الصالحة	7675.5	8227.44	8193.74	8270.9	8389.64	8403.57	8414.67	8424.76	8389.64
المراعي والمجاري	31.035	31794.3	31914.8	31635.9	32821.5	32776.7	32837.3	32884.9	32821.6
أراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة	993.2	866.34	875.34	911.77	1169.44	1187.65	1196.95	1126.36	1169.44
الغابات	4699	4196	4223	4256	4289	4303	4216.4	4228	4227.7
مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة	**44421.7**	**45084.1**	**45206.8**	**45073.9**	**46669.6**	**46670.9**	**46665.2**	**46664.0**	**46608.4**
نسبتها إلى مجموع مساحة التراب الوطني	**%16.7**	**%17.2**	**%17.2**	**%17.1**	**%17.8**	**%17.8**	**%17.8**	**%17.8**	**%17.8**

Source :Office National des Statistiques (ONS),, collections statistiques N°119, les statistiques de l'Agriculture et de pèche, rétrospective 1989 – 2001,fèvrier2005, p08.

– Office National des Statistiques (ONS), Annuaire statistiques de l'Algerie, résultats: 2001 –2003, Edition 2005, P117.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2012 ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم32 ، الخرطوم، السودان، ص: 07، على الموقع: WWW.aoad.org

-Office National des Statistiques (ONS), Annuaire statistiques de l'Algerie N°24, résultats: 2004 -2006, Edition 2008.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة، المراعي والمجاري وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة، والغابات، عرفت تطورا حيث انتقلت مساحتها من 44421.7 ألف هكتار عام 89/88، إلى 45084.1 ألف هكتار سنة 00/99 ، ثم الى 46608.4 ألف هكتار عام 09/08، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة التي انتقلت من 7675.5 ألف هكتار سنة 89/88 الى 8227.44 ألف هكتار سنة 00/99، ثم إلى 8389.64 ألف هكتار سنة 08/ 09 والتي تمثل نسبة زيادة 7.2 % و 2 % على التوالي، وكذلك إلى الزيادة في أراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة التي تتكون من المزارع والمباني والساحات وأماكن الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر، التي انتقلت مساحتها من 993.2 ألف هكتار سنة 89/88 إلى 1169.44 ألف هكتار سنة 09/08، أي بنسبة زيادة كلية 17.74 % ، وكذلك إلى التطورات التي عرفتها الأراضي الرعوية التي انتقلت مساحتها من 31035 ألف هكتار الى 32821.6 ألف هكتار خلال نفس الفترة ، وهو ما يمثل نسبة نمو 5.76 % ، وهذه الزيادة التي تبقى محتشمة وغير كافية للارتقاء بالنشاط الفلاحي في الجزائر هي راجعة في الأساس إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ، الذي بفضله أنشئ العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية خاصة المطاحن، معاصر الزيتون، مصانع تحويل الطماطم، ومصانع العصير، مصانع إنتاج الخمور، مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته، وفتح الطرقات وتوصيل قنوات الري، والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية.

4- عائق التمويل الفلاحي:

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أن هناك عوامل مؤثرة داخلية، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها ويمكن حصر هذه العوائق في النقاط التالية:

- طول الفترة الإنتاجية.
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع والضباب.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته اتجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.

- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية.

5- عائق نقص الموارد البشرية في القطاع الفلاحي:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان. تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات،هذا القطاع عرف تذبذبا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عنه، وحتى بعد بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ولكن يبقى محتشما وبعيدا عن المأمول وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (52) : تطور العمالة الفلاحية خلال الفترة1990-2013

البيان	90	99	2001	2003	2005	2006	2013
العمالة الكلية	4282	5815	8860	8762.3	8900.9	9471.8	10566
العمالة في الزراعة	905	1200	2381.8	2287.3	2237.9	2212	1003.7
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	21.13	20.63	26.88	27.13	25.14	23.36	9.5

من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-ONS, Rétrospective statistique 1993.1996, édition 1999, p 25- Pour l'Année 90.

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2004, p11, Pour les' Années 1999 a 2004.

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du Secteur agricole, 2006, p11. Pour l'Année 2005 et 2006.

- إحصائيات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة –افريل 2014 ، ص :02.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوة العاملة الإجمالية وحجم القوة العاملة في القطاع الزراعي، فنجد أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من 905 ألف عامل سنة 1990 إلى 1200 ألف عامل سنة 1999 ، ثم إلى 2212.6 ألف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 32.6 %

و84.38 % على التوالي، مع ذكر أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و 2001 ، بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحة إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 27.13 % كأقصى حد، لتنخفض هذه النسبة إلى 23.36 % سنة 2006 ومن ثم إلى 9.5 % عام 2013، بسبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات وكذا الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 2005 التي أدت إلى تغيير شروط تقديم الدعم وتوسيع الرقابة، مما أدى إلى انخفاض عدد الفلاحين والمستغلين في الفلاحة الطالبين للدعم، الذي نتج عنه انخفاض العمالة في القطاع.

الفرع الثالث: تحليل أسباب جمود القطاع الصناعي في الجزائر

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع وترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، ومن بين هذه الأخيرة يمكن ذكر مايلي[1]:

1- **ضعف الإنتاج الصناعي** :لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ،لا تتعدى 13% ،وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

2-ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى

[1] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث ,جامعة ورقلة ،2010، ص:176-178.

المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج.

وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء، وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

3- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافستها، إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد، وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها[1]:

-تدني مواصفات السلعة المنتجة.

-الارتفاع في كلفة الإنتاج.

-آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية.

-تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها.

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار

[1] أ.زرقين عبود، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد رقم39 ،2008 .

القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن متهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى ، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه ، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

-توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

-المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

4- **الارتباط بالسوق الخارجية في اقتناء مستلزمات الصناعة:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الاحيان.

5- **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:** تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية، وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

-عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة ، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

-اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام

-الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

-الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز على الإنتاج الكمي مع إهمال نوعيته و تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

6- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وأهم ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ [1]:

-الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.

-طرق العمل وأساليب الإنتاج ، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية -العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.

-خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا، للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها.

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر .

[1] زرقين عبود، مرجع سابق.

7- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، و هذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة ، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ،وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ،لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، و هذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الاستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

8- العملية الصناعية في الجزائر غير متكاملة:

إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة تشمل على جوانب عدة:

-عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك) ،وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي)

-عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.

-عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها ،تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة ، وتمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة.

-عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان ،حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعيته وتكاليفه أو حتى الكيفية وأسلوب تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج[1].

[1] زرقين عبود، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير المرتبطة ببيئة الأعمال، والجاذبية الاستثمارية في الجزائر

تشير مختلف الأبحاث والدراسات إلى أن بيئة الأعمال، هي العامل المهم الذي يتحكم في تدفق الاستثمارات عبر العالم، ولن ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفرت له بيئة استثمار تحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء.

ويقصد ببيئة أداء الأعمال " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول، ومدى ما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني، ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية ".[1]

الفرع الأول: ضعف بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية في الجزائر

يشكل وجود بيئة ملائمة للأعمال والجاذبية الاستثمارية عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، الأمر الذي ينعكس بصفة أساسية على صادراتها، وفي هذا الصدد يمكن تحقيق هذه البيئة لجذب الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة أعمال ملائمة تتميز بالاستقرار والشفافية، وإيجاد مؤسسات فاعلة بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير ضار للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته ولا يعوق تفعيل المنافسة المحلية، بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال[2]، ويوضح الجدول التالي مستوى بيئة الأعمال في الجزائر:

[1] حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، جامعة اليرموك، الأردن، ص: 4.

[2] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص:222.

جدول رقم (53): مستوى أداء بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2003-2009-2012.

	2003	2009	2012
البنية التحتية الأساسية	0.22	0.17	0.15
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.48	0.81	0.71
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.31	0.24	0.24
جاذبية الاستثمار	0.33	0.19	0.45
تكلفة القيام بالأعمال	-	0.34	0.3
مؤشر بيئة الأعمال	0.34	0.34	0.37

المصدر: -تقرير التنافسية العربية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:41.
- تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص:37.
- تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص:40

تدل نتائج المؤشر على ضعف أداء بيئة الأعمال في الجزائر، ففي جانب البنية التحتية الأساسية والتي من شأنها خلق روابط تفاعلية بين مختلف المناطق التنموية المحلية من ناحية، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، يلاحظ أنها مازالت منخفضة، حيث تراجعت من 0.22 نقطة سنة 2003 إلى 0.15 نقطة سنة 2012، وهذا بالرغم من الطفرة النفطية للفترة (2004-2013) والتي كان من الممكن أن تشكل فرصة سانحة لتعزيز البنية التحتية الأساسية في الاقتصاد الجزائري.

أما في جانب الجاذبية الاستثمارية، فرغم حدوث تحرك في هيكل الاقتصاد الجزائري باتجاه اقتصاد السوق وتحرير نظم التجارة الخارجية، فإنه يلاحظ استجابة ضعيفة من قبل الاستثمار لذلك، حيث تراجع مؤشر جاذبية الاستثمار إلى 0.19 نقطة سنة 2009 لكن أداءه تحسن نسبيا سنة 2012 ببلوغه 0.45 نقطة، وهو ما يعني أن جذب الاستثمارات وإقامتها في الاقتصاد الوطني يتعبر أحد التحديات التي لم توفق فيها الجزائر، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه القناة في القطاع الصناعي الوطني لنقل المعارف والتكنولوجيا والأموال، وعندما نعود على تفاصيل القيود التي تقلل من جاذبية الاستثمار إلى الاقتصاد الجزائري نجد:

- ضعف اندماج الاقتصاد الوطني عالميا واعتماد النمو فيه على الاستثمارات العمومية القائمة على إيرادات المحروقات، فالسوق الجزائرية غير معنية بالاكتتابات المالية، ولا بالتوظيفات على

راس المال أو إدراجات البورصة، ولا بمشاريع الجذب السياحي، ولا بمنافسة القطاع العام من خلال سوق حرة ومنظمة إذ لا يزال القطاع العام في كل من الصناعة والفلاحة الابن المدلل للدولة على الرغم من هشاشة القطاع الأول وخضوع القطاع الثاني لتقلبات الطبيعة[1].

- انخفاض مستوى التطور المالي وضعف بورصة الجزائر، الأمر الذي يترتب عنه ألا تجد المدخرات المحلية طريها إلى الاستثمار عن طريق القطاع المالي.
- تعاني بيئة الاستثمار في الجزائر من التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجالات عديدة، كما تمنع المستثمر الأجنبي من تملك المشروع كاملا في مجالات أخرى، وكذلك فرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 51%.
- عدم امتلاك الجزائر تاريخ طويل ورؤية إيجابية نحو الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: مشاكل الاستثمار في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين المناخ الاستثماري، إلا أن المؤشرات الدولية والإقليمية توضح بأنه مازال يعاني من عدة نقائص ومشكلات ومعوقات، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1- مشكلة التمويل:

في نهاية 2009، بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 26 مؤسسة، موزعة كالآتي:[2]

- 06 بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- تعاضدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية؛
- 14 بنكا خاصا، واحد ذا رأس مال مختلط؛
- 3 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان(02) عمومية؛
- مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي؛
- شركتان خاصتان للاعتماد الإيجاري.

[1] بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد – مقالات في الاقتصاد الجزائري–، دار جسور للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2012، ص:169.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر2010، ص ص: 111–112

وبالنظر إلى حجم النشاط، فإن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على السوق، حيث يبرز التقرير الصادر عن بنك الجزائر، بأن حصة هذه البنوك خلال العامين 2008 و2009، قد بلغت نسبة تقدر بـ 89% و90.8% على التوالي، والباقي فهو من نصيب البنوك الخاصة، أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد، فقد تطورت من 2614.1 مليار دينار جزائري عام 2008 إلى 3085.1 مليار دينار جزائري عام 2009 (أي بنسبة نمو تقدر بنحو 20.1%)، حيث تمثل مساهمة البنوك العمومية خلال العامين المشار إليهما نحو 87.5% و87.9% على التوالي؛ أما مساهمة البنوك الخاصة فقد بلغت، خلال نفس الفترة 12.5% و12.1% على التوالي.

على الرغم من هذه التشكيلة من المؤسسات المصرفية والمالية، وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قاتمة، خاصة بعد تصفية بنكين خاصين عام 2003 (بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)، ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أعده البنك العالمي، تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت الحصول على نحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75% هي بمثابة تمويل ذاتي، أما الباقي أي 10% فمصدره الممولون وبقية الدائنين، وتعتبر المشروعات الجديدة، والمؤسسات الحديثة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض البنكية مقارنة بالمؤسسات القائمة [1].

بالإضافة إلى ذلك، تعرف هذه البنوك عدة نقائص سواء تعلق الأمر بالبنوك العمومية أو بالبنوك الخاصة، حيث أن كلاهما لم يستطع إقرار واستخدام التقنيات التمويلية المعمول بها دوليا، وعدم تكييف النظام المصرفي بحيث يكون أكثر ليونة في مجال تسهيل تداول القروض، ويمكننا هنا الإشارة إلى هذه القيود التي تعيق تطور القطاع البنكي:

- عدم كفاية السوق المانحة وارتفاع سعر الفائدة والكلف؛
- نقص الخبرة والكفاءة المهنية لدى العمال، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر؛

[1]World Bank: Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, p.13, www.worldbank.org, consulted in 02/04/2016.

- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، وفي كثير من الحالات تكون الإجابة بالرفض؛
- ضعف الهياكل القاعدية، ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة الدفع؛
- عدم وجود ضمانات كافية للتمويل وعدم وجود برامج تمويل متخصصة؛
- غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف، ومعدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم؛
- رداءة وضعف السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر؛
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

2- مشكلة العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي، هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، ويعتبر أحد أهم الصعوبات لإنشاء وتطوير القطاع الخاص الوطني والأجنبي وجعله أكثر ديناميكية في الجزائر، وهو أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمرين لدرجة أصبح هذا العقار هو المحدد الرئيسي لموقع المؤسسة خلافا لما هو متعارف عليه، فالقرب من السوق، ووجود الهياكل الجيدة، وتوفر المادة الأولية واليد العاملة المؤهلة هي العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان قبل انطلاق أي مشروع، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب. وتتمثل أهم النقاط التي أدت بالعقار في الجزائر إلى أن يصبح مشكلا وعائقا أمام المستثمر ما يلي[1]:

- صعوبة الحصول على هذه الأرض المهيأة لمزاولة النشاط الاستثماري؛
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- تعدد وتعقد وثقل الإجراءات الإدارية والقضائية؛
- اشتراط البنوك للرهن المضمون؛
- جمود سوق العقار، والتكلفة الباهضة للأراضي بسبب عملية المضاربة؛
- بقاء العديد من المؤسسات العمومية بدون عقود ملكية؛

[1] محمد قويديري، وصاف سعيدي: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مقال، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08 ، سنة 2008، ص: 07.

- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- فساد، وضعف في التسيير والتنظيم، وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

3-العائق القانوني والإداري:

على الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية في وضع التشريعات والقوانين الجديدة التي تلم بشتى العناصر القانونية التي تهم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله وتحويلها وتحسن مناخ الاستثمار، غير أن قوانين الاستثمار في الجزائر تميزت بعدم الاستقرار والتغير نتيجة اعتمادها على قوانين المالية كمرجع لها والتي هي دورية ويمكن تعديلها في غضون سنة مالية واحدة، وهو ما زاد في تعرض الاستثمار إلى إجراءات إدارية لا تخدم استقرار القوانين[1]، إضافة إلى أن هذه التشريعات الخاصة بالاستثمار وكغيرها من التشريعات الأخرى تفتقر إلى التجسيد والتطبيق، وبالتالي نجدها جوفاء لا تنم عن الروح الحقيقية التي تجعل التطبيق يصل إلى نفس المستوى من التشريع النظري.

هذا بالإضافة إلى أن هذه القوانين تتميز بما يلي:

- عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها وبهذا يفتح المجال لمفارقات في التطبيق ينطوي في كثير من الأحيان على تمييز مجحف.
- إن السلوك الجزائري يتميز بتعدد الرقابة القبلية والتراخيص المسبقة، هذا السلوك المحافظ يضر بالاستثمار ويحد منه ويساهم بذلك في تقليص فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- عدم انسجام النصوص القانونية فيما بينها، وعدم استشارة رجال الأعمال والمتعاملين المعنيين بالأمر (نقابات، جمعيات المستهلكين...) في تحضير هذه النصوص.
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما أن عدد من القطاعات لا يزال يعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

[1] بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص: 172.

بالإضافة إلى هذه العراقيل القانونية وما تتميز به التشريعات والنصوص القانونية نجد كذلك الكثير من العراقيل التنظيمية والإدارية نلخصها فيما يلي:

- غياب هيئة وطنية مكلفة ومخصصة للاستثمارات الأجنبية فقط؛
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء وتستغرق 24 يوما و22 إجراء و240 يوم للحصول على رخص البناء[1] ؛
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار؛
- عدم قدرة الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار على الإلمام بكل مراحل العملية الاستثمارية، حيث نسجل نقصا كبيرا في مجال متابعة المشاريع المصرح بها، وغياب الرقابة الفعلية في الميدان وعدم احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، ووجود نقص في توجيه المستثمرين وإعلامهم؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث إن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب[2].
- عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و7 أيام أخرى للتفريغ[3].
- تعدد الرسوم، وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

4-البيروقراطية والفساد الإداري:

تعرف الإدارة الجزائرية، بثقلها، وجمودها، والبيروقراطية السائدة فيها، وقد نشأت هذه البيروقراطية، عن إرادة الدولة في الهيمنة على مختلف مرافق الحياة اليومية، ثم عن إرادتها في التخفيف من ضغوط البطالة، لمّا انخفضت القدرة التشغيلية للصناعة، وقطاع البناء، وأصبحت الإدارة العمومية، أول مورد لمناصب الشغل في الوطن، ثم عن إرادتها في محاربة البيروقراطية، بواسطة إجراءات بيروقراطية، أو إرادتها في تسهيل المعاملات الاقتصادية، ومنحها أكثر فعالية بإنشاء مصالح، وإدارات، وهيئات جديدة إضافية بطاقم الإجراءات المعتاد.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، 2010، ص: 07.

[2] محمد قويدري، د. سعيدي وصاف: مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[3] نفسه.

وكنتيجة لهذه البيروقراطية، انتشر الفساد الإداري، وكثرت مظاهره في معظم الإدارات العمومية وقد أشار التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام 2010، بناء على آراء مجموعة من رجال الأعمال والمختصين، وفي ضوء ما تصدره التقارير الدولية ذات الصلة، من أن ترتيب الجزائر قد تراجع من الرتبة 90 في عام 2006 إلى الرتبة 99 في عام 2007، وهذا من أصل 180 دولة شملها التقييم. ومن أبرز هذه المظاهر نجد:

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية؛
- انعدام روح المسؤولية وعدم تأدية الواجب الإداري؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام الحيوية الإدارية؛
- عدم الشفافية وتحكم العلاقات الشخصية في الحصول على بعض الخدمات والأموال...الخ؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، بواسطة الاحتيال والاختلاس...الخ؛
- شيوع ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات.

بالإضافة إلى مظاهر الفساد السابقة، نجد أن الرشوة من أسوء مظاهر الفساد الإداري في الجزائر، حيث أصبحت أحد العوامل التي يجب أن يراعيها المستثمر في مشاريعه، وتضاف في حسابات التكاليف، وأعباء المشروع، وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي، والذي شمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003، فإن متوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر بـ8.6%[1]، وفي دراسة أخرى للبنك الدولي والتي أجراها حول مناخ الاستثمار في الجزائر توصل إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي، لتسريع معاملاتهم، والاستفادة من بعض المزايا، والخدمات[2].

5-مشكلة النظام القضائي:

على الرغم من الإصلاحات الحديثة التي أدخلت على جهاز العدالة، فإن الإجراءات التنفيذية مازالت طويلة وغير فعالة، فحسب دراسة للبنك الدولي خلال سنة 2002، اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 20 إجراء، وحوالي 387 يوم [3].

---

[1] البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة العربية،2005، ص: 248.

[2] World Bank: Pilot Algeria Investment Climate Assessment , Op.Cit , p24.

[3] محمد قويدري، سعيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

وتشكل البيروقراطية، ونقص الثقة في جهاز العدالة، وخاصة لتسوية النزاعات التجارية، وغياب المحاكم التجارية، وثقافة حقيقية للتحكيم، كل هذا يشكل هاجس، وغموض كبير، يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية للبلد.

إن عدم الثقة في النظام القضائي، الذي ليس في مستوى الحاجة الاقتصادية، راجع لسوء سير القطاع القضائي، وعدم شفافيته، هذا بالإضافة إلى عدة مشاكل أخرى نلخصها فيما يلي:

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛
- عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية، نظرا لقصور في التشريعات، وندرة في التخصص؛
- بطء العمل، وغياب الفعالية، والحياد؛
- صعوبة تنفيذ القرارات القضائية؛
- تفشي ظاهرة الفساد، والرشوة، وضعف أخلاقيات المهنة.

6-مشكلة القطاع الموازي:

يلعب القطاع الموازي دور هام ومعتبر في الاقتصاد الوطني، حيث عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.[1]

وأكدت الإحصائيات الرسمية، أن القطاع الموازي في الجزائر، يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.[2]

وبالتالي، فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون، يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق، حيث أن غياب سياسة صناعية قوية مقابل دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع غياب المراقبة، أجبر

[1] ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تقييمية، من الموقع: WWW.ULUM.NL ، تاريخ الاطلاع:2016/05/04.

[2] نفس المرجع السابق.

ذلك أغلب المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها بل وحتى التوقف عن الإنتاج، فالاقتصاد الموازي (الخفي) يشكل بحق عائقا حقيقيا لنمو وبقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة[1].

7-بطء إجراءات الخوصصة:

شرعت الجزائر في عمليات الخوصصة، بوضع الإطار القانوني والمؤسسي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، والذي سمح ولأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، ومساهمتهم في رأس مالها بحدود 49%. ومع صدور الأمرين 95-22[2] و95-25[3] تعمقت تدريجيا إجراءات الخوصصة، وشملت أزيد من 800 مؤسسة مع نهاية 1997.

واقعيا، هذه الإجراءات لم تعرف تطبيقا ملموسا إلى غاية سنة 2000، ويعرف برنامج الخصخصة بطء كبير في تنفيذه، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998؛
- التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة؛
- التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، والمجلس الوطني لمساهمة الدولة، والشركات القابضة؛
- عدم كفاءة أداء السوق المالية.

ويرجع البعض من المحللين، هذا البطء في تنفيذ برنامج الخوصصة، إلى ثقل القطاع العمومي الاقتصادي، والمصالح الكبرى التي يمثلها بالنسبة لبعض الفئات، التي تعمل على عرقلة عملية خوصصته، ويرى البعض الآخر أن تأخر هذه العملية يعود لغياب الوفاق السياسي الضروري لإنجاحها.

ونتيجة لهذا التأخر، تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام، والاقتصاد الممركز والمخطط، أين نجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام وكبير وبشكل ملحوظ في الاقتصاد، والقسط الأوفر من السوق

---

[1] عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011. ص:28.

[2] الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة 1995/10/03، ص: 03.

[3] الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة 1995/10/27، ص: 06.

مازال مسيطر عليه من طرف البنوك العمومية (حوالي 91%)[1]، وكذلك الهياكل القاعدية وبعض الصناعات، على الرغم من ضعفها، وهو ما يشكل عائق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي.

8-الاستقرار السياسي والوضع الأمني:

يشكل الاستقرار السياسي والأمني، إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرارات الشركات الأجنبية في أي بلد من بلدان العالم، نتيجة للأخطار التي قد تنجم عن حالة اللاإستقرار واللاأمن، والتي يصعب التحكم فيها، وبالتالي لن يخاطر أي مستثمر بأمواله في بلد تسوده حالة الاضطرابات السياسية والأمنية.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي عانت، ولفترة غير بعيدة من تردي، وتأزم الأوضاع الأمنية، والتي خلفت فاتورة خسائر ثقيلة، وتسببت في تشويه صورتها على المستوى الإقليمي والدولي، وعرفت بذلك أقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، مقارنة مع الدول النامية الأكثر استقرارا وأمنا، حيث انتقلت من 25 مليون دولار، إلى 260 مليون دولار، ثم إلى 507 مليون دولار خلال السنوات 1995، و1997، و1999 على التوالي.[2]

وبالرغم من الانفراج السياسي والأمني، الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة، من خلال مشاركة الأفراد في مختلف المواعيد الانتخابية، وبروز ملامح العمل الديمقراطي، وموافقة الحكومة الجزائرية، ومصادقتها على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة، إلا أن التغيير المستمر للمسؤولين في مختلف أجهزة الدولة، وما يترتب عليه من تأخر عملية صنع القرار، وتغير السياسات، وتحديد الأولويات، وعدم الحسم في مختلف القضايا السياسية، التي تعيق مسيرة التنمية، يزيد من حالة عدم اليقين، وعدم الارتياح للأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، فضلا عن ذلك، فإن المؤشر المركب للمخاطر القطرية صنف الجزائر عام 2011 ضمن درجة المخاطر المنخفضة.

09-مشكلة الوصول إلى المعلومات: تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أن قرارات الاستثمار، رغم ما تجرى

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010، ص 111-112، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع :2015/12/11.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، ص 116، على الموقع: dhaman.net/ar ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/09.

عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري.

وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي، فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛
- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

10-معوقات أخرى:

بالإضافة إلى تلك المعوقات هناك معوقات أخرى لها تأثير على تشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- **اليد العاملة غير منتجة:** تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أين إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما.
- **هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج:** إن توجه رؤوس الأموال إلى الخارج يعود من دون شك إلى اعتبارات عديدة غير متوفرة محليا، وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة إشارة واضحة للمستثمرين الأجانب للعزوف عن استثمار أموالهم في الجزائر.
- **ضيق ومحدودية السوق المحلية:** تتميز السوق المحلية بضيق الحجم مقارنة بأسواق أخرى، وبالتالي أدى ذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب أو حتى المحليين عن الاستثمار في الجزائر، باعتبار أن هذا العنصر هو من المحددات الرئيسية للاستثمار.
- نقص إجراءات الترويج للمشروعات الاستثمارية وافتقارها كذلك إلى الكفاءة والفعالية.

المبحث الثاني: تشخيص مختلف المشاكل والمخاطر التي تواجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول الالمام بتشخيص مختلف المشاكل والمخاطر التي تواجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتعيق تطورها،

بداية بمشكل غياب التسويق الدولي بالمؤسسات الاقتصادية، وعدم تنافسية منتجاتها، وايضا مختلف مشاكل التصدير المرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسساتي وعدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، وصولا إلى مختلف المخاطر المتعلقة بعملية التصدير والتي أبرزها مخاطر الصرف، المخاطر التجارية وغير التجارية، المخاطر المرتبطة بالمرور لدى الجمارك، ومخاطر ترحيل عائدات الصادرات إلى أرض الوطن.

المطلب الأول: مشكل غياب التسويق الدولي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم تنافسية منتجاتها

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وما أحرزته من تقدم في مجال التسويق الدولي وجودة المنتجات وتنافسيتها التي أصبحت أهم متطلبات اقتحام أسواق التصدير، يعد غياب هذه المقومات في المؤسسة الجزائرية مشكلا كبيرا وعائقا أمام ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات.

فرع الأول: مشكل غياب التسويق الدولي بالمؤسسة

إن مدى ارتباط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع زبائنها وأسواقها، يعتبر من مقومات نجاح المؤسسة الجزائرية في الأسواق الدولية ، وهو ما يعني حتمية لجوء المؤسسة إلى القيام بدراسات سوقية وإعداد في ضوئها استراتيجيات تسويقية تبرز لها معالم الطريق الذي تتبعه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة بأكبر فعالية ممكنة، ذلك لأن التسويق في الوقت الراهن يعتبر بمثابة أحد ركائز القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث أنه يوفر المعلومات اللازمة فيما يتعلق بحاجيات ورغبات الزبائن، فضلا عن التغيرات البيئية الخارجية والداخلية للمؤسسة، ومنه تتمكن المؤسسة من إعداد استراتيجيات مزيجها التسويقي) منتج سعر، توزيع وترويج (القادر على تحقيق أهداف المؤسسة وإرضاء المستهلكين محليا ودوليا بطريقة فعالة وبأكثر كفاءة مقارنة بالمنافسين.

ما يؤخذ على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو أنها لم تدرك بعد المفهوم الحقيقي للتسويق، نظرا لأنها تطورت في سياق اقتصاد محمي من المنافسة الأجنبة وفي سوق وطني غير مشبع، ولكن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة عرف تغيرات كبيرة، وعليه فإن بعد النظر التسويقي يمكن أن يكون سببا لإنقاذها من الزوال من خلال إتباع استراتيجية تسويقية مبنية على تقدير تهديدات البيئة والقدرات الداخلية للمؤسسة، ذلك أن انفتاح السوق الجزائري على المنتجات الأجنبية من خلال تحرير التجارة الخارجية يفرض على المؤسسات الجزائرية، عمومية كانت أم خاصة، إلزامية العمل في ظل المنافسة الشرسة .

1- المشاكل المرتبطة بالموارد البشرية:

يهدف المسيرون إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين أساليب العمل والاقتصاد في التكلفة وفي الوقت المستغرق في العملية الإنتاجية وذلك عن طريق محاولة تغيير مهارات العاملين وقد ا رتهم من ناحية وتطوير أنماط السلوك التي يتبعونها في أداء أعمالهم ويتم ذلك بالاستثمار في الموارد البشرية باللجوء إلى تطوير العاملين عن طريق تدريبهم –بعد تحديد وحصر الاحتياجات – وإعادة تأهيلهم ومنع تقادم معارفهم ومؤهلاتهم، و استبدالها بمؤهلات حديثة وبشكل مستمر لمواكبة التغيرات السريعة و المستمرة التي يتميز بها عصرنا أو لتهيئة بعضهم إلى مراكز مسؤولية أعلى، و يهدف التحسين المستمر في الأداء والإنتاجية للحفاظ على الموقع التنافسي للمؤسسة.

ورغم أهمية التكوين والتأهيل في تحسين كفاءة الأفراد حول تقنيات ممارسة نشاط التسويق الدولي واقتحام الأسواق الدولية لدى مسيري المؤسسات الجزائرية عامة، نجد أن هذا الجانب لم يحض بالعناية اللازمة بدليل أنه لا يوجد مراكز أو مدارس أو معاهد متخصصة في هذا المجال مما جعل أغلب المؤسسات تفتقد إلى موارد بشرية مؤهلة في مجال اقتحام الأسواق الدولية[1].

2-انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات:

بحيث هناك غياب شبه كلي للهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي) ويرجع سبب ضعف مصالح التسويق الدولي إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطني في ظل اقتصاد الندرة (الطلب أكثر من العرض)، وهو ما لا يستدعي وضع مصلحة للتسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك[2].

[1] نوري منير، لجلط ابراهيم، مرجع سابق، ص :5.

[2] بن ساحة مصطفى، مرجع سابق ص:70.

الفرع الثاني :مشاكل التصدير المرتبطة بتنافسية المنتجات

في بيئة عالمية بلغ فيها التنافس و الإنتاج ذروته، أصبح الاهتمام برضى المستهلك هدفا يتسابق إلى تحقيقه غالب المؤسسات، ظهر مفهوم الجودة الشاملة كشعار ينادي به المختصون و الممارسون و تعتمد عليه المؤسسات الإنتاجية في اجتذاب المستهلك و ذلك باعتبارها لغة ووسيلة للتفاهم مع مستهلك العصر الحديث، و عليه فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية نظريات إدارية عدة تتسابق إلى تحقيق هذه الغاية، من أهمها نظرية إدارة الجودة، و نظرية ضبط الجودة ، ونظرية تقييم الجودة و تعتبر إدارة الجودة الشاملة مقياس أساسي للمفاضلة بين المؤسسات حيث اعتمدت في الكثير من المنظمات لأهميتها الاستراتيجية الفائقة مما زاد من فاعليتها ومن قدرتها على البقاء في السوق التنافسية، و الاستمرار في النشاط حتى في حالة بقاء المنتجات مكدّسة في المخازن.

1- جودة المنتجات الجزائرية:

تعد جودة المنتجات ونظافتها من بين أهم العوامل التي تساعد المنتجات على كسب حصص في الأسواق الخارجية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المنتجات الجزائرية لا تتطابق ولا تتوافق مع المعايير الدولية، ولا ترقى لدرجة التصدير .بل أكثر من ذلك أن المنتجات الجزائرية التي تعرض في السوق الوطنية لا تتوفر على الشروط الدنيا لقواعد الجودة والنظافة، الأمر الذي يدفع للقول بأن الوصول إلى التصدير لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك حل لمسألة الجودة والنظافة وهذا لن يتأتى إلا ببذل مجهودات كبيرة في مجال المعايير التي تعتبر الجانب المؤثّر على الصاد ا رت بل العامل المحدد لها[1].

تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة «ISO 9000»، والذي أصبح شرطاً ضروريا من، شروط التصدير إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي التي تطبق شروط نظام الجودة الشاملة على المنتجات المصدرة إلى أسواقها، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة نتيجة ما يؤدى إليه انخفاضهاً إلى تراجع نصيب المؤسسة من السوق المصدرة إليه، وهو ما يعنى خسارة جزء من الزبائن لعدم اقتناعهم لسلع بديلة أخرى[2].

---

[1] نوري منير، لجلط ابراهيم، مرجع سابق، ص ص: 5-7.

[2] سكينة بن حمودة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ،1999، ص:217.

ولا زالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها–مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية–سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين الجزائريين حول هذه المواصفات ومحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الأسواق تعد أحد أهم العقبات التصديرية[1].

- **التعبئة والتغليف:**

إن لتعبئة وتغليف وتكييف المنتجات أهمية قصوى سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى العلاقات الخارجية، حيث أن الشكل الذي يقدم به المنتوج وشكل التغليف يعتبر عنصرا من بين العناصر التي تدفع إلى الاستهلاك، كما يعتبر عنصر جذب وعامل رغبة في اختار المنتوج، أو العكس من ذلك فقد يخلق نفورا لدى المستهلك من السلعة أو يكون له رد فعل سلبي عليه.

وفي الجزائر لم يلق هذا الأمر الكثير من الاهتمام، فرغم ما عرفه المنتوج من تحسين وتطوير إلا أن التغليف لم يلقيا نفس الاهتمام من قبل المنتجين، ويعود السبب في ذلك إلى غياب المنافسة في السوق الوطنية[2].

- **انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع**

يلاحظ أن هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع الخاصة التي ترتكز على التصدير، كما يسجل انعدام خدمات ما بعد البيع، وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ مصلحة لخدمات ما بعد البيع، فهي تمثل سلاحا جديدا للمنافسة.

2- مشاكل التصدير المرتبطة بالإبداع والتكنولوجيا في المؤسسة الاقتصادية الجزائر

يمنح الإبداع التكنولوجي للمؤسسات ميزة تنافسية طويلة المدى، وفي الجزائر نجد أن السلطات العمومية أعطت اهتماما للإبداع التكنولوجي والبحث والتطوير وذلك من الناحية التشريعية فقط و التي جاءت في المخطط الخماسي للبحث العلمي (1998-2002)، و الذي يعد تطبيقا للقانون 98-11 المؤرخ في 1998/08/22[3] كما خصصت ، الحكومة استثمارات لإقامة مراكز ووحدات البحث الأساسي

[1] نوري منير ولجلط إبراهيم، مرجع سابق، ص:07.

[2] نفسه.

[3] قانون رقم 98-11 المؤرخ في 1998/08/22، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002)، الجريدة الرسمية، العدد رقم 62، الصادر في 1998/08/24.

و التطبيقي و التكوين العالي في الخارج في مختلف التخصصات، مع وجود برامج للبحث و التطوير اعتُمدت من طرف الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، وفي الواقع العملي نلاحظ أن هناك علاقة انفصام بين القطاع الصناعي الإنتاجي و البحث العلمي، مما يعيق التنمية المتوصل إليها بتظافر القطاع الصناعي والبحث العلمي، من خلال التعاون والتكامل، كما هو عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما انعكس جليا على طبيعة نشاط المؤسسات الجزائرية إذ يغلب عليه الطابع التركيبي في مختلف الصناعات، أو عقد الاتفاقيات التكنولوجية و الإنتاجية مع مؤسسات أجنبية[1].

المطلب الثاني: مشاكل التصدير المرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسساتي وعدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة

تعد مشاكل التصدير المرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسساتي وعدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة من أهم العوائق التي يواجهها نشاط التصدير في الجزائر.

الفرع الأول: عدم فعالية الإطار التشريعي والمؤسساتي للتصدير

لقد وضع المشرع الجزائري سنة 2004 إطارا قانونيا لتشجيع الصادرات خارج المحروقات تجلى في الأمر 03-04 الصادر في 19 جويلية 2004 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها[2]، كما أنشأت عدة هيئات لتشجيع الصادرات أهمها:

-المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

-الوكالة الجزائرية لتأمين وضمان القرض عند التصدير

-الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير

-الصندوق الخاص بترقية الصادرات

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

غير أن هذه المجهودات التشريعية لم تحقق الأهداف المرجوة بسب عدة عوامل أهمها:

[1] نوري منير، لجلط إبراهيم، مرجع سابق، ص: 08.

[2] الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2004/07/19، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المادة رقم 17.

- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، ووصول الأمر إلى حد التداخل في المهام .، وهو ما تمخّض عن تضارب في الأرقام المصرّح بها حول وضعية القطاع التصديري، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وايجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات غير النفطية؛

-غياب استراتيجية وطنية واضحة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في ظل التغطية المالية التي تحققها صادرات المحروقات.

-التهميش الذي يعاني منه المصدر الجزائري و العراقيل التي يواجهها لاسيما الادارية منها أو الجبائية أو الجمركية أو المالية و كذلك الحماية المتعلقة بتأمين صادراته من مختلف الاخطار لاسيما عدم السداد فضلا عن الأخطار السياسية.

-عدم امتلاك المصدر الجزائري لمعطيات و دراسات تتعلق بالأسواق الخارجية في ظل نقص التأطير وتكوين المصدر في هذا الاطار و تنظيم المعارض و المشاركة فيها، وهو ما نتج عنه التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية، الذي لا يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، كما تسببت هذه العشوائية في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي إضاعة فرصة استغلال الأسواق الخارجية؛

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته، هذا في حين عجزت الإعانات المخصصة لمواجهة هذا المشكل في إطار دعم الصادرات؛

- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدرتها الانتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية[1].

الفرع الثاني: عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة

المؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق، يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية، فلكي تتحكم المؤسسة في توسعها الدولي تلجأ إلى الاختيار والنقد الذاتي الشامل والمعمق، ومن خلال الملاحظة الميدانية

[1] بن جلول خالد، مرجع سابق، ص ص:75-76.

للمؤسسات نستنتج أن المؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي المؤسسة التي بإمكانها أن تنجح في التصدير

فنجاح المؤسسة في الخارج يتوقف في كثير من الأحيان على نجاحها في الداخل ومنه فدفع المؤسسات إلى التصدير وزيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات التي دخلت ميدان التصدير، يعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة من خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أو ضعف مؤسسة، أي العوامل الداخلية، فلا يجب إغفال عوامل المحيط والبيئة التي تعمل فيهما المؤسسة، إن خصائص المنتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو محيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

المطلب الثالث: مختلف المخاطر المتعلقة بعملية التصدير

تعتبر مخاطر الصرف، المخاطر التجارية وغير التجارية، المخاطر المرتبطة بالمرور بالجمارك ومخاطر ترحيل عائدات الصادرات إلى الوطن أكثر ما يهدد الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ويقف أمام تطورها وترقيتها.

الفرع الأول: مخاطر الصرف، المخاطر التجارية وغير التجارية

1- مخاطر الصرف:

تتعلق أساسا بتذبذب الأسعار أو العملات أو سعر صرف العملات، إذ أن المؤسسات تواجه خطر الصرف من لحظة إقامتها لعلاقات تجارية مع الخارج وتذبذب العملات خاصة أن الدفع أو تمويل هذه العمليات يتم بالعملة الصعبة، فعندما يقترح أسعارا محددة بالعملة الصعبة يجد نفسه مواجها لمخاطر الصرف لأنه لا يدري إن كان هناك من يلبي دعوته، ويجيبه عن عرضه أو صفقته، نفس الخطر نجده بالنسبة للمؤسسات التي تمارس البيع من خلال النماذج، حيث تجد نفسها أمام مخاطر الصرف وهذا خلال كل فترة العرض .بعد عملية العرض والتفاوض، وفي حالة الاتفاق يبرم العقد التجاري بين الطرفين، من هذه اللحظة، يجد المصدر نفسه مواجها لخطر الصرف.

2- **المخاطر التجارية (أخطار المشتري):** تشير الأخطار التجارية والتي تعرف أيضا بأخطار المشتري إلى عدم سداد المستورد لقيمة البضائع لأحد الأسباب التالية:

- إفلاس المستورد (المشتري
- تدهور الأوضاع المالية للمستورد.
- امتناع المشتري عن السداد لفترة تتعدى فترة الانتظار المتفق عليها.

3- المخاطر غير التجارية (مخاطر تتعلق ببلد المشتري):

هناك جملة من المخاطر قد تعترض عملية التصدير تتعلق أساسا ببلد المشتري(المستورد)، والتي عامة ما تأخذ صبغة القوة القاهرة، هذه المخاطر متعلقة ب:

1-المخاطر السياسية:

ويقصد بها تلك الأخطار التي لا تعود إلى ظروف المستورد ذاته، أي التي ترجع إلى عوامل خارجة عن إرادته منشؤها الظروف السياسية والاقتصادية والمالية لبلد المستورد، وتشمل هذه المجموعة ما يلي [1]:

4- أي إجراء أو قرار أو عمل صادر من السلطات العامة في دولة المصدر يحول دون تنفيذ عقد التصدير.

5- أي إجراء أو قرار صادر من السلطات العامة في حكومة أجنبية يحول دون عقد التصدير .
إفلاس المشتري العام أو إعساره .

6- فسخ المشتري العام عقد التصدير دون مسوغ أو إخلاله بالتزاماته قبل المصدر .

7- كل عمل عسكري صادر عن دولة المشتري أو جهة أجنبية تتعرض له الأصول المادية للمشتري تعرضا مباشرا، وكذلك الاضطرابات الأهلية العامة والتي يكون لها عين الأثر إذا ترتب عليها مباشرة عجز المشتري أو تأخره في سداد مستحقات المصدر.

8- إلغاء السلطات العامة في دولة المشتري لترخيص الاستيراد أو وقفه أو عدم تجديده أو منع إدخال البضاعة.

9- منع السلطات العامة في دولة العبور مرور البضاعة عبر إقليمها إذا ترتب على ذلك تعذر وصولها إلى دولة المشتري أو زيادة نفقات الشحن على نحو يرهق المصدر.

[1] طارق جمعة سيف، مرجع سابق، ص: 42.

10- استيلاء السلطات العامة في دولة المشتري أو دولة العبور على البضاعة المشحونة أو حجزها أو مصادرها.

11- اتخاذ إجراءات خارج القطر تقيد بصفة جوهرية من القدرة على تحويل قيمة البضاعة المشحونة إلى عملة الوفاء، وذلك أيا كان الإجراء المتخذ، ويشمل ذلك الرفض أو التأخر في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي.

-حدوث حروب أو نزاعات مدنية، أو أجنبية تؤثر على العملية،

-قواعد حظر مالية مسلطة من طرف دولة المشتري،

تجدر الإشارة هنا أن هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

2-مخاطر التحويل:

هذه المخاطر متعلقة بالأحداث السياسية، الصعوبات الاقتصادية أو مراجعة القوانين والتنظيمات لبلد المشتري والتي تؤدي إلى تأجيل أو استحالة تحويل الأموال المقدمة من طرف المشتري إلى المصدر[1].

3-المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية:

يمكن إجمال هذه المخاطر في كل الصعوبات الناجمة عن الهزات الأرضية، الحرائق، الطوفان، البراكين، ..إلخ والتي يمكن أن تؤثر مباشرة على الصفقة سواء من خلال تأثيرها على المستورد في حد ذاته أو على تمام عملية الدفع والتحصيل لحقوق المصدر[2].

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالمرور بالجمارك

قد يترتب عن المرور بالجمارك مجموعة من المخاطر لا سيما إذا لم يقم المصدر بالاختيار الأنسب للوكيل المعتمد لدى الجمارك أو اختيار النظام الجمركي الملائم، على ذلك يجب أن يكون الوكيل المعتمد لدى الجمارك مختصا ومحترفا لأنه هو من ينوب المصدر في تمثيله لدى الجمارك في كل الإجراءات.

1- سوء اختيار الأمثل للوكيل المعتمد لدى الجمارك:

لابد من اختيار وكيل جمارك محترف تكون له سمعة ومصداقية وصيت في التجارة الدولية، زيادة على كون هذا الأخير عارضا لأحسن الخدمات والأسعار.

---

[1] Idir Ksouri, les opérations de commerce international- guide pratique de l'import-export, Berit édition, Alger, 2014, page : 44.

[2] Ibid, page :44-45.

إن سوء اختيار الوكيل المعتمد لدى الجمارك قد يؤدي إلى تأخير عملية أو إجراءات التصدير، إضافة إلى زيادة تكاليف لوجستية أو حتى وقوع منازعات مع إدارة الجمارك بشأن التصريحات المقدمة من طرف هذا الوسيط.

2- طول مدة الاجراءات الجمركية:

يتحمل المصرحون عامة والوكلاء لدى الجمارك خاصة المسؤولية عن كل المعلومات المدرجة في التصريح المفصل لدى الجمارك، بما في ذلك الوثائق المرفقة بهذا التصريح.

على هذا يجب التأكد من المعلومات المقدمة من جهة، بالإضافة إلى البحث عن الطرق الأنسب والمبسطة والتسهيلات المتضمنة في القانون الجمركي لاسيما فيما يتعلق بالجمركة عن بعد، الجمركة المبسطة أو الرواق الأخضر.

كل سوء تسيير للإجراءات يرتب مجموعة من المخاطر تتعلق أساسا في التأخر في تسليم البضائع، تكاليف إضافية معبئة على البضائع (التخزين) عدم احترام الواجبات العقدية وتصل حتى ضياع الصفقة. وتبقى آجال الجمركة في الجزائر جد طويلة وتسبب في كثير من الأحيان الضرر للمنتجات سريعة التلف[1].

3- عدم الاستخدام الكافي للأنظمة الجمركية الاقتصادية من طرف المصدرين الجزائريين:

إن استخدام المصدرين الجزائريين رغم أن الهدف من للأنظمة الجمركية الاقتصادية (نظام العبور، المستودع الجمركي، القبول المؤقت، إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية والتصدير المؤقت) هو غير كاف، رغم أن هدف هذه الأنظمة هو تمكين المصدرين من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف وتعليق دفع الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي وهو ما يعمل على ترقية التصدير، نقل التكنولوجيا وخلق مناصب العمل، بالإضافة إلى أن الاستفادة من هذه الأنظمة في الجزائر يبقى يعاني من البيروقراطية[2].

[1] Ali Bey Nasri, Contraintes au développement des exportations hors hydrocarbures, intervention dans la conférence nationale sur le commerce extérieur, Palais des nations, Alger ,30-31 mars 2015, page : 04

[2] Ali Bey Nasri, Op-cit.

الفرع الثالث: مخاطر ترحيل عائدات الصادرات إلى الوطن

- **التوطين البنكي كإجراء سابق للصادرات:**

ألزم المشرع الجزائري المتعاملين في مجال التجارة الخارجية بالقيام بعملية التوطين قبل أي إجراء سابق، غير أن عملية التوطين تستوجب فتح حساب بالعملة الصعبة لدى أحد البنوك الذي له صفة الوسيط المعتمد الذي يعمل على تسييره ومراقبته فبالنسبة لفتح الحسابات بالعملة الصعبة واستعمالها فقد جاء النظام رقم 07-01 [1] الذي يهدف حسب المادة الأولى منه إلى ":تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان "وتبدأ الجوانب المالية لعملية التصدير بفتح الحساب بالعملة الصعبة وتنتهي بترحيل الإيرادات الناجمة عنها إلى أرض الوطن.

حيث سمحت المادة 22 من النظام 07-01 لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم في الجزائر من أن يفتح حسابا بالعملة الصعبة فنصت على أنه " :يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم ، فتح حساب أو عدة حسابات تحت الطلب و /أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة المعتمدة " غير أن الفقرة الأولى من المادة 17 من النظام 07-01 سمحت للمقيم فقط اقتناء و حيازة وسائل دفع بالعملة الأجنبية فنصت على أنه ": يرخص لكل مقيم في الجزائر اقتناء وحيازة وسائل دفع مدونة بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة، وفقا للشروط المنصوص عليها أدناه".

يفرض النظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة على كل متعامل في التجارة الخارجية أن يقوم بعملية التوطين، حيث تنص المادة 29 فقرة 1 من النظام07 -01 على أنه " :تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد باستثناء عمليات العبور والعمليات المشار إليها في المادة 33 أدناه.

[1] النظام رقم 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات الجارية مع الخارج والحسابات من العملة الصعبة، الجريدة الرسمية رقم 31، الصادرة في 13 ماي 2007.

كما اشترطت الفقرة 2 من نفس المادة على أن يسبق التوطين كل إجراء متعلق بالعملية التجارية بما في ذلك التخليصات الجمركية، حيث نصت" :يسبق التوطين كل تحويل/ترحيل للأموال، التزام و /أو التخليص الجمركي للبضائع."

-وفيما يخص التصدير فقد أكدت المادة 56 من النظام 07-01 على وجوب خضوع الصادرات للتوطين حيث نصت على أن" تخضع الصادرات من السلع عند البيع النهائي أو عند الإيداع وكذا الصادرات من الخدمات إلى وجوب توطين مصرفي باستثناء تلك المنصوص عليها في المادة 58 أدناه" وكما هو واضح من نص المادة فإن التوطين يشمل كن من تصدير السلع أو الخدمات على حد سواء، وقد وضحت الفقرة الأولى من المادة 30 من النظام 07-01 ما المقصود بالتوطين حيث نصت على أنه " يتمثل التوطين في فتح ملف يسمح بالحصول على رقم التوطين من الوسيط المعتمد الموطن للعملية التجارية ويجب أن يتضمن الملف مجموع المستندات المتعلقة بالعملية التجارية *."

وقد تركت الفقرة 2 من نفس المادة الحرية للمتعامل في اختيار الوسيط الذي يراه مناسبا له فنصت " : يقوم المتعامل باختيار الوسيط المعتمد ويلتزم هذا الأخير بالقيام بكل الإجراءات المصرفية المرتبطة بالعملية."

وعليه فإن عملية التوطين تتطلب من طرف المتعامل وضع ملف يشتمل على وثائق معينة محددة بموجب النظام 07-01** ، كما أن نفس النظام قد حدد التزامات الوسطاء المعتمدون فيما يخص هذه العملية، وهو ما سنحاول شرحه في العنصر الخاص بإجراءات التوطين.

- إجراءات توطين الصادرات:

-كما رأينا من خلال المادة 30 من النظام 07-01 فإن المتعامل مطالب بوضع ملف لدى الوسيط المعتمد من أجل الحصول على التوطين ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة60 من النظام 07-01 على أن " يطلب المصدر فتح ملف توطين مصرفي ويقدم للوسيط المعتمد النسخة الأصلية ونسختين طبق الأصل للعقد التجاري أو أية وثيقة أخرى تحل محله وأي مستند آخر من المحتمل طلبه."

و فيما يخص الوثيقة المعتمد عليها في عملية التوطين المصرفي ، فلم تستوجب المادة60 السابقة الذكر تقديم العقد التجاري باعتباره السند الوحيد الذي يعتمد عليه في فتح ملف التوطين وإنما تركت الباب

---

* يتكون رقم التوطين من 6 خانات حيث تحتوي كل خانة على رقم معين ويتضمن الرقم كل من سنة فتح التوطين، السداسي الأول أو الثاني، رقم خاص لعملية التوطين، تاريخ فتح التوطين، نوع العملة.

**من الناحية العملية فإن إجراء التوطين لا يتطلب وثائق كثيرة وإنما فقط العقد التجاري أو ما يحل محله ومستخرج يملئه المصدر.

مفتوحا أمام المتعامل ليقدم أي وثيقة أخرى تحل محل العقد ، وقد جاءت المادة 32 من النظام 07-01 لتترك الحرية للمتعامل في أن يقدم سواء العقد ، الفاتورة الشكلية ، سند طلب نهائي ، التأكيد النهائي للشراء ، وحتى المراسلات المتبادلة التي تحتوي على كل المعلومات الضرورية للتعرف على الأطراف المتعاملة وطبيعة العملية التجارية، وإن هذه المرونة في إثبات العملية التجارية تعد إجراء تسهيليا منحه المشرع للمصدر للقيام بعملية التوطين.

وبعد وضع الملف من طرف المتعامل يأتي دور الوسيط المعتمد، حيث عقب التدقيق في تطابق الوثيقة الأصلية والنسخ، يرد الوسيط المعتمد للمصدر نسخة من هذه الأخيرة تحمل رقم ملف التوطين المصرفي وختم الوسيط المعتمد [1].

وقد ألزم المشرع من خلال المادة 31 من النظام 07-01 شباك الوسيط المعتمد المؤهل لتوطين عملية التجارة الخارجية أن يمسك فهرس الملفات الموطنة، مرقما مؤشرا عليه من طرف شخص مؤهل لهذا الغرض ويضمن متابعتها المالية.

كما أن النظام 07-01 قد ضمن للمتعامل التجاري الحق في قبول توطينه من طرف الوسيط المعتمد متى توفرت الشروط اللازمة لذلك حيث نصت المادة 35 على أنه " لا يمكن للوسيط المعتمد أن يرفض التوطين المصرفي لعقد التصدير أو الاستيراد عندما تتوفر فيه مجموع الشروط المنصوص عليها في هذا النظام."

وزيادة على ذلك فقد خولت الفقرة 2 من نفس المادة للمتعامل تقديم طعن في حالة الرفض حيث جاء فيها " :ويحق للمتعامل، عند الاقتضاء، أن يقدم طعنا لدى اللجنة المصرفية."

غير أن النظام 07-01 لم يحدد المهلة التي يجب فيها على اللجنة المصرفية الرد على هذا الطعن كما لم يحدد شكل هذا الأخير، وكذلك الإجراءات المتبعة أو العقوبة المسلطة ضد الوسيط المعتمد في حالة ثبوت تعسفه.

-توطين بعض المنتوجات بإجراءات خاصة وإعفاء بعضها:

-رغم أن المشرع ألزم عن طريق النظام 07-01 المصدرين القيام بعملية التوطين قبل أي إجراء آخر، غير أنه خص بعض المنتوجات بإجراءات خاصة بالتوطين نظرا لخصوصية هذه المنتوجات ، كما أعفى منتوجات أخرى من هذا الإجراء.

[1] الفقرة رقم 02، المادة 62 من النظام 07-01.

-توطين بعض المنتوجات بإجراءات خاصة:

-خص المشرع الجزائري من خلال المادة-60 من النظام رقم 07-01 توطين بعض المنتجات بإجراءات خاصة، حيث أن عملية التوطين بالنسبة لهذه المنتجات يمكن أن تتم في غضون خمسة (5) أيام عمل التي تلي تاريخ الإرسال والتصريح لدى الجمارك ، ويتعلق الأمر بالمنتجات التالية:

-المنتجات الطازجة ،

-المنتجات القابلة للتلف ،

-و / أو الخطيرة.

ويبدو واضحا أن السبب في تخصيص إجراء خاص بالتوطين بالنسبة لهذه المنتوجات يعود إلى طبيعتها المتمثلة في سرعة التلف أو الخطورة.

-الصادرات المعفاة من التوطين :

أعفى المشرع الجزائري بعض الصادرات من عملية التوطين ويختلف سبب الإعفاء من صادرات إلى أخرى، وقد نصت كل من المادتين 33 و60 من النظام 07-01 على هذه الصادرات، حيث نصت المادة 33 على أن تعفى من التوطين الصادرات الآتية:

-الصادرات التي تدعى "بدون تسديد "والتي يقوم بها المسافرون لاستعمالاتهم الشخصية طبقا لأحكام قانون المالية ، وسبب الإعفاء أنساني حيث أن هذه البضائع تدخل ضمن الاستعمال الشخصي واللازم للمسافر.

-الصادرات التي تقل قيمتها عن القيمة المقابلة لمبلغ 100.000 دج بقيمة " فوبFOB * ، وسبب الإعفاء هنا هو المبلغ الزهيد للبضاعة" .

-صادرات العينات ، وسبب الإعفاء هو أن قيمة العينات ضئيلة أو أن هذه العينات تعود إلى أرض الوطن بعد المشاركة في المعارض.

-الصادرات التي تكون في شكل هبات ، وسبب الإعفاء هو الطابع غير التجاري للعملية.

-الصادرات من السلع المستلمة في حالة تفعيل الضمان، وسبب الإعفاء هو أن هذه السلع ليست مقصودة للتصدير في حد ذاتها وإنما تستعمل كضمان فقط في عمليات أخرى.

---

*مصطلح التجارة الدولية وهو اختصار للجملة الإنجليزية،« Free on bord » ويعني البضاعة فوق السفينة في ميناء الوصول أي أن قيمة البضاعة محسوبة فيها كامل التكاليف إلى غاية وصولها فوق السفينة إلى ميناء الوصول.

كما أضافت المادة 58 نوعين آخرين من الصادرات التي اعتبرت أن التوطين ليس لازما بالنسبة لها وهما:

-الصادرات المؤقتة ، إلا في الحالات التي ينجم عنها تسديد أداء الخدمات عن طريق ترحيل العملات الأجنبية.

-الصادرات مقابل السداد ، بقيمة تقل أو تساوي ما يعادل مبلغ مائة ألف دينار(10.000 دج) والتي تنجز عن طريق بريد الجزائر.

- المخاطر المتعلقة بآجال ترحيل عائدات الصادرات إلى الوطن:

سمح النظام07 -01 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الاقتصاديين من فتح حساب او حسابات بالعملة الصعبة واستعمال وسائل الدفع المذكورة في المادة18 ، غير أن النظام ألزم المصدر وبعد القيام بالعملية التصديرية بترحيل عائدات الصادرات إلى الوطن ضمن أجال محددة كما حدد نسب استعمال هذه العائدات.

- عندما يبيع المصدر سلعته نقدا او لأجل أو يقوم بأداء خدمة خارج الوطن فإنه ملزم بإعادة مبلغ الصفقة إلى الجزائر وقد نصت الفقرة 2 من المادة 65 من النظام 07-01 على أنه " :يجب على المصدر أن يقوم بترحيل ناتج التصدير في الآجال المحددة بواسطة التنظيم المعمول به، ويجب تبرير أي تأخير في الدفع والترحيل".

ووضعت الفقرة 3 من نفس المادة مسؤولية التقيد بالآجال على عاتق المصدر حيث نصت" إن مسؤولية التقيد بوجوب ترحيل الايرادات الناجمة عن الصادرات تقع على عاتق المصدر، ويجب على الوسيط المعتمد أن يصرح لدى بنك الجزائر بأي تأخير في التسديد او الترحيل."

فإعادة مبلغ الصفقة الناتجة عن التصدير إلى الجزائر إذا يجب أن لا يتعدى أجلا معينا حدده النظام رقم 07-01، حيث نظمت هذه المسألة المادة 61 التي نصت على أنه يجب أن لا تتجاوز مهلة إعادة مبلغ الصفقة إلى الجزائر مدة 120 يوم حيث جاء في الفقرة 2 منها" عندما يتم التصدير نقدا، يجب على المصدر أن يرحل الايرادات الناجمة عن التصدير في أجل لا يتجاوز مائة وعشرين (120) يوما اعتبارا من تاريخ الإرسال بالنسبة للسلع أو تاريخ الإنجاز بالنسبة للخدمات".

أما إذا كان الاتفاق بين المصدر الجزائري والمستورد الأجنبي على أن يتم الدفع في أجال تتعدى 120يوم فإن الفقرة 3 من المادة 61 قد اشترطت الحصول على ترخيص من بنك الجزائر حيث نصت على أنه " :عندما يكون تسديد التصدير مستحقا في أجل يتجاوز مائة وعشرين (120) يوما، لا يمكن القيام بالتصدير إلا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر".

إن مسألة ترحيل الإيرادات الناجمة عن التصدير والمواعيد المتعلقة بها كانت محل انتقاد شديد من طرف المصدرين الجزائريين وازدادت حدة بعد أن وجد بعض المصدرين الجزائريين أنفسهم أمام وكيل الجمهورية متابعين بتهمة مخالفة قواعد الصرف بسبب عدم ترحيل العائدات الناجمة عن العمليات التصديرية التي قاموا بها في الآجال التي حددتها المادة من النظام 07-01 وهي 120 يوما والتي تعود لأسباب مختلفة ، واستنكر المصدرون الذين شملهم الإجراء التعامل معهم وكأنهم مجرمون، رغم حسن نيتهم متعجبين من هذا الوضع الغريب الذي وجدوا أنفسهم فيه في الوقت الذي يتجه فيه خطاب الدولة نحو تشجيع الصادرات ودعم المصدرين.

في الحقيقة إن المصدرين الجزائررين لم يفوتوا أية فرصة مع السلطات المعنية إلا وأثاروا مسألة ترحيل الإيرادات الناجمة عن التصدير والمواعيد المتعلقة بها، وكان آخرها اجتماع الثلاثية في أكتوبر 2011 حيث شكلت مطلبا رئيسيا بالنسبة لهم، وبالفعل خرجت الثلاثية بعدة توصيات تهم التجارة الخارجية كان من بينها رفع أجل ترحيل الموال الناتجة عن التصدير إلى 180 يوما بدل 120 يوما.

وتطبيقا لما جاء في توصية الثلاثية فقد صدر النظام رقم2011 -06 الذي عدل وتمم المادة 61 من النظام 01-07 حيث أصبحت أقصى مدة لترحيل الأموال الناتجة عن التصدير 180 يوما ، على أنه إذا تم تجاوز هذه المدة فلا يمكن القيام بالتصدير إلا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر[1] .

ويعتبر تمديد أجل ترحيل الإيرادات الناجمة عن التصدير خطوة إيجابية في صالح المصدرين الجزائريين، حيث يمكنهم من منح أجال أطول للمشتري الأجنبي وهذا يعتبر في حد ذاته عامل جذب للزبائن وبالتالي زيادة فرص التصدير.

[1] النظام رقم 2011-06 الصادر في 19 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للنظام 07-01 الصادر في 03 فيفري 2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المادة رقم 02 ، الجريدة الرسمية رقم 08 الصادرة في 15 فيفري 2012.

- **مبلغ التحويل ونسبة ايرادات الصادرات خارج المحروقات:**

يتضمن المبلغ الذي يلزم المصدر بترحيله إلى الوطن كامل مبلغ الصفقة وكل ما يتعلق به سواء مصاريف إضافية أو حتى تعويض أو عقوبة مالية أو ما شابه ذلك، حيث نصت المادة 66 على أن : "إن إلزامية الترحيل تخص كل من المبلغ المسجل في الفاتورة ومبلغ المصاريف الإضافية التعاقدية عندما لا تدرج هذه الأخيرة في سعر البيع.

يتضمن المبلغ، الخاضع لإلزامية الترحيل، كل تعويض أو عقوبة تعاقدية محتملة" وقد حددت المادة 67 كيف يتعامل الوسيط المعتمد مع الإيرادات الناجمة عن العملية التصديرية المرحلة حيث جاء فيها " :بمجرد تحقيق ترحيل الايرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات والصادرات من غير المنتجات المنجمية للسلع و الخدمات، يضع الوسيط المعتمد تحت تصرف المصدر ما يأتي:

-الحصة بالعملة الصعبة التي تعود إليه طبقا للتنظيم المعمول به والتي يتم إيداعها في حسابه بالعملة الصعبة مقابل القيمة بالدينار لرصيد الإيرادات الناجمة عن التصدير الخاضعة لإلزامية التنازل".

وبالرجوع إلى الحصة التي تعود للمصدر فقد كانت تنص تعليمة بنك الجزائر رقم 22-94 الصادرة في 12 أفريل 1994 [1] ،على أن نسبة إيرادات الصادرات خارج المحروقات والمواد المنجمية المحولة فعليا بالنسبة للمصدرين والتي يمكن استعمالها بحرية وحسب إرادتهم وتحت مسؤوليتهم ب 20 %، غير أنه ونظرا لحاجة المصدرين للعملة الصعبة ونتيجة لمطالبتهم المتكررة برفع هذه النسبة ، فإن بنك الجزائر قد عدل من هذه النسبة في تعليمته رقم 05-2011 الصادرة في 19 أكتوبر 2011[2] ، حيث رفعها إلى 40 %، غير أنها بقيت محل احتجاج المصدرين الجزائريين الذين ما زالوا يطالبون برفع هذه النسبة التي يرونها غير كافية لمنحهم هامش تحرك أكبر خاصة فيما يخص دفع قيمة عملياتهم المرتبطة بالتصدير كالبحث عن الأسواق و المشاركة في المعارض والإشهار في الخارج وغيرها.

---

[1] Instruction n°22-94 du 12 avril 1994 modifiée et complétée fixant le porcentage des recettes d'exportation hors hydrocarbures et produits miniers ouvrant droit à l'inscription au(x) compte(s) devise de la personne morale.

[2] Instruction n°05-2011 du 19 octobre 2011 modifiant les disposition de l'instruction 22-94 du 12 avril 1994 modifée et complétée fixant le pourcentage des recettes d'exportation hors hydrocarbures et produits minies ouvrant droit à l'inscription au(x) compe(s) devises des personnes morales ;J O N° 8 du 15 avril 2011.

المبحث الثالث: تحليل مشاكل الخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائر

نظرا لما أحرزته الخدمات اللوجستية والنقل البحري من تقدم على المستوى العالمي ساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات التصدير وتحسين محيطها وترقية أدائها، ونظرا لما يعانيه هذا المجال من تراجع ومشاكل في الجزائر تعيق بشكل كبير العملية التصديرية، ارتأينا تخصيص مبحثا كاملا لتحليل هذه المشاكل وتشخيص أسبابها.

المطلب الأول: التسيير اللوجستي لعملية التصدير في الجزائر

يتناول هذا المطلب التسيير اللوجستي لعملية التصدير في الجزائر بداية بالتعرف على مفهوم الخدمات اللوجستية، من خلال تعريفها، أهميتها وأنشطتها، ثم التطرق إلى النقل وإجراءات شحن الصادرات في الجزائر، ثم المراقبة التقنية أثناء التصدير وصولا إلى المعالجة الجمركية للصادرات.

الفرع الأول: مفهوم الخدمات اللوجستية

- **تعريف اللوجستية:**

تعرف اللوجستية بأنها فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى، كالمنتجات والخدمات، وحتى الأفراد من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك، ومن الصعب أو المستحيل إنجاز أية تجارة عالمية، أو عملية استيراد أو تصدير أو عملية نقل للمواد الأولية، أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجستي، هذا ويمكن تعريف اللوجستيات لتشمل مجال الصناعة والخدمات بأنها عملية التوقع لاحتياجات ورغبات العملاء، وتدبير المواد والقوى البشرية والتكنولوجيا والمعلومات اللازمة للوفاء بهذه الاحتياجات والرغبات، مع التحقق الأمثل لشبكة إنتاج البضائع والخدمات للوفاء بطلبات العملاء[1].

كما تعرف اللوجستية بأنها عملية كفاءة وفعالية التخطيط والتنفيذ والرقابة لتدفق وتخزين المواد الخام المخزون قيد الصنع والبضاعة النهائية والمعلومات المتعلقة بها من نقطة البداية إلى نقطة الاستهلاك، وذلك بهدف إرضاء المستهلك وتحقيق احتياجاته[2].

---

[1] فهد إبراهيم جورج حوا، أثر الإدارة اللوجستية في رضا الزبائن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص: 15.

[2] عماري محمد، النقل البري كمؤشر كفاءة في الخدمات اللوجستية، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر ،2014، ص:02.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن الخدمات اللوجستية بمفهومها التقليدي تعني عملية إدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال من المصدر (الموردين) إلى المستهلك النهائي (العملاء).

- **أهداف اللوجستية:**

يمكن تلخيص أهداف اللوجستية فيما يلي[1]:

- إن بؤرة اهتمام اللوجستيات هو الاستجابة للخدمة (حاجة ورغبات العملاء).
- هدف الأعمال اللوجستية تتمثل في توفير السلع والخدمات للعملاء في الأسواق المستهدفة وفقا لحاجاتهم ورغباتهم وبأفضل الطرق الممكنة، وأكثرها كفاءة من حيث الوقت والمكان وحالة هذه المنتجات.
- الأنشطة اللوجستية تهدف إلى خدمة العملاء مع تحقيق الميزة التنافسية بإضافة قيمة ملموسة للمواد، من خلال تحقيق متطلبات إرضاء العملاء.
- اللوجستيات هي عملية ضمان توفير المنتج الصحيح، بالكمية الصحيحة وبالحالة الصحيحة، وبالتكلفة الصحيحة.

- **الأنشطة اللوجستية:**

تقسم الأنشطة اللوجستية تبعا للمنظمة الأوروبية للنقل والخدمات اللوجستية إلى الأنشطة التالية[2]:

- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بعملية الشراء:** وتشمل:
  - التنبؤ بالطلب
  - اختيار مصادر التوريد
  - تحديد كميات وأوقات الشراء
  - تحديد طريقة ونوع التعبئة
  - تحديد مواقع التسليم
- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بالنقل:** وتشمل:
  - تحديد نوع وأساليب ومعدات النقل.
  - تحديد مسارات النقل وتحديد حمولات وسعر النقل
  - تحديد مواقع ونقاط التخزين
- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بعملية التخزين:** وتشمل:

[1] فهد إبراهيم جورج حوا، مرجع سابق، ص: 15.

[2] نفس المرجع، ص ص:18-19.

- تحديد عدد وحجم مواق التخزين
- تحديد سياسات تخزين المواد (الخام أو المنتجات النهائية، وتحديد شكل المخزون ومساحته، تحديد أساليب تنظيم وترتيب المخازن، وتصميم العبوات لأغراض التخزين).

- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بعملية المناولة:** وتشمل:
  - اختيار المعدات
  - تحديد إجراءات تجهيز الطلبيات
- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بعملية تدفق المعلومات:**
  - تجميع المعلومات
  - تحديد وسائل الاتصالات وتحليل البيانات
  - استخدام النتائج للتخطيط
- **الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بالإجراءات الرقابية:** وتشمل:
  - تحديد الإجراءات
  - تنفيذ الرقابة

الفرع الثاني: النقل وإجراءات شحن الصادرات في الجزائر

إن نجاح عملية نقل وشحن البضائع المصدرة مرهون بمدى كفاءة وفعالية الإجراءات السابقة والمرافقة لهذه العملية حتى وصولها إلى بلد مقصدها، فإذا تأخر اتخاذ الترتيبات الخاصة بإنجاز هذه الإجراءات أو بعضها، فإن عملية النقل أو الشحن تتأخر وتتعطل كليا.

يجدر بالمصدر أن يباشر الاتصال بأحد مكاتب الخدمات الخاصة بعمليات التغليف والترقيم والنقل والتخليص الجمركي إذا لم يكن لديه قسم خاص بهذه المهام وذلك قبل فترة من الموعد المقدر أن تكون الصادرات جاهزة لإجراء تلك العمليات الخاصة بها، وكذلك الاتصال بشركة الشحن البحري أو الجوي أو البري أو ما يعرف بوكيل الشحن الدولي لحجز المكان اللازم على وسائل الشحن[1].

تتناول عملية النقل إيصال الصادرات من المكان الذي توجد فيه لدى المصدر (المعمل، المزرعة، الورشة، المستودعات) إلى مكان شحنها في (المرفأ، المطار، السكة الحديدية، مركز النقل البري

[1] يحي عرودكي، عمليات التصدير والصادرات والمصدرون، غرفة تجارة دمشق،1996 ، ص: 94.

والعبور...) قد تتم هذه العملية على الوسائط المتوفرة لدى المصدر، ومن قبل العاملين لديه من عمال التحميل والتنزيل أو على وسائط مستأجرة وعمال مستأجرين لهذه العملية.

كما يستحسن أن تتم هذه العملية تحت إشراف المصدر شخصيا حتى يتأكد من العدد أو الكمية المنقولة ومن أن عملية النقل تتم دون إلحاق ضرر أو تعور بالبضاعة خاصة فيما يتعلق بالضائع السريعة العطب.

أما عملية الشحن فتتناول إيصال الصادرات من المكان الذي أودعت فيه بعد تنزيلها من وسائل نقلها من لدن المصدر إلى ظهر وسيلة النقل ورصفها في المكان المخصص لها على تلك الوسيلة وبالتاريخ المحدد لعملية الشحن.

يفترض في وكيل الشحن أن يكون على إطلاع ودراية بأساليب الشحن وأنظمة التصدير والاستيراد والعبور وبكل الإجراءات التي تتطلب عملية الشحن، وكذلك مختلف الأعباء المحتملة.

في إطار التسهيلات الممنوحة لعملية النقل الدولي، قامت كل من المؤسسات الوطنية للنقل البحري والجوي وكذلك المؤسسات المينائية والخدمات البحرية بتخفيض تعريفات خدماتها حيث تمنح التخفيضات التالية للمصدرين[1]:

- تخفيض بنسبة % 50 للمنتوجات المنقولة بالحاويات والمنتجات الفلاحية، و20 % للمواد المنجمية والفضلات المعدنية بالإضافة إلى أنها تضع الحاويات تحت تصرف المصدرين شرط إعادتها قبل 48ساعة بعد الوصول إلى الوجهة، كما تنمح خفيض % 50 من التعريفات على كل البضائع ذات المنشأ الجزائري الموجهة للتصدير.

– الأولوية والأسبقية في الرسو بميناء جن جن (جيجل) وتطبيق اتفاق تعريفي ودفع جزافي يقدر ب 400دج/طن، 300 دج /صندوق و300 إلى 350 دج للحاويات (على حسب حجمها).

– تخفيض 50 % من تكاليف النقل و سعر تفاضلي مخفض ب % 50 عندما يكون هناك استعمال قاطرة في عملية مركبة تصدير واستيراد.

– خفضت نسبة50 % من التعريفية المطبقة على النقل الجوي في التصدير.

فيما يخص العبور بالميناء، فإن الجزائر تمتلك مجموعة من المؤسسات ذات نظام مؤسسات عمومية اقتصادية التي تسير عشرة موانئ تجارية والتي يمر عليها حوالي % 90 من حجم السلع المتبادلة مع

[1] مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006–2007، ص ص:62–63.

الخارج، سبعة موانئ (الجزائر، وهران، عنابة، الغزوات، مستغانم، تنس وجيجل) مستغلة لحركة البضائع بصفة عامة بينما يختص ميناء آرزو، سكيكدة وبجاية في المحروقات.

هذه المؤسسات لها مهام ثلاثة:

-مهمة سلطة عمومية فيما يتعلق بحماية الملك العام الوطني من خلال التكفل و التمتع بصلاحيات الشرطة الإدارية المينائية.

-مهمة مصلحة عمومية من خلال تسيير المنشآت و الهياكل المينائية.

-الأنشطة التجارية كتلك المتعلقة بالجر(Remorquage) الشحن، التفريغ و التموين السفن ...إلخ.

وفي إطار ترقية الصادرات قامت مؤسسة تسيير ميناء الجزائر ب:

-تحضير مخزن لاستقبال بالأولوية السلع الموجهة للتصدير مساحته حوالي 1000 م2 عند الرصيف رقم 22 المنطقة شمال مدخل رقم 01.

تحضير مساحة 1860 $م^2$ في المنطقة الوسطى للاستقبال على الرصيف للسلع الموجهة، للتصدير مدخل رقم 04 Grand Mole بولوغين.

-اعفاء لمدة 10 أيام من دفع الرسوم التصفيف و التخزين للبضائع ذات المنشأ الجزائري الموجهة للتصدير (قبل شحنها).

على غرار ذلك قامت المؤسسة بفتح مكتب وصل دائم عند مركز نهائي للحاويات (شباك موحد) لإعلام المتعاملين وتسهيل عمليات التصدير.

الفرع الثالث: المراقبة التقنية أثناء التصدير

إن الحاويات الناقلة للبضائع لابد من أن تحمل مجموعة من المعلومات على ظهرها للتعرف عليها (Etiquettage)، بكما أن كل بضائع مصدرة لابد من حملها لوسام تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن كل المواد المعبئة أو المنقولة عبر الحاويات لابد من تعدادها و ذكرها في سند الإرسال، هذه المعلومات لابد أن تتوافق مع وثيقة النقل) سند الشحن مثلا (أو وثائق الإرسال الأخرى المختلفة.

كما أن الترميز مهم جدا للبضائع ذلك أنه يسمح بالتمييز بين مختلف السلع المنقولة عبر نفس وسيلة النقل، على هذا فلابد من أن تتوافق هذه المعلومات مع تلك الواردة في الفواتير التجارية أو سند الشحن كما يمكن أن تحمل عناصر خاصة مميزة للبضاعة وتغليفها.

- **مراقبة النوعية:**

لقد جاء القانون رقم 02-89 المؤرخ في 07 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك لإعطاء الإطار القانوني والسند الرئيسي لحفظ المصالح الأخلاقية والمادية للمستهلكين، وهذا من خلال إيجاد نظام قواعد لوضع قيد الاستهلاك للمنتوجات والخدمات

اعتمادا على نوعية محددة ومدققة ومضبوطة.

هذا النظام يشمل أو يطبق على كل عمليات توريد البضائع، من التحضير إلى التسليم النهائي والاستهلاك، ويفرض إخضاع كل البضائع المنتجة، الداخلية أو للتصدير، للمراقبة والموافقة السابقين فيما يتعلق بالخصائص التقنية والفنية للسلع والمنتوجات الصناعية أو الاستهلاكية.

لقد أوضح المرسوم التنفيذي رقم94-90 المؤرخ في 10 أفريل 1994 المتعلق بالمراقبة والمصادقة على المنتوجات المصدرة مجموعة الشروط وكيفيات تنفيذ مراقبة النوعية والتصديق على المنتوجات الموجهة للتصدير، حيث أوجب إرفاق السلع الموجهة للتصدير بشهادة تفتيش تؤكد مطابقة السلعة للنوعية وتصادق عليها، وهذا لحظة خروج البضاعة للوطن وعبورها للحدود الجمركية.

كما أنشئت هيئات متخصصة في منح هذه الشهادة في الجزائر نذكر منها المركز الوطني لمراقبة النوعية والتغليف CACQUE، والمؤسسة الوطنية للتصديق والمراقبةENACT

وبناء على ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المشار إليه أعلاه، فإن شهادة التفتيش تمنح من طرف المصدر نفسه بناء على نتائج المراقبة والفحص التي قام بها بوسائله الخاصة أو من خلال الخدمات المقدمة من طرف مصالح بعض مخابر التحليل أو هيئات المراقبة المختصة تلبي وتشير هذه الشهادة حسب الحالات إلى:

-القواعد و الخصائص الواردة في بنود عقد البيع

-قواعد و تشريع بلد المشتري ،

-القواعد المعمول بها دوليا،

-قواعد و خصائص الإنتاج لوحدة الإنتاج في حد ذاتها.

لذلك فإن هذه الشهادة تثير مسؤولية المصدر و / أو هيئة المراقبة التي قامت بإعدادها حسب الأحوال.

- **مراقبة مقاييس الجودة:**

هناك مواصفات ومقاييس إنتاج وجودة تتعلق بجميع السلع والبضائع المنتجة بل وحتى الخدمات المقدمة، هذا الأمر أكدت ولا زالت تؤكد عليه مجمل المعاهدات والاتفاقيات والتشريعات الدولية.

والتشريع الجزائري لم يخرج عن القاعدة الدولية في هذا المجال، وهو ما نلمسه من خلال القانون 89-23 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989 المحدد للإطار العالم لهذا النشاط أو هذه العملية، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 90-132 المتعلق بكيفية عمل وتنظيم العملية التي يسهر عليها INAPI .

هناك نوعين من المواصفات أو المقاييس:

مواصفات أو مقاييس إجبارية،

مواصفات ومقاييس اختيارية أو إضافية.

على وضع حيز التنفيذ مقاييس الجودة والسهر على INAPI على هذا يسهر تطبيقها، تركيز وتنسيق كل الأعمال المتعلقة بمقاييس الجودة وإعداد إشهار ونشر كل مقاييس الجودة الجزائرية.

- **المراقبة الصحية والبيطرية:**

لابد من أن تخضع عملية تصدير الحيوانات أو المنتجات الحيوانية أو ذات الأصل أو المنشأ الحيواني إلى مجموعة المقاييس الصحية الدولية لاسيما فيما يتعلق بمراقبة البطاقات الصحية أو الدفاتر الصحية للحيوانات، التحاليل المخبرية،. ...

تجد هذه القاعدة سندها القانوني من خلال القانون 88-08 المؤرخ في 26 جانفي1988 المتعلقة بنشاطات الصحة البيطرية وحماية الصحة الحيوانية، حيث تنص المادة 75 من هذا القانون على أن يمنع التصدير والاستيراد للحيوانات أو المنتجة الحيوانية أو ذات المنشأ الحيواني الذي قد يؤثر أو يؤدي إلى أمراض معدية للإنسان.

كما تؤكد كذلك المادة 77 من نفس القانون على أنه تخضع الحيوانات أو المنتجات الحيوانية أو ذات المنشأ الحيواني إلى التفتيش الصحي البيطري عند الدخول أو الخروج من وإلى الإقليم الوطني.

كما يؤكد القانون على أنه يجب أن ترفق أي عملية تصدير أو استيراد للحيوانات بمجموعة الوثائق الرسمية المبينة لتعريف الحيوان من حيث الشكل والخصائص النوعية له، وترخيص مسبق للتصدير مسلم من المصالح البيطرية المختصة لوزارة الفلاحة وهذا لضمان الحالة الصحية لهذه المنتجات.

- **مراقبة الصحة النباتية:**

لقد جاء القانون 17-07 المؤرخ في 01 أوت 1987 ليترجم ما جاءت به الاتفاقية الدولية لحماية النباتات لسنة 1951 المصادق عليها من طرف الجزائر من خلال المرسوم 85-112، المؤرخ في 07 ماي 1985.

فالمادة 23 من القانون المذكور أعلاه المتعلق بحماية الصحة النباتية تنص على أن تصدر النباتات والمنتجات النباتية والمواد النباتية وكل مادة متصلة بالمنشأ النباتي أو المصدر النباتي لابد أن تخضع لمراقبة الصحة النباتية.

تسلم للمصدر شهادة الصحة النباتية المطابقة لمقتضيات الاتفاقية الدولية لحماية النباتات وعلى المصدر التأكد من أن كل متطلبات بلد المستورد مستوفاة في هذه الوثيقة.

كما حدد المرسوم رقم 93-283 المؤرخ في 23 نوفمبر 1993 في نقاط دخول وخروج هذه السلع النباتية من وإلى التراب الوطني.

الفرع الرابع: المعالجة الجمركية للصادرات

كل البضائع المستوردة أو المصدرة لابد أن يصرح بها وتخضع للمراقبة الجمركية، والإجراءات الجمركية هي مجموع المراحل القانونية التي تمر بها البضائع لدخولها أو خروجها من وإلى الإقليم الجمركي، ولعل أهم وثيقة في الإجراءات الجمركية هو التصريح المفصل للبضائع الذي من خلاله يمكن التعرف على النظام الجمركي الممنوح للبضاعة عامة، وعند التصدير خاصة، لاسيما التصدير المؤقت أو التصدير النهائي.

وتتمثل الإجراءات الجمركية فيما يلي[1]:

- **الاحضار لدى الجمارك:**

في التصدير يجب إحضار البضائع المعدة للتصدير إلى مكتب الجمارك، حيث أن هذا الاحضار لا يخضع إلى أي شر ط، ذلك أنه لا يوجد أي شرط لتمييز البضائع المصدرة أو المعدة للتصدير عن غيرها من البضائع الوطنية المتنقلة داخل الإقليم الجمركي.

إلا أنه يجب التمييز في تصدير البضائع ما بين أنماط النقل المستعملة:

- في حالة النقل البحري أو الجوي يجب وضع البضائع آنيا في وسيلة النقل،

[1] مولاي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص: 69-71.

- في حالة النقل البري يجب نقل البضائع بسلك الطريق المباشر.

- **الوضع لدى الجمارك:**

تتم هذه المرحلة من خلال إعداد ووضع التصريح المفصل أو المبسط للبضائع المعدة للتصدير أو المصدرة،

فمن خلال المادة 66 فقرة 02 من القانون 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998المتضمن قانون الجمارك الجزائري، نلمس أنه خلقت مساحات ومخازن الإيداع المؤقت للبضائع سواء المستوردة أو المعدة للتصدير لإستيفاء الفحص والإجراءات الجمركية الميدانية لمختلف البضائع المصدرة والمستوردة.

وبالتالي دخول البضائع إلى هذه المساحات قرينة على تأهب السلعة للخروج من الإقليم الجمركي في انتظار التصريح بها.

- **إيداع وتسجيل التصريح المفصل للتصدير:**

إن إيداع التصريح المفصل يعتبر الانطلاقة الحقيقية لإجراءات الجمركة للتصدير.

يشترط التنظيم إيداع التصريح في الأوقات القانونية أو الآجال القانونية في مكتب الجمارك المختص والمناسب للعملية المراد القيام بها علما أن هذا التصريح يجب أن يكون كتابيا وممضيا من طرف المصرح ومرفقا بمختلف الوثائق الضرورية المثبتة لإعداده تسجيل التصريح المفصل يمر بمرحلتين:

أ-استقبال التصريح من خلال المراقبة من حيث الشكل، ذلك أن القانون يشترط مجموعة من القواعد لملأ التصريح ... وكذلك يجب إرفاق التصريح بالوثائق التي ساهمت في إعداده.

ب-التسجيل الفعلي وهنا نميز بين التسجيل في الحالة:

***اليديوية** :حيث يقوم الجمركي بإعطاء رقم تسلسلي و تاريخ تسجيل للتصريح مع وضع الختم والإمضاء عليه.

***من خلال نظام الإعلام الآلي** :حيث يمنح النظام الآلي رقم تسجيل و تاريخ و ساعة إدخال التصريح من طرف المصرح في النظام وقبوله به.

تجدر الملاحظة أنه يمكن إلغاء التصريح عند التصدير ولكن وفق شروط معينة، على أنه يمكن الموافقة على إلغاء التصريح عند التصدير لاسيما إذا:

-أثبت المصرح أن البضائع لم تغادر بعد الإقليم الجمركي،

-أثبت المصرح أن لم يستفد من بعض الامتيازات المتعلقة بالتصدير.

- **فحص البضائع وتحرير شهادة الفحص:**

يعطي القانون الجمركي الجزائري السلطة التقديرية لإدارة الجمارك للقيام بالفحص الكلي أو الجزائي للبضائع المصرح بها، وعمليا تتم عملية فحص مبسط للوثائق (فحص وثائقي) أو فحص ميداني فعلي وكلي للبضائع المصرح بها، يتم هذا الفحص بحضور المصرح وتحت مسؤوليته عند تمام الفحص المادي للبضائع وتسجيل شهادة الفحص، يبقى الفحص من حيث المضمون، حيث يهتم المفتش الفاحص بعناصر الجباية الجمركية المصرح بها لاسيما :النوع التعريفي، المنشأ والقيمة، بعد ذلك يتم تحرير شهادة الفحص.

- **رفع اليد عن البضائع:**

في عملية التصدير، بعد إتمام الإجراءات السابقة تسلم للمصرح سند الموافقة على التصدير ويتم هذا الإجراء في خلال وضع الختم والتاريخ والإمضاء على نموذج التصريح " المصرح "بعد التأكد من الصعود الفعلي للبضائع على وسيلة النقل.

إن المادة 112 من قانون الجمارك الجزائري، تنص صراحة على أنه يجب إرسال البضائع المعدة للتصدير أو وضعها في مساحات ومخازن لإيداع المؤقت في انتظار إرسالها إلى الخارج بعد القيام بالإجراءات الجمركية، كما يجب أن يتم التصدير عن طريق البر فورا وذلك بإتباع الطريق الأقصر والمباشر.

كما تنص المادة 114 من قانون الجمارك الجزائري كذلك، على أنه لا يمكن السفن المشحونة أو الفارغة مغادرة الميناء إلا بعد القيام بالإجراءات الجمركية التي يقتضيها التنظيم المعمول به، ويجب على الخصوص أن يكون لديها ما يأتي:

-التصريح بالحمولة مؤشر عليه من قبل مكتب الجمارك للخروج ،

-الوثائق الأخرى الخاصة بالحمولة،

-ملف هوية السفينة البحرية.

المطلب الثاني: ضعف الأداء اللوجستي عائق أمام التصدير في الجزائر

يتناول هذا المطلب ضعف الأداء اللوجستي في الجزائر بداية بالتعرف على المعايير الدولية لقياس الأداء اللوجستي العالمي، ثم تحليل أسباب ضعف هذه الخدمات في الجزائر، من خلال التطرق إلى المعايير الدولية التي وضعها البنك الدولي لقياس أداء الخدمات اللوجستية للدول العربية.

الفرع الأول: المعايير الدولية لقياس الأداء اللوجستي العالمي

إن نجاح الخدمات اللوجستية في أي منطقة يتوقف على توافر بنية تحتية متكاملة وموارد بشرية مدربة وكذلك مناخ تشريعي واستثماري يساعد على جذب رؤوس الأموال، كما أن الموقع الجغرافي للمناطق اللوجستية على خطوط الملاحة العالمية وقربها من الموانئ المحورية من أهم علامات النجاح، ويعتبر القطاع اللوجستي واحدا من أهم القطاعات التي تقوم بدفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث أنه يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي لأي دولة، حيث يمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي بإيرادات وصلت إلى 3.9 تريليون دولار سنة 2013 وبمعدل زيادة سنوية وصلت إلى 4.5%[1].

وتبين التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولي وتقرير التنافسية الدولية أن سلسلة الخدمات اللوجستية المقدمة بالموانئ البحرية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للسفن أو للبضائع بالإضافة إلى قدرة الموانئ على إقامة روابط قوية بالأسواق العالمية في مجال شحن البضائع يعتبر أمرا بالغ الأهمية لقدرته على تمكين الدول من تحسين قدرتها التنافسية بصورة أكثر فاعلية في ظل المنافسة الشرسة ودرجة التكامل العالمية المتزايدة بين الدول.

كما ان المزايا المتعدد التي يمكن للدول أن تحققها من الموانئ البحرية من خلال إقامة المراكز اللوجستية التي يتم إنشاؤها على أساس حركة التداول بالموانئ البحرية، ومن أهم هذه المزايا جذب الاستثمارات المحلية والجنبية وتشجيع الصادرات وزيادة حجم التجارة الدولية والعمل على تخفيض تكاليف نقل وشحن البضائع مع انجاز هذه العمليات في أقل وقت ممكن.

ويعد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي وضعه البنك الدولي أداة هامة لقياس مستوى الأداء والخدمات اللوجستية المقدمة من الدول بما يساعدها على تحديد التحديات والفرص وتحسين أداء الخدمات اللوجستية

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، ص: 323، على الموقع، http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf، تاريخ الاطلاع: 2015/07/09.

الخاصة بها، ويوفر هذا المؤشر معلومات ترتبط بعمليات ومراحل الاستيراد والتصدير، الوقت، التكلفة، وتقييم جودة البنية التحتية، وخدمات الشحن وشبكة الخدمات اللوجستية.

وكشف تقرير مؤشر الأداء الصادر عن مجموعة البنك الدولي أن الفجوة بين البلدان صاحبة أفضل وأسوأ أداة في مجال الخدمات اللوجستية للتجارة لا تزال واسعة جدا، ولا تزال هذه الفجوة قائمة نظرا لتعقد الإصلاحات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والاستثمار في البلدان النامية، ويصنف التقرير الصادر بعنوان "إقامة روابط من أجل التنافس" لعام 2014 الخدمات اللوجستية للتجارة في الاقتصاد العالمي من خلال ترتيب 160 بلدا على أساس جملة من أبعاد الخدمات اللوجستية.

ويتم استخدام ستة أبعاد أساسية لمعرفة أداء البلدان المرجعية من خلال إعطاء كل من تلك الأبعاد تقييم من أدنى درجة إلى أعلى درجة (من 1 إلى 5)، تمكن تلك الأبعاد من عقد مقارنات بين أداء دول العالم مع عرض أفضل أداء بين الدول، كما تساهم في معرفة العلاقة بين دخل الدول وأدائها اللوجستي، فعلى سبيل المثال اظهر تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2014 بأن ألمانيا قد حققت أفضل أداء في مجال الخدمات اللوجستية الشاملة في العالم، بينما حصلت الصومال على أدنى مرتبة، ولوحظ أن البلدان مرتفعة الدخل تستحوذ على المراكز العشرة الأولى لأصحاب أفضل أداء لوجستي في العالم، ومن بين الدول منخفضة الدخل حققت ملاوي وكينيا ورواندا أعلى مستوى من الأداء[1].

وتتمثل البعاد الرئيسية الستة لقياس أداء الخدمات اللوجستية لأغلب بلدان العالم فيما يلي:

1- كفاءة سرعة التخليص وهي تعني السرعة والبساطة والقدرة من قبل وكالات مراقبة الحدود، بما في ذلك الجمارك.
2- جودة التجارة وخدمة النقل التي لها علاقة وطيدة بالبنية التحتية مثل الموانئ وادية لسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات.
3- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
4- الكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية على سبيل المثال: كفاءة مشغلي النقل والمخلصين الجمركيين.
5- القدرة على تتبع وتعقب الشحنات الواردة إلى الموانئ.
6- وصول الشحنات في الوقت المناسب إلى المقصد طبقا للجدول الزمني لوقت التسليم المتوقع.

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

الفرع الثاني: تحليل أداء وأسباب ضعف الخدمات اللوجستية في الجزائر

يمكن تحليل أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر من خلال الجدول التوضيحي التالي الذي وضعه البنك الدولي للمعايير الدولية التي تمثل مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للدول العربية:

جدول رقم (54): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الخدمات اللوجستية لسنة 2014

الترتيب العالمي	توقيت الوصول		تتبع الشحنات		الجودة اللوجستية		الشحنات العالمية		البنية التحتية		التخليص الجمركي		أداء الخدمات اللوجستية		
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدولة
27	3.98	24	2.64	22	3.58	25	3.37	30	3.76	19	3.49	22	3.63	24	الامارات
29	3.92	27	3.41	34	3.3	36	3.25	33	3.24	35	3	40	3.35	34	قطر
49	3.65	43	3.18	45	3.09	42	2.96	60	3.27	33	2.84	51	3.16	43	السعودية
52	3.12	85	3.35	36	3.04	47	3.01	53	3.12	40	3.1	36	3.12	44	البحرين
56	3.38	61	3.16	47	2.91	59	2.77	81	3.07	43	2.74	57	3	60	الكويت
59	3.39	59	2.66	86	2.74	71	3.04	52	2.93	52	2.86	49	2.94	61	عمان
-	3.38	63	2.81	71	2.73	73	2.96	61	2.98	48	2.55	73	2.9	62	المغرب
62	3.13	82	3	62	2.92	58	2.83	77	2.77	61	2.63	64	2.88	63	مصر
68	3.29	69	2.6	96	2.68	78	2.97	58	2.58	73	2.47	81	2.77	73	الأردن
-	3.35	64	2.69	82	2.6	88	2.96	62	2.52	81	2.42	94	2.77	74	تونس
85	3.08	90	2.99	63	2.83	64	2.62	106	2.54	78	2.39	98	2.74	77	لبنان
96	**2.95**	**112**	**2.46**	**122**	**2.35**	**125**	**2.56**	**112**	**2.29**	**113**	**2.42**	**95**	**2.51**	**111**	**الجزائر**
151	3.01	98	2.51	112	2.38	121	2.54	115	2.15	139	1.95	160	2.41	126	اليمن
118	2.79	132	2.57	100	2.28	136	2.38	137	2.13	144	2.27	122	2.35	132	ليبيا
148	2.59	136	2.36	138	2.25	141	2.29	151	2.34	105	2.13	146	2.35	145	موريتانيا
155	2.85	127	2.13	157	2.1	159	2.36	140	2.24	122	2.19	138	2.31	148	سوريا
141	2.76	139	2.12	158	2.15	157	2.31	148	2.02	154	1.94	161	2.22	157	العراق
153	2.48	160	2.26	150	2.26	140	2.17	157	1.94	159	1.99	158	2.19	156	السودان

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، ص: 326، على الموقع، http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf

يبين الجدول أعلاه مقياس الأداء اللوجستي طبقا لتقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2014 في الدول العربية، وأظهرت نتائج المؤشر أن الجزائر تتبوأ المرتبة 96 عالميا، والمرتبة 12 عربيا، حيث احتلت المرتبة 111 من حيث أداء الخدمات اللوجستية بعد أن حصلت على 2.51 نقطة، والمرتبة 95 عالميا في معيار الخدمات الجمركية، وذلك بعد أن حصلت على نتيجة بـ 2.42 نقطة، فيما حصدت المركز 113 عالميا في معيار البنية التحتية اللوجستية بحصولها على 2.29 نقطة، في حين جاءت في المرتبة 112 عالميا من حيث الشحنات الدولية، بحصولها على تقويم 2.56 نقطة، والمركز 125 عالميا

في معيار جودة الخدمات اللوجستية والاختصاص بعد أن حصلت على تقويم 2.35 نقطة، وجاءت في المرتبة 122 عالميا في معيار تتبع الشحنات، بحصولها على 2.46 نقطة، والمرتبة 112 عالميا في معيار الالتزام بالوقت في الخدمات اللوجستية، وذلك بعد أن حصلت على 2.95 نقطة.

يتضح من خلال هذه النتائج ان الجزائر تحتل مراتب متدنية عالميا من حيث أداء خدماتها اللوجستية وحتى عربيا، في حين حققت بعض الدول العربية نتائج متقدمة فالإمارات مثلا احتلت المرتبة 27 عالميا والأولى عربيا، قطر احتلت المرتبة 29 عالميا والثانية عربيا، السعودية احتلت المرتبة 49 عالميا والثالثة عربيا، البحرين احتلت المرتبة 52 عالميا والرابعة عربيا، الكويت جاءت في المركز 56 عالميا والخامس عربيا.

وحتى كل من المغرب وتونس اللتان هما دولتان مجاورتان احتلتا مراتب أحسن من الجزائر فجاءت المغرب في المرتبة السابعة عربيا، وتونس في المرتبة العاشرة عربيا.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تعاني منها الخدمات اللوجستية في الجزائر والتي سببت ضعف أدائها الذي يعد عائقا كبيرا أمام ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في النقاط التالية:

فيما يخص الشحن[1]:

- محدودية الشحن الجوي وتكاليفه الباهضة.
- مخاطر الشحن البحري ورسومه المختلفة التي هي موضوع شكوى المصدرين.
- محدودية وعدم احترافية الشحن البري.
- عدم وجو منظمات الشاحنين.

بالإضافة إلى مشاكل أخرى[2]:

- عدم وجود منصات(plateforme) الخدمات اللوجستية، لا توجد بنى تحتية جديدة من الموانئ وعدم توفر سلسلة التبريد على مستوى الموانئ، غياب نظام معلوماتي ونظام توزيع موجه للقطاع غير الرسمي، هذه الوضعية تكلف خسائر جسيمة للاقتصاد الوطني حيث تخسر الجزائر سنويا حوالي 30 % من قيمة صادراتها من البضائع بسبب نقص الخدمات اللوجستية.

[1] Ali Bey Nasir, Contraintes au développement des exportations hors hydrocarbures, intervention dans la conférence nationale sur le commerce extérieur, Palais des nations, Alger ,30-31 mars 2015, page : 36.

[2] Revue « le phare », journal des échange internationaux des transports et de la logistique, chaine logistique en Algérie où sommes-nous ?, N° :161, octobre 2012, page : 26.

- الاهتمام بالخدمات اللوجستية وتطويرها ليس انشغالا أساسيا لدى السلطات العمومية في الجزائر.
- على مستوى المؤسسة، أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية الكبرى لا تبالي بمسألة عصرنة اللوجستيك، بينما يشكل تطور الخدمات اللوجستية عامل تنافسية جد مهم في حقيقة الأمر.

المطلب الثالث: مشاكل النقل البحري أكبر عائق ضمن الحلقة اللوجستية في الجزائر

يعتبر مشكل النقل البحري أكبر مشكل ضمن مشاكل الحلقة اللوجستية في الجزائر، وعليه نخصص هذا المطلب لإبراز أهمية النقل البحري في المبادلات التجارية العالمية، ثم ابراز دور النقل البحري في المبادلات التجارية الجزائرية، وصولا إلى تشخيص المشاكل التي تعاني منها الموانئ الجزائرية.

الفرع الأول: أهمية النقل البحري في المبادلات التجارية العالمية

يعد النقل البحري من أقدم وسائل النقل التي استخدمها الإنسان خاصة من قبل الدول المجاورة للمسطحات المائية (محيطات، بحار، بحيرات) وقد استخدمت السفن الشراعية، ثم السفن التجارية مع بدايات الثورة الصناعية باستخدام حاويات النقل البحري، ويعود النقل البحري لبداية تاريخ الحضارة، حيث إن المصريين القدماء هم أول من ارتادوا البحار والمحيطات وتلاهم الفينيقيون والإغريق والرومان حتى العصر الراهن حيث ناقلات النفط الضخمة، والسفن والحاملات العملاقة إلى ما يزيد على مائتي ألف طن، أما حديثاً فأصبحت السفن تسير بقوة البترول والغاز، ثم بعضها بقوة الطاقة النووية.[1]

ويعتبر النقل البحري من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بتطور الاقتصاد العالمي، حيث ينقل النقل البحري جانبا مهما من حجم المبادلات التجارية الدولية، لذا يعد هذا القطاع الاقتصادي من ضمن أضخم واغزر القوى الانتاجية توليدا للدخول والقيم المضافة، ولقد أدركت الشركات العالمية الكبرى العاملة في هذا المجال أهمية هذه الصناعة وضرورة تطويرها بما يتوافق مع التقدم في الطلب المتزايد على التجارة البحرية الدولية وتوسع الحاجة إلى أساطيل السفن ومحطات الشحن والاستقبال وشبكات التوزيع المرتبطة بالموانئ نجم عن ذلك بناء أسس جديدة لمستويات المنافسة الدولية وظهور معايير حديثة للجودة اللوجستية

[1] موقع جريدة الوطن: http://alwatan.com/details/93520، تاريخ الاطلاع: 2015/10/11.

في الخدمات التي تؤديها أساطيل السفن والموانئ لعملائها في السوق العالمية سواء من الشاحنين أو المستوردين[1].

كما يعتبر النقل البحري من أرخص أنواع وسائل نقل البضائع، وهذا يعد تفسيرا نسبيا لكونه المسؤول عن نقل أكثر من 90% من التجارة العالمية فهو بحق شريان الاقتصاد العالمي[2]، ولنا أن نتخيل أنه بدون النقل البحري سوف نكون عاجزين عن إنجاز المعاملات التجارية بين مختلف قارات العالم، سواء كانت تتعلق بمواد أولية أو غذائية أو منتجات مصنعة، وتعتبر السفن من بين أهم الأصول عالية القيمة حيث تصل تكلفة بناء سفينة واحدة ما يزيد عن 150 مليون دولار، بينما تقترب الإيرادات السنوية للسفن التجارية من 500 مليار دولار وهو ما يمثل 5% من حجم الاقتصاد العالمي، وتلعب الموانئ العالمية والاسطول التجاري البحري دورا رئيسيا في تسهيل حركة البضائع وتخفيض اسعار النقل وفي دفع حركة التطور الاقتصادي والنظام العالمي اللوجستي[3]، وقد شهدت التجارة العالمية المنقولة بحرا تطورا كبيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة في مختلف المناطق الجغرافية والكيانات الاقتصادية، وهذا ما يمكن التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (55): حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا خلال الفترة 2009-2013

المنطقة	2009	2010	2011	2012	2013
البضائع المنقولة بحرا	15690	16852.7	17582	18385.2	19053.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، ص: 313، على الموقع، http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf ص:313.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو الكبير في حجم التجارة المنقولة بحرا، فقد ارتفعت من 15.7 مليار طن متري سنة 2009 إلى حوالي 19 مليار طن متري سنة 2013 محققة معدل نمو بـ 21.8 %، ولعبت مساهمة الدول النامية في هذا النمو دورا كبيرا حيث انتقل حجم التجارة المنقولة بحرا في الدول النامية من 9.2 مليار دولار سنة 2009 إلى 11.5 مليار دولار سنة 2013 محققة معدل نمو بـ 25 %[4]، وهو ما يعكس الدور المهم الذي أصبحت مجموعة الدول النامية تقوم به في قيادة النمو الاقتصادي العالمي، واحتلال الصين المركز الأول عالميا من حيث حجم تجارتها الخارجية.

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 313.

[2] نفسه، ص: 314.

[3] موقع جريدة الوطن: http://alwatan.com/details/93520، تاريخ الاطلاع: 2015/10/11.

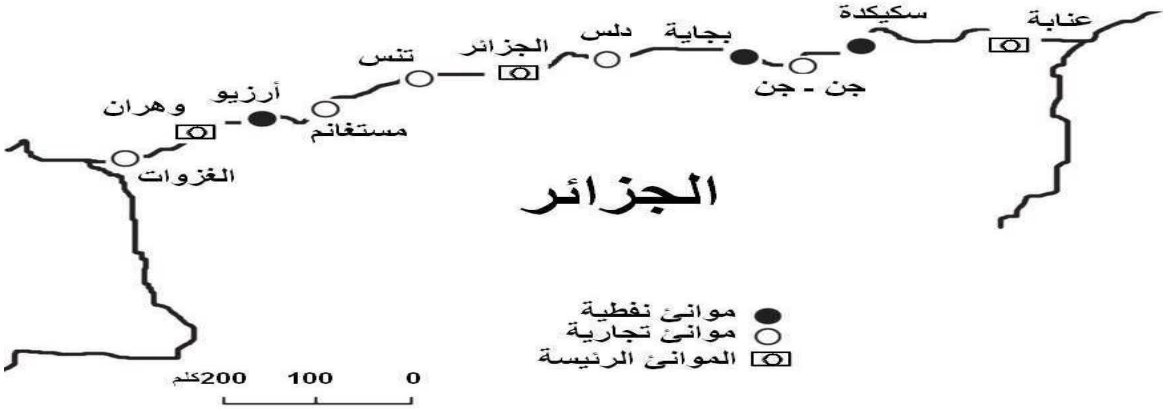
[4] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص:16.

الفرع الثاني: دور النقل البحري في المبادلات التجارية الجزائرية

يبلغ عدد الموانئ التجارية في الجزائر 11 ميناء من الحجم الصغير والمتوسط هي: ميناء الجزائر، دلس، أرزيو، سكيكدة، بجاية، عنابة، وهران، جن جن، مستغانم، الغزوات، تنس، ويصل حجم مبادلاتها إجمالي إلى 130 مليون طن، وتخدم % 95 من المبادلات التجارية الخارجية، مما يدل على أهمية الموانئ، كعامل حيوي في الاقتصاد الجزائري.

وإذا كانت نشأة الموانئ ترتبط بحتمية الموقع والموضع، الذي يفترض أن يكون مؤهلا طبيعيا لاستقبالها، فإن الموانئ الجزائرية، تجمع بينها خاصية جغرافية واحدة، وهي وقوعها في مواضع متشابهة، مكونة أساسا من خليج محمي من الرياح والعواصف الشمالية الغربية السائدة، بواسطة رأس بحري مرتفع، وموجه نحو الشمال أو الشمال الشرقي.

شكل رقم (18): الموانئ الجزائرية



SOURCE: Mohamed-chérif F.Z. (2004), L'Activité Portuaire et Maritime de l'Algérie, O. P. U., Alger.

تتميز المبادلات التجارية المعتمدة على النقل البحري، بعدم التوازن بين الواردات (22 % من إجمالي المبادلات) والصادرات (78 % من إجمالي المبادلات) والتي تمثل المحروقات 96 % منها، وتستأثر بها الموانئ النفطية المتخصصة (أرزيو، سكيكدة وبجاية)، أما باقي الموانئ فهي موانئ استيرادية بالدرجة الأولى، إذ تمثل الواردات نسبا مرتفعة تتراوح بين % 80 و 93 %من مجمل مبادلاتها[1].

[1] الديوان الوطني للإحصاء (2007) الموسوعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد23 ، ص:252 .

وهذا يشير من جهة، إلى قصور القاعدة الإنتاجية، ومن جهة ثانية إلى الاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد على قطاع إنتاجي تصديري واحد، وهو المحروقات مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس على تكلفة النقل البحري، واعتبارا من أن الوجهة التصديرية تتمثل في دول أوروبا بشكل خاص، فإن انعدام التكافؤ، الذي يميز المبادلات شمال جنوب، يحول دون تحسين مردودية الأسطول البحري الوطني.

ويتم تسيير الموانئ الجزائرية من قبل الدولة بواسطة هيئتين تابعتين لها وهما :الديوان الوطني للموانئ الذي أسندت له مهمة تسيير كل الموانئ الجزائرية، والشركة الوطنية الجزائرية للملاحة التي تشرف على النقل البحري

الفرع الثالث: مشاكل الموانئ الجزائرية

ركزت الجزائر استثماراتها في الموانئ النفطية، وهي موانئ متخصصة، لا تخدم إلا قطاعا محددا من اقتصاد الدولة، أما باقي الموانئ التجارية رغم أنها تمثل قطاعا استراتيجيا بالنسبة للمبادلات التجارية الوطنية، وعاملا حيويا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إلا أنها بقيت تشكو من تأخر كبير، وتعاني من مشاكل عدة[1]:

1- **موانئ من الجيل الأول** :الموانئ الجزائرية قديمة (من الجيل الأول)، وهي بالتالي لا تمثل سوى نقاط "انقطاع الحمولة " تنتهي عندها حمولة المواد المعدة للشحن أو التفريغ، فمثلا ميناء الجزائر يرجع تأسيسه إلى العهد الاستعماري، أنشئ خصيصا من أجل العبور البحري للسلع، وليس لاستقبال السلع المستوردة وشحن السلع المصدرة، وعمق الارصفة الذي كان في السابق جد كاف أصبح اليوم لا يتجاوب ومتطلبات الحركة المينائية لاسيما أثناء التسليم والاستلام، التي تستلزم وسائل حديثة وسريعة لضمان تأقلمها مع تطور التجارة الخارجية لبلادنا وتطور النقل البحري الحالي[2].

ولقد اكتفت السلطات العمومية في الجزائر، بتسيير هذا الإرث الذي يعود إلى الفترة الاستعمارية، دون إدخال أية تعديلات عليها، أو على بنيتها التي تتكون بشكل عام من أحواض صغيرة وضيقة، وسقائف ومخازن قريبة من بعضها، وأرصفة تفصل بينها حواجز ضيقة .وإذا لم تكن هذه المواصفات تطرح أية مشاكل في الماضي بالنسبة لخدمة المبادلات.

---

[1] فاطمة الزهراء محمد الشريف، فوزي رميني، الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، ص ص: 171-175.

[2] Revue « Port d'Alger », périodique d'information n° 100 , entreprise portuaire d'Alger, 4eme trimestre 2013,page :12.

عندما كانت السفن أصغر، وطريقة شحن البضائع أبسط فإنها اليوم لم تعد تتماشى والمتطلبات المستجدة والناجمة عن التطور الكبير الذي شهده مجال النقل البحري، فالسفن أصبحت أكبر وبمواصفات عالمية محددة، وهذا ما حتم على المتعاملين مع الموانئ الجزائرية استخدام السفن الصغيرة (60%منها تتراوح حمولتها بين 2000 و 10.000طن) وزن ثقيل وهي بالتالي سفن غير اقتصادية، إذ أنها تحول دون استفادة المصدرين الجزائريين من الفرص التي تقدمها موانئ الشحن، حيث تفرض عليهم أسعار شحن مرتفعة، أما بالنسبة للعمق النظري في الموانئ الجزائرية، فإنه يتقلص باستمرار بسبب تكدس الطمي والرمال نتيجة لعدم تعرضها لعمليات التطهير والكسح منذ 20 سنة، مما يؤثر على عملية رسو السفن بها وقد تضطر السفن الكبيرة الحمولة والتي لا تتمكن من الرسو في ميناء ما بسبب صغر الغاطس إلى أن تحول وجهتها نحو موانئ أخرى، حيث تفرغ جزءا من حمولتها لتخفيف الوزن، قبل أن تعود إلى الميناء الأصلي مع ما يترتب على ذلك من مشاكل (وقت وعمل إضافيين، وتكاليف إضافية كذلك).

2-**نقص في التجهيزات والآليات** :وتعاني الموانئ من جهة أخرى، من نقص كبير في الآليات الثقيلة، ميناء الجزائر هو الوحيد الذي يتوفر على رافعة ذاتية الحركة (قوتها300 طن).
ومع أن الجزائر تصنف ضمن أكبر الدول المستوردة للحبوب (الخامسة عالميا إذ تستورد ما يقارب 6 مليون طن سنويا)، فإن ميناء الجزائر العاصمة هو الوحيد الذي يشتمل على أكبر مركز خاص بالحبوب (سعته 30.000 طن)، ويعتبر غير كافي وهذا مما يضطر من جهة السفن ناقلات الحبوب إلى الانتظار لمدة تتعدى المقاييس المعمول بها دوليا (تبلغ مدة التوقف في الميناء بالنسبة لهذه السفن 16 يوما). ويفرض من جهة أخرى على المكلفين بالنقل، تعبئة الحبوب في أكياس، وهي عملية مكلفة، إذا ما قورنت بترك الحبوب على شكل بضائع صب.
أما ميناء وهران، فإن سعة صومعة الحبوب به لا تتجاوز 3000 طن، ناهيك عن استعمال وسائل تقليدية في عملية التخزين، وكذا تفريغ الحبوب، مما يؤدي إلى ضياع كميات معتبرة منه.

3-**ارتفاع في عدد العمال** :وتعرف الموانئ الجزائرية فائضا في عدد العمال، مما يقتضي اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحويل جزء منهم نحو وظائف أخرى، أو منحهم التقاعد المسبق أو دفع تعويضات لهم، وتبقى هذه المشكلة شائكة بالنسبة لدولة في طريق النمو تستفحل فيها البطالة.

4-تأخر في عملية تداول الحاويات :لقد أصبح التوجه لاستعمال الحاويات في نقل البضائع عاما، وما فتئت معدلات النقل بالحاويات ترتفع بشكل كبير ومتسارع، وتحاول الموانئ الجزائرية تطوير هذه العملية، ففي ميناء وهران (على سبيل المثال) ارتفعت نسبة التعامل بالحاويات من % 9,42 في سنة 1994 إلى % 35,09 في سنة 2004، وبلغت نهاية سنة 2008% 37,15 [1]، ومع ذلك يمكن القول أن الموانئ الجزائرية لا زالت تسجل تأخرا واضحا في هذا المجال، على اعتبار أن المعدل العالمي لتداول الحاويات يصل إلى62 %.

ويتم العمل حاليا في هذا الاتجاه، بغرض توفير مساحات إضافية تستعمل كمحطات للحاويات، فبالنسبة لميناء وهران، تمت توسعته من الناحية الشرقية، بإضافة 12 هكتار إلى المساحة الأصلية المخصصة للحاويات والتي تبلغ 11 هكتار، وبرمجة مشروع آخر يقضي بإضافة 30 هكتار أخرى، مما سيرفع المساحة المخصصة لاستقبال الحاويات إلى 53 هكتار.

أما بالنسبة لميناء الجزائر العاصمة، وبهدف تخفيف الضغط عنه، فلقد تم إنشاء ميناء جاف مخصص لاستقبال الحاويات في الرويبة بضواحي العاصمة.

5-**انخفاض معدلات أداء الموانئ** :والذي يساهم فيه بشكل كبير، توقف أنشطتها ليلا، وخاصة ما يتعلق بمناولة السلع والبضائع.

6-**طول الإجراءات الإدارية** :وتتمثل في الإجراءات المتعلقة بتفريغ البضائع تحديدا، وما يتبعها من إجراءات الحجر الزراعي، فالحجر البيطري، ثم إجراءات الرسوم الجمركية.. إلخ.

7-**سوء توزيع المهام بين الموانئ** :ومن جهة أخرى يوجد توزيع سيء للمهام المنوطة بكل ميناء، فميناء الجزائر العاصمة مثلا وهو أهم ميناء على المستوى الوطني يحتكر جل المبادلات (أكثر من 60 %من المبادلات التجارية الخارجي).

وهذا على حساب باقي الموانئ الثانوية التي يبقى دورها محصورا في أقاليمها، فالوزن الكبير الذي يحضى به ميناء الجزائر العاصمة ليس إلا انعكاسا لسياسة المركزية التي تنتهجها الدولة، فهو يهيمن على الإقليم وعلى باقي الموانئ الثانوية، وهذا يعني عدم أخذ مفهوم التهيئة القطرية بعين الاعتبار من طرف المخططين، ثم إن احتكاره الكبير للمبادلات التجارية، يجعله يعاني من الاختناق والتكدس.

8-**اختناق الموانئ** :لعل من بين الأسباب الرئيسة التي تزيد من حدة اختناق الموانئ، وتكدس البضائع بها ما يلي:

[1] مؤسسة ميناء وهران، دراسة ميدانية، أبريل،2009.

عدم وجود خطة منسقة لتوقيت الاستيراد لدى بعض الهيئات المستوردة مما يؤدي إلى وصول كميات كبيرة من السلع والمعدات المستوردة، من طرف هيئات مختلفة في وقت واحد.

أو عندما يرتفع معدل استيراد مادة معينة بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، كما حدث في سنة 2009 بالنسبة للحديد الذي شهدت عملية استيراده ارتفاعا كبيرا نتيجة انخفاض سعره و بالفعل، لم يسبق لميناء الجزائر العاصمة أن كان مختنقا كما هو الحال في السنوات الاخيرة، فقد بلغ عدد السفن التي بقيت في عرض البحر تنتظر الإذن بالرسو في الميناء لتفريغ حمولتها 34 سفينة وهذا في يوم واحد (2009/04/06)، مع ما يترتب على ذلك من خسائر، إذا علمنا أن كل سفينة تنتظر في عرض البحر دورها لدخول الميناء، تكلف الخزينة العمومية ما بين 5000-20000 دولار في اليوم.

9-تواجد الموانئ داخل النسيج الحضري :مشكلة أخرى تواجه الموانئ الجزائرية هي تواجدها داخل النسيج الحضري، مما يترتب عليه ضعف كفاءة الطرق التي تربطها بالداخل فميناء العاصمة مثلا، تنتهي منافذ الخروج منه في محور المواصلات الرئيس بالمدينة والمزدحم بالحركة.

ولا يعتبر ميناء وهران أسعد حظا، فوجوده في موضع محاصر بالمدينة وبالحروف الساحلية، يجعل عملية الحركة منه وإليه من الصعوبة بمكان .وهو فوق ذلك لا يشتمل إلا على منفذ واحد فقط، مخصص لسحب البضائع بالشاحنات وعلى خط للسكة الحديدية يعود إلى الفترة الاستعمارية، إلا أنه غير مستغل !...ومع أنه أرخص وسائل النقل البري، فإن مساهمته في عملية سحب البضائع من الميناء بقيت متواضعة، بل وفي تراجع ملحوظ من 23,48%سنة 1993، إلى% 1,57 سنة 2001، إلى أن توقف العمل به تماما منذ سنة 2004 واقتصرت عملية سحب البضائع من الميناء على الشاحنات فقط. وتقدر توقعات مؤسسة ميناء وهران تدفق النقل بالشاحنات في الميناء بما يعادل5 ملايين طن في أفق سنة 2013 ويؤكد المسئولون بميناء وهران أن هذه التقديرات تبقى دون الواقع، حيث أن الكميات الفعلية المسجلة في سنة 2008 والبالغة 5.612.000 طن فاقت تقديراتهم لسنة 2013[1] .

10-ضعف استغلال عملية المساحلة :لا يتم استغلال عملية المساحلة أو الملاحة الساحلية (بشكل جيد ومكثف .مع أنه بإمكان هذه الوسيلة والتي تؤمن النقل بين الموانئ الوطنية أن تساهم في تخفيف الضغط عن شبكة النقل البري، التي تعاني هي الأخرى من نقائص كثيرة، وذلك بإدماجها في السلسلة اللوجستية للنقل.

[1] يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2009/04/07، ص:07.

مع ملاحظة عدم وجود هيئات أو مكاتب محلية على مستوى مختلف الأقاليم بالوطن لتحسيس المتعاملين، وإعلامهم بالفوائد التي تعود عليهم من وراء التعامل بالمساحلة.

11-سوء تسيير الموانئ التجارية الجزائرية: ظهرت عدم كفاءة الدولة في تسيير الموانئ التجارية، والتي تجلت على عدة مستويات:

- إن تسيير كل الموانئ من طرف مؤسسة واحدة، لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل ميناء، فالرسوم واحدة بالنسبة لكل الموانئ، وهذا في غير صالح الموانئ الصغيرة التي لا تستطيع تبني سياسة تجارية تنافسية، ونذكر على سبيل المثال أن الدولة هي التي تحدد التعريفة الخاصة بعملية الإرشاد الملاحي في الموانئ الجزائرية، مع أنه من المفروض أن تحدد من طرف إدارة الميناء نفسه، وذلك تبعا لحجم النشاط الذي يقوم به هذا الميناء.
- ويظهر تقصير بعض المسئولين في الموانئ الجزائرية في معاملاتهم مع المتعاملين الاقتصاديين، والأمثلة على ذلك عديدة ومنها التصريح بضياع العديد من الحاويات، وكذا المحاباة، أو التمييز في المعاملة، إذ تعطى الأسبقية في الرسو للسفن الجزائرية.
- عملية استثمار الموانئ، والتي تتطلب تكاليف باهظة، ويفترض أن تتم في الإطار العام لتخطيط الموانئ، فإن السلطات العمومية لم تنجح في تشكيل هيئة واحدة تشرف على عملية التخطيط هذه بل أسندت صلاحيات تخطيط الموانئ الجزائرية إلى عدة هيئات تابعة لوزارة الأشغال العمومية أو وزارة النقل أو وزارة التجهيز، وبقيت الهيئة المعنية بالدرجة الأولى هذه العملية وهي إدارة الموانئ على الهامش.

فسياسة تخطيط الموانئ إذن تتسم بالمركزية المفرطة، والتي عانت منها كثيرا المشاريع الاستثمارية بالموانئ، بسبب بطء الإجراءات الإدارية التي تستغرق في بعض الحالات سنوات عدة، قبل الحصول على رخصة بدء الإنجاز.

خلاصة:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن السبب الأساسي الذي يفسر هامشية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر هو ضعف الإنتاج الوطني الفلاحي والصناعي، الذي يعجز حتى عن تلبية الاستهلاك المحلي، وذلك نظرا لأنه يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل الهيكلية، إضافة إلى ضعف أداء بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية رغم ما عرفته الجزائر من إصلاحات في هذا المجال، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي نتيجة التأخر في مستوى التطور المالي، العقاري، القانوني، الإداري القضائي وتفشي ظاهرة السوق الموازية .

وعلى مستوى المؤسسة يشكل غياب التسويق الدولي وعدم الاهتمام بنوعية وجودة المنتجات وتبيها معايير الجودة والنوعية العالمية نقصا كبيرا يعيق اقتحام المنتجات الجزائرية لأسواق التصدير العالمية.

كما يعاني قطاع التصدير في الجزائر من عدم فعالية إطاره التشريعي والمؤسساتي، وتداخل صلاحيات الهيئات القائمة عليه، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى عدم نجاعة الاستراتيجية القائمة على ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

إضافة إلى أن نشاط التصدير في الجزائر هو عرضة لمخاطر الصرف ومخاطر أخرى تجارية وغير تجارية، ومشكل ترحيل عائدات الصادرات إلى أرض الوطن هو أكثر ما يعاني منه المصدرون في الجزائر.

وتبين لنا من خلال هذا الفصل أيضا مدى ضعف الأداء اللوجستي وخدمات النقل البحري في الجزائر وابتعادها عن مستويات الأداء العالمية، وهو ما يشكل عائقا أمام ترقية التجارة الخارجية في الجزائر عامة وأمام نشاط التصدير خاصة.

الفصل الرابع:

سبل وآليات تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

- على ضوء نتائج النمذجة القياسية لمحدداتها-

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تحول دون دفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رغم توفر جميع الأطر الضرورية لاستراتيجية ترقيتها وتنويعها وتسطيرها ضمن أولويات مختلف الحكومات المتعاقبة، يأتي هذا الفصل ليقدم بعض المقترحات والآليات التي من شأنها تفعيل هذه الاستراتيجية وتحقيق نتائج فعلية ملموسة منها، تظهر بشكل جلي ومباشر من خلال زيادة حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، سواء من حيث المنتجات المصدرة، أو من حيث أسواق التصدير المستهدفة.

حيث ارتأينا أن تكون الآليات والمقترحات التي سنقدمها مبنية على أساس نتائج ودراسات قياسية لنماذج محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حتى تكون أكثر مصداقية ومبنية على معطيات إحصائية قياسية دقيقة.

وعليه سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل لتقديم هذه المحددات (النمو الاقتصادي، حجم الاستثمار، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعر الصرف والطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات) وعرض للمنهجية القياسية المتبعة لتقدير هذه المحددات.

وفي المبحث الثاني سنقدم نماذج قياسية تشكل الجزء التطبيقي والقياسي للدراسة، حيث سنحاول بناء نماذج قياسية تفسر أثر كل محددة (متغيرة) على الصادرات خارج المحروقات، كل في نموذج منفصل على حده حتى تكون الدراسة أكثر دلالة.

وفي المبحث الثالث وبناء على نتائج النموذج الأول (أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات) سنقدم مقترحات حول ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

وفي المبحث الرابع وبناء على نتائج النموذج القياسي الثاني والثالث (أثر حجم الاستثمار، أثر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات) سنقدم مقترحات وآليات من شأنها تعزيز دور كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر والمناطق الصناعية الحرة للتصدير في ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

وفي المبحث الخامس والأخير وبناء على نتائج النموذج الرابع والخامس (أثر سعر الصرف، أثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات) سنقدم مقترحات من شأنها تفعيل آليات وأدوات زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: المنهجية القياسية لتقدير محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نتطرق في خلال المطلب الأول لهذا المبحث إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي سوف نعتمد عليها في بناء النماذج القياسية باعتبارها محددات للصادرات الجزائرية خارج المحروقات وفقا لما ينسجم مع فروض النظرية الاقتصادية، ونتطرق في المطلب الثاني إلى منهجية الدراسة القياسية المتبعة في مختلف النماذج التي سنقوم بتقديرها.

المطلب الأول: محددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لتصميم نموذج اقتصادي قياسي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر لابد أولا من تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يشتمل عليها النموذج، بالشكل الذي ينسجم مع فروض النظرية الاقتصادية من جهة ومع الخصائص الذاتية للصادرات الجزائرية من جهة أخرى، وترتيبا على ما هو متاح من بيانات وعليه ستناول في هذا المطلب باختصار المحددات أو العوامل الاقتصادية المحددة للصادرات خارج المحروقات في الجزائر وهي: حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري كمقياس للنمو الاقتصادي، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية)، الاستثمار (الحكومي، الخاص ، الأجنبي)، سعر الصرف، الطلب العالمي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

تزايد اهتمام الاقتصاديين في السنوات الأخيرة بسياسة التصدير، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، كما أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، ولقد توصلت أغلب هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول، ولعل أهم هذه الدراسات هي النموذج الذي جاء به Balassa[1] (1978)، والذي يعتبر من أهم النماذج الحديثة التي اهتمت بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و نمو الصادرات حيث أثبت بلاسا وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذو ارتباط وثيق بالناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها[2].

---

[1] بيلا بلاسا: اقتصادي هنغاري ولد سنة 1928 له مؤلف بعنوان "نظرية التكامل الاقتصادي" والذي حدد فيه مراحل التكامل الاقتصادي، توفي سنة 1991.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، ط1، الأردن، 2005، ص:38.

حيث قام بلاسا بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين 1960-1973 ،حيث وجد أن معامل الارتباط بينهما هو أكبر من معامل الارتباط بين نمو صادرات الصناعات التحويلية ونمو الناتج القومي الإجمالي، إذ بلغ هذا المعامل في العلاقة الأول حوالي 89 % ، في حين بلغ في العلاقة الثانية حوالي 71 % كما أنه وجد أيضا أن هناك علاقة ايجابية قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصاد، حيث أنه لاحظ أن زيادة معدل الصادرات بمقدار 1% سيزيد من معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.04 %[1].

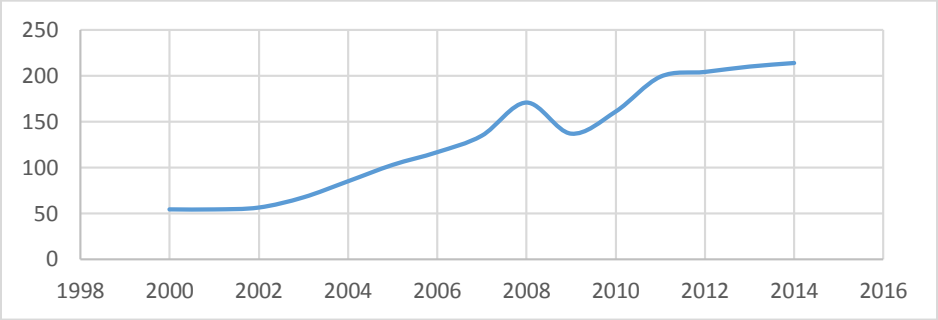
ثم تحولت المناقشات في الثمانينات إلى دراسة العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، فمثلا دراسة (Merza,2007) التي حاولت بحث العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية والنمو الاقتصادي بالكويت خلال الفترة 1970-2004، بينت وجود علاقة سببية في اتجاهين بين متغيري الصادرات، وهو ما يعني أن للنمو الاقتصادي أثر على الصادرات، كما قدم الباحثان (Jung.w et Marshall.P 1985) نموذج رياضي للتنبؤ بالعلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني في 37 دولة نامية للفترة (1950-1981)، فجاءت نتائج ثلاث دول هي إيران، كينيا، تايلاند في صالح أن الناتج الوطني يتضمن ضمنيا نموا في الصادرات[2].

هذه الدراسات وغيرها من الدراسات العديدة الأخرى كلها تجعل من اعتبار النمو الاقتصادي كمحدد لمستوى الصادرات يعتبر شرطا أساسيا يجب توافره في الدول النامية للتوسع في صادراتها، فتوفر علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى النمو في الصادرات يعتبر ذو مغزى هام للتسليم بتحقيق عملية تنوع اقتصادي الذي يضمن كذلك تنوع مصادر الدخل الوطني، لذلك ستحاول هذه الدراسة التأكد من هذه العلاقة تجريبيا بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، ويمكن اعتبار إجمالي الناتج المحلي (PIB) كمتغيرة لقياس مستوى النمو الاقتصادي بالجزائر والشكل التالي يوضح تطور إجمالي الناتج الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة:

[1] قاسم الحموري، عهود خصاونة الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي(1972-1996) مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001، ص ص:4-5.

[2] بوشنافة رضا، ص: 263.

شكل رقم (19): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا تقارير بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الفترة (2000-2008) شهدت ارتفاعا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 54.79 مليار دولار سنة 2000 إلى 171 مليار دولار سنة 2008، وهي أكبر قيمة له محققة خلال فترة الدراسة، لتشهد سنة 2009 تراجعا بمعدل -19.76 % مسجلة قيمة 137.21 مليار دولار، وذلك نتيجة تراجع مداخيل المحروقات على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عنها من تراجع في الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، ومع بداية سنة 2010 عاد إلى الارتفاع مجددا مع بداية التعافي من آثار الازمة العالمية وانتعاش أسعار النفط فعرفت الفترة (2010-2014) معدلات موجبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ سنة 2014 قيمة 214.06 مليار دولار.

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية)

يعتبر مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم الغامضة التي يختلف المفكرين في تعريفها بسبب اختلاف الدراسات والأبحاث والمعايير والمقاييس المعتمدة في تحديدها سواء كان كمي (العمالة، رأس المال، معامل رأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال) أو كان نوعي (الملكية، الاستقلالية، الحصة من السوق، التنظيم ومعيار محلية النشاط)،اختلاف ظروف وخصائص كل دولة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجيلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان[1] وقد عرفها البنك الدولي باستخدام هذا المعيار بأنها[2]:" تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل،

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي: 15 .16 نوفمبر 2011.

[2] عيسى أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:6، ص: 273.

ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، ومابين 50-100عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة".

-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلها عدة خصائص تتميز بها عن سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال ما يلي:

- ✓ الاستقلالية في الإدارة[1]
- ✓ صغر الحجم وقلة التخصص في العمل
- ✓ ضئالة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع
- ✓ الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان والقدرة على حركية اليد العاملة ومرونة التغيير بسرعة أكبر من المشاريع الكبيرة[2]
- ✓ تعتبر مركزا لتعبئة الادخار الخاص أي أنها أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة
- ✓ إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات لأن العاملين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[3]
- ✓ استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبير فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة تسجل انطلاقها وتشغيلها، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية الوطنية.
- ✓ استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبير فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة تسجل انطلاقها وتشغيلها، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية الوطنية.
- ✓ تعتبر مراكز تدريب ذاتية للعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات[4].

---

[1] عبد الحميد مصطفى ابو غانم ادراة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص12.

[2] العابد برينيس شريفة، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر المجلة العلمية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4 ، جامعة الجزائر3، ص:12، 2013.

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 29.

[4] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص : 38

أما في الجزائر فقد أصدرت السلطات الجزائرية القانون رقم 01-18 والمؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ويهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها. وتُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا القانون كما يلي:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون دينار و500 مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

وتهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي:

- ✓ إنعاش النمو الاقتصادي؛
- ✓ إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطوّر والتكيف التكنولوجي؛
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ✓ ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضّل وتشجّع الإبداع والتجديد وثقافة المقاولاتية؛
- ✓ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ✓ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

قامت السلطات الجزائرية بخلق وتكليف العديد من الأجهزة والبرامج لتحقيق هذه الأهداف وتشجيع ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لذلك شهدت السنوات الأخيرة طفرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانتقل من 160285 مؤسسة سنة 2000 إلى 852053 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 وما يُلاحظ هو ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية من 159507 مؤسسة سنة 2000 بحصة 99.51% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 851511 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 بحصة 99.94%. في حين انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 778 مؤسسة سنة 2000 بحصة 0.49% إلى 542 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 بحصة 0.06%.[1]

انطلاقا من هذا التحليل ونظرا لأن ترقية صادرات سلع وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت احدى أهم الأهداف من وراء دعم انشائها ونموها ستحاول الدراسة القياسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إظهار العلاقة بين نمو هذه المؤسسات بمختلف أنواعها (خاصة، عمومية، تقليدية) وبين نمو حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وإن وجدت علاقة صريحة فهل ستكون في مستوى ما كان ينتظر من هذه المؤسسات؟

الفرع الثالث: الاستثمار (الحكومي، الخاص، الأجنبي المباشر)

يمثل الاستثمار المحلي والأجنبي وسيلة حقيقية لتحقيق عدة أهداف أهمها توفير مناصب عمل، استغلال الموارد الطبيعية، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، توفي السلع والخدمات في الأسواق المحلية، زيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا، حيث أن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية

[1] –Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °6, statistiques 2001–2006.

–Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °14, Statistiques 2007–2008.

–Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °18, Statistiques 2009–2010.

–Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2013.

–Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2014.

–Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °27, Statistiques 2015.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °28,

–Statistiques 2016

يساعد على تدعيم فرص التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما يؤدي إلى إحلال الواردات ويساهم في تلبية جزء من احتياجات السوق المحلي، وهو ما يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتخفيف الواردات.

وقد عرف حجم الاستثمار (الحكومي والخاص) في الجزائر تطورا ملحوظا فانتقل من 12.9 مليار دولار سنة 2000 إلى منها 8.62 مليار دولار استثمار خاص، إلى 99.64 مليار دولار سنة 2014 منها 68.69 مليار دولار استثمار خاص، بينما عرف حج الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة احجام متذبذبة من سنة لأخرى ومتواضعة كان أقصاها المحقق سنة 2009 بـ 2.74 مليار دولار بعدما كان سنة 2000 يبلغ 0.43 مليار دولار، وشهدت سنة 2014(1.48 مليار دولار) تراجعا مقارنة بسنة 2013 بنسبة -12.42 %.

وسنقوم من خلال الدراسة القياسية بتبيان أثر نمو أنواع الاستثمار الثلاث (حكومي، خاص، أجنبي مباشر) على نمو حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال النموذج القياسي المخصص له.

الفرع الرابع: سعر الصرف والطلب الاجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

1- سعر الصرف:

وهو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة اخرى وهو عرضة للتقلب وذلك بسبب اختلاف نظام الصرف المتبع، حيث تخفيض سعر الصرف من طرف الدولة يؤدي الى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمة المنتجات المحلية والحد من الواردات، وقيام التجارة الخارجية بين الدول له علاقة متينة بسعر الصرف، إذ يعد انعكاسا للعلاقات المترابطة بين الاقتصاديات ويعكس درجة القوة الاقتصادية والمالية للدولة، ولأنه يربط جهازي أسعار بلدين مختلفين تتزايد المخاطر شأن تقلباته كأن يكون سببا في تدهور أسعار الصادرات، وهو ما سيقلل من مداخيل العملة الصعبة خاصة إذا ما تعلق الأمر بدول نامية تعتمد في صادراتها على الموارد الأولية[1].

وبوصفه مؤشرا لقياس سلوك العملة يمكن التعبير عنه بقيمته الاسمية أو الحقيقية، فالاسمية مقياس لقيمة عملة دولة ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة دولة أخرى، ويتم تحديده تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في أي لحظة زمنية، أما الحقيقي فيقيس القدرة على المنافسة بين المتعاملين

[1] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص: 265.

الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، بمعنى أنه يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فأي تقلبات بسيطة به إما أن تساعد في نمو حجم التجارة الخارجية أو تراجعها، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية[1]:

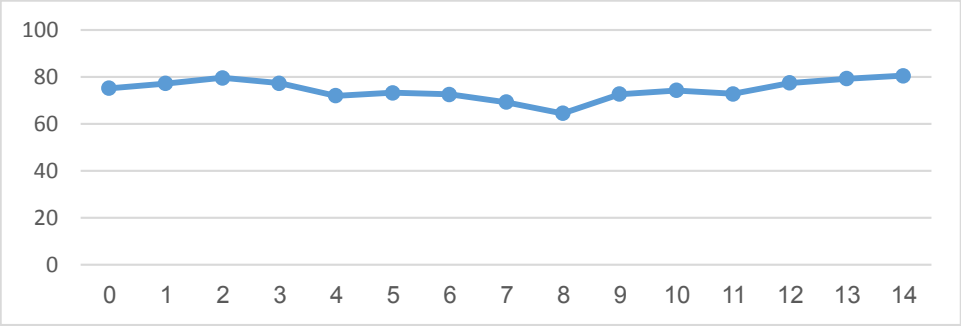
$$TCR=EX\frac{p*}{p}$$

حيث:

EX : سعر الصرف الاسمي، P* : مستوى الأسعار الأجنبية، P : مستوى الأسعار المحلية

من العلاقة أعلاه يمكن اعتبار سعر الصرف الحقيقي عبارة عن مستوى سعر الصرف الاسمي مرجح بمستويات الأسعار النسبية، ولسعر الصرف تأثير على المركز التنافسي للدولة، فارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل صادراتها أقل جاذبية بالنسبة للدول الأخرى مما يؤدي إلى الاحجام عنها، إلا أنه إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في سعر المنتجات المحلية القابلة للتصدير (مقارنة بمثيلاتها في الأسواق الخارجية)، مما يدفع الأجانب لزيادة الطلب على هذه المنتجات، وبالتالي زيادة صافي الصادرات، ويبقى لهذه النتيجة استثناء كونها ليست مضمونة دائما وذلك لأن استجابة الصادرات للتغير في قيمة عملتها مرهون بمرونة الطلب السعرية على صادراتها، وفيما يخص تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (20): تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2000-2015، متوفرة على الموقع:-www.bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن سعر الصرف خلال الفترة 2000-2002 سجل صعودا إلى أن وصل سنة 2002 إلى 79.68 دينار مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس الانخفاض في قيمة العملة الوطنية والذي يرجع بالأساس إلى الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق،

[1] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص- ص:265-266.

حيث اعتمدت الجزائر في تحديد سعر الصرف بعد التسعينات على نظام التعويم المدار وذلك بتعديل أسعار الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي المتوفر لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي، وكانت أهم الأبعاد الاقتصادية لهذا التحرير هي المساهمة في تنشيط الجهاز الإنتاجي الوطني والكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومدى قبول المنتج المحلي بالنسبة للأجنبي للتأثير على حركة التجارة الخارجية من خلال العمل على تقليص الواردات وزيادة الصادرات.

وخلال الفترة (2003-2008) بدأ سعر الصرف في التراجع ليصل إلى 64.58 دينار مقابل واحد دولار أمريكي، وهو يعكس الارتفاع النسبي في قيمة الدينار الجزائري لهذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، لكن بعد سنة 2008 شهد سعر الصرف الاسمي عودة الارتفاع ليستقر عند 79.38 ثم 80.56 دينار مقابل واحد دولار أمريكي سنتي 2013 و2014 على التوالي.

2- الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

إن صادرات أي بلد تعد واردات بلد آخر، وفقا لهذه المقاربة فإنه مثلما تتحدد واردات الجزائر حسب الطلب الداخلي، فإن صادرات الجزائر تتحدد كذلك بمستوى الطلب الخارجي عليها، فالأحوال الاقتصادية في باقي أنحاء العالم عنصر مفسر هام لإجمالي الصادرات، فأهمية هذه الأخيرة تتزايد بارتفاع حجم الطلب عليها، وعدم توفر الطلب يجعل من آثارها محدودة ولا يتضاعف حجم النمو الاقتصادي على نحو أفضل، حيث أن نمو الطلب الأجنبي على السلع المحلية يهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق محليا.

إن قابلية توسيع الطلب الدولي على المنتجات المحلية ليس محققا بالنسبة لجميع الدول، فهو متاح بدرجة نسبية أعلى للدول الصناعية المتقدمة مقارنة بالدول النامية، فقانون الميزة النسبية الديناميكي القائم على المناهج التكنولوجية الذي سمح لنا من تفسير نمط التجارة الخارجية على نحو أفضل أكد على ان مرونة الطلب على المنتجات الصناعية تكون مرتفعة عنها في منتجات المواد الأولية، كما أن عدم تنوع الاقتصاد النامي يعطيه خاصية ضعف المرونة أي عدم الاعتماد على صادرات بديلة في حالة تعرض صادرات المواد الولية للانخفاض[1].

وللتعبير عن حجم الطلب الدولي على الصادرات الجزائرية سنعتمد على الناتج المحلي الإجمالي لأهم عشرون زبون بالنسبة للصادرات خارج المحروقات الجزائرية حسب ترتيب سنتي 2013-2014 وهذه الدول هي: هلندا، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، بريطانيا، تونس، ألمانيا، البرازيل البرتغال، بولندا، تركيا، المغرب، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، سوريا، موريطانيا، لبنان ومالطا(أنظر الجدول رقم (03) من الملحق رقم (03))، حيث ستحاول الدراسة القياسة إظهار

[1] بوشنافة رضا، مرجع سابق، ص: 268.

العلاقة بين نمو حجم هذا الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ونمو هذه الصادرات من خلال النموذج القياسي المخصص لذلك.

المطلب الثاني: تقديم الإطار النظري لمنهجية الدراسة القياسية

إن غالبية العلاقات الاقتصادية التي تقدمها النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، فأغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي كالأسعار، حجم الصادرات، حجم الاستثمار، الناتج المحلي...الخ ، وهو ما يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وقبل الشروع في أي بحث في مجال القياس الاقتصادي لابد من الإلمام بأهم أساليب قياس العلاقات الكمية بين المتغيرات، من خلال تحديد طريقة التقدير والاختبارات المستعملة للوصول إلى نماذج تعكس بصورة سليمة ومنطقية سلوك العلاقات الاقتصادية محل البحث، وعليه سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد في دراسة العلاقة ما بين الصادرات خارج المحروقات الجزائرية ومختلف المتغيرات المحددة لها، وفيما يلي شرح النموذجين ومختلف الاختبارات المعتمدة في الدراسة.

الفرع الأول: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

توجد عديد العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة ومعدل التضخم[1]، وفي دراستنا سنحاول تقدير مجموعة من النماذج التي تشرح سلوك الصادرات خارج المحروقات وفقا لهذا الأسلوب، لذا سنتطرق في هذا الفرع إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط، فنعطي أولا الصيغة الرياضية للنموذج مع الفرضيات الأساسية حول الخطأ العشوائي، ثم توضيح طريقة تقدير معالم النموذج، بالإضافة إلى أهم اختبارات دراسة معنوية معالم النموذج.

أولا: كتابة النموذج الخطي البسيط وفرضياته الأساسية

يمكن نمذجة العلاقة بين متغيرين Y_i و X_i على الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \ , \ i= 1.....n$$

حيث: (Y_i) يسمى بالمتغير التابع و(X_i) بالمتغير المفسر أو المستقل.

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الأردن، 2012، ص19.

أما β_0 و β_1 فهما معاملا النموذج؛ في حين يمثل ε_i حد الخطأ في تفسير Y_i .

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها[1]:

- إهمال وجود بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

أما عن الفرضيات الأساسية للنموذج فهي[2]:

الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$ وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير (Y)، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر.

الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء Homoscedasticity وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة: $Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad , \forall i = 1 \dots \dots \dots n$

الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \quad , \forall i \neq j \quad i, j = 1 \dots \dots n$$

الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل (X_i) ، فالمعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع (Y_i) ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم.

ثانيا: تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط

لتقدير معالم النموذج الخطي البسيط نقوم باستعمال أهم طريقة من طرق تقدير معالم النموذج الخطي البسيط وهي طريقة المربعات الصغرى العادية حسب الشروط التالية[3]:

- أن تكون بين الظاهرتين المدروستين علاقة جديلة واضحة.

---

[1] هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2005–2006، الجزائر، ص 97.

[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 20.

[3] جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص14.

– أن تكون إحداهما ناتجة والأخرى مسببة.

– أن تكون الظاهرتين قابلتين للقياس.

إن طريقة المربعات الصغرى العادية تهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة)[1]، وهو ما يمكن كتابته رياضا كما يلي[2]:

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2$$

من أجل تدنئة هذه العلاقة يجب أن يكون الشرط اللازم هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لـ β_0 و β_1 معدومة، وهو ما يمكننا في الأخير من الحصول على تقدير معلمتي النموذج كما يلي[3]:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2} = \dfrac{\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - n\bar{X}\bar{Y}}{\sum_{i=1}^{n} X_i^2 - n\bar{X}^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

وبهذا يكون النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

ثالثا: الاختبارات الإحصائية حول معنوية المعالم

هناك مجموعة من الاختبارات الإحصائية حول معنوية معالم النموذج الخطي البسيط والمتمثل في اختبار القوة التفسيرية للنموذج، اختبار معنوية المعالم عن طريق اختبار (Student) وأخيرا اختبار معنوية النموذج ككل عن طريق اختبار Fisher وفيما يلي شرح لكيفية حساب كل اختبار وطريقة توظيفه.

1-اختبار القوة التفسيرية (جودة التوفيق) بواسطة R^2: يشير معامل التحديد (R^2) إلى التغير الكلي في المتغير التابع (Y_i)، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل (X_i) المدرج بالنموذج[4]. ويعتبر معامل التحديد من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني

[1] هتهات سعيد، مرجع سابق، ص99.

[2] Régis Bourbonnais, Econométrie, 9ème edition, DUNOD, Paris, 2015, p18.

[3] Ibid, P19

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 154.

ضمنيا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الأخر. ويمكن حساب (R^2) كما يلي[1]:

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}$$

علما أن معامل التحديد ينتمي إلى المجال التالي: $0 \leq R^2 \leq 1$

فلما يأخذ (R^2) أكبر قيمة وهي (1)، فإن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة جدا أي أن هناك جودة في التوفيق والارتباط بين المتغير التابع والمستقل، أما لما يأخذ (R^2) أصغر قيمة له وهي الصفر، فليس هناك أي ارتباط بين المتغير التابع والمستقل أي ليس للنموذج قدرة تفسيرية وهذا بسبب غياب العلاقة السببية بينهما.

2-اختبار معنوية المعالم (Test de Student): الأصل في اختبار Student أن النموذج المبني من طرف الدراسة يمكن أن يكون صحيح أو غير صحيح، وتثبت صحته من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- $H_0: \beta = 0$: معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد أخر، وتسمى بفرضية العدم.
- $H_1: \beta \neq 0$ وهي الفرضية البديلة، وتشير إلى عكس فرضية العدم.

وهذا الاختبار يتطلب معرفة القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة، حيث أن القيمة المحسوبة تعطى بالعلاقة التالية:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_1}}$$

حيث أن: $\hat{\delta}_{\hat{\beta}_1}$ تعبر عن قيمة الانحراف المعياري المقدر $\hat{\beta}_1$ ، وبما أننا نختبر فرضية العدم نكتب:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_1}}$$

ونقبل (H_0) بمستوى معنوية ($\%\alpha$) إذا كانت $\left|\frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_1}}\right| \leq t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ ففي هذه الحالة المعامل (β_1) ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنويا الصفر. حيث أن $t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول توزيع (Student) وتسمى بالقيمة المجدولة، ونرفض الفرضية (H_0) بمستوى معنوية ($\%\alpha$) في حالة العكس وهو ما يعني أن المعامل (β_1) له معنوية إحصائية فهو يختلف معنويا عن الصفر.

[1] Régis Bourbonnais,Op-cit, P19

3 – اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار توزيع Fisher): إن اختبار معنوية أثر المتغير المستقل (X_i) يمكن أن يكون في شكل توزيع Fisher، حيث يهدف هذا الاختبار للتحقق من الفرضية التالية: $H_0: \beta_1 = 0$، ولهذا الاختبار قيمتين قيمة محسوبة وقيمة مجدولة، حيث تعطي قيمة Fisher المحسوبة بالعلاقة التالية[1]:

$$F_c = \frac{\frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{1}}{\frac{\sum e_i^2}{n-2}} = \frac{\frac{R^2}{1}}{\frac{1-R^2}{n-2}}$$

أما القيمة المجدولة فهي $F_{\alpha,(1,n-2)}$ وتؤخذ من جداول توزيع Fisher، ونقول أننا نرفض الفرضية (H_0) بمستوى معنوية ($\%\alpha$) إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار Fisher أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار، وتقبل الفرضية (H_0) إذا حدث العكس.

الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

لم تعد النماذج القياسية تلك النماذج البسيطة المؤلفة من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، بل انسحبت على عدة متغيرات مفسرة ومتغير واحد تابع، فهناك فرضية أثبتتها النظرية الاقتصادية، وهي أن الطلب على سلعة معينة تؤثر فيها أربعة عوامل رئيسية: السعر والدخل وأسعار السلع البديلة والذوق. إضافة إلى عوامل أخرى كالطقس وغيرها من العوامل[2]. فما هي صياغة هذا النموذج؟ وما هي أهم اختبارات المرافقة له؟

أولا: تقديم النموذج

يستخدم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفروض عن العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات تفسيرية ويكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + \cdots + \alpha_k X_{1k} + \varepsilon_t \ldots\ldots(01)$$

حيث: Y_t: المتغير التابع، $X_{1t}, X_{2t} \ldots X_{3t}$ المتغيرات المفسرة.

$(\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2 \ldots \alpha_k)$ معاملات النموذج، ε_t: حد الخطأ

للتسهيل تكتب جملة المعادلات(01) لكافة القيم على الشكل التالي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{21} + \beta_3 X_{31} + \cdots + \beta_k X_{11} + \varepsilon_1$$

[1] Régis Bourbonnais, Op-cit, P35.

[2] وليد إسماعيل السيفو، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 230.

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{12} + \beta_2 X_{22} + \beta_3 X_{32} + \cdots + \beta_k X_{12} + \varepsilon_2$$

$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{1n} + \beta_2 X_{2n} + \beta_3 X_{3n} + \cdots + \beta_k X_{1n} + \varepsilon_n$$

ولتكن الصيغة المصفوفاتية لهذا النظام على الشكل التالي[1]: $Y = X\beta + \varepsilon$

حيث:

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ . \\ Y_n \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} \dots X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} \dots X_{2k} \\ & & . \\ & & . \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} \dots X_{nk} \end{pmatrix}, \beta = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ . \\ . \\ \beta_k \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ : \\ \varepsilon_n \\ \end{pmatrix}$$

Y(n*1): المتغير التابع؛ X(n*(k+1)): مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة.

X(n*(k+1)): مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة؛ β((k+1)*1): شعاع المعالم.

$\varepsilon(n * 1)$:شعاع الأخطاء.

ثانيا: الفرضيات الأساسية للنموذج

إن بناء هذا النموذج أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

الفرضية الأولى: التوقع الرياضي لحد الخطأ معدوم $E(\varepsilon) = 0$

الفرضية الثانية: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ; $E(\varepsilon_t, \varepsilon_j) = 0 \; Si \; t \neq j$

الفرضية الثالثة: $COV(X_{\mathrm{it}}, \varepsilon_{\mathrm{t}}) = 0$ لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والبواقي.

الفرضية الرابعة: تباين الأخطاء ثابت $E(\varepsilon_t^2) = \sigma^2 \; (\forall_t)$

الفرضية الخامسة: حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي $\varepsilon \rightarrow N(0, \delta^2 . I)$

ثالثا: تقدير معالم النموذج الخطي المتعدد

عادة ما يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تهدف إلى إيجاد الشعاع β الذي يصغر مجموع مربعات الأخطاء e_t^2 بين القيم المقدرة $\hat{Y}$ و القيم الحقيقية Y . و ليكن لدينا النموذج التالي: $Y = X\beta + \varepsilon$

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_t^2 = Min \sum_{i=1}^{n} \left(Y_t - \hat{Y}_t\right)^2 = Min\left(Y_t - \hat{Y}_t\right)'\left(Y_t - \hat{Y}_t\right) = Min(e'e)$$

$$Min\left(Y_t - \hat{Y}_t\right)'\left(Y_t - \hat{Y}_t\right) = Min\ (S)$$

من أجل تدنئة هذه الدالة بالنسبة لβ نقوم باشتقاق (S)[3]. بالنسبة لـ β.

---

[1] REGIS Bourbonnais, Économétrie, Dunod, 3eme édition, Paris, 2000, P 48.

[2] جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص . ص:86-87.

[3] $S = (Y - X\beta)'(Y - X\beta) = Y'Y - Y'X\beta - \beta'X'Y + \beta'X'X\beta.$

$$\frac{\partial S}{\partial \beta} = -2X'Y + 2X'\hat{\beta} = 0$$

ومنه نتحصل على $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$ و هو التقدير لβ.

رابعا: اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار المتعدد

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي، ننتقل من معامل التحديد البسيط إلى معامل التحديد المضاعف، فالأول يقيس العلاقة بين متغير تابع وأخر مستقل، أما الثاني فيدرس العلاقة الموجودة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، فمعامل التحديد المتعدد (R^2) يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة[1]. ولحسابه نستعمل نفس الطريقة المستعملة في النموذج البسيط[2]:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

غير أن هناك مجموعة من الصعوبات التي نواجهها عند استعمال (R^2) والتي منها أنه غير حساس لعدد المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج، حيث أن إضافة متغيرات مستقلة أخرى لمعادلة الانحدار لا يمكن أبدا أن تقلل من قيمة (R^2) وبالعكس فإنها تزيد من قيمته[3]. وإن مثل هذه الصعوبات في استعمال (R^2) كمقياس لجودة التوفيق تدفعنا لاستعمال معامل أخر يسمى معامل التحديد المصحح والذي يأخذ القيمة التالية[4]:

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$$

حيث: n: عدد المشاهدات، K: عدد المعالم المقدرة.

وعليه فإن $\bar{R}^2$ له مجموعة من الخصائص تجعله وسيلة لقياس جودة توفيق النموذج أفضل من (R^2)، فهو على الأقل يجيب على تساؤلات الباحثين حول أهمية زيادة بعض المتغيرات للنموذج[5].

خامسا: اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد

$= Y'Y - 2\beta'X'Y + \beta'X'X\beta$

[1] هتهات سعيد، مرجع سابق، ص 112.

[2] REGIS Bourbonnais,Op-cit , p :54 .

[3] شيخي محمد، مرجع سابق، ص69.

[4] REGIS Bourbonnais,Op-cit, p :55.

[5] هتهات سعيد، مرجع سابق، ص114.

يمكن اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على اختبار (Fisher)، حيث يهدف اختبار Fisher إلى التحقق من الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \dots \beta_k = 0 \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0 \, , i = 1 \dots \dots k \end{cases}$$

الفرضية (H_1) تعني أنه يوجد على الأقل معامل انحدار واحد غير معدوم.

ولهذا الاختبار قيمتين، قيمة محسوبة وقيمة مجدولة يتم على أساسهما الاختبار، فالقيمة المحسوبة تعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$F_c = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2/k}{\sum e_i^2/(n-k-1)} = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

حيث: (n): عدد المشاهدات، (k): عدد المعالم المقدرة. فإذا تجاوزت القيمة المحسوبة (F_c) القيمة المجدولة (F_t) بدرجتي حرية (k) و (n−k−1) نرفض (H_0) ونقبل (H_1) بمعنى أن النموذج معنوي إحصائيا ككل.

الفرع الثالث: مشاكل تقدير نماذج الانحدار المتعدد

يغطي هذا المطلب مشكلتين أساسيتين تواجه الباحث عند إعداد الدراسة القياسية، والتي تتعلق بإسقاط إحدى الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية والمذكورة سابقا، وتتمثل هاتين المشكلتين في التعدد الخطي والارتباط الذاتي للأخطاء.

أولا: التعدد الخطي

تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث أنها مرتبطة بأحد الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة. فالتعدد الخطي معناه وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة[2]، إذا فالمشكلة هنا هي بين المتغيرات التفسيرية ذاتها وليس بين المتغير التفسيري والمتغير التابع، وهذا يعني أن المشكلة تظهر عندما يكون هناك أكثر من متغير تفسيري واحد.[3] وهو ما يؤثر سلبا على نتائج عملية التقدير وبالتالي على القيم التنبؤية للظاهرة المدروسة، وللكشف عن التعدد الخطي هناك عدة اختبارات نذكر منها:

[1] REGIS Bourbonnais,Op−cit, p :67.

[2] جلاطو الجيلالي، مرجع سابق، ص99.

[3] وليد إسماعيل سيفو، وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 94.

1- اختبارKlein: في هذا الاختبار التعدد الخطي يمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي:$R_y^2 <$ r_{x_i,x_j}^2، وعليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرتين مستقلتين. رعيله يتمثل هذا الاختبار في مقارنة معامل التحديد R_y^2 المحسوب في النموذج $Y = \beta_1 + \beta_2 X_1 + \beta_3 X_2 \ldots . + \beta_n X_n$ ومعامل التحديد البسيط $r_{xi,xj}^2; i \neq j$

حيث إذا كان $R_y^2 > r_{xi.xj}^2$ هناك احتمال وجود تعدد خطي[1].

2- اختبار Farrar et Glauber: لاكتشاف ظاهرة التعدد الخطي يتبع هذا الاختبار الخطوات التالية:

1- حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ثم حساب محددها D

2- نقوم باختبار تربيع كاي χ^2 بوضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 0 \end{cases}$$

حيث أن الفرضية (H_0) تعني أن السلاسل متعامدة. بينما الفرضية (H_1) فتعني أن السلاسل مرتبطة. كما أن احصائية Farrar et Glauber المحسوبة تعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathcal{X}^{2^*} = -\left[\mathrm{n} - 1 - \frac{1}{6}(2\mathrm{k} - 5)\right] \ln \mathrm{D}$$

حيث (n) تمثل حجم العينة، (k) عدد المتغيرات المفسرة في النموذج، و (ln) هو اللوغاريتم النيبري.

3- اختبار المعنوية الإحصائية على النحو التالي: فإذا كانت قيمة $\mathcal{X}^{2^*}$ أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع تربيع كاي (X^2) بدرجة حرية $\frac{1}{2}\mathrm{k}(\mathrm{k}+1)$ ونسبة معنوية ($\alpha\%$) نرفض الفرضية (H_0) ونقبل بالفرضية (H_1) أي أن هناك احتمال وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة بالنموذج.

ثانيا: الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين الافتراضات التي وضعناها لتقدير معالم نموذج الانحدار هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة سابقة لها أي[2]:

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \quad \forall i \neq j$$

[1] REGIS Bourbonnais, Op-cit, p :116.

[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص97.

وإذا تم اسقاط هذا الافتراض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي للأخطاء، ويمكن تحديد نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى من خلال المعادلة التالية:

$$e_t = \rho e_{t-i} + \varepsilon_t \quad -1 \leq \rho \leq +1 \quad t = 1 \dots \dots n$$

e:القيمة المقدرة لحد الخطأ ، ε_t : القيمة الفعلية لحد الخطأ.

ρ :معامل الارتباط من الدرجة الاولى.

إن وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى يؤثر سلبا على نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية من حيث[1]:

- ❖ القيم المقدرة للمعالم سوف تكون غير متحيزة.
- ❖ تباين القيم المقدرة للمعالم (الانحدار سوف لا يكون اقل ما يمكن)

لذلك توجد عدة اختبارات للكشف عن هذا الاختلال والتي منها اختبار Darbin et Watson والذي يسمح من تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى:

$$e_t = \rho e_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويهدف إلى باختبار الفرضيات التالية:

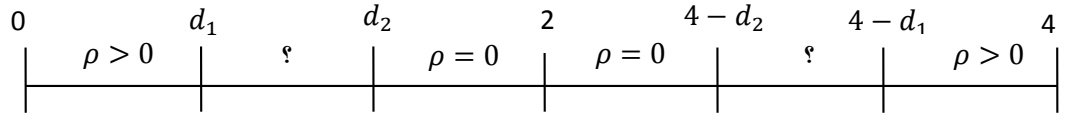
$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

وإحصائية DW تحسب كما يلي

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

حيث أنها تمثل القيمة المحسوبة للاختبار و تأخذ قيمها بين (0) و (4)، والشكل التالي يوضح مناطق القبول و الرفض لاختبار (Darbin et Watson)

الشكل رقم(21):يوضح مناطق القبول و الرفض لاختبار (Darbin et Watson)



المصدر :.Régis Bourbonais, p129

بالاعتماد على الشكل أعلاه يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار DWكالآتي:

1- إذا كانت $DW < d_1$ او $DW > 4 - d_1$ يرفض H_0.

2- إذا كانت $4 - d_2 > Dw > d_2$ يقبلH_0.

[1] هتهات سعيد، مرجع سابق، ص126.

3- إذا كانت $4 - d_2 \leq DW \leq 4 - d_1$ او $d_1 \leq DW \leq d_2$ تكون نتيجة الاخبار غير محددة.

على أن نشير في الأخير إلى أنه لا يمكن استعمال هذا الاختبار إلا في ظل الشروط التالية[1]:

- يجب أن يكون النموذج متضمنا للمعلم الثابت.
- النموذج المقدر لا يتضمن متغيرات تابعة ذات فترات إبطاء كمتغيرات مستقلة.

يمكن معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى من خلال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)، ويمكن تحديد خطوات معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء وفقا لهذه الطريقة على النحو التالي[2]:

1/ بداية نفترض أن النموذج المراد تقديره هو الذي توضحه المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (1)$$

يمكننا كتابة المعادلة رقم (1) بدلالة (t−1) أي بفترة زمنية واحدة مؤخرة (مبطأة) على النحو التالي:

$$Y_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t-1} + \alpha_2 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

2/ نقوم بحساب معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (ρ) انطلاقا من احصائية (DW)، حيث:

$$\rho \cong 1 - DW/2$$

3/ حساب قيم الفروقات للمتغيرات (Y_t)، (X_{1t})، (X_{2t}) وفقا للمعادلة التالية:

$$Y_t - \rho Y_{t-1} = \alpha_0(1-\rho) + \alpha_1(X_{1t} - \rho X_{1t-1}) + \alpha_2(X_{2t} - \rho X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \rho\varepsilon_{t-1})$$

بوضع:

$$v_t = \varepsilon_t - \rho\varepsilon_{t-1} \text{ ، } X_{2t}^* = X_{2t} - \rho X_{2t-1} \text{ ؛ } X_{1t}^* = X_{1t} - \rho X_{1t-1} \text{ ؛ } Y^* = Y_t - \rho Y_{t-1}$$

و $\beta_0 = \alpha_0(1-\rho)$

يصبح لدينا:

$$Y^* = \beta_0 + \alpha_1 X_{1t}^* + \alpha_2 X_{2t}^* + v_t$$

ملاحظة: عند حساب الفروقات الأولى للمتغيرات فإننا نفقد المشاهدة الأولى لكل متغير ولتجنب ذلك نضع:

$$Y_1^* = Y_1\sqrt{1-\rho^2}$$
$$X_1^* = X_1\sqrt{1-\rho^2}$$
$$X_2^* = X_1\sqrt{1-\rho^2}$$

كما أن قيمة $\alpha_0 = \beta_0/(1-\rho)$

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص99.

[2] للمزيد من التوضيح حول خطوات معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وفقا لطريقة (MCG) انظر:

- REGIS Bourbonnais , p135-137.
- شيخي محمد، مرجع سابق، ص 101-105.
- هتهات سعيد، مرجع سابق، ص128-129.

4/ استخدام طرقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معاملات انحدار النموذج الجديد وصيغته هي:

$$Y^* = \beta_0 + \alpha_1 X_{1t}^* + \alpha_2 X_{2t}^* + v_t$$

5/ اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من المعادلة السابقة بعد تقديرها باستعمال اختبار (DW)، فإذا كانت النتيجة تؤكد وجود الارتباط الذاتي، يجب إعادة التصحيح وفق الخطوات السابقة.

الفرع الرابع: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار المقدر فإنه من الضروري كذلك التأكد من عدم وجود تغير هيكلي (Structural Change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، حيث أنه في الفترات الزمنية طويلة الأجل تحدث تغيرات جوهرية نتيجة لبعض الأحداث مثل الحروب أو الكساد. فمثل هذه الأحداث تجعل من سلوك الظاهرة مختلف في كل مرحلة من هذه مراحل، ومن ثم يصبح من الضروري البحث عن استقرار النموذج المقدر خلال طول الفترة الزمنية، وذلك بالاعتماد على اختبارات الاستقرار.

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نماذج دراستنا المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبارات التغير الهيكلي (اختبارات استقرار النموذج) مثل اختبار CUSUM وكذا اختبار CUSUM of squares، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال، إذ يمكنهما توضيح بدقة وجود أي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.

أولا: اختبار CUSUM

إن الهدف الأساسي من هذا الاختبار هو دراسة تطور خطأ التنبؤ عبر الزمن، ويتم ذلك بحساب مجموع البواقي المتراكمة المتتابعة[1]، والذي تعطى علاقته على النحو التالي[2]:

$$w_t = \frac{e_t = Y_t - \hat{Y}_t}{\sqrt{\sigma_t^2}} = \frac{Y_t - X_t'\hat{\beta}_{t-1}}{\sqrt{1 + X_t'(X_{t-1}'X_{t-1})^{-1}X_t}}$$

حيث أن: σ_t^2 هي تباين الأخطاء للنموذج ذو (n) مشاهدة.

[1] خواني ليلى، شعيب بغداد، التحليل القياسي لدالة الطلب على الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم، العدد 05، الجزائر، جويلية 2013، ص44.

[2] Régis Bourbonais, Op–cit, p85.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية، حيث تكون البواقي المتراكمة (W_t) داخل خطين مجالهما معرف كما يلي $[(k, \pm\alpha\sqrt{n-k}]$ و $[(k, \pm 3\alpha\sqrt{n-k}]$ مع العلم أن[1]:

- α =1.143 عند مستوى معنوية 1%
- α =0.948 عند مستوى معنوية 5%
- α =0.85 عند مستوى معنوية 10%

ومن ثم تكون معاملات النموذج المقدر غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

ثانيا: اختبار CUSUM of squares

هو الأخر اختبار يسمح من تحديد أي تغيرات هيكلية في سلوك النموذج، فإذا كانت معاملات النموذج مسقرة خلال الزمن فإن البواقي المتراكمة في هذه الحالة يجب أن تكون داخل المجال $\left[\pm C\frac{t-k}{n-k}\right]$

حيث (C): هي إحصائية Kolmogorov–Smirnov

كما أن إحصائية اختبار CUSUM of squares تعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$S_t = \frac{\sum_{j=k+2}^{t} w_j^2}{\sum_{j=k+2}^{n} w_j^2}$$

حيث: t = k+2……,n ، كما أن $0 \leq S_t \leq 1$

وتكون معاملات النموذج المقدر غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية.

[1] Régis Bourbonais, Op–cit.

[2] Régis Bourbonais, Op–cit, p : 86.

المبحث الثاني: تقدير محددات الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

بعد تقديم الإطار النظري لأهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تفسر سلوك الصادرات خارج المحروقات الجزائرية سواء من منظور النظرية الاقتصادية أو من منظور واقع الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا المبحث إلى تقديم الشكل النهائي للنماذج القياسية، إذ يعتبر بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي للدراسة، حيث سنحاول من خلاله إعطاء نماذج قياسية تفسر أثر كل من: النمو الاقتصادي، حجم الاستثمار، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(العمومية، الخاصة والتقليدية) ، سعر الصرف وحجم الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية (كل متغيرة على حدى)، بناءا على الأدوات والأساليب القياسية والإحصائية التي تناولتها الدراسة في المبحث المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل. حيث يمكن أن تساعدنا هذه النماذج على تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات فيما يتعلق بهذا الجانب من الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات

لغرض دراسة نموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات تم استخدام بيانات سنوية للفترة (2000–2014) لكل من الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على النمو الاقتصادي وعلى الصادرات خارج المحروقات الجزائرية (أنظر الجدول رقم (01) من الملحق رقم(03))، ومقيمة بالدولار الأمريكي ومأخوذة باللوغاريتم العشري بناء على فرضية خطية النموذج، وإن النموذج القياسي الأثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات يعطي بالعلاقة الرياضية التالية:

$$Exphh_t = f(Pib)$$

حيث :

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Pib: النمو الاقتصادي بالجزائر والمعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر.

الفرع الأول: تقدير النموذج

لتقدير معالم النموذج المذكور أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 فكانت النتائج كما يلي*:

* للمزيد من التوضيح حول نتائج عملية التقدير أنظر الجدول رقم (01) في الملحق رقم (04).

الجدول رقم (56): نتائج تقدير نموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

Exphh = -1.885 + 0.949 (Pib)
(t^*) -12.041 12.016
R^2 = 0.9245 , F = 159.21 , Dw = 1.616

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج Eviews8.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج

قبل اعتماد النموذج المقدر أعلاه في التحليل الاقتصادي، تضطلع الدراسة بداية بمعرفة الأداء الإحصائي والقياسي له، حيث سنقوم بتطبيق مجموعة من الاختبارات المتعلقة منها بالمعاملات المقدرة للنموذج من جهة والمتمثلة في اختبار معنوية المعالم المقدرة عن طريق اختبار (Student)، اختبار معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (Fisher) واختبار القدرة التفسيرية للنموذج باستخدام معامل التحديد، ومن جهة أخرى تلك المتعلقة بحد الخطأ والتي تتمثل في الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريق اختبار (Durban–Watson) دون أن ننسى اختبار استقرارية النموذج من خلال اختبار Cusum واختبار cusum of square والتي ستكون على النحو التالي:

أولا: اختبار المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج

كما تمت الإشارة إليه سابقا في منهجية الدراسة التطبيقية سيتم اختبار معنوية كل من الثابت (β_0) ومعنوية معامل النمو الاقتصادي (β_1) كما يلي:

- **اختبار معنوية (β_0):**

سنحاول التحقق من الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

ولإتمام مراحل هذا الاختبار لدينا القيمة المحسوبة لاختبار (Student) هي (t_c = 12.041) بالقيمة المطلقة، أما القيمة المجدولة لاختبار (Student) والمستخرجة من جداول توزيع (Student) بدرجة حرية ($t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$) فتساوي (2,160). وعليه من خلال هذه النتائج يتضح أن القيمة المحسوبة للثابت (β_0) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) أي أن الثابت معنوي يختلف عن الصفر.

- **اختبار معنوية (β_1):**

بإتباع نفس خطوات اختبار معنوية الثابت (β_0) سنحاول اختبار معنوية معامل النمو الاقتصادي (β_1) من خلال التحقق من الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

لدينا القيمة المحسوبة لاختبار (Student) لمعامل (β_1) هي ($t_c = 12.016$) بالقيمة المطلقة، أما القيمة المجدولة لاختبار (Student) والمستخرجة من جداول توزيع (Student) بدرجة حرية ($t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$) فتساوي (2,160). وعليه من خلال هذه النتائج يتضح أن القيمة المحسوبة لمعامل (β_1) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) أي أن معامل النمو الاقتصادي معنوي يختلف عن الصفر.

ثانيا: اختبار معنوية النموذج ككل

بالاعتماد على اختبار (Fisher) سنحاول التحقق من الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

لدينا القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) هي ($F_c = 159.21$)، أما القيمة المجدولة لاختبار (Fisher) والمستخرجة من جداول توزيع (Fisher) بدرجة حرية ($F_{\alpha(1,n-2)}$) فتساوي (4.67). وعليه من خلال هذه النتائج يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية 5%، و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) أي أن النموذج معنوي ككل.

ثالثا: اختبار القدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2

كما تطرقنا إليه سابقا فإن معامل التحديد يشير إلى التغير الكلي في المتغير التابع، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج. ففي نموذج اثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية للفترة (2000−2014)، نلاحظ أن النمو الاقتصادي يفسر المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات) بشكل جيد بالنظر إلى معامل التحديد ($R^2 = 0.9245$) وتدل هذه القيمة على أن الصادرات خارج المحروقات مفسرة من قبل المتغير النمو الاقتصادي بنسبة 92,45%.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء

بالاعتماد على اختبار Durbin et Watson، ستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، فقد أظهرت نتائج عملية التقدير أن (DW = 1.61)، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة واحدة (1) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

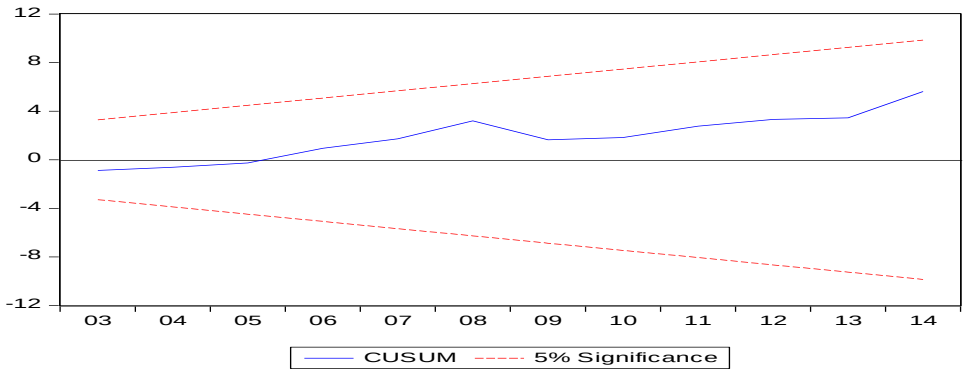
القيمة الدنيا (d_1=1.08)، القيمة العليا (d_2=1,36)، ومنه القيمة ($4-d_2$=2.64) والقيمة (4- d_1=2.92)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (1.61) تقع ضمن المجال $[d_2; 2]$ و هذا يعني قبول الفرضية (H_0) أن أخطاء النموذج المقدر غير مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى*.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

بالاعتماد على كل من اختبار CUSUM و CUSUM of squares، نحاول التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية وقد جاءت نتائج اختبار CUSUM كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (22): نتائج اختبار CUSUM لنموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات



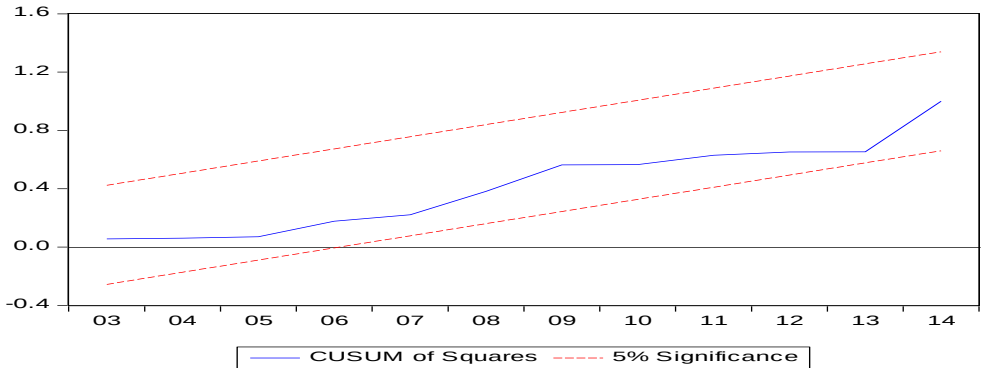
المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews8.

يظهر لنا الشكل رقم (1) أن معالم النموذج المقدر مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في النموذج القياسي المقدر، حيث نلاحظ أن اختبار CUSUM بالنسبة للنموذج فهو داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

* للمزيد من التوضيح حول اختبار Durbin et Watson للارتباط الذاتي للأخطاء انظر منهجية الدراسة التطبيقية.

أما فيما يخص اختبار CUSUM of squares فقد جاءت نتائجه كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (23): اختبار CUSUMSQ لنموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews8.

من خلال الرسم البياني في الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار CUSUM SQ بالنسبة للنموذج فهو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج

بعد تقدير أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية للفترة (2000-2014)، وبعد إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، تم قبول متغيرة النمو الاقتصادي كمفسر للتغيرات التي تطرأ على حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وعليه سنحاول ضمن هذا الجزء تقديم تحليل اقتصادي للنتائج التجريبية المتحصل عليها.

دلت نتائج التقدير من أن إشارة معامل النمو الاقتصادي متوافقة والنظرية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يساهم في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، إذ نلاحظ أثر موجب ومعنوي للنمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات بمرونة بلغت حوالي (0,94)، فالزيادة في النمو الاقتصادي بـ(1%) سوف تؤدي إلى زيادة بـ (0,94%) في حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

تدفع هذه النتائج إلى التأكيد على أهمية الرابط بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات الجزائرية وهو ما يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتعزيز النمو الاقتصادي والتي منها:

المطلب الثاني: أثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات

لتحديد الشكل العام لنموذج أثر الاستثمار (الحكومي، الخاص، الاستثمارات الأجنبية الواردة) على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية، يتعين بداية إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، ففيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العلاقة مابين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص وحجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر نعتمد على الصياغة الخطية كما أن قيم هذه المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم العشري، بالإضافة إلى أنه تم استعمال بيانات إحصائية لقيم اسمية (أنظر الجدول رقم (01) من الملحق رقم(03))، والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$Exphh = f(Ig, Ip, Ied)$$

حيث أن:

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Ig: حجم الاستثمار الحكومي بالجزائر.

Ip: حجم الاستثمار الخاص بالجزائر.

Ied: حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر.

الفرع الأول: تقدير النموذج الأولي لأثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات

ولتقدير معالم النموذج أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 فكانت النتائج كما يلي*:

الجدول رقم (59): نتائج تقدير النموذج الأولي لأثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

Exphh = -0.868 + 0.304 (Ig) + 0.427 (Ip) – 0.066 (Ied)				
(t^*)	-6.072	1.072	1.697	-0.363
$R^2 = 0.8860$, F = 28.50 , Dw = 1.893				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

* للمزيد من التوضيح حول نتائج تقدير النموذج أنظر الجدول رقم (2) في الملحق رقم (04).

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج الأولي لأثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات

من نتائج عملية التقدير نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر على علاقة عكسية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية وهو مخالف لما هو متوقع من أن الاستثمارات الأجنبية الواردة تساهم في دفع وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية. كما أنه وبالنظر إلى اختبار (Student) فإن معلمة هذه المتغيرة الاقتصادية (حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة) غير معنوية إحصائيا، فالقيمة المحسوبة (T_C) لـ (Ied) والتي قدرت بـ (0,363) هي أقل من القيمة المجدولة(T_t) بدرجة حرية ($t_{n-4,\frac{\alpha}{2}}$) والتي كانت (2,201) عند مستوى معنوية 5%، مما يعطينا دلالة واضحة على أن هاته المتغيرة الاقتصادية ليس لها تأثير على الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة 2000-2014. وهو ما يعني ضرورة حذف متغيرة الاستثمارات الاجنبية الواردة من النموذج.

الفرع الثالث: تقدير نموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات خارج المحروقات

ولتحسين نتائج تقدير النموذج تم حذف متغيرة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، فكانت نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي**:

الجدول رقم (58): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات خارج المحروقات

Exphh = -0.847 + 0.235 (Ig) + 0.461 (Ip)
(t^*) -6.773 1.115 2.049
R^2 = 0.8846 , $\bar{R}^2 = 0.8654$, F = 46.015 , Dw = 1.867

المصدر: من إعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

** للمزيد من التوضيح حول نتائج تقدير النموذج أنظر الجدول رقم (3) في الملحق رقم (04).

الفرع الرابع: التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات خارج المحروقات

من نتائج التقدير وبالنظر إلى اختبار Student يتضح أن الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن القيمة المحسوبة (T_c=6.773) أكبر من القيمة المجدولة (T_t=2.179)، كما أن متغيرة الاستثمار الحكومي معنوية عند مستوى 30%، نظرا لأن القيمة المحسوبة (T_c=1.115) أكبر من القيمة المجدولة (T_t =1.083) عند هذا المستوى من المعنوية، في حين أن المتغيرة الاستثمار الخاص معنوية عند مستوى 10% إذ نلاحظ أن القيمة المحسوبة (T_c=2.049) أكبر من القيمة المجدولة (T_t =1.782) عند هذا المستوى من المعنوية. وما يدعم كل هذه النتائج القيمة الاحتمالية الموافقة لكل معلمة*.

وعند مقارنة قيمة (Fisher) المحسوبة والتي كانت (F_c=46.015) بالقيمة المجدولة (F_c=3.80) عند مستوى معنوية (5%) المستخرجة من جدول توزيع (Fisher) بدرجة حرية ($F_{\alpha(2,n-2)}$) ، وعليه فالنموذج معنوي ككل، أي أنه يوجد على الأقل معامل من المعالم المقدرة يختلف عن الصفر.

كما أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح هي $\bar{R}^2 = 0{,}8654$، وهو ما يعني المتغيرتين المستقلتين (الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص) تفسران التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات الجزائرية) بنسبة 86,54%. خلال الفترة (2000-2014). وقبل الاعتماد على هذا النموذج في التحليل الاقتصادي نختبر أحد أهم فرضيات تقدير النموذج المتعددة والمتمثلة في فرضية التعدد الخطي وفرضية الارتباط الذاتي للأخطاء. لهذا ستحاول الدراسة الكشف عن التعدد الخطي في النموذج المقترح بمساعدة أهم اختبارين هما اختبار (Klein) واختبار (Farrar et Glauber) أما الارتباط الذاتي للأخطاء فنعتمد على اختبار Durbin et Watson. بالإضافة إلى اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج كما يلي:

أولا: اختبار التعدد الخطي

نتطرق بداية إلى اختبار (Klein) ثم إلى اختبار (Farrar et Glauber)

1- اختبار Klein: يشير هذا الأخير إلى أن التعدد الخطي يمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي:$R_y^2 <$ r_{x_i,x_j}^2 وعليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرتين مستقلتين. من النموذج القياسي المقدر لدينا:

* انظر الجدول رقم (3) في الملحق رقم (04).

$$r^2_{(Ig,Ip)} = 0.8863$$

بما أن معامل الارتباط البسيط الممثل لمتغيرات النموذج أقل من معامل التحديد، يدل هذا على عدم وجود تعدد خطي في معادلة الانحدار، أي أن المتغيرات المفسرة مستقلة فيما بينها.

2- اختبار Farrar et Glauber: يستدعي هذا الاختبار المرور بالمراحل التالية:

❖ حساب محدد مصفوفة الارتباطات: مصفوفة الارتباطات يرمز لها بالرمز D

$$D = \begin{bmatrix} 1 & 0,94 \\ 0,94 & 1 \end{bmatrix}$$

محدد المصفوفة D يساوي 0,1164

❖ اختبار χ^2 تحت الفرضيات التالية:

$H_0: \mathrm{D} = 1$ و هي فرضية العدم و تشير إلى أن السلاسل متعامدة.

$H_1: D < 1$ وهي الفرضية البديلة وتشير إلى أن السلاسل مرتبطة.

قيمة χ^2 المحسوبة تحسب كما يلي: $\chi^{2^*} = -\left[\mathrm{n} - 1 - \frac{1}{6}(2\mathrm{k} - 5)\right] \ln \mathrm{D}$

وعليه فهي تساوي إلى $(\chi^2)^* = 26,16$

بمقارنة القيمة المحسوبة $(\chi^2)^*$ مع القيمة المجدولة χ^2 بدرجة حرية $\left[\frac{1}{2}k(k-1)\right]$ ومستوى معنوية 5% إتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (7.815)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي، و القبول بالفرضية البديلة بوجود مشكلة التعدد الخطي.

لقد اتضح أن هناك تباين في نتائج الاختبارين، وعليه فإن الدراسة ستعتمد على نتائج الاختبار الأول من أن المتغيرات المفسرة غير مرتبطة فيما بينها، أي أن هناك استقلالية بين كل من الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي.

ثانيا: الارتباط الذاتي للأخطاء

بالاعتماد على اختبار Durbin et Watson، ستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، أظهرت نتائج التقدير أن $DW = 1.86$، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة (2) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

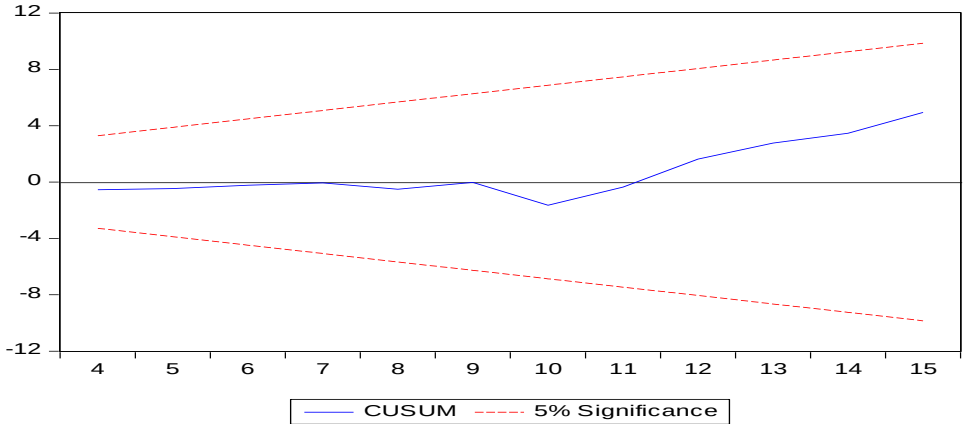
القيمة الدنيا d_1=0.95، القيمة العليا d_2=1,54، ومنه القيمة $(4-d_2$=2,46) والقيمة $(4-d_1$=3.05)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D–W المحسوبة (1.867) تقع ضمن المجال $[d_2; 2]$ و هذا يعني أن أخطاء النموذج المقدر غير مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى.

ثالثا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

بالاعتماد على اختبار CUSUM نحاول التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية للفترة 2000-2014، فكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (24): نتائج اختبار CUSUM لنموذج أثر الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews8.

من خلال الرسم البياني في الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار CUSUM بالنسبة للنموذج فهو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الخامس: التحليل الاقتصادي لنتائج أثر الاستثمار على الصادرات خارج المحروقات

بعد استبعاد متغيرة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من النموذج للأسباب التي سبق وأوردنها، اتضح أن كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها أن تحدد حجم الصادرات غير النفطية في الجزائر.

إن غياب علاقة صريحة لأثر الاستثمارات الأجنبية الواردة على الصادرات خارج المحروقات يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل والتي سنتطرق لها في المبحث الرابع من هذا الفصل.

وقد أظهرت نتائج التقدير أن هناك تباين واضح فيما يتعلق بمدى تأثير كل متغيرة على حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية، فمرونة الاستثمار الحكومي فقد بلغت (0,23)، إذ الزيادة في الاستثمار الحكومي بـ (1%) –مع ثبات المحددات الأخرى– سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ (0,23%)، أما بالنسبة لمرونة الاستثمار الخاص فقد بلغت (0,46%) مما يعني أن الزيادة في حجم الاستثمار الخاص بـ (1%) –مع ثبات المحددات الأخرى– سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ (0,46%).

إن ضعف تأثير الاستثمار الحكومي على الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالاستثمار الخاص يمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب والتي تتمثل أساسا في:

ومن جهة أخرى يجب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتعزيز دور الاستثمار الخاص في دفع الصادرات خارج المحروقات والني سنتطرق لها بالتفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المطلب الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات

لدراسة أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات، نعتمد على نموذج مكون من الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع بالإضافة إلى متغيرتين تفسيريتين هما (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية) (أنظر الجدول رقم (01) من الملحق رقم(03))، كما أن قيم هذه المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم العشري بناءا على فرضية خطية النموذج والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$Exphh = f(Npmep, Npmepra)$$

حيث أن:

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Npmep: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بالجزائر.

Npmepra: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بالجزائر.

الفرع الأول: تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 فكانت النتائج كما يلي*:

الجدول رقم (59): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

Exphh = -2.417 - 0.630 (Npemp) + 0.760 (Npempra)			
(t^*)	-0.728	-0.875	3.135
$R^2 = 0.8652$, $\bar{R}^2 = 0.8427$, F = 38.51 , Dw = 1.929			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

من خلال نتائج عملية التقدير أعلاه نلاحظ أن إشارة مغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سالبة وهي مخالفة للتوقع من أن هذه المتغيرة ستكون على علاقة طردية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) لمعامل متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت (T_c=0,875) بالقيمة المطلقة هي أقل من القيمة المجدولة (T_t=2,179) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني القبول بفرضية العدم أي أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية معنويا لا يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن اشارة متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية موجبة وهي موافقة للتوقع من أن هذه المتغيرة ستكون على علاقة طردية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) والتي كانت (T_c=3,135) بالقيمة المطلقة هي أكبر من القيمة المجدولة (T_t=2,179) مما يعني القبول بالفرضية البديلة أي أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية معنويا يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%. تدفع هذه النتائج إلى

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير أنظر الجدول رقم (04) في الملحق رقم (04).

ضرورة تحسين النموذج وذلك بحذف متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نظرا لكونها غير معنوية إحصائيا.

الفرع الثالث: تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

وبحذف متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية جاءت نتائج التقدير على النحو التالي*:

الجدول رقم (60): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

Exphh = -5.272 + 0.950 (Npempra)	
(t^*) -8.674	8.811
R^2 = 0.8565 , F = 77.648 , Dw = 1.899	

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

الفرع الرابع: التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

من نتائج عملية التقدير الموضحة في الجدول أعلاه، وبالنظر إلى اختبار (Student) يتضح أن الثابت معنوي كون القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والتي بلغت (8,674) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (2,160) عند مستوى معنوية 5%، كما أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية هو الأخر أيضا معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والمقدرة بـ (8,811) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (2,160).

ومن جهة أخرى وبمقارنة قيمة اختبار (Fisher) المحسوبة والتي بلغت (77,648) بالقيمة المجدولة المستخرجة من جداول (Fisher) المقدرة بـ (4,60) عند مستوى معنوية 5%، يتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي فالنموذج معنوي ككل. كما أن القدرة التفسرية للنموذج كانت جيدة؛ فمن خلال معامل التحديد والذي بلغت قيمته (R^2=0.8565) يتضح لنا أن متغيرة المؤسسات الصغيرة

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير انظر الجدول رقم (05) في الملحق رقم (04).

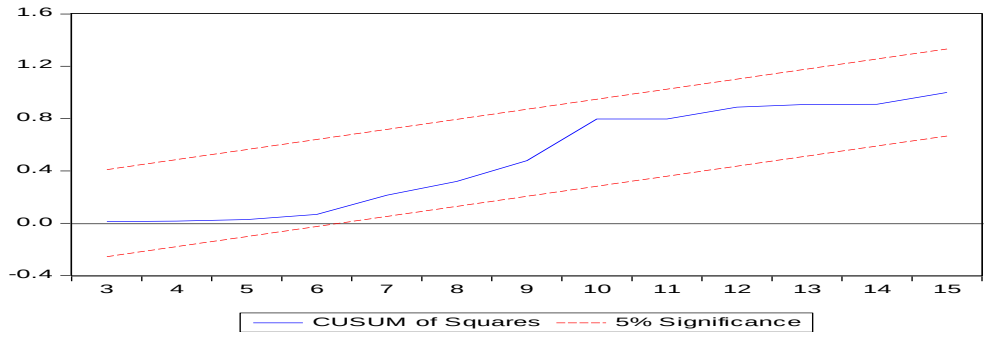
والمتوسطة الخاصة والتقليدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014) بنسبة تقدر بـ 85,65%.

أما فيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، فبالاعتماد على اختبار Durbin et Watson أظهرت نتائج عملية التقدير أن (DW = 1.899)، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة واحدة (1) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:
القيمة الدنيا (d_1=1.08)، القيمة العليا (d_2=1,36)، ومنه القيمة ($4-d_2$=2.64) والقيمة (4- d_1=2.92)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (1.899) تقع ضمن المجال $[d_2; 2]$ و هذا يعني قبول الفرضية (H_0) أن أخطاء النموذج المقدر غير مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى

هذا وقد أثبت اختبار CUSUM of squares أن معالم النموذج المقدر مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في النموذج القياسي المقدر، حيث نلاحظ أن الرسم البياني لاختبار CUSUM of squares بالنسبة للنموذج المقدر فهو داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%). وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (25): نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والخاصة على الصادرات خارج المحروقات



المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

الفرع الخامس: التحليل لاقتصادي لنتائج نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

أوضحت العلاقة المقدرة لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية تؤثر على الصادرات خارج المحروقات بمرونة بلغت (0,95)، بعد استبعاد متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. وعليه فإن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بـ (1%) سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ (0,95%).

وتدل هذه النتائج على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية تعتبرا محددا للصادرات خارج المحروقات الجزائرية وتساهم في شرح سلوكها، وهذا ما يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز هذه المساهمة والتي نتطرق لها في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المطلب الرابع: أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

إن الصياغة الرياضة لنموذج أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (أنظر الجدول رقم (01) من الملحق رقم(03)) على الصادرات خارج المحروقات تكون كما يلي:

$$Exphh = f(Ex)$$

حيث أن:

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Ex: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الفرع الأول: تقدير النموذج

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 فكانت النتائج كما يلي*:

الجدول رقم (61): نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

Exphh = 1.266 – 0.633 (Ex)
(t^*) 0.282 -0.246
R^2 = 0.0053 , F = 0.069 , Dw = 0.2458

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير أنظر الجدول رقم (06) في الملحق رقم (04).

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج

من خلال نتائج عملية التقدير أعلاه نلاحظ أن إشارة مغيرة سعر الصرف سالبة وهي مخالفة للتوقع من أن هذه المتغيرة ستكون على علاقة طردية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية، كما أن الثابت غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) للثابت والتي كانت (0,282) بالقيمة المطلقة هي أقل من القيمة المجدولة (2,160) مما يعني القبول بفرضية العدم أي أن الثابت معنويا لا يختلف عن الصفر. كما أن معامل متغيرة سعر الصرف هو الأخر غير معنوي حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) له والتي بلغت (0,264) بالقيمة المطلقة هي أقل من القيمة المجدولة (2,160) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني القبول بفرضية العدم أي أن معامل متغيرة سعر الصرف معنويا لا يختلف عن الصفر وبالتالي فهي لا تؤثر على حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).

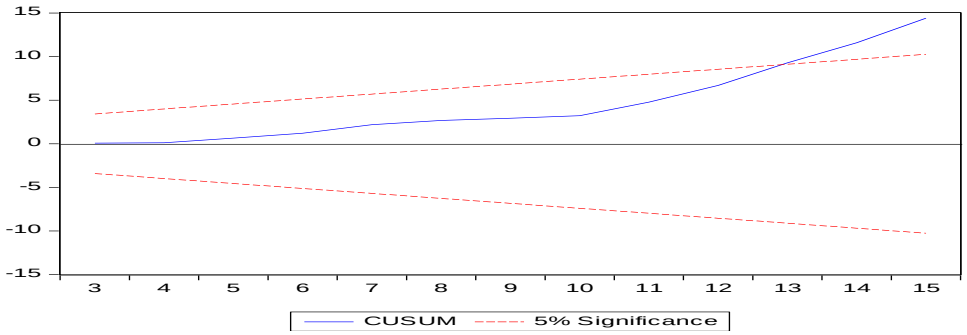
كما أن اختبار (Fisher) هو الأخر أثبت أن النموذج غير معنوي ككل، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) والتي قدرت بـ (0,069) كانت أقل من القيمة المجدولة لنفس الاختبار والتي قيمتها (4,60) عند مستوى معنوية 5%، ومن جهة أخرى نلاحظ أن القدرة التفسرية للنموذج كانت ضعيفة جدا فقيمة معامل التحديد والتي بلغت (R^2=0.0053) هي قريبة من الصفر مما يعني عدم وجود ارتباط بين الصادرات خارج المحروقات الجزائرية وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2014).

أما عن الارتباط الذاتي للأخطاء فقد أوضحت النتائج وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء النموذج المقدر، إذ أظهرت نتائج عملية التقدير أن (DW =0.245)، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة واحدة (1) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي: القيمة الدنيا (d_1=1.08)، القيمة العليا (d_2=1,36)، ومنه القيمة ($4-d_2$=2.64) والقيمة ($4-d_1$=2.92)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (1.899) تقع ضمن المجال $[0; d_1]$ و هذا يعني قبول الفرضية (H_1) أن أخطاء النموذج المقدر مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى.

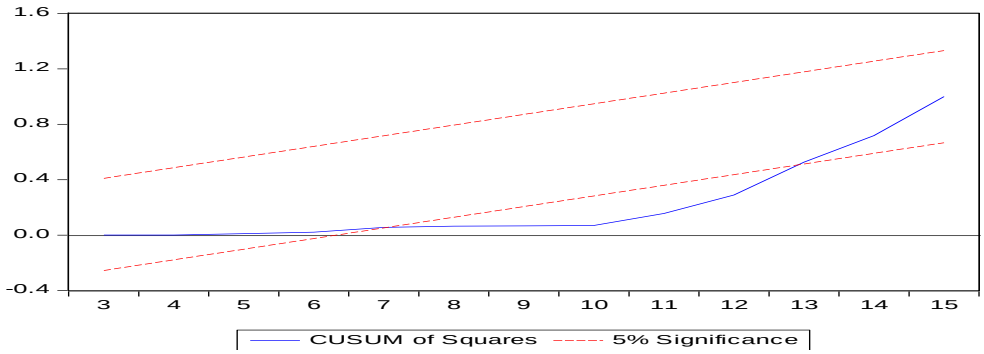
ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج كل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares أن معالم النموذج غير مستقرة، حيث كان الشكل البياني للاختبارين خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%). ونتائج الاختبارين موضحة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (26): نتائج اختبار CUSUM لنموذج اثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية



المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8

الشكل رقم (27):نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج اثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية



المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج

توضح نتائج الدراسة المتحصل عليها عدم قدرة سعر الصرف الاسمي على تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2014)، وهو مخالف لما كان متوقعا، من أن ارتفاع سعر الصرف والذي يعني انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سيكون حافزا لزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية، لكن لماذا كانت هذه النتيجة؟ تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة الأسعار النسبية، بمعنى أن الأسعار المحلية أعلى من الأسعار الأجنبية، فعند ارتفاع الأسعار المحلية بسرعة أكبر من ارتفاع الأسعار الأجنبية فإن تأثير سعر الصرف سوف يضعف.

وعليه فإن تخفيض الدينار الجزائري لا يشجع الصادرات خارج المحروقات الجزائرية، فالعرض المحلي غير مرن نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية، وهو ما يعني عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات على التكيف مع التغير في الأسعار لزيادة الصادرات، فالصادرات خارج الجزائرية بقيت مهملة خلال سنوات فترة الدراسة وهي لا تتعدى بعض المنتجات الفلاحية كالتمور وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية.

المطلب الخامس: أثر مستوى الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

إن الصياغة الرياضة لنموذج أثر مستوى الطلب الأجنبي (أنظر الجدولين رقم (01) من الملحق رقم(03)) على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية تكون كما يلي:

$$Exphh = f(Dm)$$

حيث أن:

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Dm: مستوى الطلب الاجنبي (وقد حسب على أساس متوسط مرجح للناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الجارية لاهم 20 عشرون زبون بالنسبة للجزائر بناءا على حجم تجارتهم مع الجزائر خلال سنتي 2013 و2014، كما أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة مقيمة بالدولار الأمريكي وفقا لبيانات البنك الدولي).

الفرع الأول: تقدير النموذج

ولتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews فكانت النتائج كما يلي*:

الجدول رقم (62): نتائج تقدير نموذج أثر الطلب الاجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

Exphh = -6.302 + 2.025 (Dm)
(t^*) -9.35 9.472
R^2 = 0.8734 , F = 89.73 , Dw = 1.359

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير انظر الجدول رقم (08) في الملحق رقم (04).

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج

من نتائج عملية التقدير الموضحة في الجدول أعلاه، وبالنظر إلى اختبار (Student) يتضح أن الثابت معنوي كون القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والتي بلغت (9.35) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (2,160) عند مستوى معنوية 5%، كما أن معامل متغيرة الطلب الأجنبي هو الأخر أيضا معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والمقدرة بـ (9.472) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة المستخرجة من جداول (Student) والتي بلغت (2,160).

ومن جهة أخرى وبمقارنة قيمة اختبار (Fisher) المحسوبة والتي بلغت (89.73) بالقيمة المجدولة المستخرجة من جداول (Fisher) المقدرة بـ (4,60) عند مستوى معنوية 5%، يتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي فالنموذج معنوي ككل. كما أن القدرة التفسرية للنموذج كانت جيدة؛ فمن خلال معامل التحديد والذي بلغت قيمته (R^2=0.8734) يتضح لنا أن متغيرة الطلب الاجنبي تفسر التغيرات التي تطرأ على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000−2014) بنسبة تقدر بـ 87,34%.

وفيما يتعلق باختبار Durbin et Watson لارتباط الذاتي للاخطاء، فقد أظهرت نتائج عملية التقدير أن (DW =1.359)، ومن جدول D−W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة واحدة (1) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D−W المجدولة هي كالتالي:
القيمة الدنيا (d_1=1.08)، القيمة العليا (d_2=1,36)، ومنه القيمة (4−d_2=2.64) والقيمة (4− d_1=2.92)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D−W المحسوبة (1.899) تقع ضمن المجال $[d_1; d_2]$ أي ضمن منطقة الشك وهو ما يعني عدم القدرة على تحديد عن كان هناك ارتباط ذاتي للاخطاء أم لا بالنموذج المقدر، ولكن مع ذلك سنحاول تصحيح النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG).
بالاعتماد على برنامج Eviews ظهرت ناتج تقدير النموذج باستعمال (MCG) على النحو التالي:

الجدول رقم (63): نتائج تقدير نموذج أثر الطلب الاجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية باستعمال (MCG)

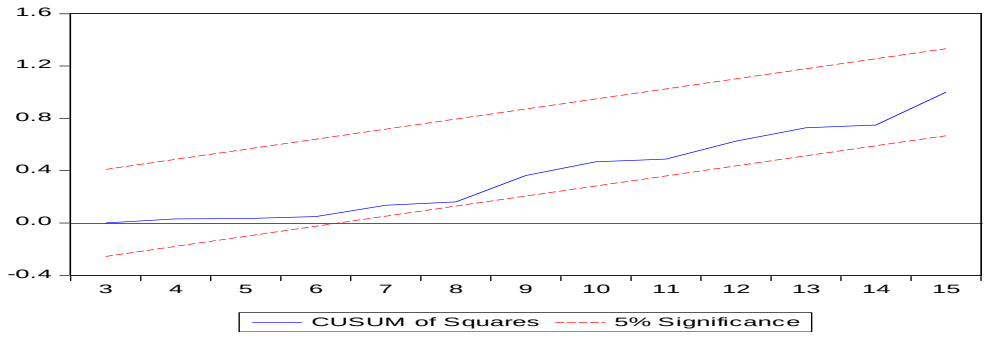
Exphh = -7.017 + 2.250 (Dm)
(t^*) -6.211 6.322
R^2 = 0.7691 , F = 39.974 , Dw = 2.007

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8

حيث تظهر نتائج التقدير أن Dw = 2.007 وهي تقع في المجال $[2; 4 - d_2]$ ، وهو يعني قبول فرضية العدم H_0 ، أي ان الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى.

في الاخير يشير اختبار CUSUMQ إلى أن معالم النموذج المقدر مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في النموذج القياسي المقدر، حيث نلاحظ أن الرسم البياني لاختبار CUSUMQ بالنسبة للنموذج فهو داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%). وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (28): نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية



المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج

بعد تصحيح نموذج أثر الطلب الاجنبي على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية بطريقة المربعات الصغرى المعممة اتضح أن مرونة الطلب الاجنبي بلغت (2,25) مما يعني أن زيادة الطلب الاجنبي بـ (1%) سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية بـ (2,25%).

في الواقع إن صادرات أي بلد تعد واردات بلد أخر، وفقا لهذه المقاربة؛ فإنه مثلما تتحدد واردات الجزائر حسب الطلب الداخلي، فإن صادرات الجزائر تتحدد كذلك بمستوى الطلب الأجنبي عليها، فالأحوال الاقتصادية في باقي أنحاء العالم عنصر مفسر هام للصادرات خارج المحروقات الجزائرية، غير أن قابلية توسيع الطلب الأجنبي على المنتجات الجزائرية خارج المحروقات ليس محققا دائما، فهو متاح بدرجة نسبية أعلى للدول الصناعية المتقدمة مقارنة بالدول الجزائر، فقانون الميزة النسبية الديناميكي القائم على المناهج التكنولوجية الذي يسمح لنا من تفسير نمط التجارة الخارجية على نحو أفضل يؤكد على أن مرونة الطلب على المنتجات الصناعية تكون مرتفعة عنها في منتجات المواد الأولية أو المنتجات التي لا تعمد على تكنولوجيا عالية، وعليه ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير لزيادة حجم الطلب الاجنبي على المنتجات الوطنية والتي منها.

المبحث الثالث: تنويع الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة الإنتاج الفلاحي والصناعي كخطوة أولى نحو تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تدفع بنا نتائج النموذج القياسي المقدر لأثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات (زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات بـ 0.94 %)، إلى التأكيد على أهمية الرابط بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات الجزائرية ، فالنمو الاقتصادي باعتباره العملية المستمرة التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لرفع مستويات الدخل الوطني، وأجانب التصدير خارج المحروقات في التجارة الخارجية هو المنفذ لتصريف فائض الإنتاج السلعي والخدمي عن السوق المحلية على السواق الخارجية لتعزيز الدخل الوطني، إذ أن بقاء فائض الإنتاج في السوق المحلية يعتبر هدرا للموارد، كما ان الصادرات بدورها تشكل عاملا إضافيا يساهم بدوره في توفير متطلبات النمو الاقتصادي.

لقد ساهم النمو الاقتصادي في الجزائر في دفع الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة، فمساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة كما رأينا سابقا(في الفصل الرابع من الاطروحة) في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، وحجم الإنتاج في هذين القطاعين لا يلبي حتى الاحتياجات المحلية ولا يرقى إلى مستوى التصدير ، كما أن الجزائر مازالت بعيدة عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي كالتقدم التقني، رأس المال البشري، تطوير القطاع المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر وبطء الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي الجزائري وأسعار النفط، مما يجعله كثير التأثر بالصدمات الخارجية، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تغير هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد الجزائري لاستدامة النمو الاقتصادي و دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على المدى البعيد.

أمام هذه الوضعية فإن تعزيز النمو الاقتصادي لخدمة الصادرات خارج المحروقات يكون من مقاربة ضرورة التنويع الاقتصادي وإحياء الأداة الفلاحية والصناعية كضرورة قصوى، بالنسبة للسلطات العمومية وبالنسبة لمختلف الأطراف الاقتصادية العمومية والخاصة على السواء، وبما أن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج، فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام انتاجي وطني قوي لا يمكن أن يكون هناك تصدير، فوظيفة التصدير تعزز بطبيعتها من خلال الانتاج الوطني، من هذه المقاربة لابد من

تعزيز السياسية الوطنية المتبعة من طرف السلطات العمومية لإحلال الواردات عن طريق الانتاج الوطني، وتوجيهه شيئا فشيئا نحو الأسواق الخارجية.

المطلب الأول: رفع كفاءة القطاع الفلاحي واستغلال الامكانيات التصديرية الكامنة فيه

وفي إطار تنويع الاقتصاد تبنت الحكومة الجزائرية سياسة التنمية الاقتصادية للحكومة، ترمي إلى ضمان نمو دائم خلاق للثروة ومناصب الشغل، وهذا في إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2015-2019 الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار[1]، والذي من بين أهدافه اتباع استراتيجية مدروسة لتنويع الاقتصاد الوطني، مستهدفة أربعة قطاعات أساسية وهي: الصناعة، الفلاحة، السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الفرع الأول: رفع الكفاءة الفلاحية ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة وتثمين جميع القدرات الموجودة، فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة خلال العشرية الأخيرة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الانتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق والطلب المحلي المتزايد.

وقد رفعت الحكومة الجزائرية تحدي الكفاءة الفلاحية كشرط أساسي للتنافسية في الخمسية الممتدة ما بين 2014 و2019، لبناء اقتصاد بارز قائم على المعرفة وفي مستوى المطالب الإنتاجية والقدرة التنافسية، بحيث تصبح استراتيجية قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات مطالبة بضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي، بل وحتى الانتقال إلى التصدير، يبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات لتي ينبغي استغلالها وجعله يلعب دوره كاملا في استراتيجية التنمية الشاملة، كذلك التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة ومتعددة القطاعات.

في هذا المسعى أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين، للبني التحتية الضرورية لنشاطاتهم وتطوير

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-40-38.html,consulté le :15/03/2016.

الجهاز الوطني للضبط، إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح، بلا شك، من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيدي وبالتالي تشجيع التنمية، حيث يرتكز هذا البرنامج على ثلاث ركائز هي:
الفلاحة وتربية الماشية، الصيد وتربية المائيات، الغابات والأحواض المائية المنحدرة، حيث يطمح هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف مع مشارف نهاية سنة 2019 أهمها[1]:

– الوصول إلى مستويات انتاج بالنسبة للمنتجات الأساسية التالية:
67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج، 200000 طن من منتجات الصيد وتربية المائية.
– معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015–2019 هو 5 %.
– تطوير الري الفلاحي بزيادة 000 000 1 هكتار من المساحة المسقية،
– رفع الانتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200000 .

ولتحقيق الاهداف المسطرة ضمن البرنامج لابد من تعزيز جملة الإجراءات التالية:

- عصرنة عملية التأمين العقاري، إتاحة وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، استصلاح أراضي جديدة، عصرنة المستثمرات الفلاحية وعصرنة الوحدات والبنى التحتية للصيد...إلخ.
- تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية.
- مواصلة مشاريع الشراكة العامة–الخاصة في إطار المزارع النموذجية.
- ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين ومربي الماشية والصيادين.

– تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء.
– التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربي الماشية، صيادين ومتعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم واتخاذ التدابير اللازمة تضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة وتأمين أكيد لجميع الفاعلين.
– تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشُعب بمجالس ما بين المهن من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية،
– تنظيم مهني الصيد وتربية المائيات وتحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.
– تقوية وعصرنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية واستقرار المربين،

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص: 04–05، على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov، تاريخ الاطلاع:2016/03/16.

– اعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية وتربية المائيات،
– تقوية وعصرنة مصالح الصحة النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية ومُطابقتها مع المعايير الدولية.
– تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم.

الفرع الثاني: استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الفلاحي

إن إمكانيات تصدير المنتجات الزراعية لاتزال محدودة بالنظر إلى الموارد الطبيعية المتاحة، وفروقات الإنتاج الصناعي مع الدول المنافسة لنا في المنتجات المماثلة، ورغم هذا تبقى الجزائر مطالبة بمواصلة تحدي تنويع الصادرات الزراعية أي إضافة سلع زراعية غير تقليدية إلى قائمة الصادرات، وبالتالي التوسع في الاستفادة من فرص التسويق، و رغم تضارب آراء المحللين الاقتصاديين في مسألة تنويع الصادرات، حيث يرى البعض منهم أنه من المفيد للدول وفقا للنظريات التقليدية في التجارة العالمية أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، إلا أن التخصص في الإنتاج والتعامل مع السوق العالمية في الواقع سيجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى يعتبر محللون آخرون أن تنويع الصادرات واعتماد صادرات غير تقليدية يفترض أن يعزز معدلات النمو باعتبار أن الصادرات التقليدية تكون عرضة لتقلبات الأسعار من جهة وللتأثر بالظروف المناخية غير الملائمة من جهة أخرى، وبالتالي فإن تنويع الصادرات من المرجح في تحقيق درجة من النمو الاقتصادي، وعموما فإنه من غير المرغوب أن تعتمد الدول على عدد قليل من السلع المصدرة لأن ذلك قد يؤدي على إنتاج فائض من تلك السلع لا يتوافق مع متطلبات السوق وينبغي أن يشكل تنويع الصادرات الهدف الرئيسي في استراتيجية التنمية الوطنية باعتبار أن تنويع الصادرات يمكن أن يجنب المصدرين مخاطر تقلبات الأسعار ويدعم تنافسية الصادرات الوطنية في السوق العالمية.

يمكن أن يبدأ تنويع الصادرات بالتخفيف من الاعتماد على تصدير السلع الزراعية الخام والتركيز على تصدير السلع المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة، وبتشجيع إنتاج وتصدير السلع الزراعية غير التقليدية التي تتمتع بميزة نسبية يمكن استغلالها حتى تصبح ميزة تنافسية، حيث أن بناء استراتيجية وطنية للصادرات يتطلب تحديد القطاعات والفروع التي تملك فيهم البلاد ميزة نسبية يمكن أن تصبح ميزة تنافسية، كما أنه لابد من تحديد الأسواق الخارجية ، حيث أن تركيز الجزائر على السوق الأوروبية لم يعد مجد

كما رأينا ذلك سابق (الفصل الرابع من الاطروحة)، خاصة مع وجود أسواق واعدة في المنطقة العربية الكبرى و إفريقيا.

وتمتلك الجزائر البطاقة الرابحة في بعض المنتجات ذات الميزة النسبية، والتي يمكن أن تراهن على تصديرها إذا ما اتبعت استراتيجية عصرية تتكيف مع أليات الترويج والتسويق تسمح لها بالتموقع الجيد في الأسواق الخارجية، كالتمور، منتجات الصيد البحري، المواد العضوية، الزيوت الأساسية، النباتات الطبية والعطرية، العسل الجبلي، التين المجفف، وزيت الزيتون ذو الجودة العالية[1]، بالإضافة إلى تسجيل أفاق فعلية وفي الصناعات الغذائية (المشروبات، منتجات اللحوم، المربى، العجائن الغذائية والكسكس...).

ويبلغ عدد المصدرين النشطين في مجال المواد الغذائية والمواد الفلاحية 237 مصدرا وهو ما يمثل نسبة 38 % من اجمالي المصدرين في مختلف القطاعات على مستوى الوطن والبالغ 627 مصدرا حسب آخر الاحصائيات[2].

فمثلا الجزائر لديها إمكانيات هائلة في مجال التمور، حيث تمتلك 18333385نخلة، منها 14652380 نخلة منتجة، تتوزع على مساحة 165000 هكتار ، ويبلغ الإنتاج السنوي من التمور 850000 طن/ سنويا، وهناك تنوع كبير في النخيل الجزائرية حيث يوجد حوالي 1000 نوع، 50 منها من نوع دقلة نور ذات الجودة العالمية[3]، هذه الإمكانيات تحتاج على تثمين تنافسيتها من خلال تنويع أسواق تصديرها، فالتمور الجزائرية يجب ان لا تبقى حبيسة الوجهة التقليدية (الأسواق الأوروبية) وإنما تنفتح على أسواق جديدة تعطيها اكثر فرص لإثبات تنافسيها مثل الأسواق الاسيوية والافريقية وبعض الأسواق الخليجية.

وللجزائر أيضا إمكانيات كبيرة في منتجات تربية المائيات والاسماك و الصيد البحري، حيث يلغ متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة (2010-2014) 102 طن/سنويا، ويبلغ عدد المصدرين الجزائريين في مجال تربية المائيات والاسماك والصيد البحري 46 مصدرا[4]، وتعتبر منتجات الصيد البحري من المنتجات

[1] Ministère du commerce, Conférence nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°01, palais des nations, 30-31 mars 2015, page : 04.

[2] Algérie exportateur, répertoire des exportateurs Algériens, ALGEX, édition 2016.

[3] Zenkhri salah, la culture du palmier dattier, situation actuelle et perspectives de développement, conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des nations, Alger, Mars 2015, page : 04.

[4] Algérie exportateur, Op-cit.

ذات الاستهلاك العالمي حيث يتم استهلاك 20كغ/ لكل فرد سنويا[1]، والجزائر بإمكانها التنويع الجغرافي لصادراتها من منتجات الصيد البحري نحو أسواق عالمية جد مهمة مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وبعض الدول الأسيوية مثل ماليزيا، الهند، باكستان...، غير أن بعد المسافة التي تفصل الجزائر عن هذه البلدان تبقى عائقا يتطلب تجاوزه إمكانيات تصديرية كبيرة.

المطلب الثاني: رفع كفاءة القطاع الصناعي واستغلال الامكانيات التصديرية الكامنة فيه

الفرع الأول: تفعيل السياسة الصناعية في الجزائر

لم تتمكن الصناعة الوطنية إلى حد الآن من تلبية الحاجيات في مجال المساهمة في النمو الاقتصادي وفي إنشاء مناصب العمل الدائمة التي تحتاجها بلادنا، يتطلب تجسيد هذه الأهداف اتباع سياسة صارمة لتنمية القدرات الانتاجية الوطنية والقدرات التنافسية للمؤسسات، وكذا التغيير العميق لمناخ الأعمال، كما أوصى به الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، المبرم سنة 2014 بين الدولة والشركاء الاجتماعيين، وتتمثل المبادئ الأساسية لهذه السياسة في:

- الحفاظ على مبدأ حرية الاستثمار وتشجيع مبادرات القطاع الخاص كمحرك النمو في جميع القطاعات خاصة في قطاع البتروكيمياء، من أجل تثمين مواردنا الوطنية الطبيعية، بدلا من بيعها خاما دون أية قيمة مضافة.
- يجب أن يرتكز توسيع العرض الوطني من المواد المصنعة، أولا على سياسة ترمي إلى تعويض الاستيراد، وهناك ثلاثة قطاعات قادرة على دفع هذه السياسة:
  - **الصناعات الزراعية** :يدير القطاع الصناعي اليوم ظهره إلى العالم الفلاحي، في حين أن هذا الأخير يعد شريكه الأساسي وعليه، من العاجل بناء المعابر الضرورية بين هذين القطاعين الحيويين للاقتصاد الوطني.
  - **الأدوية** :تشجيع وحفز القطاع الإنتاجي لجعل عملية الإنتاج أكثر جاذبية من عملية الاستيراد.
  - **البناء والأشغال العمومية والري** :تعزيز أفضلية المنتوج الوطني.
- يجب أن يرتكز توسيع العرض الوطني أيضا على سياسة تكوين 'المتفوقين الاقتصاديين' القادرين على التأثير الكبير في تطور القيمة المضافة الصناعية والانتشار في السوق العالمية، بفضل حجمهم وقدراتهم.

[1] Ministère de la pêche et des ressources halieutique, contribution des filières de la pêche et de l'aquaculture au développement d'un système productif compétitif en Algérie, conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des nations, Alger, Mars 2015, page : 05-13.

- إن المزايا التنافسية لصناعتنا يجب أن تبنى على إمكانيات البلاد (سوق وطنية قادرة على تلبية الطلب المحلي، تنمية المواد الأولية الخام أو المحولة، مناولة وطنية، هياكل قاعدية للاتصالات).
- فيما يخص جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب على المؤسسة حسن اختيار الشريك وشروط التنفيذ، أما الدولة فعليها توفير المناج الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الدفاع عن المؤسسات الوطنية.

الفرع الثاني: استغلال الامكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الصناعي

إن بناء استراتيجية للصادرات الصناعية لابد أن يكون من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة وقاعدة اقتصادية صلبة ومتجددة، ويمثل قطاع الصناعة التحويلية أحد الخيارات التي نراها مهمة لبناء هذه الاستراتيجية، حيث تعد الصادرات الصناعية التحويلية هي البديل الأساسي لتعويض الصادرات النفطية، وبالتالي فإن الاهتمام بها وتعزيز قدراتها حاجة ملحة في الوقت الحالي للاقتصاد الجزائري، من خلال استغلال القدرات الكامنة في القطاعات البتروكيماوية (الأسمدة والمخصبات)، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكهربائية والإلكترونية ، صناعة الجلود، إنتاج البرمجيات الألياف البصرية....الخ، بالإضافة إلى تسجيل أفاق فعلية في قطاع الحرف التقليدية (الزرابي، المجوهرات البربرية، ...)، حيث يبلغ عدد المصدرين في هذا المجال 29 مصدرا حسب آخر الاحصائيات[1]، وفي السياحة ذات النوعية (الجنوب الكبير، الآثار والبقايا القديمة)، حيث أن الجالية الجزائرية بالخارج يمكن أن تكون سوقا مستهدفة لهذه الصادرات[2].

فمثلا تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة في مجال الصناعات الجلدية، حيث تتكون السوق الوطنية لصناعة الجلود من 49 مؤسسة انتاجية، منها 08 مؤسسات عمومية، و41 مؤسسة خاصة، وبلغ انتاج الجلود والاحذية في الجزائر سنة 2011 قيمة 9295.8 مليون دينار، وارتفع سنة 2012 إلى 6466.7 مليون دينار، وسنة 2013 إلى 6432.9 مليون دينار[3]، وهي مؤشرات تدعو إلى تشجيع هذا القطاع وتوجيهه نحو التصدير، بالبحث عن أسواق جديدة تتيح فرص أكثر للصناعات الجلدية الجزائرية.

وكخطوة اولى في هذه الاستراتيجية لابد من تشجيع المؤسسات المصدرة برفع كل العراقيل الكابحة لنشاط التصدير، والاكتفاء بمراقبة بعدية، وتفعيل دور الإرادة السياسية في دفع البلاد نحو إعادة البعث الحقيقي للصناعة الوطنية، والعمل الجاد على إزالة كل عوامل العرقلة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] Algérie exportateur, Op-cit.

[2] Ibid.

[3] Revue « LE FORUM de Commerce extérieur », ALGEX, n°18, décembre 2015, page :46.

- ضرورة حل المشاكل المتعلقة بتوفر العقار بكل الوسائل والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة عن طريق إنشاء مناطق صناعية للتصدير وتسييرها.
- الاهتمام بجانب التمويل ووضع مؤشرات حسن الأداء بالنسبة للبنوك، التي عليها أن تقلص من آجال معالجة طلبات، كما يجب كذلك تنشيط دور صندوق ضمان قروض الاستثمار، وتنمية الدراسات الاستشرافية لدى البنوك والهيئات المالية، وتحسين تسيير مواردها البشرية.
- القضاء على مشكل البيروقراطية، فتسهيل عملية الاستثمار الصناعي لا يكون إلا بإزاحة الحواجز والصعوبات الإدارية، وإعلان الآجال الملزمة لمختلف الإدارات في معالجة ملفات الاستثمار، وفتح شباك وحيد على مستوى غرف التجارة والصناعة.
- إضفاء الاستقرار على الإطار القانوني المتصل بالاستثمار بجميع أبعاده :الجباية، التشريع الجمركي، التشريع الاجتماعي، قانون الاستثمارات ...ويجب أن تتم كلّ مراجعة للإطار القانوني للمؤسسة بالتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين.
- السياسة الجبائية يجب أن تخدم التنمية الصناعية وتشجع بوضوح الانتاج على حساب الاستيراد، وأن تمكّن الاقتصاد غير الرسمي من الالتحاق بالاقتصاد المنتج..)
- تأهيل وتكوين الموارد البشرية حسب متطلبات اقتصاد المعرفة الذي أصبح شرطا ضروريا لتحقيق نجاح حقيقي للسياسة الصناعية.
- وضع خريطة للصناعة الوطنية ونظام موثوق للمعلومات الاحصائية، بهدف إجراء إحصاء للإمكانيات الصناعية الوطنية حسب الفروع والمناطق، لتوفير أداة ضرورية لإعادة الانتشار الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقييم برامج دعم التنويع الاقتصادي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

يتناول هذا المطلب تقييم برنامجي"دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO)" وبرنامج "العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر في إطار برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية ENPARD "، اللذان جاءا في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، ومدى إمكانية مساهمتهما في تنويع الاقتصاد الوطني ودفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: تقييم برنامج" دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO) "

يندرج برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO (Programme d'appui à la diversification de l'économie) ضمن برامج الدعم الاقتصادي والتجاري للاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال

الفترة من 2003 إلى 2010، حيث تم إمضاؤه من طرف اللجنة الأوروبية بتاريخ 2009/12/30 وحددت فترة إنجازه من 2009/12/30 إلى غاية 2013/12/29، وخصص له مبلغ مالي قدره 17,5 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية، وهو مقدم لصالح كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة و المناجم (وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير الاستثمار سابقا) ، وزارة السياحة والصناعة التقليدية[1].

- **الإطار الذي جاء فيه هذا البرنامج:**

برنامج اللجنة الأوروبية (DIVECO) جاء في إطار دعم سير الاستراتيجية القطاعية للتطوير الاقتصادي التي قامت بصياغتها السلطات الجزائرية، والتي ترتكز على إعادة ديناميكية القطاعات خارج المحروقات خاصة بالنسبة الفلاحة، الصناعة–الغذائية والسياحة، وهو يرتكز على دعم الإمكانيات المرافقة لها والسماح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من إيجابيات الفرص المتاحة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

- **أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج "دعم تنويع الاقتصاد **DIVECO** " إلى تحسين الأداء الاقتصادي (القدرة التنافسية، حلق مناصب شغل، الصادرات)، في قطاعات الفلاحة، الصناعة–الغذائية والسياحة، من خلال رفع المساهمة في النمو الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وهذا من خلال تقديم الدعم لكل من المؤسسات الوصية المتمثلة في: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(MADR)، وزارة الصناعة والمناجم(MIM) (وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ((MIPMEPI سابقا)، وزارة السياحة والصناعة التقليدية (MTA).

- **النتائج المنتظرة من هذا البرنامج:** أهم النتائج المنتظرة من البرنامج هي كالتالي[3]:

– دعم الإمكانيات المؤسساتية للثلاثة وزارات (فلاحة وتنمية ريفية، صناعة ومناجم، سياحة وصناعة تقليدية) من خلال وضع أدوات التحليل، التخطيط، القيادة والتقييم.

– ترقية وتقويم الإنتاج الفلاحي وفروع الفلاحة–الغذائية.

---

[1] Ministère du Commerce, Op.cit., page : 160.

[2] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE–Algérie, Edition juillet 2013, p : 24.

[3] Ministère du commerce, Op–cit, page : 161.

- تحسين رقابة المنتجات الزراعية، الزراعية–غذائية، من خلال تأهيل مخابر تحليل الصحة والنظافة وكذلك المعاهد التقنية لدعم القطاعات الزراعية والزراعية–غذائية.
- تدعيم إمكانيات المنظمات المهنية الموجودة، (مثل جمعيات المنتجين وغرف الفلاحة والتجارة) وخلق (تعاونيات تجارية)، من أجل نشر تسيير عصري للإنتاج، للتخزين وللنقل.
- تحسين صورة الجزائر في مجال السياحة من خلال وضع استراتيجية اتصال وترقية.
- دعم تطوير تكوين وتسيير الموارد البشرية في مجال السياحة.

➢ **النتائج المحققة من هذا البرنامج:**

خلال الفترة 2009–2011: أهم النتائج المحققة من البرنامج خلال هذه الفترة هي كالتالي[1]:

تم امضاء اتفاقية تمويل هذا البرنامج في نهاية سنة 2009، وسنة 2010 كرست لتجنيد وحدة دعم البرنامج، تتكون من 5 خبراء رئيسيين ونقابة خبراء، أما سنة 2011 كرست لتشخيص وتحليل جوانب التقييم، واحتياجات القطاعات الثلاثة حتى يتمكن البرنامج من تحديد الجوانب المستهدفة بدقة.

خلال الفترة 2012–2014:

- سنة 2012 خصصت للتوقيع والتعاقد في صفقات التكوين، الخدمات واللوازم، كما تمت خلالها العديد من مهام المساعدة التقنية سمحت بالإسهام في القطاعات الثلاثة المستهدفة من قبل البرنامج:

❖ **في قطاع الفلاحة:** الدعم في الجانب التنظيمي المتعلق بالأمن الغذائي، مساعدة ومرافقة التعاونيات، تحسين غرف الفلاحة، وضع حيز التنفيذ خطة للتقييس (Normalisation)، المصادقة (Certification)، العلامة (Labellisation)،

❖ **في قطاع الفلاحة–الغذائية:** مرافقة ووضع حيز الخدمة مركز تقني فلاحي–غذائي (CTIAA)، ودراسة إمكانية انشاء مركز تقني متخصص في التغليف والتعبئة.

- **في مجال السياحة:** دعم تكوين وتسيير الموارد البشرية، من خلال دعم الديوان الوطني للسياحة بهدف هيكلة أدوات الترقية السياحية في الجزائر، وتعزيز هيكلة التنظيم والتسيير في الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، ووضع مخطط لنوعية السياحة.

[1] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE–Algérie, Edition juillet 2013, p : 23–24.

أما خلال سنتي 2013 و2014 فقد تم تحقيق النتائج التالية من البرنامج[1]:

- **قطاع الفلاحة:** على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قام البرنامج بما يلي:

- اقتناء معدات ووضع تطبيقات إعلام آلي من اجل تسهيل نشاطات المديريات الثلاثة للوزارة.
- تحقيق برنامج مهم استهدف تعزيز القدرات البشرية والتقنية لأعوان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والهيئات المرتبطة بها، حيت تم تنصيب 40 خلية تكوين بـ 590 مشاركة.
- الإسهام في تحسين التنظيمات والممارسات المتعلقة بالنظافة الصحية، النظافة التقنية والبيطرة في محاولة لتقريب اطارها التنظيمي الوطني من التشريع الأوروبي.

وفيما يخص غرف الفلاحة، البرنامج ساهم في تعزيز قدرات التسيير والاستشارة خاصة:

- التحضير لغرف تقوم بنفسها بتحقيق انشطة استشارة وتكوين لصالح الفلاحين.
- تحسين انشطة تمكن الغرف من التواصل مع الفلاحيين.
- تحسين قدرات تعاونيات زيت الزيتون بمناطق القبائل، لتتمكن من تسويق منتوج زيت الزيتون محليا.
- دعم الديوان الوطني لتسويق الخمور في إطار تحضيره لمنحه الاعتماد بعد تقديم التكوين له

- **قطاع الفلاحة-الغذائية:** تم تحقيق ما يلي:

- وضع نظام متابعة وتقييم للمشاريع الفلاحية-غذائية على مستوى وزارة الصناعة والمناجم(MIM)، وخاصة في إطار الاستراتيجية الصناعية
- العمل على برنامج هو قيد الإنجاز حول تكوين إطارات متخصصة في مجالات الجودة(Qualité)، المتابعة (Traçabilité)، العلامة(labellisation) والتصديق (certification) من خلال تنظيم يوم دراسي مكون من خلية بـ 203 مشارك.
- تحسين الإطار التنظيمي في جانب الامن الصحي والغذائي عن طريق تشخيص ما هو موجود واقتراح إصلاحات ملائمة.
- تمت دراسة مفصلة على المستوى العملياتي للمركز التقني للصناعات الفلاحية-غذائية (CTIAA) الذي تم انشاؤه سنة 2012.
- دراسة امكانية إنشاء مركز تقني متخصص في التعبئة والتغليف.
- تعزيز قدرات التسيير والاستشارة لأربعة (04) منظمات مهنية رائدة هي:

  - معصرات زيت الزيتون (Oléifacteur) بثلاثة (03) ولايات (تيزي وزو، بويرة وبجاية).

[1] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2014, p : 27-28.

- محولي اللحوم في منطقة الوسط(Transformateurs de viande)
- صناعات الحليب في غرداية(Industries laitières)
- حفظ الزيوت (Conserveries d'olives sigeoises)

- **قطاع السياحة:** برنامج "دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO) رافق وزارة السياحة والصناعة التقليدية فيما يلي:

- الدعم المباشر من خلال وضع "مخطط نوعية السياحة"(PQTA)، واقتناء معدات الاعلام الالي من أجل وضع نظام اعلام احصائي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، يغطي 48 ولاية في الوطن.
- الدعم من خلال الجلسات الرسمية للسياحة بداية من أفريل 2013.
- تعزيز قدرات متعاملي السياحة في مجالات التسويق، تسيير الموارد البشرية وأنظمة الإعلام الالي.
- القيام بتدقيق تنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير السياحة (ANDT) وتحضير أدوات تنظيم وتسيير لتعزيز نشاطها وعلى نطاق واسع.
- المساهمة في مجال تنمية المعالجة المائية في الجزائر " Développement du thermalisme en Algérie"، حيث تابع تحضير "استراتيجية تنمية السياحة، العناية، الصحة والانسان"، التي تم طرحها أثناء الاجتماع الوطني للمعالجة المائية ببسكرة فيفري 2014، وقام بتأهيل أكثر من 240 عامل بمحطات المعالجة عن طريق تكوينات متخصصة[1].

- **برنامج دعم تنويع الاقتصاد 2 (DIVECO 2):**

تبنت اللجنة الأوروبية برنامج دعم تنويع الاقتصاد 2 في ديسمبر 2012 بمبلغ 15 مليون دولار، وهو موجه لدعم تنويع الاقتصاد في قطاع "الصيد البحري وتربية الأسماك Secteur pêche et aquaculture"، والذي جاء لإتمام البرنامج الأول (DIVECO1) الذي لايزال حيز التنفيذ، وهذا بهدف توسيع مساهمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الاداء الاقتصادي[2]،البرنامج هو قيد الإنجاز ويهدف إلى تعزيز قدرات تأطير وتسيير المنشآت العمومية، ترقية وتثمين فروع معينة، تعزيز قدرات المنظمات المهنية في قطاع الصيد البحري.

[1] Délégation de l'union européenne en Algérie,Op-cit, p :29 .

[2] Délégation de l'union européenne en Algérie, Op- cit ,p :30.

- **تقييم برنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO" والنتائج المحققة منه:**

يمكن القول بأن برنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO" الداخل حيز التنفيذ في جانفي 2011 بعد تنصيب وحدة دعم البرنامج، بذل العديد من المجهودات في المراحل الأولى منه، بهدف تحيد احتياجات كل قطاع من القطاعات الثلاثة المستهدفة (فلاحة، صناعة غذائية، سياحة)، وترجم ذلك من خلال دورات وأنشطة التكوين المقدمة بهدف تعزيز قدرات ودعم تأهيل كل من الإدارات، المعاهد، المتعاملين الاقتصاديين، الجمعيات والتعاونيات الممثلة لهذه القطاعات.

كما ركز البرنامج في جزئه الأول على جانب المعايير والتنظيم، واقتناء لوازم التجهيز لعصرنة إدارات ومعاهد القطاعات الثلاثة، وذلك بتحضير وامضاء صفقات اقتناء اللوازم والخدمات، إذ لاحظنا بأن النتائج المحققة من البرنامج في هذا الجزء هي بالدرجة الأولى عملياتية، إذ تمثلت في التحليل الاقتصادي للعديد من الفروع الزراعية، تجنيد نظام متابعة لتقييم الصناعة، التركيز على الجانب التنظيمي في مختلف القطاعات (فلاحة، تحسين نوعية السياحة، تكوين)، حيث ركز البرنامج على مهام التدقيق، التشخيص وتقديم تصور حول الاستراتيجية التي ستكون وفق مخطط النشاط الذي ستحقق النسبة الأكبر منه في الجزء المتبقي من البرنامج.

وعليه فإن برنامج دعم «تنويع الاقتصاد DIVECO» قام في جزئه الأول بتجنيد العديد من العوامل وتظافر الكثير من الجهود، بهدف الوصول إلى اسهامات ذات دلالة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية في القطاعات الثلاثة (فلاحة، صناعة غذائية، سياحة)، وأيضا في محاولة الكشف عن التنوع الكامن في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وترقيته.

الفرع الثاني: تقييم برنامج العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر في إطار برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفيةENPARD

برنامج العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر (programme d’actions pilotes pour le développement rural Et l’agriculture en Algérie)، تم توقيعه من طرف المفوضية الأوروبية في الجزائر لصالح دعم التنمية الريفية والزراعية في الجزائر في إطار برنامج الجوار الأوروبي

للزراعة والتنمية الريفية ENPARD[1]، وهو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي بمبلغ 20 مليون يورو، وحددت فترة تنفيذه من 2014-2018، وهو مقدم لصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية (MADR)[2].

هذا البرنامج يتماشى مع استراتيجية الحكومة الجزائرية للتنمية الريفية المستدامة والتنويع الاقتصادي، ويتمثل الهدف السياسي في مجال الزراعة في تحقيق زيادة في الإنتاج والعوائد بالنسبة للمنتجات الأساسية، ولكن أيضا إثارة الاهتمام مجددا بالمنتجات التقليدية التي اصبحت اليوم مهملة من قبل المستهلكين في المناطق الحضرية[3].

1- الإطار الذي جاء فيه البرنامج:

القطاع الفلاحي والتنمية الريفية هما أكبر رهان أمام تنويع الاقتصاد الجزائري وضمان استدامته، من هذا الباب فإن سياسة التجديد الزراعي والريفي المتبعة في الجزائر منحت الوسائل اللازمة من أجل ترقية هذا القطاع وتعزيز اسهامه في تحقيق الامن الغذائي، الا أنه ورغم توفر الامكانيات والطاقات الانتاجية الا ان القطاع مازال يشكل ضعف كبير في تلبية احتياجات المستهلك والمنتجات الزراعية المحلية جد قليلة وغير مثمنة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان سياسة التجديد الزراعي والريفي المتبعة يجب أن تؤدي إلى تغيير ذهنيات سواء الاشخاص المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة ،وسواء المهنيين أنفسهم فيما يخص تحملهم المسؤولية والمبادرة.

وعليه فان برنامج " العمل التجريبي " هو موجه بالتحديد لتعزيز برنامج التجديد الزراعي والريفي في جميع أبعاده.

2- أهداف البرنامج:

- **الهدف العام للبرنامج:** في إطار دعم سياسة التجديد الزراعي والريفي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (MADR)، الهدف العام للبرنامج هو تحسين الظروف المعيشية من خلال زيادة الدخل وفرص العمل المحلية لسكان المناطق الريفية للولايات التالية: عين تموشنت، الأغواط، سطيف وتلمسان، من خلال

[1] برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية (The European Neighborhood Program of (Agriculture and Rural Development، تم إطلاقة من طرف الاتحاد الأوروبي في ربيع سنة 2011، تأكيدا منه على ضرورة الدور الاجتماعي والاقتصادي للزراعة وللمناطق الريفية وأهميتها في التنمية الشاملة المستدامة.

[2] Délégation européenne en Algérie, rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition 2014, page : 32.

[3] موقع مركز الاعلام حول السياسة الأوروبية للجوار (IEVP): http://www.enpi-info.eu ، تاريخ الاطلاع:2016/04/05.

الاستخدام الأفضل، وتطوير وتنويع الموارد المحلية، وتم تنفيذ البرنامج في الولايات تجريبية الأربعة من خلال عملية تشاركية ترمي إلى تحديد مشاريع التنمية الريفية المستدامة[1].

- **الهدف المتخصص للبرنامج:**

يهدف البرنامج إلى تحديد المشاريع المحلية للتنمية الريفية الشاملة، كما سيقوم بدعم ترقية الأغذية المحلية، والحرف التقليدية، والثقافة والسياحة وطرحها في السوق بنوعية أفضل، ويهدف البرنامج ايضا إلى النهوض بالتجارب والمشاريع الريفية الناجحة ونقلها، ومن خلال الاستفادة من خبرات هذا البرنامج التجريبي، ويساهم برنامج "الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية" في دعم تنفيذ برنامج التنمية الريفية الوطنية[2]، ويركز البرنامج على جذب اهتمام الشباب لضرورة التثمين المستدام للموارد الاقليمية باعتبارها قاعدة للتنمية المحلية الشاملة.

3- النشاطات المسطرة للبرنامج:

النشاطات المنتظرة من البرنامج هي[3]:

- انشاء وتجهيز على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مركز وطني للموارد (centre national de ressources) يجمع المعلومات والمعطيات حول المشاريع ذات إمكانيات وتبادلها مع الأطراف المعنية، نشر الممارسات الجيدة المسجلة على مستوى الأقاليم الريفية، وتنظيم دورات تكوينية في إطار تعزيز القدرات البشرية والتقنية.
- انشاء خلايا للمركز القائد للموارد على مستوى الولايات المعنية وتجهيزها بأدوات الاعلام والمعلومات اللازمة، تكون تحت تصرف حاملي المشاريع، المقاولين الريفيين والفاعلين المحليين، من أجل تبسيط وعقلانية الإجراءات والتدخلات، الاستثمارات، الدعم العمومي وتعزيز الروابط والعلاقات والتبادلات.
- بنك لتوثيق المبادرات الزراعية والريفية يجب أن يوضع حيز التصرف لحاملي المشاريع والمؤسسات الصغيرة الريفية، وتعزيز التعاون بين المعاهد التقنية والمراكز الجامعية.
- تحديث الحقائب البيداغوجية الموجودة ونشرها من طرف المركز الوطني للموارد.
- تنظيم التبادل المعتمد على الممارسات الجيدة بين الجهات الفاعلة ومؤطري الأقاليم الريفية للبلاد، أقاليم البلاد الشمالية والجنوبية للمتوسط بفتح مجال الشراكة بين الأقاليم الوطنية والدول المجاورة.

---

[1] Site de la quotidienne nationale « liberté » : http://www.liberte-algerie.com/actualite/nouveau-soutien-europeen-a-lagriculture-en-algerie, consulté le : 26/04/2016.

[2] Délégation européenne en Algérie, Op-Cit.

[3] Ibid, p : 32-33.

4- مناطق تدخل البرنامج:

البرنامج يخص الولايات الأربعة: عين تموشنت، الأغواط، سطيف وتلمسان، التي تم اختيارها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حسب المعايير التمثيلية (critères de représentative) لمختلف البيئات الزراعية-الايكولوجية، والسسيولوجية، الوطنية، حول وجود إمكانيات تنمية ذات صلة وموارد بشرية كافية، والبلديات المستهدفة هي في الأساس بلديات ذات صعوبات (جبال وهضاب)[1].

5- النتائج المحققة من البرنامج إلى يومنا هذا[2]:

- **النتيجة الأولى:**

- عملية تحديد مشاريع التنمية الريفية المستدامة المتاحة في الولايات المستهدفة التجريبية.
- النشاطات الواجب القيام بها في الولايات الأربعة والتي ستدخل بشكل خاص بمرافقة المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة (projets de proximité de développement rural intégré) والتي سوف تشمل:

- تحقيق تشخيصات إقليمية ذات اسهام وديناميكية تشمل خاصة الأبعاد الخاصة بالمحيط والطقس.
- تكوين حاملي المشاريع وخاصة منشطي خلايا التنشيط الريفي البلدي CARC (des cellules d'animations rurale communale)
- دعم الجهات الفاعلة المحلية في تحديد المشاريع.
- إجراء تحقيقات بهدف انشاء نظام متابعة المشاريع (من البداية، اثناء الإنجاز، وعند النهاية)
- ادماج معاهد البحث الوطنية (الجامعات، المدارس العلمية) في مخطط المتابعة/تقييم المشاريع وأيضا في برنامج تكوين المشاريع.

- **النتيجة الثانية:**

- تم تثمين المنتجات المحلية وطرحها في الأسواق بنوعية محسنة، حيث تثمن هذه النتيجة المنتجات ذات الجودة في القطاع الزراعي، الحرفي، الثقافي والسياحي، وبإمكانها استيعاب بشكل ذو دلالة النشاطات التالية:

❖ تشخيص أسباب ضعف سلة قيم المنتجات ذات الأولوية.

❖ الوصول الى الأسواق (سواء المتواجدة او المراد ترقيتها)، إنشاء محلات الفلاحين، أسواق المزارعين، والتظاهرات التجارية الخاصة بهم (معارض، البيع الترويجي).

❖ دورات تكوينية حول تقنيات تحويل وتثمين المنتجات الزراعية، تحسين نوعيتها، تسويقها، طرق المتاجرة، وأيضا تنظيم جلسات حول دليل مرافقة مشاريع التنمية الاقتصادية-السياحية.

---

[1] Cérémonie de signatures de la convention de financement coopération UE – Algérie projet d'action pilote pour le développement rural et l'agriculture – ENPARD projet d'appui au développement local durable et aux actions sociales du nord-ouest de l'Algérie (padsel-noa) Alger, 22 décembre 2014, page : 02, sur le site : http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/press_corner/2014

[2] Délégation européenne en Algérie, Op-Cit, page : 33.

- ❖ دعم التعاونيات الموجودة والمنظمات المهنية في الفروع ذات الجودة والمساعدة على خلق تعاونيات حرف تقليدية.
- ❖ تنمية الموارد الإقليمية الخاصة.
- ❖ تنظيم التواصل بين الفروع ذات الجودة عن طريق تجنيد الدعائم اللازمة السمعية البصرية وأيضا استعمال القنوات التقليدية للإعلام.
- ❖ دعم تنفيذ المشاريع الموجهة نحو الاقتصاد السياحي(écotourisme) للجوارية عن طريق انشاء المساكن الريفية، ممرات الراجلين، والتي تثمن الموارد الإقليمية.
- ❖ تثمين الإرث الطبيعي عن طريق حماية الثروة النباتية والحيوانية للحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ أيضا على الإرث الثقافي والتاريخي المحلي من خلال ترقية السياحة.

- **النتيجة الثالثة:**

- توفر التواصل والمعلومة لصالح مبادرات المقاولاتية والفاعلين المحليين.

هذه النتيجة تستهدف ترقية الخبرات ومشاريع المقاولة الريفية الناجحة عن طريق نشر نتائجها بواسطة الوسائل العصرية للإشهار والاعلان ووضع حيز التنفيذ أداة عملية تسهل الوصول إلى المعلومة، وهي بذلك تتبع النموذج الأوروبي (leader européen) مع الشبكات المؤسساتية.

6- تقييم البرنامج والنتائج المحققة منه:

ومن خلال القراءة التي قمنا بها في أهداف البرنامج المسطرة والنتائج المحققة منه لاحظنا أن البرنامج في اطاره العام جاء تعزيزا للسياسة الوطنية للتجديد الزراعي والريفي، وهو يتماشى مع استراتيجية الحكومة الجزائرية للتنمية الريفية المستدامة والتنويع الاقتصادي، ويتمثل الهدف السياسي في مجال الزراعة في تحقيق زيادة في الإنتاج والعوائد بالنسبة للمنتجات الأساسية، والاهتمام بالمنتجات التقليدية.

كما لاحظنا أهمية النشاطات المسطرة للبرنامج خاصة فيما يخص إنشاء وتجهيز مركز وطني للموارد على مستوى وزارة الفلاحة (centre national de ressources) وأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المركز في توفير المعطيات والمعلومات حول المشاريع الزراعية الممكن استغلالها، لصالح أصحاب المشاريع، المقاولين، وكل الاطراف المعنية، وما لها من أهمية في ترقية القطاع ورفع أدائه.

أما بالنسبة للنتائج المحققة من البرنامج إلى يومنا هذا في تتعلق بجانب التشخيص، حيث تم تحديد مشاريع التنمية الريفية المتاحة في الولايات التجريبية، كما تم تحديد رزنامة المشاريع المزمع القيام بها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة، وتم تثمين بعض المنتجات المحلية ذات الجودة في القطاع الزراعي، الحرفي، الثقافي والسياحي، وتم تحقيق نتيجة لا بأس بها فيما يخص ترقية خبرة مشاريع المقاولة الريفية فيما يخص توفر جانب المعلومة والتواصل مع الفاعلين المحليين.

المبحث الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الخاص، الاستثمار الأجنبي والتوجه نحو إقامة مناطق صناعية حرة للتصدير، رهانات الجزائر الكبرى لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

على ضوء نتائج النموذجين القياسيين المقدرين لأثر كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية، وأثر الاستثمار الخاص والأجنبي على الصادرات خارج المحروقات، نحاول من خلال المطلب الأول لهذا المبحث تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، تقديم التدابير والاجراءات الداعمة لتعزيز هذه المساهمة، كما نتطرق في المطلب الثاني إلى التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها لترقية الاستثمار الخاص والأجنبي والتوجه نحو إقامة مناطق حرة للتصدير باعتبارها آليات فعالة لرفع مستوى تنافسية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: ضرورة دعم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير خارج المحروقات

تدفع نتائج النموذج القياسي لتقدير أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية ، الخاصة والتقليدية) على الصادرات خارج المحروقات إلى التأكيد على أهمية الرابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية والصادرات خارج المحروقات الجزائرية ، حيث أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التقليدية يتماشى مع تطور الصادرات خارج المحروقات (الزيادة في نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات بـ 0.95 %)، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي أظهرت الدراسة القياسية عدم تأثيرها في تطور الصادرات خارج المحروقات(أنظر الجدول الملحق بالدراسة القياسية) ، وهو ما يؤكد دور القطاع الخاص عموما في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، والامكانيات والمبادرات التصديرية التي يمكن أن يقدمها،

وهو ما يدفع بنا من خلال الفرع الأول لهذا المطلب إلى تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، لننتقل في الفرع الثاني إلى تحليل مساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، ونقف في الفرع الثالث من هذا المبحث على تقييم برنامج باعتباره آلية جد مهمة لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في مجال اكتسابها لمعايير الجودة والنوعية العالمية.

الفرع الأول: تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

تظهر أهمية القطاع الخاص في الجزائر من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كما يوضحه الجدول التالي:

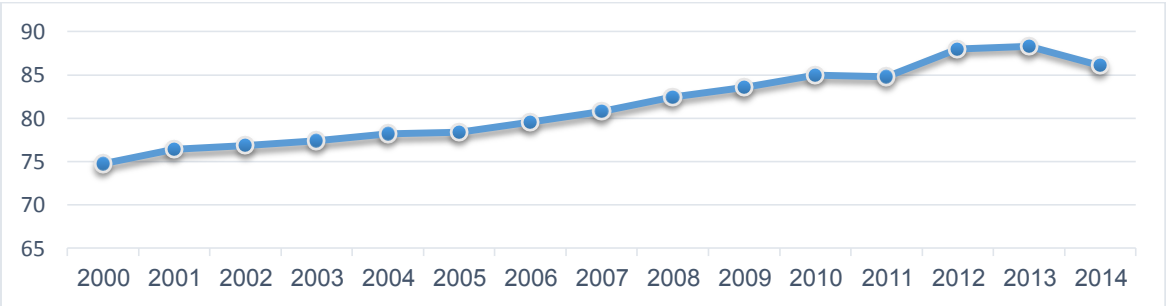
جدول رقم (64): مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

	القطاع العمومي	الحصة (%)	**القطاع الخاص**	**الحصة (%)**	إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات
2000	457.8	25.23	**1356.8**	**74.77**	1814.6
2001	481.5	23.58	**1560.2**	**76.42**	2041.7
2002	505	23.12	**1679**	**76.87**	2184.1
2003	550.6	22.61	**1884.2**	**77.39**	2434.8
2004	598.65	21.81	**2146.75**	**78.19**	2745.4
2005	651	21.59	**2364.5**	**78.41**	3015.5
2006	704.05	20.44	**2740.06**	**79.56**	3444.1
2007	746.86	19.13	**3153.77**	**80.79**	3903.63
2008	760.92	17.55	**3574.07**	**82.45**	4334.99
2009	816.8	16.41	**4162.02**	**83.59**	4978.82
2010	827.53	15.02	**4681.68**	**84.98**	5509.21
2011	923.34	15.23	**5137.46**	**84.77**	6060.8
2012	793.38	12.01	**5813.02**	**87.99**	6606.4
2013	893.24	11.70	**6741.19**	**88.30**	7634
2014	1187.93	13.93	**7338.65**	**86.06**	8527

Source : Ministère de l'industrie et des mines, direction général de la veille stratégique, des études économique et des statistiques, bulletin d'information, statistiques de la PME, 2013-2016.

شكل رقم (29): تطور نسبة مساهم القطاع الخاص ف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم ().

من خلال الجدول أعلاه، وفي مقارنة بين مساهمة كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، يتضح أن النسبة الأكبر تعود للقطاع الخاص بنسبة بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة (2000-2014) 81.36 %، حيث عرفت هذه المساهمة تزايد من سنة لأخرى، فبعدما كانت سمة 2000 تبلغ 74.77 %، عرفت معدلات نمو إيجابية وصولا إلى 88.3 % سنة 2013 كأعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة، لتشهد سنة 2014 تراجعا طفيفا إلى 86.66 %.

الفرع الثاني: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الصادرات خارج المحروقات

رغم ما أثبتته الدراسة القياسية حول العلاقة الموجبة بين نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية ونمو الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواقع لا تزال ضئيلة جدا في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، رغم التحسن الذي شهدته هذه المساهمة في السنوات الأخيرة إذ بلغت سنة 2014 نسبة 2.98 % بعدما كانت سنة 2007 لا تتعدى 1.7 %[1]، وهو ما يدفعنا للقول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تدخل حقيقة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما لم ينمو بالشكل الذي يسمح له بالمساهمة في الصادرات خارج المحروقات والتأثير عليها، ويمكن تدعيم هذا التحليل من خلال التعرف على المجالات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها بمجالات التصدير خارج المحروقات في الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (65): مقارنة بين توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)	نوع الصادرات خارج المحروقات	النسبة (%)
الخدمات	50.63	منتجات نصف مصنعة	84
البناء	32.15	منتجات التجهيز الصناعية	0.5
الصناعة التحويلية	15.72	سلع غذائية	11.5
الفلاحة	1.01	سلع غير غذائية	0.3
محروقات، طاقة، مناجم وخدمات مرتبطة بها	0.49	مواد خام	4

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: -الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

- Ministère de l'industrie et des mines, direction général de la veille stratégique, des études économique et des statistiques, bulletin d'information, statistiques de la PME, 2014.

[1] من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف:

- المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)
- وزارة التجارة.

يتضح من الجدول التالي بأن الصادرات الجزائرية تأخذ توجه كبير نحو السلع نصف المصنعة وتمثل أكثر من 84 %، بعدها السلع الغذائية بنسبة 11.5 %، تليها المنتجات الخام 4 % ثم منتجات التجهيز الصناعية بنسبة 0.5 %، و في الخير السلع غير الغذائية بنسبة 0.3 %، بالمقابل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجه نحو قطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة 32.15% و الخدمات بـ 50.63 %، اللذان لا يقدمان أية قيمة تصديرية، وقطاع الصناعة لا يتجاوز نسبة 15.72 %، وهو ما لا يسمح بالتوجه نحو النشاط التصديري وبلوغ مراحل متقدمة منه على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهو ما يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية في عملية التصدير خارج المحروقات والتي منها:

–ضرورة إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار قانوني جديد، بهدف إنعاش وتطوير هذا النوع من المؤسسات التي تمثل إحدى رهانات التنمية والتصدير خارج المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال مختلف إجراءات التحفيز والمرافقة.

– تفعيل ميكانيزمات التشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين، في وضع سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا ميكانيزمات تقييم هذه السياسات.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتجهة نحو نشاط التصدير عليها اتباع آلية الذكاء الاقتصادي، التي توفر لها المراقبة المستمرة والنشطة للمحيط التكنولوجي، الصناعي والتجاري، والذي يمكنها من البحث وتحليل الفرص التصديرية الممكن استغلالها[1]، وتتطلب آلية الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر ما يلي[2]:

- مخطط اتصال يشترك فيه جميع موظفي المؤسسة.
- توفر نظام إعلام فعال.
- توفر بنك معلومات متعلقة بالمجال الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي.
- وضع شبكة تبادل المعلومات بين المؤسسة والهيئات والمنظمات المكلفة بالإعلام الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي وتحليل المعطيات المتعلقة بها.

– في مجال العقار الصناعي من الضروري إنشاء مناطق صناعية ذات الأولوية للتنمية في الهضاب العليا والجنوب، تحقق الاندماج والتكامل بين الصناعة والفلاحة وتشجع التوجه التصديري، مع ضرورة منحها امتيازات ضريبة خاصة لتشجيع الاستثمار بها.

---

[1] Rebai Amel, l'intelligence économique un développement et une pérennisation pour nos PME, Revue « ATOUT PME », édition de l'agence nationale de développement des PME (ANDPME),n°02 ? Décembre 2015, page : 17.

[2] Ibid.

– في مجال التأهيل، يجب تنشيط البرنامج الوطني للتأهيل وتطوير الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) القائمة عليه.

– اتباع سياسة لإبراز وتشجيع المتفوقين الاقتصاديين، وخاصة المنتجين المتوجهين نحو نشاط التصدير.

– صياغة سياسة جبائية أكثر تحفيزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وخاصة المتجهة نحو التصدير[1].

– دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم ونشر ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وتحفيزهم[2].

الفرع الثالث: تقييم برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PMEII)

1- الإطار الذي جاء فيه هذا البرنامج:

في إطار الانفتاح الاقتصادي للجزائر الواعي بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكلة الاقتصاد وفي الديناميكية الاجتماعية وفي التشغيل، الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000 اتخذت عدة سياسات إصلاح ووضعت العديد من الآليات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاتحاد الأوروبي ساند ودعم هذا السير، من خلال أول برنامج (PMEI)بغلاف مالي قدره 57 مليون أورو، وجه لدعم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدم تسهيلات أمام حصولها على التمويل اللازم، هذا البرنامج أختتم مع نهاية سنة 2008 ونتيجة لنتائجه الجيدة، الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي قررا وضع برنامج جديد لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر (PMEII).

2- التعريف بالبرنامج:

برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال PME II (Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologie d'information et de communication) جاء في إطار البرنامج الوطني الواسع الذي بادرته الجزائر لمرافقة تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بمبلغ إجمالي 4.5 مليار دولار، صدر قرار اللجنة الأوروبية حوله بتاريخ 03/03/2008 وتم إمضاؤه في نفس التاريخ وحددت فترة إنجازه من 2008/03/03 إلى غاية 2013/09/02، غير أنه نظرا لتأخر انطلاقه تم تخصيص الفترة (2010-

[1] Rachid Allouche, la problématique de diversification des exportations algériennes, revue de registre du commerce : indicateurs et statistiques, Alger, 2015, page : 31

[2]Revue « MUTATIONS », chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI), n° 94, Alger, 2016 ; Page :07.

2014) لإنجازه، وخصص له مبلغ مالي قدره 40 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية وهو مقدم لصالح وزارة الصناعة (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف سابقا)[1].

برنامج دعم PME/PMI موجه لتطوير وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، من أجل التوصل إلى تحسين تنافسيتها، وكذلك موجه لتحقيق الاندماج الأحسن للجزائر في الشبكة الأوروبية للمؤسسات.

نشاطات البرنامج تعتمد على المقومات التالية[2]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل نشاطات قائدة (Action Pilotes).
– دعم النوعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– دعم التحكم في التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) في الـ PME.

- الدعم لوضع نظام نوعية في بعض الفروع:

– دعم الهياكل المكلفة بالنوعية.
– دعم إمكانية إنشاء مركز تقني.

- دعم منشآت ومصالح الدعم:

– دعم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاطات الحرفية ووكالاتها.
– دعم مباشر لوزارة الصناعة وترقية الاستثمار.
– دعم المنظمات الممثلة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3– أهداف البرنامج:

الهدف العام لهذا البرنامج يتمثل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للسماح لها باسترجاع السوق الداخلية، وتطويرها نحو العالمية، من خلال استغلال الإمكانيات المقدمة من قبل الاتفاقيات الدولية الممضاة أو التي هي في طور الإمضاء وعن طريق انفتاح السوق.

أما الأهداف المتخصصة لهذا البرنامج فتتمثل في[3]:

– تدعيم مكاسب البرامج السابقة، أو التي هي طور الإنجاز، للمؤسسات التي باشرت في سير التأهيل بهدف تقاسم النتائج الجيدة مع باقي القطاعات وتشجيع التعاون معها.
– وضع حيز الإنجاز مشروع "نوعية–توحيد المعايير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الفروع القائدة لدعم المنشآت المعنية.

[1] الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية: http/eeas.europa.eu ، تاريخ الاطلاع: 2016/05/02.

[2] نفس المرجع.

[3] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE–Algérie, 2013, page :20.

- دعم وتطوير مصالح الدعم على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق المساعدة في إنشاء وتدعيم المراكز التقنية المتخصصة والجمعيات المهنية المهتمة بالقطاع.
- مساعدة المنشآت والبرامج المشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تقييم دعم برنامج (PMEII) لنظام الجودة الوطنية:

لقد ساهم برنامج (**PMEII**) في دعم البنية التحتية للجدودة الوطنية، من خلال عمليات المساعدة التقنية، التكوين، الدعم والمرافقة التي قدمها في مجال اعتماد معايير الجودة وتقييم مطابقتها (l'accréditation et l'évaluation de la conformité)، والتي تمثلت فيما يلي[1]:

- تقديم العديد من عمليات المساعدة التقنية والتكوين لصالح الوكالة الجزائرية للاعتماد والتصديق (ALGERAC).
- إعادة النظر في مواءمة التشريعات والتنظيمات الوطنية حول الاعتماد.
- تكوين مقيميين (محكمين) لمعيار المتطلبات العامة لكفاءة المخابر(ISO 17025)[2]، بهدف إتمام عملية الاعتراف الدولي بها من طرف الاعتماد الأوروبي ((Européen accréditation
- رافق البرنامج (15) منظمة متخصصة في تقييم مطابقة الجودة (مخابر ومنظمات تفتيش)، لإنهاء عملية اعتماد معايير ISO 17025، حيث تم حصول عشرة منظمات (10) على الاعتماد، وعشرة (10) منظمات أخرى قامت بإيداع طلبات الاعتماد لدى (ALGERAC) وتم تسجيلها في برنامج التقييم.
- قدم البرنامج العديد من عمليات دعم الجودة لصالح وزارة الصناعة والمناجم (MIN)أهمها:
  - المساعدة التقنية المقدمة للمجلس الوطني للتقييس (Conseil national de normalisation)، ودعم تطوير استراتيجية وطنية جديدة للتقييس.
  - تكوين موظفي الوزارة في مجال التأمين الصناعي.
  - استفاد المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) عمليات تكوين مكونين في مجالات نظام إدارة أعمال الجودة والمحيط، إصدار الشهادات ووسم المنتجات، أنظمة تسيير سلامة المواد الغذائية.
  - قدم البرنامج دعما مالي بـ 3 مليون دولار لصالح الديوان الوطني للتقييس الشرعي (Office National de Nécrologie légal)، في إطار اقتناء بعض تجهيزات التقييس وتقديم التكوين العملي على استغلالها واستعماله.

---

[1] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, 2013, p-p :23-24.

[2] المعيار (ISO 17025) هو مقياس صادر عن المعهد الأمريكي القومي للمقاييس والمنظمة الدولية للمقاييس واللجنة الدولية الالكترونية الفنية، حول المتطلبات الواجب توفرها حتى تمنح شهادة الكفاءة لمعامل المعايرة والاختبار (المخابر).

- في إطار برنامج (PMEII) استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعي (INAP) من العديد من عمليات المساعدة التقنية العملياتية، ومن تكوين متخصص في مجال الجودة (ISO 9001)، التسيير الالكتروني للمعطيات، حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

5- تقييم دعم برنامج (PMEII) للجانب المؤسساتي:

فيما يتعلق بجانب الدعم المؤسساتي، برنامج (PMEII) قدم الدعم لكل من وزارة الصناعة والمناجم(MIN)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)، الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري(ANIREF)، وزارة التجارة، صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) منتدى رؤساء المؤسسات(FCE) والجمعيات المهنية، حيث تمثل هذا الدعم فيما يلي[1]:

- **الدعم المقدم لصالح وزارة الصناعة والمناجم(MIN):**

فيما يتعلق بالدعم المقدم لصالح وزارة الصناعة والمناجم تمثل في تحديد مشاريع الاستثمار في مجال المقاولاتية، إنشاء مرصد (Observatoire) صناعي، تقديم آليات للوزارة تساعدها على تقييم السياسات العمومية، وتحديد الفروع المنتجة في إطار السياسة الصناعية الجديدة، تقديم تصور لنظام معلومات حول الشراكة والمقاولاتية، كما تمت تهيئة المركز التقني للميكانيك التابع لوزارة الصناعة والمناجم وتدعيمه بأربعة (04) مخابر.

- **الدعم المقدم لصالح الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME):**

استفادت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) من عشرة (10) عمليات دعم، منها (08) تتعلق بتحضير دليل التأهيل (guide de MAN)، في مجالات التشخيص والتخطيط للتأهيل، الاستثمار، الخبرة المالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التطوير التجاري، إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، وعمليتان (02) تمثلتا في مرافقة برنامج PMEII للوكالة فيما يخص ملف تغيير الشكل القانوني لها، وتحضير دفتر شروط لنظام التكوين والانخراط في برنامج التأهيل الوطني (PNMAN).

- **الدعم الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF):**

استفادت الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري من المساعدة التقنية المقدمة من برنامج PMEII، وذلك في إطار اعداد تصور لنظام معلومات جغرافي ووضعه حيز التنفيذ، من أجل تهيئة المناطق الصناعية.

[1]Délégation de l'union européenne en Algérie, Op-cit, p-p :24-25.

- **الدعم المقدم لصالح وزارة التجارة:**

بناء على طلب من وزارة التجارة، قدم البرنامج خطة عمل تنظيمية ودورة تدريبية لصالح غرف التجارة والصناعة.

- **الدعم المقدم لصالح صناديق الضمان:**

صناديق الضمان استفادت من خمسة (05) عمليات دعم، منه ثلاثة (03) لصالح صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، من خلال وضع برنامج تكوين ونظام معلومات في "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لصالح المكلفين بالدراسات، وعمليتي (02) دعم لصالح ضمان قروض الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI).

- **الدعم المقدم لصالح منتدى رؤساء المؤسسات:**

استفاد منتدى رؤساء المؤسسات من عمليتي (02) مساعدة تقنية فيما يخص اعداد تصور ووضع حيز التطبيق خلية لليقظة التشريعية، الاقتصادية والمعلوماتية.

6- تقييم النتائج المحققة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2014:

إلى غاية سنة 2014 استفادت 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الدعم المادي للبرنامج، و140 مؤسسة استفادت من التشخيص ضمن مخطط التأهيل، و86 مؤسسة استفادت من عمليات متخصصة للتأهيل، كما استفادت 110 مؤسسة من المساعدة التقنية والتكوين تم قيادتها بالشراكة مع ستة (06) جمعيات مهنية (في الصيدلة، المشروبات، المقاولاتية، الاعلام والاتصال، منتدى رؤساء المؤسسات)، حيث أن الشراكة مع الجمعيات المهنية سمحت بتجنيد وتحسيس عدد لا بأس به من المؤسسات التي لم تباشر بعد توجيه المؤسسات في قطاعاتها ذات الكفاءة.

حيث إلى غاية نهاية سنة 2014 حقق البرنامج ما يلي[1]:

- تم تنظيم عشرون (20) دورة تكوينية مع الاتحاد الوطني لمتعاملي الصيدلة، لصالح 20 مؤسسة في الإنتاج الصيدلاني في مجال التقييس، التحاليل المتخصصة، الصيانة، التدقيق، تحليل المخاطر، التأمين ومراقبة الجودة، النظافة، الأمن والمحيط، تكوين المكونين (245 مدير تنفيذي في 22 مؤسسة في هذا القطاع استفادوا من تكوين مقدم من طرف خبراء برنامج PMEII).
- تم تنظيم دورتي تكوين لصالح عشرة (10) مؤسسات في قطاع الميكانيك فيما يخص التحكم الرقمي، إدارة أعمال ورشات الإنتاج.

[1]Délégation de l'union européenne en Algérie, Op-cit, p-p :20-23.

- تم تنظيم عملية تكوين لصالح عشرون (20) مؤسسة فيما يخص تدفقات الإنتاج وحصيلة الطاقة.
- استفادت عشرة (10) مؤسسات لإنتاج المشروبات من تكوين حول اعتماد معايير (ISO 17025) على مستوى مخابرهم، في إطار الشراكة ما بين برنامج (PMEII) وجمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB).
- تم تنظيم عملية تكوين لصالح المؤسسات المنخرطة في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) فيما يخص اعتماد معايير (ISO 17025)، استفادت منه (15) مؤسسة.
- في إطار شراكة بين برنامج PMEII والجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات (AITA) تم تنظيم دورة تكوينية لصالح عشرين (20) مؤسسة فيما يخص تسيير مشاريع تكنولوجيا المعلومات، والتحضير لاعتماد شهادة (ISO 9001-2008)
- رافق البرنامج خمسة (05) مؤسسات في إطار دخول حيز التنفيذ نظام إدارة أعمال الجودة حسب معيار ISO 9001-2008.
- في إطار برنامج (PMEII) تم تنظيم (12) مؤتمر، منها (06) مؤتمرات بهدف مراجعة نتائج برنامجPMEII ، و(06) كانت بهدف التحسيس بأهمية برنامج التأهيل في قطاعات مستهدفة (الصيدلة، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الميكانيك)، وهذا بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) حيث تم تقديم دليل (Guide) البرنامج الوطني للتأهيل المنجز من طرف البرنامج لصالح المؤسسات.
- في إطار تعزيز دور برنامج (PMEII) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المهنية، تم تنصيب فرقة عمل مؤلفة من خبراء البرنامج وإطارات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) وضعت حيز التنفيذ في إطار برنامج (PMEII) خلال الثلاثي الثاني لسنة 2013، حيث تم تكوين إطارات (ANDPME) حول مشاريع البرنامج وهو ما مكنها من المشاركة في مختلف مراحل عمليات التكوين التي يقدمها البرنامج لصالح المؤسسات (تحضير، انطلاق، متابعة وتقييم)، وشاركت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) في إنهاء قاعدة بيانات برنامج (PMEII) الذي تم تحويله لها بهدف توحيد العمليات التي أطلقها مع أهادف البرنامج الوطني للتأهيل (PNMAN).

المطلب الثالث: ترقية الاستثمار الخاص، الأجنبي والتوجه نحو إقامة مناطق صناعية حرة للتصدير

على ضوء نتائج النموذج القياسي المقدر لأثر الاستثمار (العمومي، الخاص والأجنبي المباشر) على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، نقدم من خلال هذا المطلب ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر وتوفير البيئة الملائمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو إقامة مناطق صناعية حرة للتصدير باعتبارها آليات فعالة لدفع الصادرات وتحسين تنافسيتها.

الفرع الأول: ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر

بين النموذج القياسي الخاص بالاستثمار، الأثر الموجب للاستثمار الحكومي (العمومي) على نمو الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، إلا انه أثر متواضع (الزيادة في الاستثمار الحكومي بـ 1 % تؤدي إلى الزيادة في الصادرات خارج المحروقات بـ 0.23 %)، وهو نصف الأثر الذي أحدثه الاستثمار الخاص، حيث أن هذا الأثر للاستثمارات الخاصة خلال فترة الدراسة لم يكن في مستوى توجهات البرامج التنموية للحكومة الجزائرية خلال عشرية الألفية الثالثة، كما رأيناه في الجانب النظري من هذه الاطروحة (الفصل الثاني)، والتي جاءت داعمة لسياسة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، بداية ببرنامج انعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001–2009) وصولا على برنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014) الذي كانت له أهداف معلنة فيما يخص ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الجودة والسعر والتكنولوجيا لمسايرة متطلبات المرحلة الراهنة كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، و بالتالي فإن أثر الاستثمارات العمومية يظل أثر ضعيف ولا يعول عليه كمتغيرة رئيسة في تحريك ودفع عجلة نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أما فيما يخص الاستثمار الخاص ورغم أن أثره في زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات كان أكبر من أثر الاستثمار الحكومي لدرجة الضعف (0.46%) ، إلا أنه أثر غير كافي ومازال ينتظر منه الاسهام بأكثر فعالية في دفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث يعاني الاستثمار الخاص في الجزائر من عدة معوقات كما تطرقنا اليها سابقا ، والمتمثلة أساسا في مشكلة العقار والتمويل وكذا العراقيل الإدارية والتنظيمية، وظاهرة الفساد والسوق الموازي، كل هذه العراقيل أدت إلى التقليل من تدفقات الاستثمار الخاص، فلذا يجب القضاء عليها، حتى يتم تطوير وترقية الاستثمار الخاص لدعم النمو

والتنمية الاقتصادية والاسهام في زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والوصول إلى مستوى التطورات العالمية الراهنة.

ومن الضروري دفع بعض المتغيرات الاقتصادية المحفزة لزيادة حجم الاستثمار المباشر وخاصة منه الاستثمار الخاص والتي أهمها:

- زيادة منح القروض للقطاع الخاص، والتقليل من الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات الخاصة، وعدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الاستثمارات الإنتاجية أو قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومحاولة بناء سياسة واستراتيجية استثمارية تعتمد على القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إصلاح الجانب التشريعي لعملية الخوصصة، وجعله أكثر وضوحا وشفافية، والمضي في تنفذ سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية، وفسح الطريق أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص خاصة في القطاعات المنتجة التي تمتلك امكانيات تصديرية.
- زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذا إبراز مساهمته في عملية النمو الاقتصادي بغرض توسيع وزيادة الرقعة للقطاع الخاص في تملك وإدارة موارد الاقتصاد، وذلك بسبب كفاءة هذا القطاع في استخدام الموارد وإدارة وحدات العمال، فهو يساهم في إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة يمكنها اقتحام الاسواق الخارجية، وكذا إنشاء مناصب شغل جديدة والتقليص من معدلات البطالة من خلال إنشاء مشاريع جديدة والتوسع فيها، وكل ذلك مما يزيد من معدلات النمو ومنه تحقيق التنمية الشاملة.
- بناء سياسة واستراتيجية استثمارية تهدف إلى تحسين وإصلاح بيئة الاستثمار من حيث تكييف الإجراءات وتطبيق قوانين الاستثمار وتحسين مستوى المتعاملين، للوصول إلى مستوى دول الجوار ولما لا الدول المتقدمة، وذلك بترقية وتطوير الاستثمار الخاص، عن طريق بيئة أكثر استقرارا ووضوحا وتحفيزا.

الفرع الثاني: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو انشاء المناطق الصناعية الحرة للتصدير

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، الذي أظهرت الدراسة القياسية عدم أثره على نمو حجم الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة (2000-2014) نظرا للعلاقة العكسية بين المتغيرتين، فيعود ذلك إلى ضعف حجم هذه الاستثمارات نتيجة أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية والمناسبة لبيئة الأعمال ولاستقطاب رأسمال الأجنبي كما لاحظنا ذلك سابق (الفصل الرابع) مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج قطاع المحروقات.

وعليه يجب على السلطات الجزائرية العمل على تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير بيئة الاعمال الملائمة والجاذبة له من خلال توفير ما يلي:

- مواصلة العمل في نهج الإصلاح السياسي، وذلك من أجل الوصول لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني المطلوب، وكذلك العمل على تحسين صورة الجزائر في الخارج.
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية، وتيسير الإجراءات الإدارية وتبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات، وتكوين الإداريين، والعمل على تحديث الإدارة وإدخال التكنولوجيا إليها.
- إلغاء تعدد القوانين وضرورة تجنب تعارضها، مع توزيع الأدوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات، لتجنب تداخل الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار.
- ضرورة قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بمسح ميداني يمس الشركات المستثمرة في الجزائر بشكل دوري، للتعرف على معوقات الاستثمار، والإسراع لمعالجتها.
- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية، والالتزام بمنح مختلف الحوافز والمزايا التفصيلية، وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها، وبمجال تشجيع الصادرات، وحجمها.
- محاولة الانضمام لمختلف المؤشرات العالمية والإقليمية، التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب من جانب تحسين كفاءة قراراتهم للمفاضلة بين الدول المضيفة، ويتم ذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية اللازمة لتوفير، وبشكل دوري ومنتظم مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الجزائر، لكافة الهيئات، والمنظمات الصادرة لهذه المؤشرات.

كما تعتبر المناطق الحرة الصناعية للتصدير آلية فعالة من أجل استقطاب الاستثمارات الجنبية المباشرة، والرفع من مستوى الصادرات، فهي تعتبر قواعد صناعية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن الميزة النسبية لتحسن من مستوى تنافسيتها العالمية، من خلال توزيع انتاجها على هذه المناطق الحرة التي أصبحت مراكز امتياز لسلاسل القيم العالمية* .

والمنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إداريا وأحيانا جغرافيا، يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض انتاج سلع موجهة للتصدير، هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.

وقد اتجهت العديد من الاقتصاديات النامية نحو اقامة مناطق صناعية حرة، فهذه المناطق تستطيع منح قوانين خاصة للمستثمرين الأجانب والمحليين، مع توفير كل الشروط والمناخ الجيد للاستثمار،

* سلسلة القيمة هي نظام إدارة الأنشطة يهدف إلى بناء ميزة تنافسية ورفع القدرة التنافسية للمؤسسة، ويحصل ذلك من خلال الاهتمام بتنمية الأنشطة المضيفة للقيمة بدءا من مرحلة ما قبل الشراء حتى مرحلة ما بعد البيع، والتخلص من الأنشطة غير المضيفة للقيمة أو التخفيف منها.

فتجلب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير هياكل قاعدية ذات نوعية عالية وحزمة من التسهيلات الإدارية والإعفاءات الضريبية، هو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد.

إذ أن هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة والرائدة في مجال المناطق الصناعية الحرة للتصدير، كالتجربة الصينة التي ساهمت في رفع الصادرات الصينية بنسبة 50 % ، والتجربة المكسيكية التي ساهمت في رفع الصادرات المكسيكية بـ 40 % ، وتجربة سنغافورة في تنمية مناطق الصناعات التقنية للتصدير التي أتاحت لسنغافورة الارتقاء إلى أعلى مستويات الإنتاج والتنافسية العالمية، من خلال تركيزها على صناعات متوسطة وعالية التقنية، فاحتلت سنة 1994 المرتبة الثانية (02) عالميا من بين ترتيب الدول الناجحة من حيث التنافسية العالمية، واحتلت المرتبة الثالثة (03) سنة 2005[1].

ويتطلب الاندماج الفعلي للمناطق الحرة الصناعية للتصدر تشجيع وتقوية القدرات الصناعية المحلية بزيادة في الإنتاجية وتطوير الابتكارات والتوسيع في المشاركة في سلسلة القيم العالمية والتجارة الدولية، وقد جعلت العديد من البلدان النامية من المناطق الصناعية الحرة للتصدير أداة فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية بمنحها كل الدعم والاستقرار وخاصة الجانب اللوجستي لتسهيل عملية التصدير والاستيراد.

وبالنسبة للدول العربية تعتبر التجربة الأردنية في مجال المناطق الصناعية الحرة للتصدير الرائدة عربيا

حيث سمحت للأردن باستقطاب 1683شركة مستثمرة سنة 2011 وقفزت إلى 2507 سنة 2014 وبلغت هذه المناطق التشغيل والاستغلال الكامل، ومعظم منتجاتها موجهة للتصدير بأكثر من 60 % حيث بلغت صادرات هذه المناطق الحرة 1.38 مليار دينار أردني نهاية سنة 2014، بنسبة نمو 15% مقارنة بسنة 2013[2].

جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر و تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة لتحويل

[1] منتدى الرياض الاقتصادي الثاني (Riyadh economic forum)، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، ديسمبر 2005، ص:18، على الموقع الالكتروني:http://jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/741.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/05/08.

[2] شاشوة حميد، دور المناطق الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية–دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس،2014 /2015، ص–ص:277–278.

مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة لتصدير مع سماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية[1].

غير أن الحكومة اتخذت قرارا بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة، القرار اتخذ من طرف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، عقب اجتماع خصص لهذا الملف يومي 12 و13 أوت 2004، وذلك بعد الفشل في ايجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بجيجل[2].

ويفسر عدم نجاح المنطقة الحرة بلارة في جذب الاستثمارات، رغم أن الجزائر قدمت من خلالها عدة مزايا وضمانات للاستثمار، بأن الاعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار، بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسساتية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها وتحسين مناخ الاستثمار في مجمله وليس من الجانب التشريعي فقط[3].

عرفت مسيرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر تذبذبا كبيرا راجع لعدة أسباب تصب في مجموعها لعدم توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية والوطنية وكذا عدم توفير وتحقيق العوامل الحاكمة في نجاح المناطق الحرة مما اضطر السلطات الجزائرية لصرف النظر عنها ولو مؤقتا.

ويمكن القول أن الجزائر كان بإمكانها إقامة مناطق حرة لو أن الدراسات المتعلقة بها أقامها متخصصون في المناطق الحرة، أو الاستعانة بهم كالفدرالية العالمية للمناطق الحرة، أو مكاتب الاستثمار الدولية مع تغليب النظرة والمصالح الاقتصادية على كل الاعتبارات الأخرى، والفرصة لحد الآن مازالت مواتية لو يتم معالجة المشاكل وتوفير مناخ استثماري أكثر ملاءمة، فتحقيق أي هدف يتطلب وقتا وتظافر مجموعة من العوامل المساعدة على تحقيق ذلك الهدف، وبما أن نجاح هذه المناطق يتطلب القيام بدراسات اقتصادية جد متخصصة نظرا لطبيعتها العالمية من جهة والخصوصية المحلية للدولة التي تقام بها من جهة أخرى، فإن نجاح إنشاء هذه المناطق في الجزائر يتطلب مايلي[4]:

---

[1] منور أوسرير، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، أيام 23/22 أفريل 2003، ص: 57.

[2] منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية–دراسة نظرية تحليلية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2005/2004 ، ص:298.

[3] نفسه.

[4] شاشوة حميد، مرجع سابق، ص–ص: 272–274.

–يجب حسن اختيار موقع ونشاط كل منطقة حرة صناعية، وهذا بأخذ بعين الاعتبار التوافق بين الميزة النسبية لكل منطقة جغرافية ونشاط المناطق الحرة، ويجب أن يكون التخصص في المنطقة الحرة حسب الاستراتيجية الصناعية وقطاع النشاط، مع الحرص على التوافق بين توزيع نوع النشاط الصناعي المحلي والمناطق الحرة من أجل مد الجسور الأمامية والخلفية فيما بينها، والتي تسمح بنقل التكنولوجيا والمعارف من صناعات المناطق الحرة إلى الصناعات المحلية وتمكنها من اكتساب ميزة تنافسية.

– الحرص على إقامة المناطق الحرة بقرب وبين الأقطاب الصناعية المحلية، ومراعاة التوازن في توزيع المناطق الحرة الصناعية على معظم المناطق الجغرافية وهذا لإضفاء ديناميكية اقتصادية عبر كل ربوع الوطن.

– التفكير الجاد في اقامة منطقة صناعية في مجال الصناعات البتروكيماوية نظرا أن للجزائر ميزة نسبية في انتاجها باعتبارها مشتقات محروقات بالدرجة الأولى.

–توفير كل المقومات الأساسية لإنجاح هذه المناطق من هياكل قاعدية حديثة وموارد بشرية ذات كفاءة ، وخاصة الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال بتوفير لهم كل الظروف الجيدة للعمل من سكن وعلاج مع منحهم الحوافز.

–الترويج الجيد لهذه المناطق الحرة الصناعية للتصدير بإنشاء مواقع إلكترونية موضحة لكل المعلومات التي يريدها المتعاملين الإقتصادين ، مع الرد السريع على كل الانشغالات.

–فتح مكاتب ترويج للوجهة الجزائرية للاستثمار في المناطق الحرة ، وهذا عبر معظم عواصم الدول العالمية.

–إنشاء الشباك الوحيد لكل منطقة تعالج فيه جل التعاملات الإدارية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة بنجاعة وسهولة.

–إضفاء استمرارية في الاستقرار التنظيمي والتشريعي للمناطق الحرة لمنح الثقة للمستثمرين وهذا بإصدار قانون خاص للمناطق الحرة مع منح ضمانات الاستقرار في القوانين.

–إنشاء هيئة مستقلة علمية تقوم بالدراسات الاقتصادية بهدف تحسين و مواكبة تطلعات المستثمرين مع القيام بدراسات مقارنة مع مستجدات باقي المناطق الحرة في العالم، ويجب أن تكون لهذه الهيئة خلايا يقظة في جميع المجالات من تكنولوجية، تسيرية، تشريعية، تنافسية.

المبحث الخامس: ضرورة تفعيل أليات وأدوات زيادة وتنويع الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

بين النموذج القياسي المخصص لأثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات بعد تصحيحه، أن زيادة الطلب الاجنبي بـ (1%) سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية بـ (2,25%)، وهو أكبر أثر نلمسه ضمن النماذج المقدرة في الدراسة القياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات ، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لهذه المتغيرة (الطلب الأجنبي) على حجم الصادرات خارج المحروقات، وجاءت هذه النتيجة موافقة لافتراضاتنا النظرية خاصة في ظل مختلف التحولات والمستجدات الاقتصادية العالمية الحاصلة والتي أفرزتها العولمة الاقتصادية.

وبما أن متغيرة الطلب الأجنبي تتداخل فيها جميع المتغيرات التي اعتمدناها كمحددات للصادرات خارج المحروقات، وبما أن قابلية توسيع الطلب الأجنبي كما يفسره قانون الميزة النسبة الديناميكي القائم على المناهج التكنولوجية هو متاح بدرجة أعلى للدول الصناعية المتقدمة على خلاف الجزائر، فإن تحدي تفعيل الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات يتطلب تظافر وتوافر جميع المتطلبات التي تطرقنا اليها سابقا بداية بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية عن طريق تحسين معايير الجودة والنوعية وفقا للمقاييس الدولية.

كما تعتبر متغير سعر الصرف التي افردنا لها نموذجا قياسيا خاصا لتقدير أثرها على الصادرات خارج المحروقات، متغيرة مدمجة في متغير الطلب الأجنبي لما يمكن أن تلعبه من دفع زيادة للصادرات من خلال توفر متطلبات تخفيض العملة (سوف نتطرق لها بالتفصيل في المطلب الأول من هذا المبحث).

بالإضافة إلى متطلبات أخرى جد ضرورية وهي تكمل المتطلبات السابقة وترمي في مجملها إلى تفعيل الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات، ولعل أهمها: تفعيل دور أليات وأدوات دعم الصادرات خارج المحروقات والتكامل الإقليمي في إطار اقتحام الأسواق الأكثر قربا وأقل تكلفة كخيار استراتيجي للتنويع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات، استخدام مقاربة التسويق الدولي وتوفير شبكة معلوماتية وطنية حول نشاط التصدير والأسواق الخارجية، ضرورة تطوير الخدمات اللوجستية والنقل البحري.

المطلب الأول: ضرورة توفر متطلبات إنجاح سياسة تخفيض العملة وترقية نظام ائتمان تمويل الصادرات

فيما يخص متغيرة سعر الصرف والتي بين النموذج القياسي المخصص لتقدير أثرها على نمو حجم الصادرات خارج المحروقات، النتيجة المخالفة لما كام متوقعا في أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة

الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) سيكون حافزا لزيادة الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يؤكد عدم مرونة العرض المحلي نتيجة ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات على التكيف مع التغير في الأسعار لزيادة الصادرات، ويعيدنا مرة أخرى إلى إشكالية ضعف الإنتاج الوطني ومحدودية مبادراته التصديرية.

ويبقى إنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في إحداث آثار من شأنها زيادة حصيلة الصادرات يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي سنتطرق إليها في الفرع الأول من المطلب الاول من هذا المبحث، كما يبقى من الضروري أيضا اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لمواجهة أخطار تقلبات سعر الصرف على عملية تمويل وائتمان الصادرات كما رأينا ذلك سابقا وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني من المطلب الثاني من هذا المبحث.

الفرع الأول: متطلبات إنجاح سياسة خفض العملة في دفع الصادرات خارج المحروقات

يتطلب إنجاح سياسة خفض العملة في دفع الصادرات خارج المحروقات توفر الشروط التالية:

1-مرونة الطلب الخارجي على الصادرات :يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض ، ويعطى ذلك بالصيغة التالية[1]:

$$ex_{/p} = \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{dp}{p}}$$

بحيث:

dX: لتغير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

X :الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

P : أسعار الصادرات

dP : التغير في أسعار الصادرات

ex: مرونة الطلب الخارجي للسعر على الصادرات المحلية المحلية، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لتخفيض أسعار الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية، الناتجة عن تخفيض قيمة العملة الوطنية.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3،2006 ، ص:134.

2-مرونة العرض الداخلي للصادرات :حيث أن زيادة الصادرات على إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية[1]، أي بمعنى آخر ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على صادراتنا نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية.

3-استقرار الأسعار المحلية : حيث أنه يجب أن يسود استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صور ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء من أجل المضاربة أو عمليات تخزين، مما يدفع الأسعار باتجاه الارتفاع ويلغي بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة [2]، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة في الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية.

4- معرفة ردود أفعال الشركاء التجاريون : قد يجد المنتجون الأجانب أنه من العسير عليهم تخفيض المعروض من إنتاجهم للتصدير دون أن تلحق بهم خسائر كبيرة فيلجئون في هذه الظروف إلى خفض أسعار صادراتهم بما يكفل المحافظة على أسواقهم الخارجية، أي أن أسعار السلع التي نستوردها منهم في هذه الحالة قد تنخفض ، بما يكفي لإلغاء الارتفاع الأول الذي أحدثناه في هذه الأسعار على إثر تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا[3] ، بمعنى أن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض، قصد المحافظة على أسواقهم الخارجية، يؤدي إلى إزالة الأثر المترتب عن تخفيض قيمة العملة.

5-استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

الفرع الثاني: ضرورة ترقية نظام ائتمان تمويل الصادرات

نظام تمويل وائتمان الصادرات الموضوع من طرف الجزائر والذي يفترض أن يكون الأساس الداعم لاستراتيجية التصدير خارج المحروقات، بحيث يوفر للمصدر تمويلا لصادراته بأقل التكاليف وفي أحسن الظروف، وتأمينا لها من مختلف المخاطر التي تواجهها خاصة المتعلقة بسعر الصرف، هذه السياسة مازالت في الجزائر تعاني من النقائص ولا ترتقي إلى المستويات المطلوبة التي ترضي طموح المصدرين الجزائريين وتواكب التطورات الدولية الحاصلة في هذا المجال، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هذا النظام وتفعيله، وبهذا الصدد نقترح ما يلي:

- ضرورة الإصلاح الجذري على مستوى الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، وجعله أكثر كفاءة في تدخلاته، خاصة فيما يخص إدراج عقود تنمية التصدير وضمان مطابقتها لقواعد

[1] وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1 ، دار المنهل اللبناني، لبنان،2001 ، ص:89

[2] نفس المرجع السابق، ص 89-90.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر،2001 ، ص:266 .

التجارة الدولية، كما يستحسن تفويض تسيير هذا الصندوق إلى الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية (Algex)[1].

- الاهتمام الجاد بالتامين على تمويل الصادرات من خلال تعزيز المرافقة البنكية لعملية التصدير من خلال فتح فروع للبنوك الجزائرية وتطوير شبكات مراسليها في الخارج وخاصة في الدول الافريقية.
- تثمين والحرص على تنفيذ المبادرة التي أعلن عنها البنك العربي للتنمية في إفريقيا (BAD) خلال الطبعة الخامسة لصالون التصدير (Zjazairexport)، على هامش المعرض الدولي للجزائر أيام 28 ماي-02 جوان 2016، بقصر المعرض (SAFEX)، والمتمثلة في أنه سيتكفل بتمويل عمليات التصدير الجزائرية نحو الدول الافريقية، ويعمل على تسهيل مبادلات بين المستوردين والمصدرين خاصة فيما يخص استرجاع عائدات التصدير[2].
- تأسيس بنك متخصص فقط في إجراءات التصدير ملحق مباشرة ببنك الجزائر، أو فتح شباك متخصص في التصدير على مستواه.
- تحسين شروط توطين الصادرات لدى البنوك التجارية[3].
- تخفيف وتسهيل طرق الدفع البنكية عند المشاركة الفردية في التصدير في الصالونات والمعارض بالخارج، وتسهيل تحويل الأموال لتمويل خطط الاتصال والاشهار التي تقوم بها المؤسسة في الخارج.
- تعزيز ودعم القدرات المادية والبشرية والتقنية للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) حتى تتمكن من تطوير وترقية خدمات المعلومات والاستشارة التي ترافق بها المصدرين.
- تمديد أجال استرجاع عائدات التصدير إلى أرض الوطن من 180 يوم إلى 240 أو أكثر وحتى إلى 300 يوم حسب طلب المصدرين الجزائريين في الكثير من اللقاءات الرسمية مع الجاه الجهات المعنية، حيث أن المدة الممنوحة لهم حاليا (180يوم) غير كافية، وتمديدها سوف يمكنهم من منح آجال أطول للمشتري الأجنبي وهو ما يعد جذب للزبائن وزيادة فرص التصدير.
- المصدرون يتعرضون لخطر عدم استرجاع مداخيل التصدير إلى أرض الوطن وهو فعل يجب تجريمة قانونيا.
- ضرورة تطوير آليات تمويل عمليات التصدير وترقية وظيفة الاستشارة على مستوى الوكالات البنكية الكبرى.

---

[1]Ministère du commerce, Conférence nationale sur le commerce extérieur, la diversification du commerce extérieur une priorité nationale, atelier n°02 ,30-31 mars 2015, palais des nations, Alger, 2015, Page :07.

[2] Revue « LE FORUM du Commerce Extérieur », ALGEX,n°19,mai 2016, page :17.

[3] Revue « LE FORUM du Commerce Extérieur », ALGEX,n°08,1er trimestre 2011, page :45.

المطلب الثاني: ضرورة تنبي المواصفات القياسية الدولية وتفعيل أليات وأدوات دعم الصادرات خارج المحروقات

يتناول هذا المطلب ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمواصفات القياسية الدولية، المتعلق خاصة بجودة ونوعية المنتجات، والتي أصبحت أهم شروط التنافسية العالمية، كما يتناول ضرورة تفعيل مختلف الآليات والأدوات الموضوعة أساسا لترقية الصادرات خارج المحروقات، ولكنها لا تلعب الدور المنوط بها على أكمل وجه.

الفرع الأول: ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفات القياسية الدولية

الصادرات الجزائري خارج المحروقات لا تعاني من هامشية حجمها فقط وإنما يواجهها مشكل الجودة والنوعية كما رأينا ذلك سابقا (الفصل الرابع)، وهو ما يجعل المؤسسات الجزائرية المتجهة نحو استراتيجية التصدير مطالبة بتأهيل منتجاتها ومطابقتها للمعايير الدولية للجودة والنوعية، إذ أن تطوير المنتج وتحسينه أصبح أهم عنصر من عناصر التنافسية العالمية خاصة الصناعية، والمؤسسات الجزائرية في مواجهتها لهذه التحديات والانطلاق نحو العالمية عليها الالتزام بهذه المواصفات.

حيث أن التطورات التي عرفتها المواصفات المرتبطة بالجودة على المستوى العالمي، تعدت كونها مسالة تتعلق بالمنتج في حد ذاته (سواد سلعة او خدمة)، إلى كونها مسألة تتعلق بنظام الإدارة ككل ، ومن قضية تهم المؤسسة إلى قضية وطنية تهم الدولة ثم إلى قضية دولية تهم المجتمع الدولي بكامله، هذا التطور أدى إلى نشأة المنظمة العالمية للمواصفات (ISO) لتحمل على عاتقها مسؤولية وضع مواصفات عالمية للجودة من أجل توفير مستوى مقبول وموحد دوليا للجودة في مختلف الميادين، سواد تعلق الأمر بجودة المنتجات أو أنظمة إدارة الجودة أو سلامة البيئة وغيرها.

وهناك العديد من عائلات مواصفات الايزو مثل : عائلة مواصفات الإيزو 9000 لادارة الجودة ، وعائلة مواصفات الإيزو 14000 للإدارة البيئية، وعائلة مواصفات الايزو 22000 المتعلقة بضمان سلامة المنتجات الغذائية.....وغيرها، وتعتبر عائلة مواصفات الإيزو 9000 لإدارة الجودة من أهم هذه المواصفات الدولية والتي لها أثر بالغ على تنافسية المؤسسات، و تعنى بأنظمة إدارة الجودة، أي أنها ترتكز على بناء أنظمة فعالة لإدارة الجودة داخل المؤسسات مهما كانت طبيعة نشاطها وحجمها، حيث تعطي الحدود الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التحكم المستمر في مستوى جودة المنتج، ويعتبر إصدار 2008 أحدث إصدار للايزو 9001 [1].

[1] كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ط 1، ص:29.

حيث ان تطبيق المواصفات القياسية الدولية" وحصول المؤسسات الصناعية على إحدى الشهادات من الفئات "ISO9000 " لمنظومة الجودة، أو "ISO14000" لحماية البيئة، دليل على ملكية المؤسسة لمنظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة للمتطلبات والشروط المتفق عليها عالميا والمدونة ضمن مرجعية مميزة، وهو إشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة بالتمتع بثقة المتعاملين سواء زبون أو مورد لتثبيت تعاملاتها والرفع من حجم مبيعاتها.

وانطلاقا من أهمية تطبيق مواصفات الإيزو والحصول على شهادة المطابقة فقد شرعت السلطة الجزائرية منذ سنة 2000 في تطبيق البرنامج الوطني للتقييس، وذلك لتشجيع المؤسسات الجزائرية على تطبيق هذه المواصفات من أجل الرفع من مستوى أدائها وزيادة قدرتها التنافسية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتطبيق أليات اقتصاد السوق.

ورغم بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستويات المطلوبة وتحتاج لتفعيلها وهو ما يتطلب الحرص والعمل على تحقيق مايلي[1]:

- توعية المسؤولين في مختلف المؤسسات بأهمية تطبيق مواصفات الإيزو ودورها في تحسين المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية، لتعميم تطبيق هذه المواصفات في باقي المؤسسات.
- العمل على تفعيل أنظمة الجودة المطبقة حاليا في مختلف المؤسسات وفقا لمتطلبات مواصفات إيزو 9001، وهذا لزيادة فعالية تطبيق هذه المواصفات وتعظيم فوائدها.
- العمل على فتح مكاتب منح شهادة الإيزو على مستوى الجزائر، لأن ذلك سيقلل من تكاليف الحصول على هذه الشهادة.
- توعية المؤسسات بمزايا تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو14000 ، فهو لا يحسن أداءها البيئي فقط بل يحقق لها عدة مكاسب تجارية واقتصادية إلى جانب المكاسب البيئية، فعلى المستوى التجاري أثبتت الدراسات أن تطبيق نظام الإدارة البيئة الايزو 14000 يزيد من تنافسية المؤسسة خاصة في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة، أما على المستوى الاقتصادي يؤدي تطبيق مثل هذا النظام إلى تحقيق وفورات في تكاليف الطاقة والمياه والمواد الأولية وتنخفض أيضا تكاليف معالجة المخلفات والنفايات.
- إنشاء معهد وطني متخصص في المسائل المرتبطة بالجودة سواء كانت في المنتوجات (سلع وخدمات) أو في أنظمة الإدارة على اختلافها (إدارة الجودة، إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية، إدارة الإنتاج وغيرها)، وهذا لنشر ثقافة الجودة وتقديم التكوين اللازم للمدراء والمسيرين والمهتمين.
- ضرورة إنشاء بنك معلومات سواء على مستوى وزارة الصناعة أو المعهد الجزائري للتقييس تتوفر لديه جميع المعلومات حول المؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو، مع ضرورة إلزام المؤسسات على تقديم

[1] لعلي بوكميش، فعالية تطبيق المواصفات الدولية لأنظمة إدارة الجودة () في المؤسسات الجزائرية–دراسة ميدانية للمؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو–، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص–ص:446–447.

هذه المعلومات، لأن هناك مؤسسات تتحصل على شهادة الإيزو بامكانياتها الخاصة ومن ثم لا يمكن الحصول على معلومات حولها سواء على مستوى الوزارة أو المعهد.

- ضرورة مشاركة الجزائر بشكل فاعل في وضع المواصفات الدولية للجودة بشكل عام ومواصفات أنظمة إدارة الجودة إيزو 9000 بشكل خاص.

الفرع الثاني: تفعيل أليات وأدوات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

هناك جملة من الآليات والأدوات الموضوعة أساسا لدعم الصادرات خارج المحروقات، ولكن نظرا لضعف أدائها فهي تحتاج إلى تفعيل هذا الدور من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير وهذا ما سنحاول الالمام به من خلال هذا الفرع.

1-تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية(Algex)

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex المكرسة من خلال الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 كأداة للدولة من أجل تنمية وترقية التجارة الخارجية، وكممثل لجميع القطاعات الداخلة في عملية التصدير، يتحتم عليها توحيد وتعزيز مواردها البشرية والمادية والمالية اللازمة حتى تتمكن من الاستجابة لاحتياجات المؤسسات والسلطات العمومية، وبالتالي تلعب دورها في ترقية التجارة الخارجية على أحسن وجه.

في هذا الإطار من الضروري إعادة النظر في القانون الأساسي لهذه الوكالة وإصلاحه بالكامل حتى يتم تلعب الدور المنوط بها في إطار الاستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية، خاصة فيما يخص الدور المهم الذي تقوم به هذه الوكالة من خلال تمثيلها للتجارة الخارجية الجزائرية عامة على المستوى الإقليمي والدولي، وإنشاء "دار الجزائر Dar El Djazair " على مستوى بعض العواصم الأجنبية لضمان تصريف المنتجات الوطنية[1].

كما أن الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية هي بحاجة لإنشاء شبكة معلومات ترافق الوكالة على الصعيدين الوطني والدولي، كما انها بحاجة للتمتع بالاستقلالية الذاتية من أجل السير الجيد ميدانيا، والاستجابة لضغوطات وطلبات المتعاملين الاقتصاديين وكافة المعنيين بالتصدير.

[1] Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°02, palais des nations, 30-31 mars 2015, page : 06.

2- تعزيز دور الدبلوماسية التجارية لخدمة عملية التصدير:

إن مرافقة عملية التصدير من خلال الشبكة القنصلية أصبح أمرا ملحا، وفي هذا الصدد يجب تفعيل دور ممثلينا الدبلوماسيين في الخارج من خلال:

- ضرورة إعادة التفكير في دور الذي يمكن أن تلعبه السفارات الجزائرية في الخارج فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف تعزيز القدرات التصديرية وذلك من خلال استغلال التعامل مع الملحقين التجاريين واعتبارهم بمثابة أعوان الذكاء التجاري، يمكن من خلالهم تجميع المعلومات حول محيط الأعمال في الخارج وبالتالي اكتشاف الفرص التصديرية الممكنة.
- وضع الشباك الوحيد على مستوى وزارة الشؤون الخارجية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية الشكلية للمصدرين.

3- ضرورة إقرار قيادة الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

إن استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات هي أولوية وطنية، وفي هذا الصدد يصبح من الضروري تسريع وضع حيز التنفيذ المجلس الوطني الاستشاري (الأمر 03-04) لترقية الصادرات تحت رئاسة الوزير الأول، بحيث يكون هذا المجلس بمثابة إقرار قيادة الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

4- تطوير وظيفة اليقظة والذكاء الاقتصادي:

إن ملاحظة ورصد عمليات التجارة الخارجية يتطلب تطوير وظيفة اليقظة والذكاء الاقتصادي والتجاري، من خلال وضع حيز التنفيذ " مرصد التجارة الخارجية"، الذي تكون مهامه تطوير قدرات التحليل والاستشراف،

وتجنيد منظومة يقظة استراتيجية حول مدى نجاعة الأدوات الضابطة للتجارة الخارجية فيما يخص مراقبة شهادات المنشأ عند الاستيراد من الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الحرة، ومطابقة الأسعار المصرح بها عند الجمارك بالأسعار الحقيقية المعلنة في السوق الخارجية[1].

بالإضافة إلى ضرورة إنشاء هيئة لتقييم السياسات العمومية والإطار القانوني والتنظيمي الخاص بترقية التصدير، تكلف بالتقييم الدوري للاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وصياغة الاقتراحات لتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لترقية الصادرات وتحيينه، وتكون كل الأطراف المشتركة في عملية التصدير معنية بتطبيق هذه القرارات.

5- تكريس وتعزيز دور وزارة التجارة كجهة الاتصال الرئيسية للمصدرين من أجل ضمان تحسين التنسيق والترابط الفعال لجميع الاجراءات القطاعية التي تساهم في تعزيز الصادرات خارج المحروقات.

[1] بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص:116.

6- دراسة إمكانية منح مبلغ معين سنوي للمصدر من أجل تمكينه من تلبية المتطلبات المتعلقة بعمليات اكتشاف وترويج منتجاته بالخارج، والتفكير في استحداث قانون أساسي للمصدر المعتمد.

7- إنشاء هيئة من كبار المستشارين الجزائريين للتجارة الخارجية (متطوعين)، كما هو معمول به في حوض البحر البيض المتوسط[1].

8- وضع حد للمنافسة غير النزيهة وكل أشكال النشاط الموازي (غير الشرعي)، وظاهرة التقليد، من خلال البحث عن السياسة الملائمة التي يمكن من خلالها تأطير النشاطات الموازية ودمجها في القطاع الرسمي، لما يمكن أن تضيفه في النمو الاقتصادي وخلق الثروة[2].

المطلب الثالث: ضرورة التكامل الإقليمي واتباع مقاربة التسويق الدولي لكسب اسواق جديدة

الفرع الأول: ضرورة التكامل الاقليمي لكسب أسواق جديدة للتصدير

إن تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يجب أن يمر بالتكامل الجهوي المغاربي، العربي والافريقي، حيث أن اندماج الجزائر في هذه المناطق الجهوية الثلاث يشكل دافعا أمام تطوير الامكانيات الاقتصادية غير المصدرة واستغلال المزايا النسبية للبلاد من جهة، ويجنبها مشاكل وصعوبة التصدير نحو الاسواق الاوروبية عالية التنافسية من جهة أخرى.

1- سوق المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى الاسواق الأوروبية، حيث أن التنسيق المغاربي لتكوين سوق تصدير مشتركة يمثل الباب المهم لدخول الأسواق الخارجية، كما أن حجم المبادلات نشطة للغاية بين البلدان المغاربية، ففي اتجاه الجزائر – مغرب يلاحظ انتقال الكثير من السلع منها: المواشي، البيض، القهوة، القمح، محركات الري ومكيفات الهواء، وفي اتجاه الجزائر تونس تنتقل بعض السلع منها: السلع الغذائية المدعمة. محركات الري وقطع الغيار.

غير أن بعض الدراسات تشير إلى تواجد الأنشطة التجارية غير الرسمية بين الدول المغاربية عامة، وهو ما يتطلب البحث عن الأساليب العلمية لإدماجها في إطار القنوات الرسمية التي تؤدي إلى تطوير عملية التكامل الاقتصادي المغاربي[3].

---

[1] Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°03, palais des nations, 30-31 mars 2015, page : 08

[2] Rachid Allouche, Op-cit.

[3] عماري جمعي، مرجع سابق، ص: 212.

2- السوق العربية:

رأينا في الفصل السابق (الرابع) من هذه الاطروحة الحجم المتواضع للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، التي انضمت اليها الجزائر فعليا سنة 2009، وهو ما يتطلب تنشيط وتعزيز التجارة العربية البينية، بما يخدم توجيه الصادرات الجزائرية نحو الأسواق العربية، ويرتكز هذا التنشيط على ما يلي[1]:

- تذليل العقبات التي تعترض التجارة العربية البينية لكي تقوم التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، ويأتي في مقدمتها القيود غير الجمركية (الإدارية والمالية والفنية)، وبالأخص منها المواصفات القياسية، حيث من المهم التوصل إلى مواصفات عربية موحدة للسلع العربية المتبادلة.
- السعي إلى تخفيض كلفة التجارة العربية البينية من خلال تطوير البنى الأساسية في مختلف الدول العربية، بما يسهل الترابط بينها ويساهم في تحقيق وفرات في تكاليف النقل والاتصالات ما بين الدول العربية.
- تسريع إنجاز مشروعات الربط التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية، لاسيما السكك الحديدية والخطوط والموانئ البحرية، نظرا لأهميتها المحورية لتحقيق كفاءة التجارة الإقليمية، ذلك أن شبكات الطرق البرية العربية تبقى قدرتها على خدمة التجارة محدودة، إضافة إلى تكلفتها المرتفعة.
- تسهيل إنهاء المعاملات الجمركية والضريبية من خلال النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية، والعمل على تطوير المنافذ البرية والبحرية والجوية وتجهيزها بالمنشآت والتقنيات الحديثة لتنفيذ المعاملات والإجراءات وعمليات التخزين والتفريغ والشحن.
- إتاحة المعلومات والبيانات بشفافية عالية، سواء ما تعلق بالمواصفات المطلوبة، أو الإجراءات اللازمة لاستكمال عمليات التخليص والترانزيت في المراكز الحدودية.
- تطوير البنى التحتية اللازمة للتجارة الالكترونية، والعمل على الوصول إلى بيئة تشريعية وقانونية عربية مشتركة تسهل ممارستها.
- إشراك القطاع الخاص في مشروعات التطوير وتأهيل البيئة التشريعية والقانونية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وللتشجيع على إنشاء شركات النقل العربية الخاصة بأنواعها كافة.
- ضمان الانسياب الآمن للمبادلات الغذائية، باعتماد القوانين والتشريعات المطلوبة لسلامة الغذاء والدواء، والتنسيق بين الدول العربية عبر إنشاء هيئة عربية مشتركة متخصصة بذلك، وإزالة العقبات غير المبررة التي تواجه التجارة العربية البينية في هذا المجال، وأهمها: المغالاة بالمطالبة بالفحوصات

[1] التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، أفريل 2015، ص:43-45، على الموقع:
http://www.hcci.org.sa/Arabic/Users/Circulars/Documents.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/06/28.

المخبرية، وضع مواصفات قياسية تعجيزية لا تنطبق على الإنتاج الوطني، التأخير في إجراءات تخليص البضاعة لحين انتهاء صلاحيتها.

1- السوق الافريقية:

تعتبر الأسواق الافريقية أسواقا تقليدية ومجالا واعدا لتصريف الصادرات الجزائرية، حيث تمتاز هذه الأسواق بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم وارتفاع الطلب الاستهلاكي، ويبقى إهمال الجزائر لهذه الأسواق غير مبرر خاصة مع إمكانية تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها[1].

غير أن الجزائر تفطنت مؤخرا لهذا التوجه الاستراتيجي وأصبح الحديث عنه مدرج في اللقاءات والندوات الرسمية للحكومة فيما يخص ترقية التجارة الخارجية عموما والصادرات خارج المحروقات خاصة، وحتى الأطراف الافريقية تثمن توجه الجزائر نحو الاندماج الاقتصادي الافريقي، حيث أن خبير البنك الافريقي للتنمية (BAD) " هارفي لاهوس"، من خلال مداخلته في الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية التي نظمت برعاية وزارة التجارة الجزائرية في 30-31 مارس 2015، أكد بأن تنويع التجارة الخارجية الذي هو أولوية بالنسبة للجزائر ، يتماشى مع الاستراتيجية التي وضعها البنك الافريقي للتنمية حول الاندماج الاقتصادي الافريقي باعتباره رافعة تنموية حقيقية لدول المنطقة، نتيجة إمكانياتهم التكاملية، وحسب هذا الخبير هذا الاندماج يمكن أن يسمح للجزائر بأن تلعب دورا وسيطا بين إفريقيا وأوروبا نظرا لموقعها الاستراتيجي[2].

كما أن هناك تفطن وتوجه ملحوظ مؤخرا لبعض المؤسسات الجزائرية المصدرية للمزايا والفرص التصديرية المتاحة في الدول الافريقية، فمثلا يؤكد السيد "كمال مولى" رئيس نادي المقاولين والصناعيين للمتيجة (CEIMI[*])، بأن المنتج الجزائري يملك إمكانيات تصديرية، ولا تعني صعوبة دخوله الأسواق الأوروبية بأنه منتوج ردئ النوعية وغير تنافسي، لان اقتحام الأسواق الأوروبية أمر صعب على جميع المتعاملين في العالم، حتى بالنسبة للمؤسسات الأوروبية نفسها، حيث أن حصولها على حصة سوقية يتطلب مرافقة إعلامية وتسويقية على مستويات عالية، وعليه نرى في الأسواق الافريقية أسواقا طبيعية ومنطقية وأكثر ملاءمة لتصريف المنتجات الجزائرية[4].

---

[1] عماري جمعي، مرجع سابق، ص:216.

[2] Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, dossier de presse : l'intégration régionale ; une piste pour diversifier l'exportation algérienne, palais des nations, 30-31 mars 2015, page: 04

[*] CEIMI : Club des entreprises et industriels de METIDJA.

[4] Kamel Moulin, Revue « DZ-ENTREPRISE » : le premier magazine de l'entreprise Algérienne,n°29 , édition Sarl Chrome communication, Alger,2015, page :42.

ورغم الإرادة المعلنة من طرف الحكومة الجزائرية نحو التكامل الاقتصادي الافريقي وجعله إحدى المحاور المهمة ضمن الاستراتيجية الوطنية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات غير أن هذا غير كافي ويحتاج إلى مبادرات حقيقة ومساعي جادة من خلال العمل على مايلي:

- فتح أسواق جديدة في إفريقيا.
- تشجيع البنوك التجارية على فتح فروع في الدول الافريقية المستهدفة لدعم المصدرين وتسهيل عمليات تمويل وتامين الصادرات.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التصدير نحو الدول الافريقية من خلال تقديم معلومات ودراسات حول الفرص المتاحة، ومرافقتها في إقحام هذه الأسواق في مجال الزراعة–الغذائية وبعض الصناعات خاصة الجلدية، الأجهزة الالكترومنزلية، الألبسة...وغيرها التي تعاني من هيمنة النشاط الموازي (غير الرسمي) في دخولها للأسواق الافريقية[1].
- وضع خطط وبرامج للتصدير تقف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق إفريقية مستهدفة وبالتالي معرفة حجم الطلب وتوقيته، وأنماط الاستهلاك وخصائص المنتج المطلوب وغير ذلك.
- الحرص على التواجد في المعارض الدولية المتخصصة والمرافقة الإعلامية الناجحة بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالدول الافريقية.
- إنشاء شركات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الإفريقية الواعدة.
- الاستجابة لمطالب بعض المؤسسات المهتمة بالأسواق الافريقية، مثل أغلب المؤسسات المنخرطة في نادي المقاولين والصناعيين للمتيجة(CEIMI)، التي تقوم بالتصدير نحو الدول الافريقية خاصة في مجال الصناعة–الغذائية، وأهم هذه المطالب تتمثل في[2]:
  - منح امتياز الرواق الأخضر على مستوى الجمارك للمؤسسات المصدرة نحو إفريقيا.
  - توفير وجمع المعلومات اللازمة حول الفرص الممكنة في الأسواق الافريقية التي يمكن اقتحامها.
  - على السلطات دعم هذه المؤسسات لفتح مكاتب ربط (bureau de liaison) في الدول الافريقية التي تزداد فيها حظوظ المنتج الجزائري.
- ضرورة وضع حد للتموين غير الرسمي الذي يتم منذ سنوات عديدة للأسواق الافريقية بالمنتجات الجزائرية خاصة لدول الساحل (نيجر، مالي، موريطانيا)، وبشكل أقل السينغال، بوركينافاسو،

[1] Revu « LE FORUM du commerce extérieur », Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), n°17, Mai 2015,Page :39

[2] Kamel Moulin, Op–cit.

الكمرون عن طريق التهريب والنشاطات الموازية الأخرى، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام المؤسسات الجزائرية المصدرة النشطة في القطاع الرسمي[1].

الفرع الثاني:أهمية توفير نظام معلومات حول التصدير لاتباع مقاربة التسويق الدولي في المؤسسات الجزائرية

1- مفهوم التسويق الدولي:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتسويق الدولي ولعل أهمها:

التسويق الدولي هو مجموعة المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة الأم، أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المخططة من أرباح ومبيعات..الخ، واستقرار وحل مشكلات وغيرها وتستخدم الإدارات التسويقية في ذلك مزيج تسويقي دولي واستراتيجيات للتسعير الدولي والترويج الدولي والتوزيع الدولي والسلع والخدمات الدولية[2].

1- دور بحوث التسويق الدولي في التصدير:

تعرف بحوث التسويق على انها طريقة منتظمة لتجميع وتحليل البيانات، وتقديم التقرير المناسب الخاص بموقف تسويقي محدد يواجه المنظمة[3].

يعتمد التسويق الدولي للصادرات على أبحاث السوق وأبحاث المستهلك، سواء بالاعتماد على البيانات الثانوية التي تم جمعها وعرضها عن طريق نقاط التجارة أو الانترنيت، أو مراكز الاحصائيات والمعلومات الدولية أو المحلية، أو البيانات الأولية التي تم جمعها لأول مرة بالمقابلات والمشاهدات، أو استمارات الاستفتاء البريدية أو البريد الإلكتروني او التسجيل بالفيديو لمجموعات من الأفراد او بالتليفون أو الفاكس أو غيرها، أو عن طريق استخدام كلا من البيانات الأولية والبيانات الثانوية[4].

وتحقق بحوث التسويق الدولي مجموعات من المعلومات التسويقية الهامة التي تشارك في بناء استراتيجيات التسويق الدولي، وفي اتخاذ القرارات التسويقية الدولية أو تعديلها، أو حل المشكلات التسويقية الدولية، أو مشاكل التصدير لسلعة ما، أو سوق ما أو منطقة جغرافية معينة، أو ما يرتبط بها

---

[1] Revu « LE FORUM du commerce extérieur », Op-cit.

[2] فريد النجار، إدارة منظومات التسويق العربي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص:554.

[3] محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق الدولي، الدار الجامعية ط1، الإسكندرية، مصر، 2014، ص:99.

[4] مرجع سابق، ص:30.

من عقبات النقل والتعبئة والتغليف والمناطق الحرة والتخليص الجمركي أو تمويل وسداد قيمة الصادرات[1].

2- **تقسيم السوق الدولي لقطاعات** :يعرف تقسيم السوق إلى قطاعات أنها تجزئة السوق الكلي إلى عدد مختصر من المجموعات الفرعية والتي تسمى القطاعات، وكل قطاع يجب أن يكون متجانس بصفة كافية من ناحية السلوكات، الحاجات، الدوافع ... إلخ، ويجب أن تكون القطاعات المأخوذة مختلفة فيما بينها، لتبرير السياسات التسويقية المتمايزة[2].

وتقسيم الاسواق الدولية إلى قطاعات يكون على أسس جغرافية، أو اقتصادية، أو سياسية أو ثقافية، أو أي عوامل أخرى، حيث أن كل قطاع يتكون من مجموعة معينة من الدول التي تشترك في تلك الأسس[3].

ولتوفير النجاح لاستراتيجية تقسيم السوق لابد من توفر الشروط التالية وهي [4]:

- **إمكانية القياس** :يجب أن تكون خصائص القطاع قابلة للقياس، أي الدرجة التي يمكن من خلالها قياس حجم وقدرة الشراء الناتج عن التقسيم.
- **إمكانية الوصول إلى القطاع** :أي الدرجة التي يمكن من خلالها الوصول، وخدمة القطاعات السوقية الناتجة بفعالية في التسويق الدولي.
- **إمكانية تحقيق الربح** :أي درجة حجم ربحية القطاعات السوقية الناتجة عن التقسيم كي تستحق الاهتمام التسويقي في التسويق الدولي، حيث أن الشركة تتحمل تكاليف باهظة في تقسيم الأسواق.
- **إمكانية التنفيذ** :أي الدرجة التي يمكن من خلالها تصميم برامج تسويقية فعالة لجذب وخدمة

3- القرارات المتعلقة بالدخول للأسواق الدولية في عملية التصدير.

على المؤسسة هنا اتخاذ القرارات التالية بشأن تحدي سياستها للتعامل في الأسواق الخارجية2 :

- قرار الذهاب أو عدم الذهاب إلى الخارج :قبل أن تقرر المؤسسة دخول السوق الأجنبي عليها أن تحاول تحديد أهداف وسياسات أو استراتيجيات التسويق الدولية الممكنة التنفيذ.
- يجب أن تحدد المؤسسة استراتيجية التوزيع الدولية وبصورة مسبقة، بمعنى آخر عليها أن تقوم بالاختيار بين التسويق لعدة دول أو حصر التوزيع والتسويق بدول معينة.
- يجب على المؤسسة أن تقرر نماذج الدول التي تعتبرها أكثر جاذبية للعمل معتمدة في ذلك على تقييم الفرص التسويقية المتوفرة في كل دولة، إذ يتم تطوير أو بناء قائمة بأسماء الأسواق المحتمل الدخول إليها ومن ثم يجري عملية ترتيبها حسب نقاط معينة وحسب معايير مختلفة.

---

[1] محمد عبد العظيم أبو النجا، مرجع سابق.

[2] Lendrevie Lindon, Mercator, 5ème Edition, Dalloz, Paris, 1997, P 270.

[3] محمد عبد العظيم أبو النجا، مرجع سابق، ص:53.

[4] هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2004 ، ص-ص:151-152.

الفرع الثاني: ضرورة إنشاء شبكة معلوماتية وطنية حول نشاط التصدير والأسواق الخارجية

في إطار تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ، على السلطات الجزائرية الإسراع في انشاء شبكة معلوماتية وطنية، تكون بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات الجزائرية بالفرص المتاحة عن طريق التنقيب عن فرص التصدير، وإعادة توزيع واختيار المناطق الاقتصادية للصادرات، حيث يقصد بالمعلومات الخاصة بالتصدير جميع المعلومات المطلوبة من جانب المؤسسات بهدف الاعتماد عليها في عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة للأنشطة الخاصة بعملية التصدير، ويمكن أن تشمل هذه المعلومات ما يلي:

1- معلومات عامة حول نشاط التصدير:

هناك جملة من المعلومات تخص نشاط التصدير بصفة عامة هي[1]:

- معلومات ذات طابع عام كالمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة في السوق المستهدف التصدير إليه، وذلك بهدف تحديد قدرة هذه الأسواق على تحقيق أرباح للمصدر في المدى الطويل.
- معلومات عن المنتج المراد تصديره أو معرفة تطوراته في الأسواق المختلفة ولدى الجهات المنافسة.
- معلومات تشمل احصائيات حول التجارة الخارجية حتى يمكن اختيار السوق من خلال وضع رؤية عن قيمة وكمية الواردات التي تستوعبها تلك السوق حسب الدول المختلفة المستوردة لهذا المنتج.
- معلومات مرتبطة بالتسعير وسياساته، والقواعد المنظمة له في الأسواق المستوردة.
- المعلومات المرتبطة بالإطار التنظيمي أي منظمات التصدير التي ازدادت اليوم أهميتها خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية والغاء الكثير من القيود سواء التعريفية أو غير التعريفية.
- معلومات الاتصال التجاري اللازمة لإقامة علاقات تجارية، بالاعتماد على القوائم التجارية التي تتضمن الأدلة وقواعد البيانات عن المؤسسات التجارية، والمستوردين معدي الخدمات والمنتجين.
- المعلومات الخاصة بالفرص التجارية، التي ترغب المؤسسات العامة أم الخاصة في الحصول عليها من خلال بناء روابط مع الشركاء التجاريين.

[1] محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 51-52-53.

2- المعلومات المرتبطة باتخاذ قرار التصدير:

هناك بعض المعلومات المرتبطة بالتصدير، والتي يجب على متخذ القرار الالمام بها، لأنها تمثل عناصر دعم له في اتخاذه قرار التصدير، أهم هذه المعلومات[1]:

- معلومات عن أهم الدول المستوردة، والتي يمكن تصريف السلع المصدرة في أسواقها.
- معلومات عن أهم الدول المصدرة الأخرى المنافسة.
- معلومات عن الكميات وعدد الصفقات التي يمكن تصديرها، من خلال معرفة الحجم الكلي للأسواق المستهدفة أي الطاقة الاستيعابية للأسواق الخارجية.
- معلومات عن موديلات وأشكال وأصناف المنتجات في الأسواق الأجنبية، وذلك لمسايرة أذواق ورغبات المستهلكين، المنافسة الموجودة داخل أسواق التصدير.
- معلومات حول السياسات السعرية التي يمكن من خلالها عرض المنتج التصديري في الأسواق المختلفة، ومدى انعكاس ذلك على هوامش الربح المختلفة.
- معلومات عن كيفية وأسلوب العرض والوسائل والأدوات المستخدمة في ذلك، وهل سيتم العرض مباشرة أو من خلال وسطاء أو عن طريق الاشتراك في المعارض الدولية.

3- معلومات مرتبطة بالأجهزة الحكومية المعنية بالتصدير:

هناك مجموعة من المعلومات يجب توفرها وهي تخدم عملية التصدير بطريقة غير مباشرة وغالبا ما ترتبط بالمعلومات التي لابد من توفيرها للأجهزة الحكومية المعنية بالتصدير، هذه المعلومات هي[2]:

- معلومات عن ماهية الوحدات الإنتاجية التي من المتوقع أن تعرض انتاجها لأسواق التصدير.
- معلومات عن التوزيع الجغرافي للأسواق التي ينبغي توجيه برامج تنمية الصادرات إليها.
- معلومات عن طبيعة المساعدات التسويقية التي يحتاجها المصدرون وذلك حتى تتمكن الأجهزة المعنية بدراستها ومحاولة توفيرها.
- معلومات وافية عن أهم وسيلة من وسائل النقل الدولي للسلع وهي وسيلة النقل البحري وذلك على أساس أن ثلاثة أرباع التجارة العالمية يتم نقلها بحرا.

[1] محمود عبد الرزاق مرجع سابق:54.

[2] نفسه، ص:55.

- معلومات دقيقة عن التأمين الدولي على الصادرات، تشمل معلومات عن الجهات المختلفة المقدمة لتامين الصادرات وكيفية ابرام وثائق التأميم وتطورات سوق التأمين العالمية.
- معلومات عن ضمانات وائتمان الصادرات، والأجهزة الداخلية والخارجية التي تقدم مثل هذه الضمانات المختلفة لتشجيع عمليات التجارة الخارجية.
- معلومات مرتبطة بعقود التجارة الدولية بأنواعها المختلفة.
- معلومات عن تجارة الترانزيت أو التجارة العابرة، ومدى انعكاسها على الدولة المصدرة لأنه يترتب عليها عملية توجيه البضائع والسلع إلى الأسواق المختلفة.

المطلب الرابع: ضرورة تطوير الخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائر

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، وتملك بذلك مؤهلات بحكم موقعها الجغرافي والجيوستراتيجي، غير أن هذه المؤهلات غير مستغلة بسبب بقاء الخدمات اللوجستية في مستوى أدنى – كما رأينا ذلك سابقا–من مستوى المطلوب، بحيث تعاني الخدمات اللوجستية من نقائص بسبب الكلفة المرتفعة وضعف الجودة وطول الآجال، بينما يعتمد الإمداد عامة والنقل خاصة على أدوات وتقنيات تتطور بصوة دائمة، ويمثلان اليوم عوامل جوهرية في مجال المنافسة بين البلدان.

الفرع الأول: ضرورة تطوير الخدمات اللوجستية ورفع تنافسيتها

تأخرت الجزائر في مجال الخدمات اللوجستية عن التقدم والتطور الذي عرفته البلدان الأخرى خلال العشرون (20) سنة الماضية، حيث تزامنت عصرنة الهياكل القاعدية مع ثورة حقيقية على صعيد تسهيل تسيير دفق المبادلات، إذ مكن إلغاء الطابع المادي الذي أدخله نظام تبادل المعطيات المعلوماتية، من تنظيم جمركة الحمولات قبل حتى وصول السفن، مما ساهم في تقليص الآجال إلى أدنى حد، وكلفة عبور السلع وفي الاستغلال الأفضل للفضاءات بالموانئ، حيث بقيت الموانئ الجزائرية بعيدة عن كل هذه التطورات الحاصلة تماما.

يتسبب هذا التخلف في خسائر تقدر بحوالي 5 إلى 7 مليارات دولار سنويا، وتعود بالأساس إلى نصوص تنظيمية تحد من النشاط في غياب هياكل قاعدية عصرية تمكن من إرساء الديناميكية الاقتصادية، تماشيا مع الاستراتيجية الشاملة للبلاد، ويلحق هذا الوضع الضرر بالقدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وبكامل الاقتصاد الوطني.

لقد أصبح من الضروري تدارك هذا التخلف من خلال الشروع في تحرير مختلف أنماط النقل البري والبحري والحديدي والجوي ، إذ أن تطوير الخدمات اللوجستية يعد اليوم أولوية استراتيجية من أجل استكمال عملية تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، فأي تطور للخدمات اللوجيستية لا يمكن أن يتم في غياب هياكل قاعدية فعالة، أو دون القضاء على العراقيل المؤسساتية، مثل حالات الاحتكار أو ضعف المنافسة، من أجل ضمان أفضل استغلال لمختلف حلقات السلسلة اللوجستية، و إدخال تقنيات الإعلام والاتصال على جميع مستويات السلسلة، وهو ما يتطلب التسريع في تحقيق الاجراءات والتدابير التالية:

- العمل دون تأخير من أجل تحسين المنشآت القاعدية للموانئ، لجعلها قواعد لوجيستية متوسطية، واتخاذ ترتيبات لتسهيل الإجراءات الجمركية، مع إدماج تقنيات الإعلام والاتصال، من أجل تقليص مدة الجمركة وتحسين نشاطات المراقبة، إضافة إلى التخفيف من الترتيبات القانونية قصد إدخال استعمال "الوثائق الإلكترونية ".
- تثمين وتطوير سلسلة التبريد في جميع المستويات (المخازن والحمولات، والشاحنات)[1].
- إقامة شبكة وطنية مندمجة من الأقطاب الجهوية أو المجمعات اللوجيستية متعددة التدفقات، منفصلة أو متعددة الاختصاصات، في مناطق لوجيستية متخصصة في الحبوب، التوزيع، تسويق المزروعات، مواد البناء والحاويات.
- تسهيل بروز فاعلين في مجال الإمدادات المندمجة يتمتعون بأداء عال في قطاع تهيئة المناطق الصناعية واستغلالها، من أجل تقديم خدمات مندمجة (النقل، التخزين، التجميع، التفريق، الخدمات)
- إنشاء وكالة وطنية لتنمية وتطوير الإمداد، تقوم بمتابعة فاعلية وأداء الدفق اللوجيستي على المستوى الوطني، يكون هدفها الأساسي دفع تنمية القطاع اللوجستي إلى الأمام، وتقديم حلول ملائمة لمشاكل تسيير تدفقات البضائع، وتلبية الحاجيات اللوجيستية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية، وهذا من خلال القيام بالمهام التالية:
  - المساهمة في إعداد برامج وخطط وطنية للتكوين في النشاط اللوجيستي بالتنسيق مع قطاعات التعليم العالي والتكوين المهني.
  - المساهمة في تنمية الكفاءات وترقية التعاون الدولي في مجال الإمداد.
  - ضرورة الربط بين نظام التكوين وعالم المؤسسة مما يزيد من اندماج انشغالات المؤسسات.
  - إقامة مرصد وطني للإمداد، يجتمع فيه ممثلو المتعاملين الاقتصاديين، والهيئات العمومية، والعالم الجامعي، وخبراء مستقلون، يوكل إليه دور ضمان متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإمداد فعلا، واقتراح توصيات لتسهيل بلوغ الأهداف المسطّرة.

[1] Revue « LE FORUM du Commerce Extérieur », ALGEX,n°08,1er trimestre 2011, page :45.

الفرع الثاني: ضرورة الارتقاء بالموانئ الجزائرية وخدمات التنقل البحري

راينا سابق (في الفصل الرابع) كيف أن احتكار الدولة لتسيير الموانئ، ترتب عنه مشاكل جانبية عديدة، كبطء المعاملات وسيطرة الروتين عليها، وتكدس المخازن واستغلالها اللامشروع من طرف بعض الشركات العمومية، فالموانئ الجزائرية تشكل نقط اختناق، بسبب رداءة منشآتها، وضعف الاستثمارات العمومية بها، والفوضى والعشوائية التي تميزها، وأمام هذه الوضعية، أصبحت إعادة النظر في تنظيم وتسيير الموانئ ضرورة ملحة، واستنادا إلى النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تسهم إن أخذت بعين الاعتبار في الارتقاء بالموانئ الوطنية إلى مصاف الموانئ المتطورة:

– إجراء تعديلات وإصلاحات على الهياكل الحالية للموانئ، تواكب التطورات الحاصلة في مجال النقل البحري، خاصة منها التجهيزات والآليات الثقيلة، وكذا المساحات التي تسمح بتداول الحاويات.

– رفع الطاقة التشغيلية للموانئ باستمرار نشاطها، وعدم توقف العمل بها ليلا .

– الحد من الإجراءات البيروقراطية التي تميز المعاملات الإدارية، مع التأكيد على إدخال قاعدة معلوماتية في تسيير المبادلات التجارية تحديدا، مع ما يتطلب ذلك من توظيف إطارات مؤهلة في الميدان.

– الرفع من كفاءة الطرق التي تخدم الموانئ، ومن بين الحلول المقترحة بالنسبة لميناء العاصمة، إنشاء خط مواصلات إضافي يحيط بالمدينة، وذلك بغرض اجتناب المرور بوسطها (إلا أنها عملية مكلفة).

– الشروع في بناء ميناء كبير، في مستوى الموقع المركزي الممتاز الذي تحتله الجزائر بالنسبة لعدة جهات ناشطة عبر العالم :إفريقيا، المغرب، أوروبا، العالم الغربي، الشرق الأوسط.

– عصرنة الهياكل المرفئية القائمة.

- رفع الاحتكار على النشاطات المرفئية (شحن وتفريغ البضائع، التجريم، الجر...إلخ) التي يقوم بها حاليا متعاملون عموميون، من أجل إعادة تنظيم وعصرنة تجهيزات الموانئ، وفتح مجال النقل البحري للقطاع الخاص.

– وضع الشباك الالكتروني الوحيد على مستوى الموانئ الجزائرية والذي يعتبر أساسا تكنولوجيا يسمح لكل المحترفين في الميناء وإدارة الجمارك من تبادل المعطيات بكل سر وأمان، فهذا الشباك يسمح بمتابعة إدارية مادية، تجارية وجمركية وضريبية مع تقليص آجال العبور المينائي[1].

- إقامة مرصد للنقل البحري لدى وزارة النقل تتمثل مهمته في رصد وتحليل ممارسات الفاعلين في القطاع، وتقديم المعلومات الرئيسية حول القطاع من خلال نشر تقاريره بصورة دورية.

[1] Revue « Port d'Alger »,page :11.

خلاصة:

بينت الدراسة القياسية التي قمنا بها أثر كل من النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي الخاص، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية، الطلب الأجنبي على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بينما بينت عدم أثر كل من الاستثمار وسعر الصرف على زيادة حجم هذه الصادرات، وبناء على نتائج هذه النماذج توصلنا إلى تقديم مقترحات وآليات من شأنها تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تمثلت في:

ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق احياء الأداة الفلاحية والصناعية، لأن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، وهو ما تطلب رفع كفاءة القطاع الفلاحي والصناعي واستغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة فيهما، واستغلال مختلف برامج دعم تنويع الاقتصاد المتاحة.

ضرورة تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، من خلال تشجيع المؤسسات المتوجهة نحو التصدير وتنشيط برامج تأهيلها، وتحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي وتحسين وتوفير بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة له، وضرورة الإسراع في التوجه نحو إقامة مناطق حرة صناعية للتصدير.

كما توصلنا إلى أن نجاح سياسة تخفيض العملة في زيادة الصادرات خارج المحروقات لا يكون إلا بتوفر مجموعة من المتطلبات، هي مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، مرونة العرض الداخلي للصادرات، استقرار الأسعار المحلية، معرفة ردود أفعال الشركاء التجاريون.

كما يتطلب تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في جانب كبير منه تفعيل نظام تمويل وائتمان الصادرات الذي يعد العمود الفقري للعملية التصديرية، وضرورة تمديد آجال استرجاع عائدات الصادرات إلى الوطن إلى أكثر من 180 يوم، حسب ما يطالب به المصدرون.

ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفات القياسية الدولية ومطابقة منتجاتها للمعايير الدولية للجودة والنوعية، وتفعيل جملة الآليات والأدوات الموضوعة أساسا لدعم الصادرات خارج المحروقات التي لمسنا ضعف أدائها، وبالتالي فهي تحتاج إلى إعادة تفعيل دورها كالوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية (ALGEX) ، وتعزيز دور الدبلوماسية التجارية لخدمة عملية التصدير، والإسراع في إقرار قيادة للاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتطوير وظيفة اليقظة والذكاء الاقتصادي، وضرورة التكامل الإقليمي خاصة الافريقي، واتباع مقاربة التسويق الدولي لكسب أسواق جديدة، وتوفير نظام معلومات وطني حول نشاط التصدير، يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات الجزائرية بجميع المعلومات المتعلقة بنشاط التصدير ويمكن المؤسسات من اتباع مقاربة التسويق الدولي في نشاطها التصديري ومعرفة الفرص المتاحة والأسواق الممكن التوجه نحوها.

الخاتـــــــــمة

لم تبقى الجزائر في منأى عما اتجهت إليه مختلف الدول خاصة النامية في الإسراع نحو بناء استراتيجية لترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات، تمكنها من الاندماج ومواكبة مختلف التحولات الاقتصادية العالمية، ومن خلال تتبعنا لمراحل تبلور هذه الاستراتيجية في الجزائر لاحظنا أن ملامحها الأولى ظهرت خلال نهاية مرحلة احتكار التجارة الخارجية، وتشكلت أطرها الفعلية مع بداية مرحلة الانفتاح والتحرير التجاري بداية التسعينات.

- **اختبار الفرضيات:**

1- بالنسبة للفرضية الأولى تأكدت لنا، حيث أن الأطر الفعلية لإرساء استراتيجية وطنية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات كانت مع بداية تحرير التجارة الخارجية رغم أنه كانت لها بعض الملامح أثناء مرحلة الاحتكار إلا أنها لم ترقى إلى مستوى استراتيجية، وتبلورت فعليا من خلال إرساء الأطر المؤسساتية، القانونية، التحفيزية، التمويلية والتأمينية لها.

2- بالنسبة للفرضية الثانية لم تتأكد لنا صحتها وذلك من خلال الدراسة الإحصائية والتحليلية والتقييمية التي قمنا بها حول تطور هيكل وحجم الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، والتي ظهرت جد ضئيلة وهامشية، ولم تستفد من ترتيبات اتفاقية الشراكة ولا من اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وأيضا مختلف المؤشرات الاقتصادية المدروسة بينت ضعف أدائها في الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيتها على المستوى العالمي.

3- بالنسبة للفرضية الثالثة تأكدت لنا صحتها من خلال ما تم تشخيصه من الكم الهائل من المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تواجه عملية التصدير في الجزائر وتتسبب في هامشية حجم الصادرات خارج المحروقات.

4- تأكدت لنا أيضا الفرضية الرابعة من خلال نتائج النمذجة القياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي مكنتنا من تقديم سبل وآليات لتفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- **نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة في جانبها التحليلي والقياسي إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- شهدت المبادلات التجارية الخارجية للجزائر اختلالا كبيرا خلال فترة الدراسة لصالح الواردات، حيث انتقلت من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 58.5 مليار دولار سنة 2014، الحصة الأكبر منها

عبارة عن المنتجات الغذائية والسلع الإنتاجية، وهو ما يمثل ترجمة صريحة لعجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن تلبية الطلب المحلي المتزايد من هذه السلع.

–الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة سجلت أحجاما ومبالغ جد ضئيلة وهامشية ولم تتعدى نسبتها 4 % من إجمالي الصادرات، وانتقلت من 0.61 مليار دولار سنة 2000 إلى 2.58 مليار دولار سنة 2014، النسبة الأكبر منها (73.5 %) مشتقات محروقات كمذيبات النافتا، وهو ما يعكس ارتباط الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى بمجال المحروقات في الجزائر.

– عرف الميزان التجاري خارج المحروقات مع دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة عجزا كبيرا حتى بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم الواردات خارج المحروقات التي انتقلت من 11 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.6 مليار دولار سنة 2014، بينما حققت الصادرات خارج المحروقات احجاما ضد ضئيلة وهامشية وانتقلت من 0.6 مليار دولار سنة 2005 إلى 2 مليار دولار سنة 2014، وهو ما أكد لنا بأن الاتحاد الأوروبي هو أكثر استفادة من الترتيبات التي تضمنها هذا الاتفاق، إذ أن المنتجات الجزائرية المصدرة لم تستفيد من الامتيازات التفضيلية التي يقرها ،لأن حجمها لم يرقى إلى ما يتيحه الاتفاق من إعفاءات في إطار نظام الحصص وتخفيضات وغيرها من المعاملات التفضيلية، إضافة إلى نقص تأهيل المنتجات الجزائرية لدخول الأسواق الأوروبية التي تعتمد معاييرنوعية تفتقدها أغلب المنتجات الجزائرية، وضعف الإعلام بالامتيازات الممنوحة في إطار الاتفاق بالنسبة لبعض المؤسسات المتواجدة في مختلف جهات القطر الجزائري.

–لم تستفد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر من الانضمام إلى هذه المنطقة، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري مع المنطقة عجزا شديدا خارج المحروقات خاصة مع بداية سنة 2009 الموافقة لدخول الاتفاقية حيز التطبيق، يعود بالأساس الى الارتفاع في حجم وقيمة الواردات التي انتقلت من 586 مليون دولار سنة 2009 الى 2690 مليون دولار سنة 2014، مقابل احجام جد قليلة للصادرات خارج المحروقات بلغت سنة 2009 قيمة 127 مليون دولار وانتقلت الى 229 مليون دولار سنة 2014، ويعود ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية والجزائر إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي لأغلب الدول العربية التي تتميز بإنتاج وتصدير المواد الأولية والمحروقات وتستورد السلع الإنتاجية والمعدات التجهيزية الصناعية من الدول المتقدمة صناعيا.

– أظهرت دراسة وتحليل بعض مؤشرات أداء وتنافسية الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة بأن انفتاح التجارة الخارجية هو انفتاح من جانب الواردات بامتياز، كما أظهرت ضعف تواجد النشاط التجاري غير النفطي في الأسواق الخارجية والتركيز السلعي للصادرات الجزائرية في المحروقات،

وامتلاكها لعدد محدود من المواد ذات الميزة النسبية، وعدم اندماج الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق العالمية وحتى العربية.

-هامشية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (4% من إجمالي الصادرات) تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الإنتاج الوطني الفلاحي والصناعي الذي يعجز حتى عن تلبية الاستهلاك المحلي ، رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، ويبقى اسهام القطاع الفلاحي والصناعي في التصدير بنسب مقبولة أمر صعب المنال أمام مختلف المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاعين، فالإنتاج الفلاحي مرتبط بالمتغيرات المناخية المتذبذبة، ومشكل العقار والتمويل الفلاحي لا يزالان عقبة في وجه تطور القطاع وغياب قوانين وتشريع يضبطها، إضافة إلى نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي نظرا للصعوبات التي تحيط بهذا النشاط، ولايزال اقتناء مستلزمات الصناعة مرتبطا بالأسواق الخارجية ،وتعاني الصناعة الجزائرية من ارتفاع تكلفة الإنتاج واعتماده على التكنولوجيا المستوردة ، وعدم الاهتمام بنوعية المنتجات وعمليات الاعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج.

-لاتزال بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية ضعيفتا الأداء رغم ما عرفته الجزائر من تحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، نتيجة ضعف اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، والتأخر في مستوى التطور المالي، إضافة إلى مشكل العقار الصناعي الذي يواجه المستثمرين ومختلف العوائق القانونية والإدارية التي تشكل عرقلة كبيرة للاستثمار في الجزائر، واستفحال ظاهرة البيروقراطية والفساد المالي في الإدارة الجزائرية، ومشكلة القضاء الذي يستغرق وقتا طويلا للفصل في النزاعات، ومشكلة السوق الموازي التي تهدد الاقتصاد الرسمي وتنقص من حظوظه، ومشكال أخرى تقف أمام النهوض بالاستثمار وقفزه قفزة نوعية كالظروف الأمنية والسياسية، وصعوبة وصول المستثمرين إلى المعلومات الاقتصادية في الجزائر.

- تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مشكل غياب التسويق الدولي وعدم تنافسية منتجاتها وهو ما يحول بينها وبين اقتحام أسواق التصدير، التي أصبحت تتطلب الالمام بالتقنيات والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في نشاط التسويق الدولي، والتعريف بمنتجاتها والاهتمام بنوعية وجودة المنتج الذي أصبح يحمل مواصفات جودة ونوعية عالمية تفتقرها المنتجات الجزائرية.

- عدم فعالية الإطار التشريعي والمؤسساتي للتصدير في الجزائر رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في هذا المجال، إلا أنه يعاني من عدم وضوح صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات والتداخل في

مهامها وعدم فعالية الاستراتيجية الوطنية الموضوعة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، رغم توفر كل الأطر الضرورية لقيامها، فلا يزال إلى يومنا هذا الوصول الى نتائج ملموسة فيما يخص ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ودفع عجلة نموها وتطورها، مجرد حبر على ورق وتوصيات وشعارات وخطابات تتعاقبها الحكوميات المتتالية.

– نشاط التصدير في الجزائر هو عرضة لمخاطر الصرف وتذبذب العملة ومختلف الاخطار التجارية المتعلقة بعدم سداد المستورد لقيمة البضائع، والمخاطر غير التجارية التي أهمها المخاطر السياسية المتعلقة بطبيعة بلد المستورد، والمخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية ومختلف المخاطر المرتبطة بالمرور لدى الجمارك، واكثر ما يعاني منه المصدرين في الجزائر هو مشكل ترحيل عائدات الصادرات إلى ارض الوطن والمرتبطة أساسا بقصر الفترة الممنوحة لهم للقيام بهذه العملية المقدرة بـ (120 يوما) والتي يرى المصدرون الجزائريون بانها غير كافية ويطالبون في كل مرة من السلطات المعنية بتمديدها.

– ضعف أداء الخدمات اللوجستية والنقل البحري في الجزائري وابتعاده عن المستويات المحققة عالميا، نتيجة أن الاهتمام بالخدمات اللوجستية وتطويرها لم يكن يوما انشغالا أساسيا لدى السلطات الجزائرية، إضافة الى أن أغلب المؤسسات المصدرة في الجزائر لا تبالي بمسألة عصرنة اللوجستيك وما يقدمه من زيادة في القدرة التنافسية التصديرية، واتضح لنا بشكل أدق أن أكثر ما يعيق الحلقة اللوجستية في الجزائر هو مشكل النقل البحري، حيث أن الموانئ الجزائرية هي جد قديمة وتعود للحقبة الاستعمارية، ولم يتم تحديثها وعصرنتها وتعاني من نقص التجهيزات والآليات وسوء التسيير.

–بينت الدراسة القياسية التي قمنا بها والتي تمثلت في بناء نماذج قياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة أثر كل من النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي الخاص، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية، الطلب الأجنبي على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بينما بينت عدم أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وبناء على نتائج النماذج المقدمة قدمنا الأليات التي نراها كفيلة بتفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والتي تمثلت في:

- لابد من تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، عن طريق احياء الأداة الفلاحية والصناعية، لأن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام انتاجي قوي لا يمكن أن يكون هناك

تصدير، وهو ما يتطلب رفع الكفاءة الفلاحية ضمن مخططات التنمية المسطرة من طرف الحكومة، و استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الفلاحي كالموجودة في منتجات التمور، منتجات الصيد البحري وتربية المائيات والاسماك، المواد العضوية، الزيوت الأساسية، النباتات الطبية والعطرية، العسل الجبلي، التين المجفف، زيت الزيتون ذو الجودة العالية، الصناعات الغذائية(مشروبات، عجائن غذائية وكسكس).

- أهمية تفعيل دور الإرادة السياسية في دفع البلاد نحو إعادة البعث الحقيقي للصناعة الوطنية والعمل على إزالة كل عوامل العرقلة المتعلقة بمشاكل العقار الصناعي، جانب التمويل، القضاء على البيروقراطية الإدارية، وضرورة استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الصناعي خاصة في القطاعات البتروكيماوية (الأسمدة والمخصبات)، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكهربائية والالكترونية، صناعة الجلود، انتاج البرمجيات والالياف البصرية والصناعات الجلدية.
- من الضروري استغلال برامج دعم التنويع الاقتصادي التي جاءت في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية كبرنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO" وبرنامج "العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعية في الجزائر"، لما تحمله هذه البرامج من أهداف مهمة، تحقيقها سيقدم دفعا قويا لتنويع الاقتصاد الوطني، وبالتالي فتح آفاق تصديرية جديدة فيه.
- تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، من خلال إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية هذه المؤسسات ووضع إطار قانوني جديد يهدف إلى تطويرها، وتشجيع المؤسسات المتوجهة نحو التصدير بمنحها امتيازات ضريبية وجبائية خاصة وتسهيلات إدارية ، بالإضافة إلى أهمية تنشيط البرنامج الوطني لتأهيلها وكذا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة عليه، كما نقترح من خلال تقييمنا لبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(PMEII)، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والبرنامج الوطني للتأهيل، ضرورة التركيز على الاستفادة من أهداف هذا البرنامج التي تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مقاييس الجودة والنوعية العالمية والتحكم في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وبالتالي أدوات التنافسية العالمية التي تمكنها من اقتحام أسواق التصدير الدولية.
- الاهتمام بجميع العوامل المحفزة لزيادة الاستثمار الخاص والتي أهمها تسهيلات منحه القروض، إصلاح الجانب التشريعي للخوصصة وفتح المجال لمبادرات الاستثمار في القطاع الخاص، وتحسين وإصلاح بيئة الاستثمار وجعلها أكثر استقرارا ووضوحا وتحفيزا.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة له، من خلال ضرورة مواصلة الإصلاحات السياسية الموفرة للاستقرار والامن وتحسين صورة الجزائر بالخارج، ضبط

الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي، وضرورة انضمام الجزائر لمختلف المؤشرات العالمية والإقليمية التي تلقى اهتمام رجال الاعمال الأجانب.

- الإسراع في التوجه نحو إقامة مناطق حرة صناعية للتصدير، لما أثبتته التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال من أهمية هذه المناطق في تطوير نشاط التصدير والارتقاء به إلى مستويات ذات تنافسية عالمية، خاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية.
- نجاح سياسة تخفيض العملة في زيادة الصادرات خارج المحروقات لا يكون إلا بتوفر مجموعة من المتطلبات، هي مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، مرونة العرض الداخلي للصادرات، استقرار الأسعار المحلية، معرفة ردود أفعال الشركاء التجاريون.
- يتطلب تفعيل استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في جانب كبير منه تفعيل نظام تمويل وائتمان الصادرات الذي يعد العمود الفقري للعملية التصديرية ، وفي الجزائر لابد من الإصلاح الجذري على مستوى الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE)، خاصة فيما يخص ادراج عقود تنمية التصدير وضمان مطابقتها لقواعد التجارة الدولية، بالإضافة الى تعزيز دور المرافقة البنكية لعمليات التصدير عن طريق فتح فروع لها بالخارج، وتعزيز ودعم القدرات المادية والبشرية والتقنية للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، حتى تتمكن من تطوير وترقية خدمات التأمين والاستشارة التي تقدمها للمصدرين، وضرورة تمديد آجال استرجاع عائدات الصادرات إلى الوطن إلى أكثر من 180 يوم ، حسب ما يطالب به المصدرون في كل لقاء رسمي مع السلطات المعنية، حيث أن زيادة هذا الأجل سوف يمكن المصدرين من منح آجال أطول للمشتري الأجنبي وهو ما يعد جذبا للزبائن وزيادة في فرص التصدير.
- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفات القياسية الدولية ومطابقة منتجاتها للمعايير الدولية للجودة والنوعية التي أصبحت أهم عنصر من عناصر التنافسية خاصة الصناعية وجواز انطلاق المنتج نحو أسواق التصدير العالمية.
- تفعيل جملة الآليات والأدوات الموضوعة أساسا لدعم الصادرات خارج المحروقات والتي لمسنا ضعف أدائها، وبالتالي فهي تحتاج إلى إعادة تفعيل دورها كالوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية (ALGEX) التي تحتاج إلى إعادة النظر في قانونها الأساسي خاصة في الدور الذي تقوم به من خلال تمثيلها للتجارة الخارجية عامة على المستوى الإقليمي والدولي.
- تعزيز دور الدبلوماسية التجارية لخدمة عملية التصدير من خلال إعادة التفكير في الدور الذي يمكن أن تلعبه السفارات الجزائرية في الخارج فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال استغلال التعامل مع الملحقين التجاريين واعتبارهم بمثابة أعوان الذكاء التجاري، يمكن من خلالهم تجميع المعلومات حول محيط الاعمال في الخارج وبالتالي اكتشاف الفرص التصديرية الممكنة.

- الإسراع في إقرار قيادة للاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتطوير وظيفة اليقظة والذكاء الاقتصادي، وضرورة التكامل الإقليمي واتباع مقاربة التسويق الدولي لكسب أسواق جديدة، إذ أن تنويع الصادرات الجزائرية لابد أن يمر بالتكامل الجهوي المغاربي، العربي والافريقي، حيث أن اندماج الجزائر في هذه المناطق الجهوية الثلاث يشكل دفعا أمام الإمكانيات الاقتصادية غير المصدرة واستغلال المزايا النسبية للبلاد من جهة، ويجنبها مشاكل وصعوبة التصدير نحو الأسواق الأوروبية عالية التنافسية من جهة أخرى.
- التركيز على التكامل الافريقي الذي يحمل آفاقا واعدة للصادرات الجزائرية خاصة من خلال ما لمسناه من تفطن السلطات لأهمية الأسواق الافريقية، وكذلك تفطن المصدرين واهتمامهم بهذه الأسواق لتصريف منتجاتهم، وهو ما يتطلب تشجيع البنوك على فتح فروع لها في الدول الافريقية، وتوفير المعلومات اللازمة حول أذواق واحتياجات هذه الأسواق، ومنح التحفيزات والتسهيلات للمؤسسات المصدرة نحو الدول الافريقية.
- اتباع للمؤسسات لمقاربة التسويق الدولي في نشاطها التصدير يتطلب توفير نظام معلومات وطني حول نشاط التصدير، يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات الجزائرية بجميع المعلومات المتعلقة بنشاط التصدير، الفرص المتاحة والأسواق الممكن التوجه نحوها.

- توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- ❖ الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يحمل الكثير من الامكانيات والطاقات غير المستغلة، والتي بإمكان الجزائر استغلالها والمراهنة عليها في بعث الانتاج الوطني والتصديري.
- ❖ فتح المجال لمبادرات القطاع الخاص في المجال الصناعي والاستثماري لما يمكن أن يحققه هذا القطاع من نقلة نوعية للاقتصاد الوطني عموما وللصادرات خارج المحروقات خصوصا.
- ❖ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جدي خاصة فيما يخص برامج تأهيلها وتوحيد الاحصائيات التي تخصها.
- ❖ الاسراع في تنصيب مرصد وطني لإحصائيات التجارة الخارجية والصادرات، تتوحد فيه المعلومة والبيانات والاحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- ❖ الاسراع في إقرار قيادة وطنية لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات على مستوى الحكومة، وتقديم تقارير سنوية أو نصف سنوية حول النتائج المحققة منها وتقييمها وتقويمها.

- ❖ مواصلة الاصلاحات في جانب التجارة الخارجية في الجزائر ككل وتحسين محيطها بما يتلاءم مع التطورات العالمية الحاصلة.
- ❖ إعطاء السلطات طابع أكثر رسمية لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال إقرار محدداتها وكيفية عملها، وتجنيد كل الوسائل والآليات لتفعيلها ضمن برنامج عمل حكومي معتمد ومصادق عليه برلمانيا، فلا يعقل أن تظل مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مجرد موضوع خطابات حكومية وأهداف مسطرة بدون نتائج محققة.
- ❖ إرساء أطر أخرى تفتقدها استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كالإطار المعلوماتي والتكنولوجي الذي أصبح ضرورة ملحة لا يمكن مواصلة الاغفال عنه، وإطار الموارد البشرية المكونة والمؤهلة للإشراف على هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.
- ❖ إعادة الاعتبار للجانب اللوجستي وخدمات النقل البحري في عملية التصدير، التي تعد مسألة إغفالها من طرف السلطات الجزائرية إنتقاصة كبيرة وخلل استراتيجي لا يمكن الاستمرار فيه.
- ❖ استغلال ما يتيحه اتفاق الشراكة من امتيازات لصالح الصادرات خارج المحروقات خاصة في جانب برامج الدعم والمرافقة التقنية المقدمة لصالح تنويع الاقتصاد الوطني وتأهيل جودة ونوعية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الطرف الجزائري لا يستغل هذه البرامج كما ينبغي.
- ❖ إعادة النظر فيما يمكن أن يتيحه انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر من دفع للصادرات خارج المحروقات.
- ❖ إسراع السلطات الجزائرية في استغلال الفرص التصديرية التي تتيحها الأسواق الافريقية والتي ستكون البديل الأمثل للارتباط غير المجدي بالأسواق الاوروبية.
- ❖ ضرورة القضاء على النشاط غير الرسمي في الجزائر والذي يساهم بشكل كبير في اهدار الثروات الوطنية والانقاص من القيمة المضافة الحقيقية للإنتاج الوطني، ويعد قناة موازية تبتلع حصة لا يستهان بها من الصادرات الوطنية التي يجدر بها ان تكون في الإطار الرسمي.

- **آفاق البحث:**

إن تناولنا لموضوع استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يجعلنا نقدم آفاقا مستقبلية للموضوع يمكن مواصلة البحث والدراسة فيها وتتمثل فيما يلي:

- إمكانية القيام بدراسة تركز على استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات الفلاحية الغذائية، تفصل وتدقق في الامكانيات الكامنة في القطاع الفلاحي وكيفية استغلالها.
- إمكانية تقديم دراسة مقارنة بين استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات المتبعة في الجزائر واستراتيجيات ناجحة في دول اخرى يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتها.
- إمكانية تقديم دراسة تتوسع في تحليل مختلف برامج الدعم المالي والمرافقة التقنية التي يقدمها الاتحاد الاوروبي للجزائر في إطار اتفاقية شراكتهما، وما يمكن ان تقدمه هذه البرامج لاستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

قائمـــــــة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. احمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997 .
2. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة،1991 ..
3. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد – مقالات في الاقتصاد الجزائري–، دار جسور للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2012.
5. بشير مصيطفى، نهاية الريع–الزمة والحل–، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2015.
6. بكري طه عطية، تمويل الصادرات، مركز البحوث الإدارية، القاهرة، مصر، 1978.
7. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
8. جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
9. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، ط1، الأردن، 2005005.
10. سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2013.
11. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، 2008.
12. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الأردن، 2012.
13. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.
14. طارق جمعة سيف، تأمينات التجارة الخارجية (تأمين ائتمان الصادرات، ضمان سداد الضرائب الجمركية، تأمينات رفض السلطات)، دار الفكر، مصر، 2008.
15. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003.
16. عبد الحميد مصطفى ابو غانم إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
17. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
19. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، بيروت،2013.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006 .
21. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة على احتكار الخواص)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، القبة القديمة، الجزائر،2007.
22. فريد النجار، إدارة منظومات التسويق العربي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،1998.
23. كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ط
24. مجدي محب حافظ، الموسوعة الجمركية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2005.
25. محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام التجاري العالمي- دليل علمي لرجال الأعمال-،دار الكتاب الحديث، ط1،القاهرة، مصر، 1997.
26. محمد بوطالب وأخرون، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
27. محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
28. محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق الدولي، الدار الجامعية ط1، الإسكندرية، مصر، 2014.
29. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2011.
30. من إعداد فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطور الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (أمثلة عربية مختارة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
31. مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت ،1990.
32. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996.
33. هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2004 .
34. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1 ، دار المنهل اللبناني، لبنان،2001 .
35. وليد إسماعيل السيفو، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
36. وليد إسماعيل سيفو، وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

37. وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية (1999-2006)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
38. يحي عرودكي، عمليات التصدير والصادرات والمصدرون، غرفة تجارة دمشق،1996 .

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

39. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
40. بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011
41. بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2008.
42. بوشنافة رضا، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق(1990-2014)، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2.
43. تواتي بن علي فاطمة، واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007.
44. جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و-119علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.
45. حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، 1994.
46. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي،2012-2013.
47. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
48. سكينة بن حمود، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ،1999.

49. شاشوة حميد، دور المناطق الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية–دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس،2014–2015 .
50. شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية–دراسة حالة«FSPE» و «CAGEX» خلال الفترة 1998–2009، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2010–2011.
51. عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تسيير مؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.
52. عماري محمد، النقل البري كمؤشر كفاءة في الخدمات اللوجستية، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر،2014.
53. فهد إبراهيم جورج حوا، أثر الإدارة اللوجستية في رضا الزبائن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
54. قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر (1988–1995)، أطروحة الدكتوراه، في الجزائر،1995.
55. لعلي بوكميش، فعالية تطبيق المواصفات الدولية لأنظمة إدارة الجودة (ISO) في المؤسسات الجزائرية–دراسة ميدانية للمؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو–، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
56. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–، ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية،2011/2010.
57. منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية–دراسة نظرية تحليلية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2005/2004.
58. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.
59. ميموني سمير، الشراكة الأورو–متوسطية بين الطموحات والواقع، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.
60. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2005–2006، الجزائر.

61. وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.

- **المداخلات والملتقيات:**

62. براق محمد، ميموني سمير، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة من 13-14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، الجزائري، سطيف، الجزائر، 2007.
63. تهتان موراد، شروقي زين الدين، دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي الرابع المنعقد يوم 28 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015.
64. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، جامعة اليرموك، الأردن.
65. عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي: 15 .16 نوفمبر 2011.
66. عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسيات الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية)،2000 .
67. غراب رزيقة، سجار نادية، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة من 13-14 نوفمبر)، 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، الجزائري، سطيف، الجزائر،2007.
68. منور أوسرير، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائلرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، أيام 23/22 أفريل 2003.

69. نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يومي8-9 نوفمبر2010 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

- **النصوص التشريعية:**

70. قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 جويلية 1979، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 22 اوت 1998.
71. قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
72. قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر، 10 أوت 2008.
73. قانون رقم 98-11 المؤرخ في 1998/08/22، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002)، الجريدة الرسمية، العدد رقم 62، الصادر في 1998/08/24.
74. الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة 1995/10/03.
75. الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995، والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة 1995/10/27.
76. الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2004/07/19، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المادة رقم 17.
77. النظام رقم 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات الجارية مع الخارج والحسابات من العملة الصعبة، الجريدة الرسمية رقم 31، الصادرة في 13 ماي 2007.
78. المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 والمتضمن إنشاء، تنظيم وسير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).
79. المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية، العدد 16 ،1996.
80. المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/03، المتعلق بتسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 49.

81. المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمنة اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية
82. النظام رقم 2011-06 الصادر في 19 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للنظام 07-01 الصادر في 03 فيفري 2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية رقم 08 الصادرة في 15 فيفري 2012.
83. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم10 ، لسنة1987 .
84. الجريدة الرسمية، العدد25 ،18 أفريل 2010.
85. وزارة التجارة، القرار رقم 01، المؤرخ في 2008/01/13، المحدد لشروط مساعدة الدولة الممنوحة للصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) في نطاق المعارض والصالونات بالخارج.
86. المديرية العامة للجمارك الجزائرية، منشور رقم 11769 م ع ج /أ خ/ م 400، مؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

➢ المجلات والجرائد:

87. زرقين عبود، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد رقم39 .
88. خواني ليلى، شعيب بغداد، التحليل القياسي لدالة الطلب على الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم، العدد 05، الجزائر، جويلية 2013.
89. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول،2006.
90. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ،2010.
91. العابد برينيس شريفة، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، المجلة العلمية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، جامعة الجزائر3، 2013.
92. عيسى أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:6.
93. فاطمة الزهراء محمد الشريف، فوزي رميني، الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف،2007.
94. قاسم الحموري، عهود خصاونة الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي(1972-1996) مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001.

95. محمد قويديري، وصاف سعيدي: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08.
96. مراد ناصر، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
97. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،2013.
98. يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2009/04/07.

- **الاحصائيات، الدراسات، التقارير والمواقع الالكترونية:**

99. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية(SGG Algérie)، قانون الاستثمار، 2007، على الموقع www.joradp.dz:
100. الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع لجمارك الجزائرية (CNIS) ، خلال الفترة 2000-2014.
101. إحصائيات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، افريل 2014.
102. أمين الإمام، العرب والعولمة وسداسية الأيام الستة على الموقع: http/www.amin.org.
103. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع:-www.premier ministre.gov.dz
104. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر2010 على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz
105. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz
106. البنك الدولي، انخفاض أسعار النفط في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، على الموقع: Data.albankaldawli.org
107. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة العربية،2005.
108. تقرير التنافسية العربية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، على الموقع: www.arab-api.org.

109. تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2009، على الموقع: www.arab-api.org.
110. تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، على الموقع: www.arab-api.org.
111. التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، أفريل 2015، على الموقع:
http://www.hcci.org.sa/Arabic/Users/Circulars/Documents.pdf
112. جاسم قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/content
113. خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أوت،2015.
114. الديوان الوطني للإحصاء (2007) الموسوعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد23 .
115. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تقييمية، نقلا عن WWW.ULUM.NL .
116. صندوق النقد الدولي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، على الموقع الالكتروني:
http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf .
117. صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2015، على الموقع الالكتروني:http://www.amf.org .
118. صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2013 على الموقع الالكتروني:http://www.amf.org .
119. صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية 2012 على الموقع الالكتروني:http://www.amf.org .
120. صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، سنوات 2004،2001، 2008.
121. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، على الموقع،
http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf
122. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد -2000-2001-2002-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014، على الموقع الإلكتروني:
http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

123. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، على الموقع:
http://www.amf.org.ae/ar/content/ -2016
124. عبد المجيد بوزيدي، برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014، الدولة تعزز مقومات الاقتصاد الجزائري، على الموقع الالكتروني:
http://www.dzajairess.com/elfadjr/159869
125. كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي،1998.
126. منتدى الرياض الاقتصادي الثاني (Riyadh economic forum)، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، ديسمبر 2005، ص:18، على الموقع الالكتروني:
http://jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/741.pdf
127. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، مارس 2015، على الموقع:www.oapecorg.org .
128. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2012 ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم32 ، الخرطوم، السودان، على الموقع: WWW.aoad.org
129. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير التجارة والتنمية 2007، نيويورك، الامم المتحدة، 2007، على الموقع :unctad.org
130. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، على الموقع:dhaman.net
131. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، 2010، على الموقع:dhaman.net
132. مؤسسة ميناء وهران، دراسة ميدانية، أبريل،2009.
133.الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية باللغة العربية
http://www.mincommerce.gov.dz/arab
134.الموقع الالكتروني للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:
http://www.exportateur- algerie.org
135.الموقع الإلكتروني للمركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم: http://www.cacqe.org
136. الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية: http/eeas.europa.eu
137. الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للتجارة:www.wto.org
138. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: http://www.algex.dz
139. الموقع الإلكتروني لمجلة المعرفة: http://www.almarefh.org.

140. الموقع الإلكتروني لنقابة محامي فرع دمشق:
http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1
141. الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gove.dz
142. موقع البنك العالمي: Worldbank.org
143. موقع الوزير الاول: http://www.premier-ministre.gov.dz
144. موقع جريدة الوطن:http://alwatan.com/details/93520
145. موقع مركز الاعلام حول السياسة الأوروبية للجوار(IEVP):http://www.enpi-info.eu
146. موقع وكيبيديا الموسوعة الحرة:http://ar.wikipedia.org .
147. وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، 2008.
148. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres** :

149. Abderrahmane Mebtoul- Réformes et privatisation édition OPU Alger, tome 2, 2002.
150. Algérie exportateur, répertoire des exportateurs Algériens, ALGEX, édition 2016.
151. Chaouki Bouri, La logistique du commerce extérieur en Algérie (théorie et pratique) ,1 ère edition, EDIK, Oran, Alger, 2003.
152. Chaouki Bouri, Le contrôle du commerce extérieur et des changes, grand Alger livres éditions, Alger 2006.
153. Gillis M.Roemer, perkins, snodgrass : Economie de développement, 2eme édition, traduction de la 4 eme édition américaine Edition De Boeck, 2004.
154. H. Brahimi Abdelhamid, l'économie Algérienne, Algérie, OPU, 1991.
155. Hamid A TAMMER, L'économie de l'Algérie-les stratégies de développement 1970-2014-, Tome I, Office des publications universitaires, Ben aknoun, Alger, Algérie, 2015.

156. Hocine Benissad, Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993), O.P.U, 1994.
157. Hocine Benissad, L'ajustement structurel, objectifs et expériences, Alin éditions , 1993.
158. Hocine Benissad, la réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel) ,2 éme édition, O.P.U, Alger, 1991.
159. Idir Ksouri, les opérations de commerce international- guide pratique de l'import-export, Berit édition, Alger, 2014.
160. Idir Ksouri,les régimes douaniers- guide pratique de l'import-Export-, BERTI éditions,Delu Ibrahim, Alger, 2014.
161. J.Paveau et F.Duphi, et autre, Pratique du commerce international, « Exporter », 20 ème édition Foucher, France, 2007.
162. Jean Bastin, l'assurance du crédit dans le monde contemporain, édition Jupiter et de Navarre, Paris, 1978.
163. Lendrevie Lindon, Mercator, 5ème Edition, Dalloz, Paris, 1997.
164. M'HAMSADJI-BOUZIDI (Nachida) : Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur : l'expérience algérienne (1974-1984), OPU, Alger ,1988.
165. Mohamed-chérif F.Z. , L'Activité Portuaire et Maritime de l'Algérie, O. P. U., Alger,2004.
166. Mourad Benachenhou, Réformes économiques, maison d'édition ECH'RIFA, Alger, 1992.
167. Otmane Bekenniche, La Coopération entre l'Union Européennes et l'Algérie- l'Accord d'association-, Office des publications universitaires, Alger, 2006.
168. Régis Bourbonnais, Econométrie, 9e edition, DUNOD, Paris, 2015.
169. Y،BENABDELLAH ,La réforme économique en Algérie : entre rente et production, Monde arabe : Maghreb-Machreck, 1999.

- **Thèses et Revues :**

170. MOKRETAR AROUSSI Amina, la privatisation des entreprises en Algérie :Bilan, difficultés et perspectives, magister en sciences économiques, Option analyse économique et développement, université d'Oran, 2010-2011.
171. Kamel Moulin, Revue « DZ-ENTREPRISE » : le premier magazine de l'entreprise Algérienne, n°29, édition Sarl Chrome communication, Alger, 2015.
172. Rachid Allouche, la problématique de diversification des exportations algériennes, Revue de registre du commerce : indicateurs et statistiques, Alger, 2015.
173. Rebai Amel, l'intelligence économique un développement et une pérennisation pour nos PME, Revue « ATOUT PME », édition de l'agence nationale de développement des PME (ANDPME),n°02 ? Décembre 2015,
174. Revue « LE FORUM du commerce extérieur », Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), n°17, Mai 2015.
175. Revue « le phare », journal des échange internationaux des transports et de la logistique, chaine logistique en Algérie où sommes-nous ?, N° :161, octobre 2012.
176. Revue « MUTATIONS », chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI), n° 94, Alger, 2016.
177. Revue « Port d'Alger », périodique d'information n° 100, entreprise portuaire d'Alger, 4eme trimestre 2013.
178. Revue « LE FORUM de Commerce extérieur », ALGEX, n°18, décembre 2015.
179. Revue « LE FORUM du Commerce Extérieur », ALGEX, n°08,1er trimestre 2011.
180. Revue « LE FORUM du Commerce Extérieur », ALGEX, n°19, mai 2016.

○ Conférences et Communications :

181. Ali Bey Nasir, Contraintes au développement des exportations hors hydrocarbures, intervention dans la conférence nationale sur le commerce extérieur, Palais des nations, Alger ,30-31 mars 2015.

182. Boukhalfa khemnou, communication du directeur général d'ALGEX, Conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des mations, Alger, 30-31 mars 2015. Zenkhri salah, la culture du palmier dattier, situation actuelle et perspectives de développement, conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des nations, Alger, Mars 2015.

183. Ministère de la pêche et des ressources halieutique, contribution des filières de la pêche et de l'aquaculture au développement d'un système productif compétitif en Algérie, conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des nations, Alger, Mars 2015.

184. Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°01, palais des nations, 30-31 mars 2015.

185. Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°02, palais des nations, 30-31 mars 2015.

186. Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, Atelier n°03, palais des nations, 30-31 mars 2015.

187. Ministère du commerce, Conférence Nationale sur le commerce extérieur, dossier de presse : l'intégration régionale ; une piste pour diversifier l'exportation algérienne, palais des nations, 30-31 mars 2015.

188. Ministère du commerce, Conférence nationale sur le commerce extérieur, la diversification du commerce extérieur une priorité nationale, atelier n°02 ,30-31 mars 2015, palais des nations, Alger, 2015.

189. Zenkhri salah, la culture du palmier dattier, situation actuelle et perspectives de développement, conférence nationale sur le commerce extérieur, palais des nations, Alger, Mars 2015.

- **Règlementations** :

190. Instruction n°05-2011 du 19 octobre 2011 modifiant les disposition de l'instruction 22-94 du 12 avril 1994 modifiée et complétée fixant le pourcentage des recettes d'exportation hors hydrocarbures et produits miniers ouvrant droit à l'inscription au(x) compe(s) devises des personnes morales ;J O N° 8 du 15 avril 2011.

191. Instruction n°22-94 du 12 avril 1994 modifiée et complétée fixant le porcentage des recettes d'exportation hors hydrocarbures et produits miniers ouvrant droit à l'inscription au(x) compte(s) devise de la personne morale

192. Décision interministérielle n° 767 du 24 octobre 2001, portant soutiens de l'état aux opérations d'exportation des dattes.

- **Rapports, Statistiques, Documents du travail, Etudes Et Sites Web** :

193. Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur (ALGEX), cadre incitatif à l'export, 2009.

194. Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur (ALGEX), commerce extérieur de l'Algérie de l'année 2014, 2015.

195. Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur(ALGEX), Dossier Statistique sur les Produits Alimentaires de base, Janvier, 2011.

196. Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Impact de l'Accord d'Association sur les Exportation Algériennes Hors Hydrocarbures,2010 .

197. Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Impact de l'Accord d'Association sur les Exportation Algériennes Hors Hydrocarbures, 2009.

198. Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Tableau de Bord des exportations Algériennes vers l'Europe, 2007.
199. Agence nationale de promotion du commerce extérieur(ALGEX), Rapport d'évaluation de l'impact de l'accord d'association sur les exportations Algérienne Hors hydrocarbures vers L'UE,2007-2008-2010-2014.
200. ALGEX, Impact de l'accord de libre échange sur les exportations de l'Algérie avec la Grande Zone Arabe de Libre Echange (GZALE), année 2014.
201. Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, septembtre 2007,décembre 2015, sur le site : www.bank- of- algeria.dz
202. Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, septembtre 2007,décembre 2015, sur le site : www.bank- of- algeria.dz
203. Banque d'Algérie, Bulletin statistiques trimestriels, Septembre 2007, Mai 2001, Juin 2015.
204. Bilan énergétique 2010, sur le site : www.energy.gov.dz.
205. Bilan énergétique 2011, sur le site : www.energy.gov.dz.
206. Bilan énergétique 2012-2013-2014, sur le site www.energy.gov.dz.
207. Cérémonie de signatures de la convention de financement coopération UE - Algérie projet d'action pilote pour le développement rural et l'agriculture - ENPARD projet d'appui au développement local durable et aux actions sociales du nord-ouest de l'Algérie (padsel-noa) Alger, 22 décembre 2014, sur le site : http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/press_corner
208. Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 – 2001 du 14 juillet 2001, Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004.
209. Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2013.
210. Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2014.

211. Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole pour les années 1999 – 2004,2004.
212. Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du Secteur agricole, 2006, p11. Pour l'Année 2005 et 2006.
213. Direction Générale Des Douane, Statistiques des Echanges Extérieurs Hors Hydrocarbures de l'Algérie avec l'U E, 2009.
214. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574.
215. http://www.liberte-algerie.com/actualite/nouveau-soutien-europeen-a-lagriculture-en-algerie.
216. International Monetary Fund (IMF), globalization and growth prospects in arab countries, Washington, International Monetary Fund, WP/97L125, 1997.
217. la Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, 2007-2008-2014, sur le site :www.bank- of- algeria.dz
218. La banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport du 2010, sur le site : www.bank-of-algeria.dz.
219. Les exportations hors-hydrocarbures algériennes, sur le site : http://ubifrance.typepad.fr/optimexport/files/intervention_mr_takarli.pdf
220. Ministère de l'énergie ، bilan énergétique national 2000, 2008, sur le site : www.energy.gov.dz.
221. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °6, statistiques 2001-2006.
222. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °14, Statistiques 2007-2008.
223. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °18, Statistiques 2009-2010.
224. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2013.

225. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2014.
226. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °27, Statistiques 2015.
227. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °28, Statistiques 2016.
228. Ministère Du Commerce/Direction De La Promotion Des Exportation, Les Exportations Hors-Hydrocarbures Algériennes, Convention France Maghreb, Paris, Les 5 et 6 février 2008,sur le site : http://ubifrance.typepad.fr/optimexport/files/intervention_mr_takarli.
229. Office National des Statistiques (ONS), Annuaire statistiques de l'Algérie, résultats : 2001 -2003, Edition 2005, P117.
230. Office National des Statistiques (ONS), Annuaire statistiques de l'Algérie N°24, résultats : 2004 -2006, Edition 2008.
231. Office National des Statistiques (ONS), Collections statistiques N°119, les statistiques de l'Agriculture et de pèche, rétrospective 1989 - 2001, 2005.
232. Office National des Statistiques (ONS), Rétrospective statistique 1993.1996, édition 1999, p 25- Pour l'Année 90.
233. OMC, comprendre l'OMC, Ce que nous faisons, site de l'OMC, site de l'OMC : http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_we_do_f.htm.
234. Site de la quotidienne nationale « liberté » : http://www.liberte-algerie.com/actualite/nouveau-soutien-europeen-a-lagriculture-en-algerie
235. World Bank: Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, www.worldbank.org.
236. World Bank: Report n° 36270; Vol 1, 2007, Page: 2, sur le site: Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf.

الملاحـــــق

ملحق رقم (01):

الوثائق المثبة للمنشأ في اطار إتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

شهادة تنقل السلع

1 – المصدر (الاسم والعنوان الكامل والبلد)	أورو 1	رقم أ 000.000
	راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الاستمارة	
3 – المرسل إليه (الاسم والعنوان الكامل والبلد) (إشارة اختيارية)	2 – شهادة مستعملة للتبادلات التفضيلية بين .... و .... (أشر إلى البلدان، مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية)	
	4 – البلدان، مجموع البلدان أو الإقليم الذي تعتبر منتوجاته منشئية	5 البلدان، مجموع البلدان أو إقليم الوجهة
6 – معلومات متعلّقة بالنقل (إشارة اختيارية)	7 – ملاحظات	
8 – رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد وطبيعة الطرود1 تعيين السلع	9 – الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل.م3 إلخ)	10 – فواتر (إشارة إضافية)
11 – تأشيرة الجمارك تصريح مصادق عليه طبق الأصل وثيقة التصدير2 الخاتم	12 – تصريح المصدر أنا الممضي أسفله، أصرّح أن السلع المشار إليها أدناه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه	

1 – أشر إلى عدد المواد أو أذكر "بلا تنظيم" السلع غير المهيئة

2 – لا تملىء إلا إذا اقتضته القواعد الوطنية للبلد أو إقليم التصريح

نمـــوذج ..... رقـــــم.....	الشهادة
.....	بـــ ..... في.....
من	.....
مكتب	.....
الجمارك	.....
بلد أو إقليم التسليم :	(التوقيع)
13 – طلب مراقبة، يرسل إلى	14 – نتيجة المراقبة
تطلب مراقبة صحة وشرعية هذه الشهادة	سمحت المراقبة المنجزة بملاحظة أن هذه الشهادة 1 قد تم تسليمها فعلا من قبل مكتب الجمارك المشار إليه وأن البيانات التي تحتوي عليها صحيحة
حرر بـ .....في	لا تستوفي شروط الصحة ولا توافق القوانين المطلوبة (راجع الملاحظات المرفقة)
	..... في ..... بـــ .....
الختم	.....
.....	الختم
(التوقيع)	.....
	(التوقيع)

ملاحظات

1 – يجب أن لا تحتوي هذه الشهادة على أي كشط أو إضافات. ويجب إجراء التعديلات المحتملة بشطب العلامات الخاطئة وبإضافة إذا اقتضى الحال العلامات المرغوب فيها. وعلى كل تعديل يوضع بهذه الطريقة أن يوافق عليه من قبل الشخص الذي أعدّ الشهادة وأن تؤشر عليه السلطات الجمركية للبلد أو إقليم التسليم.

2 – يجب أن يتتابع ذكر السلع المشار إليها في الشهادة بدون فاصل ويجب أن تسبق كل سلعة برقم ترتيبي. ويرسم خط أفقي مباشرة أسفل آخر سلعة. وينبغي أن تشطب الفراغات بشكل لا يسمح بإضافات لاحقة.

3 – تعين السلع حسب ما هو معمول به تجاريا مع تقديم التوضيحات الكافية للسماح بالتعرف عليها.

طلب شهادة تنقل السلع أورو واحد

1 – المصدر (الاسم والعنوان الكامل والبلد)	أورو 1	رقم أ000.000
3 – المرسل إليه (الاسم والعنوان الكامل والبلد) (إشارة اختيارية)	راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الاستمارة	
	2 – طلب شهادة للاستعمال في التبادلات التفضيلية بين .... و .... (أشر إلى البلدان، مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية)	
	4 – بلدان، مجموعة بلدان أو أقاليم تعتبر منتوجاتها منشئية	5 – البلدان، مجموعة البلدان أو الأقاليم الموجهة إليها المنتوجات
6 – معلومات متعلّقة بالنقل (إشارة اختيارية)	7 – ملاحظات	
8 – رقم ترتيبي، علامات، أرقام، عدد وطبيعة الطرود1 تعيين السلع	9 – الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل.م3 إلخ)	10 – فواتر (إشارة إضافية)

1 – بالنسبة للسلع غير المهيئة، أشر إلى عدد المواد أو أشر "بلا تنظيم"

تصريح المصدر

أنا الممضي أسفله، مصدّر السلع المشار إليها في وجه الورقة، أصرّح أن هذه السلع تستوفي الشروط المطلوبة للحصول على الشهادة الملحقة،

أوضح الظروف التي سمحت لهذه السلع باستيفاء هذه الشروط :

.....

.....

.....

.....

.....

أقدم الوثائق التبريرية التالية 1 :

.....

.....

.....

.....

.....

أتعهد بتقديم، بطلب من السلطات المختصة، كل التبريرات الإضافية التي تراها هذه الأخيرة ضرورية قصد تسليم الشهادة الملحقة. وكذا أوافق عند الاقتضاء، أن تقوم تلك السلطات بمراقبة تسليم شهادة هذه السلع الملحقة

بـــــــــ

..... في .....

.....

(التوقيع)

---

1 – مثال : وثائق الاستيراد، شهادة التنقل، فواتير، تصريحات المصنع، إلخ، المتعلقة بالمنتوجات المستعملة أو السلع التي صدرت مجددا في حالتها.

الملحق 4

تصريح على أساس الفاتورة

النص العربي

يجب أن يعد التصريح المبين نصه أدناه، علي أساس الفاتورة مع أخذ الهوامش المبينة في أسفل الصفحة بعين الإعتبار. غير أنه ليس من الضروري إظهارها.

إن مصدر المنتجات التي تشملها هذه الوثيقة اعتماد جمركي رقم (1) يصرح بأن هذه المنتجات لها صفة المنشأ الإمتيازي ل . .....(2) إلا إذا نص على خلاف ذلك صراحة

النص الفرنسي

L'exportateur des produits couverts par le présent document (autorisation douanière n° ... (1)) déclare que, sauf indication claire du contraire, ces produits ont l'origine préférentielle ... (2).

النص الإسباني

El exportador de los productos incluidos en el presente documento (autorización aduanera n° ...(1)) declara que, salvo indicación en sentido contrario, estos productos gozan de un origen preferencial ...(2)

النص الدانماركي

Eksportøren af varer, der er omfattet af nærværende dokument, (toldmyndighedernes tilladelse nr. ... ... (1)) erklærer, at varerne, medmindre andet tydeligt er angivet, har præferenceoprindelse i ... (2)

النص الألماني

Der Ausführer (Ermächtigter Ausführer; Bewilligungs-Nr. ... (1)) der Waren, auf die sich dieses Handelspapier bezieht, erklärt, dass diese Waren, soweit nicht anders angegeben, präferenzbegünstigte ... Ursprungswaren sind (2)

النص اليوناني

Ο εξαγωγέας των προϊόντων που καλύπτονται από το παρόν έγγραφο (άδεια τελωνείου υπ΄αριθ. .... (1)) δηλώνει ότι, εκτός εάν δηλώνεται σαφώς άλλως, τα προϊόντα αυτά είναι προτιμησιακής καταγωγής ....(2).

النص الإنجليزي

The exporter if the products covered by this document (customs authorization N°... (1) declares that, except where otherwise clearly indicated, these products are of ... preferential origin (2)

النص الإيطالي

L'esportatore delle merci contmplate documento (autorizzazione doganale n. ... (1) dichiara che, salvo indicazione contraria, le merci sono di origine preferenziale ...(2)

النص الهولندي

De exporteur van de goederen waarop dit document van toepassing is (Douanevergunning nr. ... (1) verklaart dat, behoudens utdrukkelijke Andersluidende vermelding, deze van preferentiéle ... oorsprong zijin .(2)

النص البرتغالي

O abaixo assinado exportador dos produtos cobertos pelo presente documento (autorizacao aduaneira n° ... (1) declara que, salvo expressamente indicado emcontrario, estes produtos gozan sao deorigem prferncial ...(2)

النص الفنلندي

Tàssà asiakirjassa mainittujen tuotteiden viejà (tullin lupan ; o ... (1) ilmoittaa, että nàmà tuotteet ovat, ellei toisin ole selvàsti merkitty, etuuskohteluun oikeutettuja ... alkuperàtuotteita (2)

النص السويدي

Exportoren av de varor som omfattas av detta dokument (tullmyndighetens tillstand , nr. ... (1)) forsàkrar att dessa varor, om inte annat tydligt marerats, har formans-berättigande ... ursprung (2)

الملحق 5
نموذج عن تصريح المموّن

أنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع الموصوفة في هذه الفاتورة قد تم التحصل عليها

.....

.....

و(حسب الحالة) :

(أ) (1) تستوفي القواعد المتعلقة بتحديد "المنتوجات المتحصل عليها كليا"

أو (ب) (1) تم إنتاجها من المنتوجات التالية :

الوصف	بلد المنشأ (2)	القيمة (1)
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

تم إخضاعها للتشغيلات التالية :

بـ..... (أذكر التشغيل)

بـ.....

حرر بـ.....، في

(التوقيع)

يملأ عند الضرورة

يملأ عند الضرورة. في هذه الحالة :

السلع المنشئية في أحد البلدان المنصوص عليها في الاتفاق أو الاتفاقية المختصة. أذكر هذا البلد

السلع المنشئية من بلد آخر، أذكر "البلد الآخر".

الملحق 6

بطاقة الاستعلامات

1 – المصدر (1)	بطاقة استعلامات للحصول على شهادة تنقل منصوص عليها في إطار الأحكام التي تشير المبادلات بين
2 – المرسل إليه (1)	المجموعة الأوروبية و ..... (بأحرف الطباعة)
محول (1)	4 – الدولة التي تمت فيها التشغيلات أو التحويلات
مكتب الجمارك للاستيراد (2)	5 – للاستعمال الرسمي
7 – وثيقة للاستيراد (2) نموذج ..... رقم ..... سلسلة ..... من	

سلع عند إرسالها إلى دولة الوجهة

8 – علامات وأرقام وعدد وطبيعة الطرود	9 – رقم رمز النظام المنسجم لترميز وتعيين السلع (رمز ن م)	10 – كمية (3) 11 – قيمة (4)

السلع المستوردة السائرة

12 – رقم رمز النظام المنسجم لترميز السلع (رمز ن م)	13 – بلاد المنشأ (5)	14 – كمية (3)	15 – قيمة (2) (6)

16 – طبيعة التشغيلات أو التحويلات المنجزة

17 – ملاحظات

18 – تأشيرة الجمارك

تصريح مصادق عليه طبق الأصل

وثيقة التصدير الخاتم

نموذج ..... رقم .....

من .....

مكتب الجمارك .....

بلد أو إقليم التسليم : .....

بـــ ..... ، في .....

(التوقيع)

19 – تصريح المصدر

أنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع المشار إليها أدناه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة

بـــ ..... ، في .....

.....

...

(التوقيع)

طلب مراقبة

يطلب موظف الجمارك الموقع أدناه مراقبة صحة قانونية بطاقة الاستعلامات هذه

بـــ ..... ، في .....

ختم المكتب

.....

.....

(توقيع الموظف)

ختم المكتب

نتيجة المراقبة

سمحت المراقبة التي قام بها موظف الجمارك الموقع أدناه بملاحظة أن بطاقة الاستعلامات هذه :

I – تم تسليمها فعلا من قبل الجمارك المشار إليه وأن البيانات التي تحتوي عليها صحيحة (*)

II – لا تستوفي الشروط الرسمية والقانونية المطلوبة
(أنظر الملاحظات المرفقة أدناه) (*)

بـــ ..... ، في .....

.....

(توقيع الموظف)

(*) أشطب البيان غير المناسب

راجع وجه الورقة

1 – اسم وعنوان الشركة والعنوان الكامل.

2 – بيان إضافي.

3 – كيلوغرام وهيكتوليتر ومتر مكعب أو قياسات أخرى.

4 – تعتبر الأغلفة كوحدة كاملة مع السلع التي تحتويها غير أنه لا يطبق هذا الحكم على الأغلفة التي ليست من الطراز المعتاد للمنتوج المغلف والتي لها قيمة استعمال خاصة ذات طابع دائم. بغض النظر عن وظيفتها للتغليف.

5 – إملأ عند الضرورة في هذه الحالة :

– إذا كانت السلع منشئية في بلد منصوص عليه الاتفاق أو الاتفاقية، اذكر البلد،

– إذا كانت السلع منشئية في بلد آخر أذكر "البلد الآخر".

6 – يجب ذكر القيمة وفقا للأحكام الخاصة بقواعد المنشأ.

ملحق رقم (02):

الوثائق المثبتة للمنشأ في إطار اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

ملحق

تعليمات الطباعة لشهادة المنشأ

الصادرة بموجب أحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- يبلغ مقياس كل نموذج **297 x210** مم, و يجوز السماح بنقص حتى **5** مم أو بزيادة حتى **8** مم في الطول
- يجب أن يكون الورق المستخدم ابيض و معد للكتابة , و لا يحتوي على عجائن ميكانيكية و لا يقل وزنه عن **25** جرام / م^2
- ينبغي أن يكون له خلفية خضراء مطبوعة بما يظهر للعين أي تزيف باستخدام وسائل ميكانيكية أو كيميائية

التحقق اللاحق (يطلب عند الضرورة)

طلب تحقق مقدم إلى:	–نتيجة التحقق:
	بعد التحقق تبين أن هده الشهادة (1): ☐ مصدرة من الجهة المختصة و أن المعلومات الواردة بها دقيقة ☐ لا تستوفى متطلبات صحة و دقة البيانات (انظر الملاحظات المرفقة)
مطلوب التحقق من صحة هده الشهادة و دقتها:	
المكان و التاريخ :	المكان و التاريخ : .....
التوقيع :	التوقيع:.....
الخاتـــم :	الخاتـــم:.....
	(1) ضع العلامة X في الخانة الملائمة:

ملاحظات:

1. يحظر تضمين الشهادة كلمات ممحوة أو متداخلة الكتابة و إذا ما أريد إدخال تعديل ما تمحي البيانات الخاطئة و تضاف التصحيحات اللازمة و يجب على الشخص الذي ملأ الشهادة التوقيع بحروفه الأولى على التعديلات كما يجب أن تصدق عليها السلطات الحكومية المختصة في بلد الإصدار
2. يحظر ترك أية فراغات بين البنود المدرجة بالشهادة , و يجب أن يسبق كل بند رقم له , و أن يوضع خط أفقي بعد كتابة آخر بند و أن يتم شطب أية فراغات بطريقة تجعل من غير الممكن إجراء أية إضافات لاحقة
3. يجب وصف السلع طبقا للعرف التجاري و وفقا لرمز النظام المنسق أن أمكن على أن تذكر جميع تفاصيلها تسهيلا لعملية التعرف عليها
4. يعبأ الحقل رقم (12) إذا كانت الجهة التي أصدرت الشهادة غير الجهة المصدقة عليها

شعار جامعة الدول العربية

شعار الدولة

رقم الشهادة :

تاريخ الشهادة

شهادة منشأ

جب أحكام اتفاقية تسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

المصدر و عنوانه كاملا :	2- المنتج و عنوانه كاملا :	
المستورد و عنوانه كاملا :	4- بلد المنشأ :	5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى ؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا
تفاصيل الشحن :	7- ملاحظات:	

	9- الوزن القائم (كجم) أو مقياس أخرى (لتر , متر, مكعب ...الخ)	10-رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

	12- توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة : التوقيع: ..... الخاتم: التاريخ:	13- تصديق الجهة الحكومية المختصة: التوقيع: الخاتم: التاريخ :

169

ملحق رقم (03):

البيانات الإحصائية المستخدمة في النماذج القياسية

جدول رقم (01): بيانات الدراسة القياسية

عدد المؤسسات ص م الخاصة والتقليدية NPMEPRA	عدد المؤسسات ص م العمومية NPMEP	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر IED (مليار دولار)	الاستثمار المحلي الخاص IP (مليار دولار)	الاستثمار المحلي الحكومي IG (مليار دولار)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	متوسط الناتج المحلي الإجمالي لـ 20 زبون الأوائل للجزائر خارج المحروقات حسب ترتيب سنتي 2013-2014 (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي PIB (مليار دولار)	الصادرات خارج المحروقات EXHH (مليار دولار)	
159507	778	0,43	8.62	4.27	75,31	955,55	54,79	0,61	**2000**
244570	778	1,19	10.05	4.62	77,26	964,44	54,79	0,64	**2001**
261075	778	1,06	11.71	5.68	79,68	1015,61	56,76	0,73	**2002**
287809	778	0,63	13.92	6.67	77,37	1138,69	67,86	0,67	**2003**
312181	778	0,88	19.53	8.85	72,06	1267,64	85,32	0,78	**2004**
341914	874	1,08	21.63	10.99	73,36	1351,97	103,19	0,9	**2005**
376028	739	1,79	21.51	13.97	72,64	1444,06	117,02	1,18	**2006**
410293	666	1,66	25.99	20.68	69,36	1597,07	134,97	1,33	**2007**
518900	626	2,59	33.82	30.56	64,56	1683,02	171,00	1,93	**2008**
586903	591	2,74	37.55	26.76	72,73	1575.84	137,21	1,06	**2009**
618515	557	2,26	41.1	24.29	74,40	1636,2	161,20	1,52	**2010**
658737	572	2,57	43.61	26.55	72,85	1748,39	199,07	2,06	**2011**
711275	557	1,49	51.16	29.34	77,55	1732,5	204,33	2,06	**2012**
777259	557	1,69	66.45	23.84	79,38	1796,57	210,18	2,01	**2013**
851511	542	1,48	68.69	30.95	80,56	1848,07	214,06	2,81	**2014**

جدول رقم (02): مصادر بيانات الدراسة القياسية

البيانات	المصدر
الصادرات خارج المحروقات EXHH	المركز الوطني للاعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)
الناتج المحلي الاجمالي PIB	- تقارير بنك الجزائر - بيانات البنك الدولي
متوسط الناتج المحلي الإجمالي لـ 20 زبون الأوائل للجزائر خارج المحروقات حسب ترتيب سنتي 2013-2014	بيانات البنك الدولي
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	تقارير بنك الجزائر
الاستثمار المحلي الحكومي IG	تقارير بنك الجزائر
الاستثمار المحلي الخاص IP	من العلاقة: الاستثمار الخاص(IP)= الاستثمار الاجمالي(IT)-الاستثمار الحكومي(IG)
الاستثمار الاجمالي (IT)	المعهد العربي للتخطيط
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر IED	- تقارير التنافسية العربية - تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
عدد المؤسسات ص م العمومية، الخاصة والتقليدية	- النشريات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموقع وزارة الصناعة

جدول رقم (03): الناتج المحلي الاجمالي لـ 20 زبون الاوائل للجزائر خلال الفترة (2000-2014) التي تم على أساسها حساب الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
879.31	864.16	828.94	893.7	836.43	857.93	936.22	839.41	726.64	678.53	650.53	571.86	465.36	426.57	412.8	هلندا
2829.19	2810.24	2681.41	2862.5	2646.99	2693.82	2923.64	2663.11	2325.01	2203.67	2124.11	1848.12	1500.33	1382.21	1368.4	فرنسا
1381.34	1369.26	1339.94	1487.92	1431.67	1499.07	1634.98	1479.34	1264.55	1157.27	1069.55	906.85	705.14	625.97	595.4	اسبانيا
2141.16	2133.53	2074.63	2278.08	2126.74	2186.23	2391.87	2204.08	1943.53	1853.51	1799.12	1570.33	1267.04	1162.78	1142.2	إيطاليا
531.54	521.4	497.78	526.97	483.57	484.55	518.62	471.82	409.81	387.36	370.88	319	258.86	237.84	237.9	بلجيكا
2988.89	2712.29	2630.47	2594.9	2403.5	2314.57	2793.37	2969.73	2588.07	2418.94	2297.88	1943.02	1680.25	1535.94	1554.8	بريطانيا
48.61	46.92	45.13	45.87	44.05	43.45	44.85	38.9	34.37	32.27	31.18	27.45	23.14	22.06	21.47	تونس
3868.29	3745.31	3539.61	3757.46	3417.29	3418	3752.36	3439.95	3002.44	2861.41	2819.24	2505.73	2079.13	1950.64	1950	ألمانيا
2416.63	2465.77	2460.65	2614.57	2208.87	1667.02	1695.82	1397.08	1107.64	891.62	669.31	558.32	507.96	559.37	655.42	البرازيل
230.11	226.07	216.36	244.87	238.31	243.74	262	240.16	208.56	197.3	189.18	164.96	134.22	121.54	118.35	البرتغال
544.96	524.05	500.22	528.74	479.24	436.47	530.185	428.76	343.26	304.41	253.52	217.51	198.68	190.52	171.88	بولندا
798.42	823.24	788.86	774.57	731.16	614.55	730.33	647.15	530.9	482.97	392.16	303	232.53	196	266.56	تركيا
110	107.31	98.26	101.37	93.21	92.89	92.5	79.04	65.64	59.52	56.94	49.82	40.41	37.72	37.02	المغرب
223.5	232.5	217.96	185.74	138.51	111.66	131.61	88.84	65.14	49.95	36.62	0	0	0	81.02	العراق
17419	16768.05	16163.15	15517.92	14964.37	14418.7	14718.58	14477.63	13855.9	13093.7	12274.9	11510.67	10977.5	10621.8	10285	الو م أ
499.81	522.34	509.7	498.15	428.52	386.38	461.94	400.88	345.42	308.72	264.35	228.75	195.41	174	171.31	النرويج
0	0	0	0	0	0	0	40.4	33.33	28.85	25.08	21.82	21.58	21.09	19.32	سوريا
5.06	5.05	4.84	5.12	4.33	3.66	4.03	3.35	3.04	2.18	1.83	1.56	1.32	1.29	1.29	موريطانيا
45.73	44.35	43.2	40.07	38	35.13	28.82	24.57	21.79	21.28	20.95	20.08	19.15	17.64	17.26	لبنان
0	9.64	8.88	9.3	9.26	8.96	8.73	7.14	6.12	5.99	5.64	5.11	4.29	3.91	3.95	مالطا
36961.55	35931.48	34649.99	34967.82	32724.02	31516.8	33660.455	31941.34	28881.1	27039.5	25353	22773.96	20312.3	19288.9	19111	المجموع
1848.078	**1796.574**	**1732.5**	**1748.391**	**1636.201**	**1575.84**	**1683.0228**	**1597.067**	**1444.06**	**1351.97**	**1267.65**	**1138.698**	**1015.62**	**964.446**	**955.55**	المتوسط (الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية)

المصدر: الموقع الالكتروني للبيانات المفتوحة للبنك الدولي:Data.albankaldawli.org

ملحق رقم (04):

نتائج النماذج القياسية المقدرة

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج أثر النمو الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 2000 2014				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.885847	0.156609	-12.04177	0.0000
PIB	0.949642	0.075260	12.61821	0.0000
R-squared	0.924515	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.918708	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.062703	Akaike info criterion		-2.577245
Sum squared resid	0.051112	Schwarz criterion		-2.482838
Log likelihood	21.32934	Hannan-Quinn criter.		-2.578251
F-statistic	159.2193	Durbin-Watson stat		1.616234
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم 2: النموذج الأولي لأثر الاستثمار على لصادرات خارج المحروقات الجزائرية

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.868928	0.143005	-6.076215	0.0001
IG	0.304762	0.284044	1.072940	0.3063
IP	0.427194	0.251719	1.697105	0.1178
IED	-0.066674	0.183209	-0.363924	0.7228
R-squared	0.886022	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.854937	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.083761	Akaike info criterion		-1.898509
Sum squared resid	0.077176	Schwarz criterion		-1.709695
Log likelihood	18.23882	Hannan-Quinn criter.		-1.900520
F-statistic	28.50329	Durbin-Watson stat		1.893526
Prob(F-statistic)	0.000017			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الحكومي والخاص على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.847120	0.125062	-6.773594	0.0000
IG	0.235936	0.204124	1.155848	0.2702
IP	0.461282	0.225038	2.049791	0.0629
R-squared	0.884650	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.865425	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.080677	Akaike info criterion		-2.019874
Sum squared resid	0.078105	Schwarz criterion		-1.878264
Log likelihood	18.14905	Hannan-Quinn criter.		-2.021382
F-statistic	46.01547	Durbin-Watson stat		1.867236
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتقليدية والخاصة على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.417098	3.316608	-0.728786	0.4801
NPMEP	-0.632049	0.721559	-0.875950	0.3983
NPMEPRA	0.760704	0.242580	3.135886	0.0086
R-squared	0.865207	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.842742	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.087211	Akaike info criterion		-1.864108
Sum squared resid	0.091270	Schwarz criterion		-1.722497
Log likelihood	16.98081	Hannan-Quinn criter.		-1.865616
F-statistic	38.51271	Durbin-Watson stat		1.929786
Prob(F-statistic)	0.000006			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتقليدية والخاصة على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.272180	0.607761	-8.674757	0.0000
NPMEPRA	0.950596	0.107877	8.811816	0.0000
R-squared	0.856588	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.845557	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.086427	Akaike info criterion		-1.935461
Sum squared resid	0.097106	Schwarz criterion		-1.841055
Log likelihood	16.51596	Hannan-Quinn criter.		-1.936467
F-statistic	77.64811	Durbin-Watson stat		1.899561
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.266043	4.486931	0.282162	0.7823
EX	-0.633708	2.396552	-0.264425	0.7956
R-squared	0.005350	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	-0.071162	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.227611	Akaike info criterion		0.001210
Sum squared resid	0.673489	Schwarz criterion		0.095617
Log likelihood	1.990922	Hannan-Quinn criter.		0.000205
F-statistic	0.069921	Durbin-Watson stat		0.245819
Prob(F-statistic)	0.795598			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج أثر الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.634028	0.145472	-11.23259	0.0000
PIBHH	0.916418	0.077250	11.86297	0.0000
R-squared	0.915436	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.908931	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.066367	Akaike info criterion		-2.463675
Sum squared resid	0.057259	Schwarz criterion		-2.369268
Log likelihood	20.47756	Hannan-Quinn criter.		-2.464681
F-statistic	140.7302	Durbin-Watson stat		2.156968
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الطالبة.

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج أثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات

Dependent Variable: EXPHH				
Method: Least Squares				
Sample: 1 15				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.302603	0.674073	-9.350032	0.0000
DM	2.025505	0.213823	9.472832	0.0000
R-squared	0.873460	Mean dependent var		0.079688
Adjusted R-squared	0.863726	S.D. dependent var		0.219921
S.E. of regression	0.081184	Akaike info criterion		-2.060625
Sum squared resid	0.085682	Schwarz criterion		-1.966218
Log likelihood	17.45468	Hannan-Quinn criter.		-2.061630
F-statistic	89.73454	Durbin-Watson stat		1.359324
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.

الجدول رقم(09):نتائج تقدير نموذج أثر الطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات باستعمال (MCG)

Dependent Variable: DEXPHH		

Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2 15				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.769281	0.767849	-6.211221	0.0000
DDM	2.250436	0.355936	6.322577	0.0000
R-squared	0.769120	Mean dependent var		0.083630
Adjusted R-squared	0.749880	S.D. dependent var		0.159632
S.E. of regression	0.079835	Akaike info criterion		-2.086138
Sum squared resid	0.076484	Schwarz criterion		-1.994844
Log likelihood	16.60297	Hannan-Quinn criter.		-2.094589
F-statistic	39.97498	Durbin-Watson stat		2.007272
Prob(F-statistic)	0.000038			

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على برنامج Eviews8.